

يقع على الاحكام والمنازل على الوابل وصف نحو الدين والارباب بالتفويض اكثر مما في الاستدلال كما انهم جعلوا من
 المحسوسات المتعاقبات المحسوسات والحواس والحواس ثم من اياها النقول وفيها ما انزه عن محرمي ولا يخفى ما فيه فان
 في المنازل ما يشبه فيله وراية ودرية وعلو كذا لا تيب الاكثر استعمالها فيها فهو محرم مشهور وحققة عقيمة بل ان
 ما استند اليه من ان التفويض علم لتقليق من الاعيان والمنازل حقيقة فيها لا يستلزم كون الاقامة كذلك او انها يحصل
 في الميقم سيقا ما يراه هو حاصره لانه ان التسوية للعلاقة بالمنازل الايمان باليقين على ما ينبغي لاجلها يستقيم على
 كين وقد قيل على هذا الوجه انه غير متوجه ولا يصح من اقامة الصلاة الاداء وما وافقها من غير شرط للتقديم
 ونهيه ان ما لم يترجح الوجه الاخر فدرية وراية لو اريد ذلك فيل يكون والعدد دل على ان الحاصل الظاهر على ما في
 لا يتجه في كلام يبيع فضلا عن ايقاع الكلام ومن ما علمت وفيه خبر الاخر قائل ورواهون عليها الخ فطلب
 الامر وطفا ووطفا ودر طب عليه لانه ورواه وفيه على هذا استواء فيكون كما قيل عليه لغيرهم التنبه به
 ان مخزي او الدوام عليها والمنطقة كما قال تعالى والذين هم على صلاتهم يحافظون من فاسد السوق اذا انقضت الخ
 ونفاق السوق رجاء ما فيها من الاسعة وكثرة الطلب فيها يقال نفقت السعة والمراد نفاقا بانفس كثر طلبها
 وظلها كما بين في كنفه وفي المعنى كانه بعض الحوائج يحل ان يكون في اصطلاح اللغة وان يكون من قام
 العود لشيء بالنفاق بالانفاق في حسن ذلك الظهور وقال عليه انها في هذا الوجه كناية بكونه غير من الدوام بالانفاق
 فان اقامة الصلاة ينبغي لتدليل اركانها وخصها من النفاق مشعور كونها مرغوبة فيها وافعالها في تعطلها يدل على ان
 لها كالوقوف فابا نريدت فلهذا دل على نفاق سلعها وتعلقها يدل على توبة ارباب ايها وتوبة ارباب
 الاستدانة فيها او لم يكن عليه فالمراد من قوله من قامت السوق ان من ياب فيهم من النفاق قوله وراية محرم
 ليصح لفظه ولا يتجه فيه الاستدانة بالبيت يتجه لان اقامة الصلاة ينبغي لتدليل اركانها وخصها من النفاق مشعور كونها مرغوبة فيها وافعالها في تعطلها يدل على ان
 كنفه والكلام فيه وقال قد ساء له نفاق السوق كما تعاقب في حسن حاله والظهور ان ما جعل القيام فيه و
 الاقامة نوافلها اي جعلها نافعتم استمرت من الدوام على الشيء فان كل من الاتفاق والدوام جعل سلع
 نفاقية متوجه اليه وقد ورد عليه في المنازلة حقيقة خضعة صدق الاصل ايقاع السوق محرم الخ فخره
 ودفع الاول بالتحمل على الميزان من الدوام فان الاتفاق يستلزم الدوام عادة وانت تعلم ان هذا

على تقدير صحة عناقته في الكتاب والذين يابنه صابر بنسب له حقيقة انتهى وقيل في دفع الاول ايضا بان في
ذلك انحاء قد لا يفي بها التعقد المعنوي بل يجعله غير عايد بتبدل للفظه حتى لا يبق عليه الا الوضو ولا يترتب
للمدح لا متيقض للصدق فان قلت اذا كان نفع الدوامه والى لفظه والمؤلفه بنفعه ان يتعدى على لفظها فتعدي
بها كما قال تعالى والذين هم على صلاتهم دائمون قلت افا يجوز لفظه عن نفع اخر وكان علمها في الوقت الذي فعله
محمدا يجوز فيه اعماله على لفظه حقيقة وعلى لفظ المعيار فيكون ذلك كالتجويد والتشريح الا ترى ان لفظه بها
بذلك بنفعه دللت وميد به على وسايه لفظه ان شاعده قلنا اقامت عز الله عز الله علم امره بنسب انما جازي
قله الحجج وهي من شجاعت الف لافل زوجها خرجت بفسك على الحجج والطلبه من وعاربه بنسب كالمطهر محبت عليه فهو
وقعت في عامه صلاح الصلوة البقرة اطلالاً لأمته من وقصها مشهوره كحانه كامل البرود وادها تارة الصالح
الحجج اسديا ويزيد من قوله من قراءه من صفة العاقر سباز زسير في قوله في الوفا اذ كان فليكن في حاشي
وهذا البيت من قصيد طويله من بحر المتقارب من بحر خريم الانصاري اولها ابي يحيى من اهل الوفا على الله والاسنان
الاسقطوا انهم هم يا فارس من اهل الفيلق اهل الفيلق جنون من فارات اتنا يرون عذبات المروط وهم
ما يطعم الف ذبي فليس يربط الموتى من اطلق رات عز الله اودعت بكم جودها والبطي ننت للمواقف من جودها
فنازع الوفا منها البطي الا ننته يتبع اسد اهل الوفا اذ قلده والفتيات الموطا وجيل عز الله فافهم في كل الو
الوسيط وجيل عز الله في التباب ونسب البياوي في النبط اقامت عز الله سوقي القرباب لاهل الوفاق جولا
فقط وروق القرباب استجاره بكم ويجلبه توحيده او لقمه حبه في الوقت وفيه الاساس رتبة كبرية سوقي حوش حرمه
وسطه والوفات البعير والكوفه فمطيط بالاطالمه من نفع تام وقيل انه كتابه على التمام كانه شذريه قساط ابي جيل
وترك في عابنه القرباب فقال لفظه ونسب في قول والعام والسنة يتبع فانه اذا حوطة الحياه ايا وجه النسبه
وهو الرغبه كحمار بانه او يمشرون الخ قال في المصباح المتشعر في الامر المرعيه فيه ونقصه ومنه قيل نزع في الجاه اذا
وبائع ونمونه رغبه ونسبت السهم اسلمه مصوبا على العبد والماد في اللغة حقيقة وضع ما يمكن دفعه وتوفيقه كالسهم
والانامه قال تعالى طوبى للذي اومن امانته واصل على ما قاله الرغبه من الانامه وهي توصل بها الرغبه كالمجل
من البرود في اصطلاح احصاه لانه فعل الشيء الذي من الشئ وقاسمنا في وقته او لا يتقبله القضا والافاض



یونیورسٹی

و بوزن ركات فاذنوا ذلك فقد مضى ما مضى و هو العلم بالاجابة والسلام ولا يخفى على ذي البصيرة فيه
 غير من الاداء بالاقامة لان القيام ببعض ركاتها كما في ركعة بالوقوف الخ قال قد سئل عن تفتيح ان اراد ان يقوم
 بطلوع الصلاة فكونه بعض ركعاتها ثم يركع من الاقامة بعد ذلك النهر ان جعلت للعبادة كان ينبغي اقامته الصلاة
 مطلقا وان جعلت للصلاة كان ينبغي اقامته الصلاة مطلقا و ان جعلها مطلقا مطلقا و ان جعلها مطلقا مطلقا
 مما لا يفتنه طبع سليم و ان اراد ان يقوم لما كان ركعتها كان فعله و ربي و انما لا اقامه ركعتها انما هو عليه
 ان ركعتها فعل القيام فيحصل منه القيام في الصلاة و جعلها فائدة فان قيل الصلاة من القيام خبرها يكون
 اجماره اي الاقامة فرائض ابي و جمع اخرها الذي هو اداء و لا يخفى عن ادائها في ركعة فليست بغير خبرها و ان
 الصلاة محتاج بذكر الصلاة مع ان كتاب كونها مفعولا لا مفعولا و كانت كل ركعة في ركعة و ركعة في ركعة و ركعة في ركعة
 و الصلاة و في قوله لوجود التبع فيها اشارة الى انه ليس لها ما زاد اجازة في ركعة من الصلاة فالنحو فيها ما ركعتها
 او لا و ذكر بعضهم ان الاقامة متصل بنحو فعل انية تاكيد انية ابي و الصلاة من القيام بنحو الصلاة يحصل التبع
 شائع الاستعمال منه القوم و هي اي اصل من فعل ركعة فافهم الصلاة من الاقامة منها انية يحصل و انما
 على الوجه المجزئي انما هو من الاقامة و انما على انه مجاز يرسل من اطلاق الجزاء على الكل و قد سئل عن النظر في
 ما ذكره لا يخلو من الكثرة في ركعة من اية فانه كلمة ما ينشئ من عدم تدبر الكلام منس و منوره انها جمل الاقامة
 مجاز و عبارة عن الاداء بنحو يقوم و هي لا يخلو من عدم تدبر الكلام منس و منوره انها جمل الاقامة
 الفعل فتدري الصلاة بنحو فعلها مطلقا او بنحو فعلها العين فلا اسكال في كون الصلاة مفعولا لا بغيره و وجه الجواب
 في ان الاداء المراد به فعل الصلاة و القيد خارج عن جرح البصر عن العين و منتهى الاقامة مفعولا لا بغيره و انما هو من الاداء
 و انما هو ما كلهما فعل القيام و هو الاقامة لان فعل انية فعل لا خزانة و الصلاة الجزئية لان الاقامة جزاء و جزاء بطلون
 الفصل و يجوز ان يكون استواء ثبوتها الا ان الاقامة في ان كلامها فعل مطلق الصلاة فان قلت ان الجزئية في التبع في الاداء
 بالاقامة فمخالل الجزئية لان القيام ببعض ركعاتها و هو من كل ركعة و من ركعة و من ركعة و من ركعة و من ركعة و من ركعة
 في الركعة فمخالل لان فعل الاداء الصلاة و لا يخلو من فعل القيام من ان ركعاتها يكون فعله لا يخلو من ركعاتها
 و قد دللنا على ان التبع من الاول الا ان حصل على ظاهره انه ليس انما هو لفظه انما هو عليه قال و قال الخ

١١

سعد

تعتبر المتروكة لا تجزئ اي توخر اجزائها بالعلم والعمل وكم هو حرجنا بالعبادة حيث ما اردنا مع بها حيث ما بدع الاباط
الاقامة بينهما على المقصود منها توفيق شرطها لا الايمان بهذا منها قوله رب اجعلني مقيم الصلاة اي وقته توفيقه
شرطها انتهى وقول الحق في ترجمه ما تحت خطه من المقصود من المطلق اقامه الصلاة ليس الا ادا واما واقعا فيها
في الخارج من غير شاربها غير من التوفيق على الوجه المذكور في قوله لا يخرج من ان المقصود من التوفيق الكرم فلا فائدة
كما فيه الراتب مع ان حقيقة الاقامة المقدمه جعل الشيء قايما وازاده ما ذكرتها والعدل من العلون الاخر الا
غير لا بد له من وجه ونسب لا يسلم لسانه الا به وذلك لم يرجع السعد عليه ولا حقيقة اقرب لان حقيقة اقامه العتق
وتوفيقه في الحكم كمانه قوله في ما يوجد فيها حيا اريد ان يتفرض فاقامة وتعديل المشا والامكان اقرب من
لهذا الظاهر يستلزم كمانه وجه الشبه وقد مر قول الحق في ذلك ان اقام العود معي بوجه اكثر استعمالا من اقامه
اذا جله متقبلا وقوله ان استعماله من قبل الجاهل والمجاهل على الواسل التوفيق في قوله من والاري اكثر وفي كلام المص
رحم الله انما به اليه ارجل ما هذا اول اقام العود ولا مبرر به انه اقرب الى حقيقة من قامت الوقي الذي هو ماخذ
ان يذو من قام بالامر الذي هو ماخذ ثالث اذ لا قيام فيه على الحقيقة بل هو ماخوذ منه واجبا قيام الصلاة نفسها
فيه ما روافد اريد باليا ورفود بالواو انزل بعض من الفايده لانه واري ويايد كمانه العا موسر مقدره
الاول اشهر وذلك اقتصر عليه بعض اهل اللغة وقال يقال لها مقاييدان ولا يقال مقاييدون والفايده ما استقلت
من علم او مال ونقص في الرف العام بالبحر وقوله نفسه انه اني نقص قوله يقينون على هذا التفسير على ما في سيرة حق
من قوله او ليك انه فهو توطئه وبها ماخذ بعض الكلام بحجج يفيض وتحمل ان اريد كما قيل ان هذا جملته فيقد الفرج
محل على ما ذكر كانت منه على وجه استحقاق المص فيج هذا كونها صفة ماضيه ومدود ما يقع او ما فهمها واحكام الحقيقة
بها شئت بالمداني لا تخوذ تجاوز وذلك ذكره في سياق المص انه اي لما خص من كونه اشهر ورفق باليد
او تبه المذكور لان من لم ينتفع فيها لا تركها فهو داخل فيه او مفهوم ما بطريق الاول في تدار وعلية لا بد من
مدعاه من ان الاول اوبلا او يمكن ان تكون الاقامة بمعنى الموطنة والمدروسه وان هو في الصلاة كما فصل
عن ابن عباس في حديثه ما والمص رحمه الله في تفسيره على حقيقة انظاره والموضع على غير ما خرج ان فيه تخرج المص
وكرر الا وهو موضع الوضوء المسمى به في الحديث هو الذي صح به اية الله كما في قوله المص

[illegible]

[illegible]

بها الدعاء اني الشفع اقام او لم يعل ان الدعاء لا يقبل الا بالشرط مضمونه انها داريتها للتعبد وقاوا قبل الشروع في الدعاء
من سياتي التعميم وابتداء وصفها بهذه الالفاظ لم يثبت تحاقق توفيقه ولا مجازات عقابها وانما هي مجازات استمرت فصار
مستغفرا عليه وانما في غير ما يفسد للتعبد في كل ما يقوله من غير ما يتلقى بالشرعية والاطلاع على هذه المسألة يجب اولية
مفضل في الاصل واستمرارها لفظا في مورد ما في النظم الكبر من ان ما حاربه الذي يخبري من استحقاق بعض الالفاظ
كون القرآن حجة في الصلاة منها استمر الالفاظ في شفاعته من تحريك الطلوع من العبد الا يفرقه عن حوزة ما وقلنا
نفسه واندر نسس بحيث لا ترقبه الا الالفاظ والمجاز في سائر الالفاظ ولو جاز ما قلنا بان مراد الله من هذا الالفاظ ما يبا
اذا فيها فلا احتمال ارادة ملك الله المذمومة ولا كافي منبأة على ان ما استمر لا يقبل من تحقيقه بانه باوكر مع غير مسلم
مطلقا ايضا لانه ان اراد بهذا اللفظ لفظ الصلاة فهو كذلك وان اراد لفظ صلي او ما وانه غير مسلم لان المصلي عليه
زمنه قبل ان يحكم به من غير تحقيق بل قد يقال انه قبل الشروع استمر منه والمراد بالمتبع الثانية العبادة ذات الاركان العلم
الدال عليه قوله لان المصلي يفعل وقيل انه اراد بالثانية المنقول الى المتبع اذ او من الدعاء والفعل المخصوص ويروى في قوله
سبح الله مرطبه بقوله لان المصلي يفعل الخ وجندون انما مضى بين القضاء والمجاهدة والظاهر ان خلفه يستغنى عن الروايات
كله منقول الفعل ما يبعثه كلام الكافي وقوله لا يقع اي لا يفرق وهو مجاز من قولهم قدح في فريضة نسبه او اعياه هذا هو المراد
منه من تسبيح والفتح بنو النجب في الاساس من تسبيح الدونية العود او اوقع فيه والفتح في عرف الالفاظ المصلي في بعض الالفاظ
النسب فيها مادة تمنع انظر منه قال بعض المتأخرين من النور اذ انصب اليك في مقلة الالفاظ فيس لها عند الديك في الفصح
وانما سمى الدعاء في قوله علمت انه من يقول قوله قبل ان يبعثه كلام الكافي في بيان ما في الواقع عنده من انه في الدعاء
من الصلاة المشهود لا اصل لها واطلاقها عليها مجاز من اطلاق على المحل والخير على الكل وقد اورد عليه انه من
فيه ان اجرد كل معبد من ان يكون الجزر مقصود من الكل وانه لا يصح حثه اطلاقه على صلاة النورس وبطلان في ذلك
وقيل انه في بعض متعلق بالآخر وهو كون الصلاة من تحريك الصلوات فكانه عواب من يراد بقدره ما وجه استحقاقها على
الدعاء اذ اخر ما قصد مما صير اليه الرزق في اللغة الخط الخ تهجلا مطلقا في العلم ما موصول وهو قوله في
وقوله في اللغة الخط وقيل العطا وقيل الملك تبع فيه وفيه استنهاؤه بهذه الالفاظ الرافض كما هو عليه وقال في بعض نسخ
نصركم من نعم تجري الكذب انتهى وقيل الرزق في قوله وكون في الشكر هو المراد منه الالفاظ وقيل شكره فيها مصدر

به اتفاقاً وتماماً وصف الموصوف لم يسبق به ما جوده لم يقدره ثبت بالقطع والقطع ان الكل منه وبرد به وبرد به
يوصف الفعل بالصحة الخمس الا من حيث قيامه بالمكلف لانه حيث صدره عنه كما وهدا اصل مانع وقد رتب ان من حيث
اهل السنة بناء على انه لا يمكنه من جهة كما قاله النبی في احكام القرآن المحصر في اطلاق اسم الرزق انما يتناول المباح ورون
المحظور وما اعتصب بالظلم لم يحمله الله رزقاً له لانه كان رزقاً ما رزقوا من الصدوق والتفريق بالتفريق بما فيه ثبات ولا خلاف بين
المسلمين في ان انما يخلو عليه الصدوق بما اعتصبه فيه احدث لا يصل الله صدقه من مولى انتهى اولاً وكذا من مضمون
لا يخفى ما فيه قال ابن القيم في كتابه في بيان الخواص لولم يخبر بالاختلاف فيه فقال ابن عجل رحمه الله لا نوالا لثابت
لانه انما يستحق للعقوبة ولا للرب المال لانه لا يثبت له ولا ثواب بدون قصد منه وانما يافى من حسنات انما يقدر به
وقل ان يرفع حصل باله وتولد منه وتولد فباب عليه كسره ولما يورثه وان لم يقصد والمصائب اذا لم يدت غير الظاهر
انه يورث عليها وعلى ما تولد منها وكذا في صفة وان تعدى وقص من حسناته مما كان عليه يورث عليه لانه قد رتب
منه من على الغيب والعقوبات اصل به خيرا ينبغي ان يثبت من على مثقال رزقه خيرا به ونسبه اسحق اعدده محال لان الله
على القبح فموجب كماله عنهم واخر من على المص رحمه الله ان وصف المكنى ليس من غير احوال السنة وان المكنى للناحية المفع
والخبر كجانبه سائر المص في انهم قالوا باربع المص الى ما رتب له دون القصد بما عباد الله اعدا على حسنات المكنى
انفع ليس يصف قد استهزأه ثم خاف القوي والقدور حبيب الاقدار والمكنى على جهنم الاول اعطى الصدوق الله
الصدق به من جهة والصدق به من جهة وحاصل منه ما على نعمهم واثابة جعل انهم قاصداً ما بدوا فينا تحت تصرفه فربما سب
في انهم لا يصفون ذلك غير واقع في نعمهم فلا السكال الا ترى ان المص المكنى في سند الرزق الى نفسه لا يعلم باهم
فيستحقون محال المطلق الذي يتناول ان يصف الله الله وسيد رزق الله وقال قد سكره ربك لا سنا و فقط انظر الى ان
الرزق الله يتناول الامام القيا وتجدد ما بداهه في شئ كما ينبغي عنه قوله رزق الله وقد يقال في كلامه على ان التقدير انما
قد ران احوال سيد رزقاً في ان سنا ويا نفسه بخبره فقط وهو ان ساره ايا ما قيل من انه اذا اسند الله الله في المرو
به محال بالاتفاق فلا يكون هذا موبداً به لم يرض جواب بان الموبداً قوله وسيد رزق الله انما هو من قوله انه لا يقدر
فلا يصلح القول به بل لا بد من ان لا يصفه اليه من جهة في مضمونه فلا في الظاهر بل لا يصلح ان يكون الظاهر من قوله انه لا يقدر
لجانبه انما يثبت به بل لا بد من ان لا يصفه اليه من جهة في مضمونه فلا في الظاهر بل لا يصلح ان يكون الظاهر من قوله انه لا يقدر

[illegible]

تقابل وتقديم المفعول ان في الكثرة فانه ولانه على كونه اسم كانه قال يخبرون المال محال بالصدقين قال قد ستر
مجدد المجرى مفعول للفعل على الاطلاق تشبه على انه مجرئ مفعول به اي بعضا زعمهم وان كان حيز القضاة مفعول مفعول
شبهه كما زعمهم وبذلك كونه اسم فلهذا انخفض مع عاينه الفاعل لا يقال او حال من استعينة نفسه عن التقديم بل مفعول فان
اتفاق البعض فيما درنه عدم المنقول ومنه كانت فيه صائمه وكف لا نقول يجوز مع اتفاق البعض المنول بان
يكون الينا في مسكونه تامنه وان كان احتمالا مرجحا فاذا قدم زال ذلك الاحتمال الكليه يظهر الفرق بين بعض
الفصفت ونهفت بعضا فان قلت تخفيض الاتفاق انما كانا اذ اذرت به في ما يعلم من المطع والمعلم باليه قلت
لما غيرهما بعضا زعمنا كانت بهذا ايقار مقابلة لجميع امان الفقيه توجه نحوه وقد عرفت غير مرة وجه صلاح المطع
الحل ومنه ليس ان مقام البيع خاص بالعموم اقول انما كونه كلام القوم ان تقديم المفعول يفيد انحصار ما يدل عليه
وزنه المعصور عليه فاذا قلت من الميراث كان الفقيه ما كونه التردد ان الربيب لا يورث التردد ان كل واحدنا على غيره في العموم
وجله قبل توجه اليه الفقيه الذي هو فيه القوة للميراث لا يورثه بوجه لا يخفى بعد وكلفه كان الاخرى الى الامار كايه
انه انما يربط به على النسبة فانه اذ اعم الرزق احوام ومحال ان كان الاتفاق للمروج به بضمه هو محال ووقى البعض بالاحتمال
قيا به هو لا يخلف انا على انه من قبله يتبع تفسيره في كلامهم بالوجه الذي قيل انه منصرف في كل من باب في قوله تعالى
الكتب مقدم على الاتفاق في نجاح والى فطحة على رؤسهم الى المجمع به من غير ان يخلص بعد ذلك من بعض
مخبر من القرآن وبذلك ياتي ان في القرآن سجدا وقال الباقى في كتابه على النظر اختلاف في التفسير في قوله تعالى
في كتاب الامبارهم اصحابنا الناس كلهم لا يفهم السجود عن القرآن كما ذكره ابو حنيس الاخرى في غير موضع من تفسيره
كثير من خالفهم في انما انتهى القول انما في فاسد ما في القرآن من اختلاف اكثر من اصد في الوزن والروي ولا يخفى
بما ذكره بعض الاماثل كالبصاوي والفتاوى من انما في الغوامض المحجوز ان في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
ابو حنيفة في قوله تعالى ولا تظلموا ولا تظلموا فانه لا يقال في القرآن انهم كلهم اذ في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
بل فيه وفي التبع من قول الفصط لاجل السجود ما كان لا يتم به الوجه بدون السجود في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
من ان التبع ما بعده وهو بدو الفصط ثم قال لو كان في القرآن سجود لم يخرج عن ذلك بل في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
ان يقال في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

كان في

كان ينبغي ان يراى راءه وخلق طمعه فخرج عن النجوة المودعة في كنفه غير موزون ولا متحيز من النعم واما غيره
فليس ينبغي ان يذكر النعمه بطريق تحفظه قول طالع باطال التوسيه ان الجمع كالنعمه لا تدرى ان نعمه بنائه خير من النعمه واما غيره
لاستقامه للخلق وان الامايز ينبغي ان لا يارب الكلام فتعني اسما الاعلام وليس ينبغي ان يجمع بينه انه ذكر كلام الينا
فلا بد من التصريح فيه بان من السلف من ذهب اليه من الحق انه وقع في القرآن من غير السلام له بالانجيل كما في
لقاء نبيه الله له او اكثر منه ومن غيره اراد وروده فيه بحرفه فاحفظه ولا يفتك لاراه وانه ما يتعجب فيما سئل
بما يكون على نيت الله والدي عليه العلماء ان تطلق الفواضل عليه دون الجمع واما حال من الحق تدرى ان البر والحرور
لعب لانه صفة مفعول مصدر قد قام مقامه لا مفعول حقيقة فتدفع النعمه لانه اسم تام ولا يكاد يتغير في قوله من النعمه
وقيل ان هذه النعمه ينبغي ان المراد بالانفاس مطلقه لا محتمل ان كان لا يكون صحيحا لانه وانما حقيقة من لم يصح
الانفاس وجميع البراءة الا انه قد تدفق بعضهم صحيحا ولا ولم يكره عليه النبي صلى الله عليه وسلم عليه بعض حواشي من ان
المصطفى في هذا الزمراة وجموعه من الغرالم وهم فاسد وجميع النعمه في قوله من النعمه وجميع حواشي من النعمه
به وجميع من النعمه وهو المظهر والمظاهر استقامه وجميعه به والاسم من النعمه والمظهر والمظاهر وجميعه
بغير النعمه وجميعه بغير النعمه وجميعه بغير النعمه وجميعه بغير النعمه وجميعه بغير النعمه وجميعه بغير النعمه
وانه ذلك صفة عامه لما يتبع به في قوام العبد وبها الروح فتشبه حال العلوم والمعارف والاتفاق في حقيقته بالمال
مطلقا بالبدل والاعلم وغير ذلك فهو مجاز من استعمال النعمه في المطلق وليس ينبغي ان يجمع بين حقيقة والمجاز كما توهم
رزيق الابدان هو معلوم وزيق الطوبى هو الموروث في طلبها من الله تعالى ومنهم من يجمع بين حقيقة والمجاز كما توهم
الظاهر المعروف في استعمال الرزق والاتفاق والافراد من المعارف يزيد في الاموال يتجهها وان
من كلام الرغب وجب ان الاتفاق كما يكون من المال والنعم الظاهر يكون من النعم الباطنة كالعلم والقوة والجاه والوجود
وبدل العلم وتلك الدنيا عرضا زائلا وقال بعض المصنفين في الاية وما خصناهم به من الاموال المورثة فيقضيون بين في
بعض النعمه سادى بالمال يدل على اوجده سعدى وهو موضع العدل بينه الامانة وسعدى كل شيء مكره وهو قوله في
جهنم السخا ان من تعلق النعمه فلا ينجى وكذا في قوله عليه الصلاة والسلام ان العلم لا يعال به ان الله عز وجل
للمحدث كما سأل ربه نعمة فلهذا ربه نعمة تعال فيه وانه حديث اخر فيه ان الله عز وجل قد رضى وجميع الطوبى

نواد و وسط مثل العلم الذي تعلم به ثم لا يحدث كمثل كلمة الفدي لا يتحقق منه وخرج ابن ابي شيبة عن سلمان علم الايقال به
 كنه لا يتحقق منه ويخفى تعالى به يحدث وقد اعله باليا كما يقال قال عبده اذا هو ي بها وقال بكسر اذا انشأ بها قوله
 والله ذهب الى قوله تعالى ما ضاقت له سورة فذا روي عليه انه خير مما ياتي لما قبله لانه
 حص الرزق بالوقوف ولم يعجم والوارث الوقوف كجس الامان النورط ان فيه مظهر غير ما طلق على كل مظهر ولذا
 العلم والكتب الالهيه والاسل نور و اضاف الاقوال ان ثبت استنباطها من اضافتها وما في عاقلها من كمال
 والوقوف والموصولة واقربها الاخير عليه فان يدخول في تقديره على ما قاله ابو البهار في ما هو ووزن قاهم اياه و
 عليه في الرضون انه على الاول من الحال ضمن محمد بن الربيع والافطحة فله وجه على انه في منع ضده لان
 فيه كان منضما انم وكره كما نفع اعلمه وعلوه بانه لم يفض الا لوقف وزاد في وقت الدلالة عليه ووجب من الاول
 بانه لما اختلف الغير من جنبا وفرادى جاز انصافها وان اتحد رتبة كقولهم وقد جرت نفقة تطيب ضم كضمة جاز
 العظم بها ورافقة لا يلزم من منع ذلك منعها به من مقدار انزال الصبح اللفظي وعن الثانية لانه لما منع
 لافعل اللبس ولا يس نها انتهى واما قول هذا في سلم لان الذي منع تقديره كان الفصل لعمري معنوي كالحصر
 لفظا كما قاله ابن شيبان على الجمع الضمير في الرضين شرط قد كان لا يكون منضما لولا انما جاز الذي ما قرب الابه
 واما في غيره فلا يمنع كقولهم الذي احتسب اياه وهرق عليه الا وانما لانه ما كان في غيره لان يقول
 الا فرغ من معنوي ولا يقيد بالاقبال واما حضا هم من انوار الوقوف فيضون تقديره بانه وقدره عليه انه
 بخلافه لفظ من ضرره ومنه لا يجوز نعم يجوز ان يقال ان مثله يستعاد بطريق الاشارة وصل الفضا فاقضى من
 من اما لا مثالا انا ونحوه ثم استوفى كالمعنى يقال حديثه يستفيض اي يتابع وهو الدلالة التعليمية من الاله
 هم ممنوا اهل الكتاب انهم من الله والوجه المرجحانه هو اياه ودر ايه لانه ما فرغ من الصابة بن عباس واني هو ورضي
 اسد عنها ولاق التعاريف هو الاصل في المعنى كما قيل ان السطوت التي يكون مقامها المعطوفات فيكون عليه
 في الاول ولا يعل الاول المعطوف عليه الذين يربون بالغيب والمقضى في الثانية ان يكون المعطوف مستقلا بالمعطوف عليه
 بالذات ورواها في الوجود في رتبة سياها وعلها من سلك بحضرة العلم هي شذوه في غيره من الكلام
 صبي في تقديره في الطريق كالحق هو من الجود وبنية اسلمه من شيعته من ولد يوسف بن ابي عبد الله عليه السلام

منع الرزق

اسمه الحسين فهاه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله وكان صلى الله عليه وسلم كذا ما في غير الاسماء وقد جمع السويطي رحمه الله
 من غير النبي صلى الله عليه وسلم اسمه جردا وقد شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنت في ذلك فيه ايات كقولها
 وشهد شاهد من بني اسرائيل وقرره من هذه علم الكتاب اختلف في زمان اسلامه ورون دفاعة فانه توفي بالمدينة
 ستة ثلثات واربعين من الهجرة النبوية وله قصير مع اليهود كونه في كتب الحديث والاضراب جمع ضرب يفتح الصاد
 ويرج الزمخشري الثانية وقيل جمع ضرب كزيف وشراف وقال النووي اضرب اجمع مرثية في جبهه ضربها
 ككريم وكذا وكار القاصي عياض له دم واصله كناية القاصي من ضرب قد اخرج المصنف تجوزيه عن كل نظرون في ضرب في الا
 كس ضرب القاصي وهو ضرب من ضربها معك هم ضربا به ومنه ضرب وضرب وقوله قد سبوا افرادها بالمرحوم
 على ان جمع ضرب بالفتح وقد المص رحمه الله كذا في مفعول كذا الطعن في الذي يضرب بالنسب ولا بد ان يكون مما لا
 للضرب فيه ويعقده مثل وشبهه وموضعا في التحقيق في الله كما سمعته في بعض النسخ اجماع ابي الدرداء حين في الا
 من اهل الكتاب سطوف على الذين لم ياتي كان منقطوعا في التحقيق او موصولا به وقد بخلاف عطف الذين يمتنون
 في التحقيق كناية الوصل الالية فانما هي على تقدير الوصل دون الانقطاع كما صح به الفاضل التحقيق وذلك للمعنى من الفضل
 بين المعطوفين ما يجيء كما سيأتي وسطوف خزانة لفظهم وكذا فلون ودخول اخمين بالنصب على انه مفعول مطلق
 اخمين يجوز فيه كذا الصاوي فتح على ان جمع مذكر سالم لاخص ايجاب المعنى ان يشبه باخبار انهم فرقيان وهم بالافراد المراد من
 وافروه لوقوعه في مقابل الجمع او الشئ وقوله والرواح في قيل لما يدل عليه المقام من غاير الناطقين بالذات والادوية
 ايا الذين يمتنون بالانصب المعطوف عليه الذين انما هو لغير المراد ومنه ما بالف بعد الفه وعن الشريك والاكادوع
 وفيه نحو من ترك والكار شكر اى امنوا بانما مفعول او متبعا عن ذلك هم من لم يكن من اهل الكتاب يجوز قصر المسمى في
 مقطوعا مما يجيء في عليه ما قيل انه لا ينبغي مظهر ان يبدل ما ذكر بقوله على ان المراد انهم لان ذكر ما يتبادر باياه قطعا
 واما القول بلن اعتبارها بالصفات لا بالذات ارجح لان شراك الفرقين في الايمان بالانتمى فقد وقع بان البناء
 من العطف ان اللاكان بكل منهما على طريق الاستفصال وهو مختص باهل الكتاب لان ايمان غيرهم بما انزل من قبل
 انما هو على طريق الاحمال والاتباع للايمان بالقرآن لا سيما في مقابل المرح كمانها وقد قال تعالى الذين آمنوا هم الكتاب
 ايا قوله موثوق اجمعهم مرتين كما ورد في الصحيح ان لاهل الكتاب جنتين ليس بينهما ذلك الا انه قيل عليه ان قوله

ان يرد اللفظ اشاراً الى التفسير فيجوز ان يكون التفسير غير ما نوردته من معاني التفسير وادور ويطبق على كل من ان اللفظ
 بالكتاب التفسيرية فيجوز ان يكون اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 هو غير مطلق الكلام المعنى وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 بالاسم وصفات حاله واليوم الآخر وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 لفظه فيجوز ان يكون اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 بما ذكره من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 ان يظن ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 يقضي المقابلة وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 يكون بالاداء والاداء وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 نكون اصله فعل ثم قيل للسيد العظم وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 عرف من غيرهم وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 من فيه ومنه استعملوا وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 نوحاله الحديث بن همام بن مرة بن دهل بن شيبان وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 المرعي والنعيم الابل اي يلعوه حاضر وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 وما قيل من ان قول اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 الوعد الموعود وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 قد روي في نفسه ويجوز ان يكون تكملاً وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب
 مع ادور من الكلام المعنى بالابو الفتح اي قيل لادور وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب وادور ويطبق على كل من ان اللفظ بالكتاب

تغيب الفاره والاباء نعيمها عطف بالها وان كان موصوفها وهذا على رتبة الخلق بقوله وسط وعلاه
بعلا ايلا ما وقع التوسط عليه من الوجه المحض بكم كما يقال ثبت الامر على طبقين فيعدي على لا مكموب الخ من كذا
حققة الفاضل الدرازي في حاشيته الشبيهة في تعدي الترتيب وهو بيان لان التعاريف كالمفهوم والصدق وان
الجميع المتعارفين الوصف يقع بين شي الصفة المفهوم من المتعاطفين وهي في المعطوف على المتعديين بالمتبع
الاماني لما باراه في المعطوف الصديق بما انزل اليه واول من قبله وقوله حلي اي محمدا وهو مضمون متبع
المتبع نفس او على انما له خصه به لانه كما ان الايمان با الله وصفاته وادراكه وادراكه لا يمكن
الوقوف على كنهه وتفصيله وقوله الاماني الخ مجوز معطوف على الاماني والغير في بعده راجع اليه فانتمت العمل
بها بعد تعاريفها بوجهين الاول ان الاماني بالاول اجابا وبان في تفصيله وان في الاول عقل
الثاني نقل والمصدق العبادتية والالهية المفهوم من قوله يعقوبان الصلة الخ فان قلت الاماني بهذا المعنى
فزع الاماني بالاطري اليه غير السبع لانه يعلم بالوحية والكتب المنزلة فيجب ان يقدم الاماني بالترتيب على
ما الصلاة وادراكه قلت الاماني بالغييب اسم وعظم وتتمتع بها جميعا بعد مقتضى اقومي وزاد حليهم
في الاماني من جهة الصلة به وقوله غير السبع قبل ان يرد فيه بالحصر ولم يأت به فيما قبله لان ما قبله يجوز ان يكون
بالسبع ايضا بخلاف انما لا يذكر ابد بمعنى السبع وقية انه قد يترك العقل فيعرف انه كلام الله بالانجاء الذي
بالعقل والذوق فاعمل وذكر الموصول الخ جوابا لقال ان كنهه فيما ذكر عطف الصلاة بعضها على بعض وسرطان
مادة اخاره الموصول فيما انزل في غير محجج للموصية له انية من التعاريف فيحقق فلا يرد عليه انه يحتاج الى اربا
لكنه يحتاج الى قوله المردو بالتفصيل قيس الاماني المذكورين في النظر والسبب في طريق الادراك من العقل والنقل
زوجه ولانه اعاده الموصول على ذلك ما فيه من الآراء الاستقلال كل من الوصفين ومنه في تعاريف الوصفين من
تقارير الدلائل وفاحية العطف من معنى جميع دعاء قد سكره رجح هذا الاحتمال على الاول بان الاماني بالترتيب
متركة بين المومنين فاعلم فلا يوجب بعبارة من اهل الكتاب لا دلالة للافراد بالانذار في الاماني على ان الاماني
بطريق الاستقلال لا ترى لما قوله تعالى قوله استجابوا له وما انزل الانبياء وما انزل اليهم على الله عليهم وسلم
افرد فيه الكتب الترتيب من قبل ولم يتفصل الاماني بها على الافراد وبيان ما ذكره في تقديمه بالافرد وبيان مقتضى

على اهلهم انما يقع مرفعه اذا علم المؤمنون والافواههم نفيه عن الطائفة الاولى ان اهل الكتاب لم يكونوا منسجين بجميع ما
انزل من قبل فاني اليهود لم يوسقوا بالانجيل وما قال من ان احتمال ايمانهم على كل وجهي انما هو بالنظر الى جميعهم
اليهود استعمل ايمانهم على القرآن والتوراة وانصارى استعمل ايمانهم على القرآن والانجيل يهوده وبان المسيح المسمى
من استعمال ما تم فيه ثبوت حكم كل واحد وبان النسخة الثانية من اهل الكتاب فتخصيصها من اهل
حكم جعل الكلام من قبل عطف على الهم لا يلائم المقام وقيل في احتمال الاول بان الاصل في العطف النسخة
بالذات ويجب بان هناك تفصيلا هو ان اداه العطف ان توسطت بين الذات انضمت تقاربا بالذات
وسقطت بين الصفات انضمت تقاربا بحجب المفهومات ولذا الحكم في التاكيد والبدل ونحوهما وان وقعت فيما يحتملها
على سواها كان محل على التباين بالذات او فلا يحكم في مثل زيد عالم وعاش بان محل على تقاربات اظهر وقيل في
بذات الابه الكريمة محل على عطف الصفات بان وضع الذي على ان يكون صفته فانها تظهر عطفه على الموصول الاول على انه
اخرى فيبقى بلا تقسيم مع ان تقدم من وجوه البرجح تباينه في قول الباء ومن السياق استعمل كل منها لا
يعد في مقام المخرج فانهم موزون اجزائهم من بين كل واحد من الاشياء التي يخرج في الدنيا والاعاديت واما قوله
فولوا انما يابعد الابه فمعه صارف عما ذكر من غير العطف اما الاول فلان الخطاب للمسلمين فلا يقتضي الايمان
منها على الاطلاق ويوجب له تولد ال عليه انه تخلف بقوله نفسه واحد واما الثاني فلانه لم يوجد الايمان والمؤمنين
بل جعل ذلك سببا با واحد العدم الاستعمال فلا يرد لفظه كما لا يخفى ولا اجابهم المتوسمين من قوله وبا الاخرى هم
مرفوع بانه مدح الفرق الاول بالايمان الكامل ومحل الاخرى في الايمان باللفظ وهو كما ان اولها في نفسه
بغير شبهة وانما هو توكيد اهل الكتاب وما كانا عليه قبل الايمان يا اهل انبا فاذا اكل ايمانهم هذا علم
ايمانهم بل الطائفة الاولى واما اليهود لم يؤمنوا بالانجيل وكون منهم من صدقته قبل المولد اهل الكتاب بها
اهل الانجيل فقط فقد اجيب عنه بان الانجيل ليس بكتاب للتوراة بل مبني على كفاية المخلوق وغيره وسائر
بيانه هو الكلام على التوزيع ليس خلاف للتوراة كما لا يخفى وانما كون آية الصلاة وما مضى ترك بين القبلين فمسلما لانه لا يظهر
لانه مدح الفرق الاول صريحا وبان آية التوراة كما استلزام الايمان يا اهل انزل اليه جعل الصفات الثانية وظهرت الاول
ومشاهدة بالانجيل فظهر ان اهل الايمان جازفة وان كان اصل الكتاب هو الحق وانه بطلان من استعاد من الكتب قبل الان

فہم

نویسنده

رحمة الله ووجهه ان يكون الله عز وجل خلق في الوحي المنفوخ كتابه بهذا النظم المخصوص فقرأه جبريل عليه السلام فحفظه بحوزان يخلق بالحو
انا سقطه بهذا النظم المخصوص في حجم مخصوص فنبهت جبريل عليه السلام ويخلق له طاهره ويا بانه هو العبارة المودع لذلك
القديم انتهى وانما غير من قوله لعل وعادة المقتضين ان يعبروا انه فيما اخرعه الاشارة الى الله ليس بما في قوله لا ينبغي الخرم بانه ما راد
تاد بانه حجة دانية فحفظه لئلا يوجب السلف الى ان من المقتضيات في ترجمه بالترمل من غير معرفة بكيفية هو الخي اذ نزل
من المصاحفات الفيلسفة لا ينبغي ذكره في التفسير لقوله تعالى ان نفوس الانبياء عليهم الصلاة والسلام ذكية نقية فبقوله على الاصل
بالاصول الا على مفسر فيها من الصور فيقول لا القوة المتجددة بحسب الشك فيري كالثبوت وهو الموحى ويا جبريل افسح كلاما
ونبيه ان نزول الكتب من هذا السلف بالانفاق وتلك الافعال بعد من تطفه من التلقين وهو من قوله في نسخة فليكنه يا نبي
وارواحهم ففهم الراود قد فتح منسوب الروح على خلاف الكيس والراود يكونه روحانيا انه يتلقى في قلبه من غير صوت ولور عليه
ان غير صادق على ما نزل صحوا والواحد لا يميز فيه كما لا ينبغي والمداد بما نزل الى من يميزه بشاره بجملة والاسرار في
الامر وذا على الكسيرة نقية نقدا على كلية ثم ارى به ذلك طلاقا وقوله من اقرنا بغيره لا اخرنا وقد مر في نسخة والراود عليه
ما نزل وسينزل سوا ذلك في حيا تسلا ولا لانه المطابق للمقتضى في حال فانه يلزم الرمن ان يكون من ما نزل على كل ما ينزل
حتى وان لم يحسب بغيره في حيا تسلا ولا لانه المطابق للمقتضى في حال فانه يلزم الرمن ان يكون من ما نزل على كل ما ينزل
لان من آمن بغيره من كل لودم القابل الباقى وما قيل من ان الايات ما ينزل الميسر بورد الا ان كل شيء على حال
فلما اتمه عليه لا وجه له وانما كون الوحي ما هو خفي فاختص بالانتماء لان كل حال الايات فيتم ان له ويطهرك انما ففهمك
مما نحن فيه وانما غير من بلفظ الميط الى ما قيل ان النزل على المراد بجملة لا تقف على ذلك بل على ما هو في ترتيب البديع والقيل
الكاظمي عليه ولو قوعه في مقابل ما نزل قيل ولا لانه لو منون على الاستمرار المقتضى له وكان جميعه لم ينزل وقت نزول هذا
وجوهه لو اجابنا الاول انه ثلث لم يزل على ما لم يوجد وتحتقن ان انزال جميع القرآن في مرة واحدة فيلزم على ما هو في نسخة
وما حقه الاستيفال فغيرها مما لا ينبغي ولم يكن ثلثا للموجود على ما لم يوجد فهو من قبل اطلاق اسمهم في كل شيء على كل شيء
تسببه جميع النزل في شيء نزل في حيا تسلا ولا لانه المطابق للمقتضى في حال فانه يلزم الرمن ان يكون من ما نزل على كل ما ينزل
نزل في نسخة مما نحن من انزال لا نزل في مجموع ما جعل بهما ما توهم من لزوم جمع بين الحقيقة والحيثية في كل واحد من الامر
ولا ينبغي عليك انما النجاة للرسول والاستعانة المذكور من حيثها ان يغيره نزل وقد بدا تغيره لا وانه لم ياحققه قد

مراوفا

[illegible]

وجزء بعضهم فيه ان يكون نسرا على خلاف الترتيب وبقين القائل العلم الخ قل عليه ان الهداية تيسر الوصول والحكام
 ان القين تناول للضرورة في ما فهمه من قول القين الاعتقاد بالهداية حيث لا يكون تيسر ذلك للطالب للموضع
 بشمله ويتحقق الاعتقاد عدم نظرية الكثرة في العلم واعتباره حالك في غير الاقان المقربين يخلقون في العلم بالهداية
 والهادي وحاجته وتعليمهم من الله تعالى ان يكون من غير استدلال فلا يوصف بالضرورة ولا علم الله تعالى في العلم
 وبعض الائمة اياهم في العلم الذي لا يحتمل التيقن مطلقا وقال الامام القسري في كتابه في معرفة القين علم
 من حيث علمه لا يعلق في وصفه حتى سبحانه ولا عدم التوقيف انتهى القول والظاهر ان هذا هو المقصود
 فيك فيقضي على احدى الطرفين بالاحتمال وعدم الظاهر على احدى الاول ظاهر وعلى ان في عدم التوقيف كما سمعته
 واما الضروري فقد قال الامام لا يقال تبين ان الكل اعظم من الجزء وذكره في كسره من غير ذكره في الضروري بالضرورة
 الا انما قد يفهمه كما في شرح المطالع وان كان الضروري لعم جميع القائلين في الهداية والمنزلات والمجرات
 الظاهر في ذلك انما هو في باب الاصولات وهي قضايا مجردة عن الضروريات كما في مجموع منبها على ذلك
 بان يشرح ذلك واليه ان يكون قابلا لذلك في علمه بالاحوال ولا يلزم كون ذلك بالفعل او داما في بعض القائلين
 او قدره عليها انك نفس القين غير ما كان متبعا فخطا من انهم في القين الاعتقاد بالهداية في ما بين الضروري والمص
 في باب الكثرة في وقوعها في الاقان يقال في بيان وقد ايد هذا بانصرح في جعلت قال القين مشتركين تبين الاول
 انك في علمه على كل ما لا شك فيه من حصول خبر كجس او غيره من عقل او غيره او كونه او لا كونه او لا كونه او لا كونه
 انما هو في العلم به في العلم والهداية في العلم والهداية في العلم والهداية في العلم والهداية في العلم والهداية في العلم
 القين بالهوت وقوي القين بايات الزنق لكل ما على القلب سريما على فهمه القين والقانون في قوة وضوحها
 على علمه القين في كونه في نفسه قوله ان كونهها من القين اي الروية التي هي نفس القين فان علم القين في العلم
 القين في العلم في كونه في نفسه قوله ان كونهها من القين اي الروية التي هي نفس القين فان علم القين في العلم
 في العلم في كونه في نفسه قوله ان كونهها من القين اي الروية التي هي نفس القين فان علم القين في العلم

أخذه وعن الفرق بين اليقين والالاتقان وهم قالوا لو جري بعده اليقين العلم وزوال الشك يقال فيه تعينت بالكر
تعييناً والتعينة كالتعينة كلها بمعنى وما ذكره المصنف رحمه الله مطابق له ولما ذكره الكشاف في صدره والآخره فان ثبت الآخر
اليقين والآخره فان ثبت الآخره فليس من آثاره انما يتبعه ما هو من السابق ويسمع من الوجوب ان الآخر يتبعه فلهذا يسمى
منه والآخره صفته في الاصل لا الدنيا فانها صفته اي من الذنوب هو العرف فثبت على ما قيل في الآخره قال المحقق عليه
تكون في الاسماء لا اليقين على الكبر والكنى في الصفات كالارض من الدنيا لا تخوض بنحو مطلق المزوج عليه فيكون في
فأما وقد فرق بين ما علب من الصفات على موصوف معين كقوله جوب عليه وبذلك خرج عن الوصفه في محله كما سماه المحقق
وإن كان لان اصل الصفه ان توضع في تمام نيت غير مبنية ومن جري جري الاسماء لا يخرج والاطمئنان في الصفه
وعدم جريه عليه حتى يتبادر منه الذات فنهاهي الاسماء الى بعده ومنها ما استندت في خبره حتى بالاعلام والمالم يعرف علماً في
أما في وصف به وقد ترك كما قيل الدار الآخره والحيه الغرض انما قيل كذا في قوله قد سكره فيها خبره فيه وقال في الجمله
تخصيص المصطلح في موضع لا يمنع الموصوف فلا يقال قد علمت حوائج منبه للزلف في قوله ان حضوره الموصوف
صارت بالعلمه وانما في مفهوم الموصوف مع ملاحظة الصفه بمفهوم الشئ من فلاح اجراءه ولا في غيره ولا في غيره اي
اذا لم يمتح اذ لم يتدبر فيه وبعده في الصفه في اجراءه على الموصوف ما في الصفه في حوزة فيقول لعل في قوله انما في الصفه
وحيث انما هو الواقع في نفس الامر كما في عدم الاعتداد بالانوار وتمت عليه منزهة العلم عن احوال وهو مضمون ما في قوله
لا يصدق ان كان قد ذكرها عليه الوصفه تمت عليه الاسمية والفرق بين ما طاهر والادوم من القيل انما في قوله لا يستعمل من لم يخط
تنتهي من الصفه في قوله لا يصدق ان كان قد ذكرها عليه الوصفه تمت عليه الاسمية والفرق بين ما طاهر والادوم من القيل انما في قوله لا يستعمل من لم يخط
والدنيا في قوله لا يصدق ان كان قد ذكرها عليه الوصفه تمت عليه الاسمية والفرق بين ما طاهر والادوم من القيل انما في قوله لا يستعمل من لم يخط
اخرها في قوله لا يصدق ان كان قد ذكرها عليه الوصفه تمت عليه الاسمية والفرق بين ما طاهر والادوم من القيل انما في قوله لا يستعمل من لم يخط
بهذه الصفه انما في قوله لا يصدق ان كان قد ذكرها عليه الوصفه تمت عليه الاسمية والفرق بين ما طاهر والادوم من القيل انما في قوله لا يستعمل من لم يخط
الآخره في قوله لا يصدق ان كان قد ذكرها عليه الوصفه تمت عليه الاسمية والفرق بين ما طاهر والادوم من القيل انما في قوله لا يستعمل من لم يخط
الواقع في قوله لا يصدق ان كان قد ذكرها عليه الوصفه تمت عليه الاسمية والفرق بين ما طاهر والادوم من القيل انما في قوله لا يستعمل من لم يخط

المع له من مانع فيه فلهذا قال انه ظهر براتبه منه ثم ان الواو اذا صفت فيه غير ما فعل في الوهم يجوز لاد
بد الهاء منه كما قيل غر وجره جمع وجره واما ابدال الواو جازمه فليفي رتبها للصوم عطيت كلمة هوس احكام كوا
تيل قد فو قد عجد بظلم كما جاز على ما فعله ابن خنيس في كتابه ايعس في نهضة له باذكر من البيت محل ان هدية المرفعان
فيها رويابا الهرة كما صرح به ابن خنيس والبيت من تصد طوبى من الوافر جرح بهتاسم بن عبد الملك اوبها
عفا الزمان عليك فارجد ولا تاتي مجذبه بدبد و منها نطفة مار حيد هل نرا ابد على صرك ام محمود لم يبق
ايام ربي وجده اذا جاء الوعد فوضت الهوم فاقالت حباذة اى رطل زبد فقلت لها خليفه غيرك
هو المهدى والحكم الرشد تاسم الملك الحكيم المظطع بطب انزلت به الضعد يعم على المرئى بفضل ونقد من فمات
الاسود وان اهل الصلابة خالفوك اصابعكم كما قيلت نود واما من اعلم بقرينة ذود الاضغاف فخصه شغف
والقول بان التور لا يجره النيرى فطلعت من ان هذا الفراق موقوده وموسى وحده وياه والت هدية في موضعين كما
والام في قوله لاسم القسم جب فعل ناقص ملة حبة تبه كرم فارخم وكجز فيه نقل فيه العن اى الفايكون الى ضمير في قوله
وا على الاصل من النعم وقد روي بالوصف في البيت وغيره كما في كتاب العجوة وهو ان قال من الملح ينفع ما حبه هو ما حبه حكم
ولذلك لم يقد بعد لام القسم وان رار القرى او السفر في الاول والى لانها تاتي بوجه جهل كنه باجاء الوعد من الا
والوقود نهم الوعد معدرو فانهم ما وقده وقدر بانها وموسى وحده عطفا جان اوبدل من الموقدين المنتهى الواقع فاعلا
لكنك قالوا ان هذا هو الحق من البديع وازيد سرور في اذناها بعد من موسى وحده ان تقول له انك اذ
نوالك اسيرم انما ثبتت واجده موصع الزرع الى اولىك يتلخره العجاير والجور وروى الجملة اما مستانفذه من
الذي في قوله لا وانا تبه وجزنا ان يكون اولىك وهذه جزا على يدى حال وانما يكون اولىك بدل من الذين انظر في قوله
اسم شارة يد وبقصر فزاد في رسمه الواو للفرق بينه وبين الكسبار المحرور وكلام الميم وحده طاهر في الزرع وفيه
بالفضل لانه على الوصل ليس يتبدل الحمار او تور جزله جزله جز من نضج لعل وقيل من حوى الزرع الذي يوصون بال
اما قوله انخذ الموصلي شارة هذا ما فهم من الحال وان اخذ له بان انظر على القوى وشارة الواو الاخر فيها حده ناله حضور
اجتهد ولا وجه لما قيل من ان قول الميم وكأنه انما يتعلم على غير سلم كمالا يتجنى وبذا العلى وان كان علم ما مر الا انه ذكر عليه
لما حده من قتل ككشاف وهذه الموصلي وان نزل الاول مدون في ان ذلك لانه لكان فضل الاول يستدزم فضل

خسرو

[illegible]

۱۵۱

روئے علی مصحف

بالاستيفاء على اوليها والعنوان جاز على الاوجه الثلاثة وذلك ان اسم الإشارة
 حصا ان يشار بها الى محسوس فشاها الى ما ينزل منزلة في تميزه وظهوره ولما كانت
 الصفات المجزآت على التضمن مميزة فهم عاجلة اياهم كأنهم ماضون فشاها دون صنع
 اولى بك موضع التميز لشارة اياهم من حيث انهم موصوفون بها كأنه قيل اولى بك التميز
 بتلك الصفات فيكون الكلام من رتب الحكم على الاوصاف المناسبة ويغيد العلية بخلاف
 التميز فانه راجع الى الذات وليس فيه ملاحظة او صافها فان قلت قد تقدم منك في
 قوله كون الخطاب اول على ان العباد له لذلك التميز ما يدل على ان في التميز انما
 في تحكيمه وسباق الكلام هنا فيه قلت اذا حصل التمييز في اذنا على التعظيم زالت الينا بقية
 انتهى في شرحه المتفاح انه من اللطائف لانه لا يورده اسم الاشارة للتسمية على ان التسمية
 انما استحق ما ذكره لانه لا من الصفات السابقة الا انه من اجراء الكلام لا على مقتضى الظاهر
 قيل عليه انه من لطائف كون السند اليه اسم الاشارة لانه من اللطائف الذميمة اليه لان
 الاية ان الله كور يحصل بالوصول ايضا ولذا لم يعبه السكاك من الدواعي وذكر في المثال
 انه كور واعيا اخر يعني كمال الغاية تميزه وتعيينه لما انصف به الجاهل بزيادة ما ذكره
 وفيه بحث من وجوه الاول ان ما دعوته من انه جاز على الاوجه الثلاثة وتخصيصه لهم
 ظاهر لانه على وجهي الابد بالوصول الذي هو معنى الوصف المضيد للعلية كما هو جوابه لا وجه
 حينئذ للعدول الى اسم الاشارة لاجل ذلك سبق ما نصده ولا يقتضي التاكيد فتعني انه
 كمال الغاية به كما في المتفاح فاعده قوما هو الظاهر ليد الثانية ان سؤاله قدس سره
 وجوابه ليس بقوي لان ما مر في الفاتحة من العدول الى الخطاب الى التميز مطلقا وفيه اولى
 خطاب ايضا فاعمل الثالث ان ما ورد عليه مد فوج ما ذكر في حاله الاضافته من ان
 الداعي اليها ان لا يكون الى احضارة طريق سواها اصلا او طريق سواها اخيرا وسمي الا
 شارة اخيرا من الوصول فمعرفة وجه ظاهر على ان ما ذكر ليس جازا في ساقه بقر كما عاود

ساقه بقر
 السند

ان كمال في
 المتفاح

خرو

الموصوف للصفات المحجور اعني قوله بصفة متعلق باعادة لا بالاموصوف اي
اعادة المتناقص عنه المذكور او لا بوسط صفاته التي هي صفاته العبادية اخبروا
من قوله في الكثر من اعادة من استوف عنه الحديث او اعادة صفته لما بر عليه
ان الصفه لم تذكر ولا حين تعاد وان اعتدله بانته اراوه اعادة ذكر من استوف عنه
الحديث باسمه او بصفته او هو مشاكلة ومن لم يثبت له هذا قال بعد اذكر مقتضى الاستيفان
مثل لما يحى باعادة بصفته حيث الى زيد الكريم الفاضل ذلك الموصوف تلك الصفات
حقيق بالاحسان مستصفا على المصان مثله لا يناسب الفاضل له فانما يدرك
لما فيه اي لما في الاستيفان باعادة الصفه الدال عليها اسم الاشارة من البيان لمقتضى الحكم
هو الوصف المناسب الشعر العلية لترتب الحكم عليه ووله وخصه بالبحر معطوف على بيان التخصيص
بمعنى الاختصار لان اسم الاشارة اخبر من تلك الصفات لو اعيدت وقوله للوجوب اي مقتضى
لاستحقاقه لصفته كما قال تعالى اعطى كل شئ خلقه ثم هي ووله لا كلام فيه انما الكلام في الايجاب
عليه تعالى بصفته لحوق الذم الذي ذهب اليه المعتزلة وليس ببارد ومعنى الاستعمال المعنى
الاستعداد دون معنى العمل والاستعداد في خوف بجملة متعلقة هو المعنى الطلي التام له كما
حقيقه فلذا قال معنى الاستعداد ومنه على العمل ضرب المشي والايان يقال مطلق متعصب
والركب فيه فانه ظاهر لا تراخ فيه وانما التراخ في الاستعداد التبعيه هل يكون متعصب ام لا
الفاضل المصنف ايا جواز متمسكا بما صرح به العلامة في مواضع من كتابه كما صرح به جواز
سبعية اليه الطهي وقال انه سلك السجينة الرخوي والسكاك لم ير فيه لادق في الكفر
و اول ما يرد على انهم وجمعة فيه السيد شنع على الفاضل كانه ابو عذرة وهي المعركة العظيمة
حدثت لها الجالس صفت الرل مما هو شهر من قفا بئق ل عكس سره بعد ما ذكر
قول الرخوي معنى الاستعداد ووله على حدي مثل الحكم من الهدي واستقرارهم عليه و
به شهرت عالم بحال من اعلى الشئ وتركه كماله بريد انه استعداد بجملة متعصب فيها كانت

سعد

المبطل

الاستقالات المبني بالهدى يستفاد الركن على ما هو في الممكن والاستقرار فاستقالاته الخوف للموضع
للاستقلال وقوله مثل اني تصور ان المقصود من الاستقارة تصور المشبه بصورت المشبه بمراد
لوجه الشبه بصورته في المشبه به ثم انه قدم تصور وجه الشبه اعني الممكن والاستقرار على
تصور المشبه الذي هو التمسك لانه المقصود الاصيل بالقياس اليه ومن اناس من زعم
ان الاستقارة في علمه عليه وان كونها تابعة لوجهها في تعلق معنى الخوف كونها متشابهة لكون
كل من طريقتي التسمية حاله متفرقة من عدة امور فرد عليه ان اقتراح كل من طرفيه من عدة امور
سبب عدم تركيبه من احوال متعددة ومن البين ان تعلق كلمة على وجه الاستقالات في مفرد كلف
فلا يكون مشابها في هذا الشبه فكيف يسري التسمية والاستقارة الى غيره الخوف والحيصل ان
استقارة على استقارة متبعة لتكلم كون الاستقالات متشابهة وتركيب الطرفين سبب عدم ان لا يكون
به فقد يجفان وقد اجيب بان اقتراح كل من طرفيه من عدة امور لا يوجب تركيبه بل يقتضي
تقديره في مادة وزاد بان المشبه مثلا او كان متفرقا من متشابهة متفرقة فقد يغفل عن ان يخرج متشابهة
من كل واحد منها وهو ما طلق فانه اذا اخذ كذلك من واحد منها كان اخذ مرة ثانيا من اخر لغوا
محصلا للحيصل او يخرج من كل واحد منها بعض منه فيكون ضرورة مركبا او لا يكون لا اطلاق ولا ذاك سواء
فيما بطل اذا لا يخرج جده لا متفرقة من تلك امور المتعددة على انه خرج مختلفا في قوله تعالى فليكن كمثل الذي
ناراه هو لا يشبه على ذي سكره اعلم ان على هذا محتمل الثلاثة وجوه الاول تشبههم بالهدى باعتبار ان
ان في تشبهه متفرقة من التمسك والبهت الذي يمسك به من عدة من الركن او كونه على وجهه لكون تشبه
تركيب كل منهما فلم يخرج من الاطلاق اليه بارا المشبه به الا على وجه فان بدلولها هو العدة في تلك الهيئة وعلمه
ما بعده لم يلاحظ في هذا الاطلاق متغير وان لم يقدر في نظم الكلام وبها فرق فليس على استقارة اصحاب
حي على حالها لما خرج تلك الاطلاق انما ان يشبه الهدى بالركوب فعلى فورية تخيلته هذا زبدة ما رآه
ومن الفضل من ردة واستقر السعد عدة فقال هو ممنوع اما المقدمه الثانية فان الاستقالات المطلي
ليست على وجه على كل خصوصياتها متعلقات حادثة لها استقالات الركن على الركن متشابهة بالهدى

والاستقرار وذلك لان متعلق معنى الوصف بجميع الوجودات متفرق عن ذلك المعنى في الخارج
وهذا الاستقلال الخاص لازم لمعنى على هذا لزم العام للخاص فيكون نفسه لذلك خوفه لا يكون النسبة
هذا ليس مطلق الاستقلال الخاص فان قيل انه مقيد بالتركيب نعم لكن في حيزه لا في حيزه المطلق بل
كون الترتيب خارجا عن الاستعارة بواسطة كون المتعارف مقيدا به بدون تركيب لانه لو كان النسبة
به هو المقيد من حيث هو مقيد فلا بد ان المتعارف منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك فلا يتم تلك الاستعارة
بدون ذلك المقيد فلا يكون متعلق معنى الوصف مدلوله لا يلفظ مفرد وكذلك معنى الوصف نفسه لا يدل عليه
لفظ مفرد وان كان معنى وصف واحد مقيد بقوله غاية الامر ان يكون الموضوع بارا به لفظ مفرد والاصل
ان معنى المخوف اذ هو يحتاج الى ان اللفظ مفرد كما يقع للتركيب ان المقصود الاصل فيه النسبة المقيدة
المقيدة في التركيب المجمع ولما تقدم الا وهو ان معنى التمثيل خارجا عنه الى انه المستبعد من امر متعدد
شكلا ومعنى انما يحاط بها عند وجودها على وجه الوجود وقابليتها ولا يخفى انه يجوز ان يكون
شيء تمامه مترعا من مجموع قابلية بدون التركيب والتكرار ويقيم لكل جزء كالنقطة في الخط
والا فانه في محلها عند القابل بوجودها وكذا جميع الاوضاع التي لا يستلزم في محالها حتى في العلم
فعلها يجوز ان تسري الاستعارة التمسك بها في معنى خوف المفرد بهذا الوجه ويتبع من الامور المقيدة
كما ان معنى على هذا نسبة من الركاب الى ركوبه على وجه الاستقرار فيهما مسندة عنها ولا يفرض انه لم يخط
الامور المتعددة قصد ما لفظ كثيرة او الفصل والتركيب في العاقد لانه نفسه وما ذكره من ان الوحد مركب
في الفصل فاقبالا العاقد على هذا يحل ما قيل انه لا ينبغي تسمية المركب الا ان اخرج كيفه من امر متعدد
فتبين كيفه اخرى فلهذا قسم لا يجري الاستعارة التمسك بالمعنى الشهيرة خوفا من ان يجمع الكلام للركاب
اللفظ مفرد مفصله على نفسه الا جراحي في ذلك تقسم وحده وتوخر اخرى اذ هو موجود في ذلك
في امر كذا وقد اعترف بذلك في واصل انه يجري في خوف التمسك بنفسه انتفاع اياه من الامور المتعددة
ولا يجري فيه معنى التمسك في الفصل المركب لانه لا ينبغي ان يعلم ان معنى الاستعارة التمسك بالمعنى الشهيرة
في الاربعة بعد غير ظاهر فانه لا يقصد بها انتفاع بالجميع بل نسبة التركيب ليهدي بطلان الركاب المركب

استدراكه عليه في الامور لا يوجب لاعتبار الفاظ المشبه به في هذا التركيب بعد دخول على
 على الهدى وجعله خرا من اوليات المثار به المتضمن مع ان الهدى ما اوليات من اجزا
 المشبه فان قلت قد يطوي ذكر المشبه المشبه كما يطوي في الاستعارة بحيث لا يكون
 في حكم المذكور ولا يحتاج الى تقديره في النظم الا انه يكون متينا في الاستعارة متواليا في
 كما في قوله تعالى وما يتوب اليه الا ان يفرق في الجوزين مستغنى في معنىهما الحقيقي وقد اريد
 تشبه الاستعارة والكفر بها ولا يهدى اللفظ الا في مجرور الاشارة فكذلك التشبه في المشبه
 به في الاستعارة قلت الفرق انما هو مجموع مفيد تشبيه المتبني بالمتكسب في الاقراء عن بني
 فقولهم وما يتوب اليه الجوزان انما مفيد للتشبه غايه الامر ان لفظ التشبه فيها يغير نظم الكلام
 عند حذف قوله وما يتوب اليه فان لم يفسر كتابه عن الاستعارة ووجود لجزء المشبه فيه في اجزاء اللفظ الذي
 فان التشبه مني فيها اصلها بالجملة وهو لدخول على الهدى والى الاستعارة مجازي كلمة على حدة
 غير متاعها العلة في التشبه اولها لم تذكرها كما في قوله تعالى وما يتوب اليه الجوزان في هذا الشكل على
 الاستعارة المتضمنة في المركب فان المصنوع في التشبه فيه احياناً للشرع من الامور المتعددة
 التي لا تحصى في النظر في عدم نظير من غير ما في الاله حتى يعرفها اياها اخرى في التشبه بالجملة
 نظير في ذلك المتعارف ما يعرف فيه بالتجوز واما الوجه المتضمن في موضوعه في الدنات او النعمان
 انه لم يقصد التشبه فيه بالتجوز فيه او عرفته ما توافقه في معرفة ما في المقام والذي يتجوز
 بعد على نفع الفصل والفاصل الخلف بينهم في حرف لهدا ولا خلد في ان الفصل الاخر
 الفصل المذكور في تشبه على تركيبه من حذوف في الفصل الاخر الذي هو فصل التلخيص من التشبه
 فيه التركيب بعد الاتفاق على انه لا يلزم التلخيص في اجزائه لفظه ولا تقديره في التشبه
 انه يشترط فيه ان يكون اجزائه متساوية من غير ان يكون ما اقتصر عليه من الحروف ونحوه مما هو
 محذور في التشبه الذي هو مستغنى في مجازي بل خصه واما ان كان مجازي لفظه لا يشترط اولاً في تشبه
 وذلك بل يكفي تركيب اللفظ المتشبه به فيكون الحروف المتعددة مع ما يدل عليه بالادب المتضمن من كل

استدراكه عليه في الامور لا يوجب لاعتبار الفاظ المشبه به في هذا التركيب بعد دخول على
 على الهدى وجعله خرا من اوليات المثار به المتضمن مع ان الهدى ما اوليات من اجزا
 المشبه فان قلت قد يطوي ذكر المشبه المشبه كما يطوي في الاستعارة بحيث لا يكون
 في حكم المذكور ولا يحتاج الى تقديره في النظم الا انه يكون متينا في الاستعارة متواليا في
 كما في قوله تعالى وما يتوب اليه الا ان يفرق في الجوزين مستغنى في معنىهما الحقيقي وقد اريد
 تشبه الاستعارة والكفر بها ولا يهدى اللفظ الا في مجرور الاشارة فكذلك التشبه في المشبه
 به في الاستعارة قلت الفرق انما هو مجموع مفيد تشبيه المتبني بالمتكسب في الاقراء عن بني
 فقولهم وما يتوب اليه الجوزان انما مفيد للتشبه غايه الامر ان لفظ التشبه فيها يغير نظم الكلام
 عند حذف قوله وما يتوب اليه فان لم يفسر كتابه عن الاستعارة ووجود لجزء المشبه فيه في اجزاء اللفظ الذي
 فان التشبه مني فيها اصلها بالجملة وهو لدخول على الهدى والى الاستعارة مجازي كلمة على حدة
 غير متاعها العلة في التشبه اولها لم تذكرها كما في قوله تعالى وما يتوب اليه الجوزان في هذا الشكل على
 الاستعارة المتضمنة في المركب فان المصنوع في التشبه فيه احياناً للشرع من الامور المتعددة
 التي لا تحصى في النظر في عدم نظير من غير ما في الاله حتى يعرفها اياها اخرى في التشبه بالجملة
 نظير في ذلك المتعارف ما يعرف فيه بالتجوز واما الوجه المتضمن في موضوعه في الدنات او النعمان
 انه لم يقصد التشبه فيه بالتجوز فيه او عرفته ما توافقه في معرفة ما في المقام والذي يتجوز
 بعد على نفع الفصل والفاصل الخلف بينهم في حرف لهدا ولا خلد في ان الفصل الاخر
 الفصل المذكور في تشبه على تركيبه من حذوف في الفصل الاخر الذي هو فصل التلخيص من التشبه
 فيه التركيب بعد الاتفاق على انه لا يلزم التلخيص في اجزائه لفظه ولا تقديره في التشبه
 انه يشترط فيه ان يكون اجزائه متساوية من غير ان يكون ما اقتصر عليه من الحروف ونحوه مما هو
 محذور في التشبه الذي هو مستغنى في مجازي بل خصه واما ان كان مجازي لفظه لا يشترط اولاً في تشبه
 وذلك بل يكفي تركيب اللفظ المتشبه به فيكون الحروف المتعددة مع ما يدل عليه بالادب المتضمن من كل

التثنية وما بينهما يتجوزا فيه واللام يصح دخول على على الهمدي كما ينبغي عليه العدد من حيثين ^{عادي}
 في التثنية كالمقطع واما الاشكال الذي اوردته ولم يجب عنه فقد استقصاه بعض المتأخرين
 في دفعه ان المقطع المركب يثبت ومادة واليه يلحق مجموع مركب موجود في الخارج ^{المتأخر} مجموع
 واليه مجموع له بالوضع النوع او بالوضع مفردة على اختلاف الموقوف فيه ومبطل
 فيه لا الهية قطع ولا مفردات وتحتفظ به كماله ان شاء الله فمجموعه يرد على ما من ان
 الاستعداد الذي من المقيد ينشأ له لو اقيمت ذلك لم يكن في استعداده تبعه اصد لا يستلزمها
 المركب المراد بالاستعداد العلوي لا طلبه هي كونه تحت هذا النوع ويمكنه من حيثين ^{هنا} بناههم وادامهم
 فحفظ الله استقراره عليه لتفسيره وتوضيحه بحال من على ان في نفسه تسعة والاصل من ثلث الهمدي
 تكلمهم وتفسيرهم بحال من على ان في ان ثلثا ان الثلث من خارج المهور او ثلث تكلمهم بالاعتقاد على
 ان كان الثلث من مطلق التثنية فلا استعداده تبعه على ما سلفه ووجه التثنية العالم ^{المفرد} المقيد
 الاضطرار في الدارين وقد مر جواب الهمدي مرورا بالثبوت فانه استعداده لم يصرح فيها فيه ان كانت
 عليه احوال مراد مرج فيه بالركوب مور اليه التثنية لان من حيثين ^{المراد} ككلمة سيان وقل قد سكره
 لا ذكر استعداده على التمسك بالهمدي رام منه تشبيه الهمدي في نظيره بالمركب قد بناه الى الهم
 استعداده فاراد له بان هذا التثنية فيما ذكرناه من غير مقصود من الكلام وقد مر جوابه ^{مقصودا} وحله
 في مواضع اخرى وعلى قوله في الكلف وفيه اشارة الى ان التثنية هناك من حيثين ^{لأن} الاستعداد
 الحرف لا نفس من حيثين ^{الصل} التثنية من الحرف كما لا يخفى ^{الصل} متطابقا للصل وخواصها هو الهمدي وخواصها
 ماض كثر من حيثين ^{الصل} من حيثين ^{الصل} التثنية والخواصها بالالف العلم وكانها تحريف لان الخواص
 كالموجود في الف والحق فمحملة من حيثين ^{الصل} التثنية وان كان له وجه تكلف والصل من حيثين ^{الصل} التثنية والتجاور وهو اصله
 ان يرد على كل الضميمة قال الا لا يجلي احد علينا فحين فوق جمل الى جلينا
 وورد الصافي لما قبل العلم كما هو المستعمل والتصريح بما ذكرناه من قوله التثنية كقولهم حصل الخواص ^{سما}
 فانه في قوة قولك الخواص مركب اى المركب وامانه مودة الاستعداد كقولهم اقتعدوا بالهمدي ^{الهمدي}

بسم الله

فيه الهوي بالمطعم على طريقه الاستعارة المكنية وخيل ثبات الغارب ودرجته ذكر الاستعارة
 من اتمتع بغير ركب وهو في الاصل اتمتع من النقص والغارب له مكانه كتب اللغة معاني
 الاسم والحق وبنه استعير حراك على غايك ومقدم اسم وما يعرفه راكب البعير من مطلق
 الظهور وهو المراد بالركب فمن فسر ما قبله قال ان فيه إشارة الى انراك مركب الهوي على
 السقوط لم يعب ما قولهم منطى الجمل فان جعل منزله قولك ركب الجمل كان استعارة بالكتابة
 وان جعل في قوله ذلك اتخذ الجمل مطية كان تشبيها ما ياما كان تشبيه الجمل بالمطية فيكون
 كناية قوله ان الشاب يطيه الجمل في قوله وانه المراد يكون مصحاحه وقيل منطى استعارة بغير
 تشبيه القاصد بالركب ولا فراء عليه بالمنطى المطية واستعمل لفظ التشبيه للتشبيه في الاستعارة
 الفعل وذكر المفعول قرينه لها لانه وفيه بحث اولافرق حيث يشبهه من قوله على ما في التشبيه
 والجمل ليس مقصودا فيها فكيف يجعل مصحاحه في احدى دون الاخر ولا يخفى ان دلالة الفعل
 على الحدث وهو الركوب والاتكال ليست كما هو في قوله الكنف على منطى الجمل تشبيها
 خطا من سوا كان معناه ركبا فيكون كقارب الهوي وقد سلم فيه الاستعارة واتخذ مطية فيكون
 تشبيها من الجمل وحي السجاسم لذكر ترجمته كان تشبيها ومنه انه على من لا وقد
 هذا ما ينبغي منطى الجمل اتخذ مطية على سبيل الحقيقة والتشبيه فلا بد من الاستعارة او لا يمكن
 تقدير الاداة نعم اذا ذكرت الترجمة يمكن جعله تشبيها والتصحيح بحسب الابل من لا تعطف القصد
 الظهور دون استبعاد ولا شك في ان تشبيه الجمل بالركب في المثال اعظم من تشبيه الهوي بركب
 على احد سوا غير الاستعارة بالكتابة او التشبيه بل نقول اسم الآلة في قوله هو راكب
 اشارة الى تشبيه المهدي بحال الراكب فان ذلك ايضا يحتاج الى الظهور والتصحيح
 بقيت باصباح في النفس حليمه لفضل مسدودا فضا وذلك اما يحصل في نارة الى الكفن و
 الاقترار الهاري لا يحصل الا بكمال القوتين النظري والعلمية فتصراع الفكر واولاه النظر
 الى الاولاد ومجتمبة النفس الى اشارة اية الثانية وفي قوله استفاد اما الى تشبيه القدم

بقية منه وتسميه بالقيده باعذب ومحيته النفس يجعلها كالحل او كسل اعمالها بمنزلة دول
 عند ما والقول حاك عليها يحسها وفيه لطف لا يخفى وكثر بدعي الفخ انما هو والتسليم التظيم لانه
 من الامهات الذي يفيد في نحو الحاقه ما الحاقه لانه في منحه بدعي اي بدعي اي بدعي عظم
 لغضبه لا يعرف حقيقة ومقداره واليه المصير بقوله خير وفي نسخة ضرب اي نوع منه
 هو الصبح الموافق لما في الكثر في قوله لا يبلغ بنا الجهر لاي لا تدرك الكثرة الخفية وانها
 كما في كتب النسخة اي لا يصل الى حقيقه او هباته وتجاوز نظم اليا وفتح الدال المهملة
 من فاديه بالالف كفاريه ومده يكون الدال وعجزه فتحا اي لا يعرف مقداره ومده
 الاساس قدرت الشيء قدره ونهت في لا تقدر قدره وهو من قولهم تقدر الرصيد او اي
 طلبت منها مسأله الاخر في المقدار فيل وتصل ان يكون السكسر لافراد اي على يد واحد
 الاله اي ما انزل اليك نسخه ما قبله منه الكثر في تفسير من بهم بقوله اي نحو واولاده
 المعه لما فيه من الركائز بزيادة اي التفسير من البتة وخير او قد يراد بدل عليه وليس للتعب
 ان من ابتداء ومن بهم صفة وتفسير الهدى بالظن والتوفيق لانه من ذهب المعتره وعده ما هو
 خلق الاله اي وقدم ما في عته وسياحه حسنة وتظهر في نسخة من قول الهنديل وفي رواية
 انه في الدوان المجموع شعره ياب قطع لا تحده وهي مائة ايات لا ياب لها وقد روي الهادي
 اي يجعلها على ما صحه وارتقاء الفاضل في شرحه

لعربا بطير المربى عدوة على فاند لقد وقعت على طم فلا وليا لا تأكل الطير منه
 غنية مهمل لا منير السلم والى لوصيت مصرع خالد بحيث ان ابرق فاجتم
 لا تقتت ان البكر غير ربه ولا اناب لا صفت يدك على غنم والشعر لا يذخر كس وجر
 يد زمره الهنديل برنيد خالد بن زهير الهنديل وقد قتل في وجهه شمشورة مذكورة في
 شرح نوح بن زيد وابو حنبل كان من فريان العرب في نضارها وكان يمدو على قدميه
 الخيل ثم اسلم حسن اسلمه ومات في زمن عمر بن الخطاب بعد من شمس حبه وعامله الرث كان رفيع

بن ابراهيم

في هذا المربى بضم الميم وكرار الملهمة وتشديد ابا المرصدة والها مبع
الملازمة من ارب والاب باللام اقام بالمكان وقد نعل ان انمخوى
كان يقول ما افضحك من بيت او اشد فانه استعظم لجمه ولذا كره
وسبب استعظامه استعظم الطير الواقعة عليه حيث قم بابها اديها ان قلنا
الادب معكم كما ذهبت اليه تعظيم الطير محرومة باضافة الالب اليه فان
قبل انه معاف ليا الكلام فهو فوج عازنه فاعل فعل مقدر مقرا بما
بعده وعلى الاول اتكته والقسم لتعظيمه ولادرو بما توهم من تحقيره
بكل النظر او زائدة وجوب القسم لقد انج وقوله وقت بكسر الهمزة
النسبة خطاب للطير على انه النفاة على هذه الرواية وقد روي
وقن ولفظ ايقا فلذا النفاة فيه والانسام بها لوقوعها على القسم العظيم

تعظيم الالف م عليه شبه كناية قول الطائي ونمايك انها اعزني وقوله لاجم الكتاب
المبين اما انزلناه فزاعربا وقيل ابو الطير فالنفسه لوقوعها عليه كما يقال ابو تراب الزند
لصاحب المزارم له ولا حاجة ايا جعل ايه جمعا واصليه ايه من فسقط نونه لادناه كما قيل ان
المص له لعمري ابو الطير المربى عدوة على خالد لظن على لجم النج وفي حواشي الكنف
لابن الصايغ ومن خطه نعت لظن الرطبي الشاطبي انه هو العواب وهو كما قال وانما استدلال
به لانه لو لم يعبد التعظيم كان لغوا من القول قائل واكد تعظيمه النج قبل انه لما توهم ان
لا يكون الا من احد فما عابده قوله من ربه من انما كيد تعظيمه باسناد ابيه كما ينبغي
من نحو بيت سعد والنونق هو اللطف الذي اليه اعمال الخير كما ان العطف هي اللطف المانع
من اعمال الشر وقيل منيعه كونه على يد من ربه خلق الهدى فيهم واعطاه لهم
للطف والتوفيق كما هو رأي المعتزلة وهذا من ضيق العطف فانه لم يفسر الهدى بما فعله
الفرخ شى على انه لو قاله لم يكن به باس قد بر ودعيت الخ الفقه صحت تخرج من الخ

رالفون اشده الحروف غنة والاعنى الغنى يتكلم من قبل حياته وقد قال القراء انه يجب
 ادغام النون ايا كنه والنون في الام والراء لان غنة عند الجمهور وعليه العمل كما في ان طلبة
 ونزوحها وذهب كثير من اهل الادب ايا الادغام مع بقا الغنة ورووه عن نافع وابن كثير
 ابا عمرو وابن عامر وعاصم و ابا جعفر ويعقوب وقال الامام بن الجوزي رحمه الله وروى
 الغنة صحت من طرق كثيرة عن اهل النجاشي والاعنى ان يقرأ في قوله قد اظهر النون
 والنون عند الراء والام ابو حنيفة عن قانون وابو حاتم عن يعقوب وارجح غيرهم الا ان
 كما قاله المحبر في بعضها عند اهل الادب عندنا وجوه ووجه الادغام تلاصق المخرج او يجر
 ووجه وجوبه عند الجمهور كقراءة الدور ووجه حذف الغنة المباني في التخفيف والتبليغ
 الصفة الموصوف او تمزجها تشددة المناسبة من لغة الفصحى انما يب امد هاتين الال
 ووجه بقا الغنة الى الابد في الصفت المدغم كما في شرح الطيبي ومنه علم انه لا يجازى ما قاله
 النجاشي وان ما في شرح الفاضل المحقق من انه يجب العومية وما يجب الدوام على الصلة
 فالأكثر انه لا غنة مع الراء والام لا وجه له وان افترضنا فيه وكبر رغبة اسم الله
 الفح هذا فيه ما في الكف من قوله كثر او لك تنبيه على انهم كانت لهم الاثره بالهدة
 فهي ما فيه لهم بالصلاح الفح والانه نفع البقرة وفتح الله المثلثة وراهم له وما لغنة من غير الا
 ستيار والاستعداد وقيل هي التقديم والاختصاص من الاشارة ويجوز فيه ظم البقرة و
 وسكون المثلثة وقرأ بعضهم بكسرة للتوارث وقال انها اشارة الى انه تعالى اكرم بها ادم
 السلام وحواص فيه مكانها انتقلت لهم اذ لم يتركف ولذا بالان من سكنهم من الهدى
 في الدنيا ونورهم بالصلاح في العقبى بادل عليه محمول العقيبين في النظم يعني ان هو لا الموصوف
 بثلث الصفات يستحق بذلك الاستقلال بالمكن في الهدى والاكسبة اكل بالصلاح
 والاختصاص بكل منها ولو لم يجد او لك لربما توهم ان الاستقلال بالجميع لا بكل واحد
 فاما افا ذلك الاختصاص لدلالة على الصفات وانه في المشتق كما في تصفية العيلة للنو
 بها لهم والعلة لا تختلف عن العلل فنفية الاختصاص بها والتغير في الاشارة ما يقع عن الحكم من

غفل عن

غفل عن هذا قال اذا هذا الوجه انما ينقسم اذ ان وصحو وتعرف المسند اليه
التخصيص لمحل في الجملة الاول والثاني وهو مختلف فيه فكانه منع حب الكتاب
في القول بالوجه في تحصيل الرزق وقد جعل اديك انانية اشارة الى المميز
الموصوفين يكونهم على هو وان ربهم ويجعل الفلاح مرتبا على كونهم على تلك الهداية
الواصله اليهم من ربهم المرتبة على الادوار في السالفه فلا تكرار حيث لا يخلو
وقد اشار مدرس به الى ان الكلام الكتاب محمول له فانه قال في تكرار او تكرار تنبيه على
انهم كما ثبت لهم الاثره بالهداية فاني بالصلاح فان الفاعل قوله في تحصيل الرزق
والمراد له على ان الاثره بالهداية سبب الاثره الاخرى والمصداق عنه قوله
وان التبع للعطف التفسيرى وبادرنا قريب من الاما الى وجهنا بالخير المذكور في
في تعريف المسند اليه بالموصولية فتدبر ووسط العطف التبع هذا جواب سوال
مقدم يلوح به ما قبله من التكرار في المبدأ وكفايته كل من الاثرين فانه يومهم الى المقام
العطف كما في الاية الاخرى يعني ان على هدى والصلحون مع تناسلها مع
فخافان مفروما ووجوا فاد الهدي في الدنيا والصلاح في العقبى وانما ثبت
على صده امر مقصود في نفسه في الجملة ان العمل ان عليهما النجاة في النجاة عنهما
الاتصال والاتصال فلذا عطفت احدهما على الاخرى وما كان الا انهما والاتصال
وان اختلفا مفهوما فقد اتحد مقصودا والمراد بالتشبيه بالانعام المبالغة في العطف على النجاة الثانية
مع مشاركة الاولانية بحكمهم عليه موكدة لها فلا مجال للعطف فان قلت ان اريد الاختلاف الاول
تجادى حجب اللفظ وباعتبار ذلك فمما فرقت بينهما قلت نعم بحوزة اجماع كل منهما في الاول
اظهري الاول والثاني اظهري الثاني كما لا يخفى وقيل الفصل في ان يذنبه لانها كانت متصلة بالاول
لانها حجاب سوال ثبت من قوله بل هم اضل كما انه قيل لم كانوا ضل فاجيب بانهم غافلون عن ربي
فهمات معالجهم فالانعام لا تفوتهم عما يتهاون به الرب واطرو فيه نظروا في السجل اصله كتاب السجل
والصكت ونحوه في اثبات الحكم القطعي والتشبه به هو المراد وقيل معناه ربههم بالفضل ونحو

القاموس سجل به رمي به من فوق على انه ما خور من السجل بنجى الحجارة والاول النبى اقرب
 وهم فضل انهم فضل وسبب عماد الله فوايد فضل الخير وتبره من الهدى فذا راسه فضلا وهو على لانه
 قد توسط بين غيرهما كما ذكره النجاة وبوكد النسبة والحكم بغيرها وقبل انه لا يكيد المحكوم عليه لظلمته
 له وضعف بانه لو كان كذلك لم يبد الشخص كما لا يفيد به زيد نفسه الكرم الناس وادخل الام
 عليه بنه غوان زيد الهول الطريف ربا دل على انه من تمة المحكوم به وبغيره اخفاص المسند بالسند
 اليه لا عكس كما ذهب اليه بعض شراح المفتاح وهذا مما انتوهم به واطلقوه بقوله تعالى كنت انت القريب
 عليهم وهو انما يتم اذا ثبت القصر في مثل كان زيد هو افضل من عمر وما اخبر فيه كونه والا فتعريف اخبر
 بلام اجنس يفيد قصره على المبدء وان لم يكن فضل كزيد الابر وتعرفيف المبدء بلام اجنس يفيد قصره
 على اخبر وان كان مع ضمير الفضل نحو الكرم هو التقوى اى لا كرم الا التقوى وزيد القابى ما يشترط ان مثله
 يفيد قصر المبدء على اخبر سواء عرف المبدء او غير ذلك لانه صرح بان معنى فان الله هو الله ان كان
 هو الله لا غيره وبني المفتاح ما يخالفه وقال الفضل المحقق التحقن ان الفضل قد يكون للخصيص القصر
 اليه بخور زيد هو افضل من عمرو وزيد هو قائم والاسد وفي الكفاية قوله تعالى ان الله هو
 بقيل التوبة هو للخصيص والتوكيد وقد يكون لوجود التاكيد او كان للخصيص ماصلا بدونه بان يكون في الكلام
 ما يفيد قصر المسند على المسند اليه غوان الله هو الذي لا راق اى لا رائق الا هو وقصر المسند اليه على المسند
 نحو الكرم هو التقوى والمحجب هو لال اى لا كرم الا التقوى الفج وذلك ان كلمة محتمل لا مرين ان
 يكون اشاره الى المدعى وهو الحق والابتنراض كدماه وان يكون اشاره الى الدليل وهو فاسد فيه
 نظر او مبدا اجعله قسما للفضل بناء على ما شتر من ان ضمير الفضل لا محتمل له من الاعراب وسبب لعظمه ايا
 انه رابطه وحرف فلا يرد عليه ان فيه جعل الشيء قسما لنفسه لان شي الخاق من ذهب اليه ان ضمير الفضل في
 محل رفع على الابتداء والمعلقون خبره كمال الطيبي فيجعل بذلك من باب تقوي الحكم او من باب الخصص
 على نحو عارق قلت المراد الاخير لطابق الوجه في افادة الحمد ولا حاجة لما ذكره لما تقدم من ان التوكيد
 في معنى الضمير المشتقة ومنه يفيد عليه مبد الاشتقاق وبغيره المحر والفتح بالياء والجمع اليه هذا بناء على ما علم
 قد اهل اللغة من ان التثنية في الخبر نحو اشتقاق يدور عليه معنى الماداة فيتم اهل من ماعدا

بعض الوجوه كما يرفعه من طالع التهذيب المصنف ونحوها من كتب اللغة القديمة ولذا اعتبروا في الترتيب
 الاول وما يليه ولم ينظروا الى الاخير كما فعله الجوهري والمراد بقوله بالحيدهم تفسير للفظ حيث
 النفع والافادة بالحي المصلحة لا غير ولم يقدرا بالحيدهم في شيء من التوازي والافادة بالحيدهم في شيء من
 كذا الفصح بالحيدهم كما في كتب اللغة والظاهر انها بيان وان الترتيب قد يقع من غير وجوه والنفع قد يكون بالنفع
 شق تفتح الباب والكتاب فيعموم وخصوص وحجبه وقوله الفايده بالمطلوب هذا هو النفع النوع الموقوف
 في الاستعمال والشيء والنفع متناهية الحقيقة الاصلية وقوله كان في بيان الملاينة والمساينة بينهما والنفع
 بذكر النفع فيه لاستتماله على الشيء في الغالب يقال المناسبات ما بعد ان يذكره لكنه لو صرح به كان
 احسن والوجوه جميع وجه ومناه النوع او الطريق لقوله وجوه النظر كحكمة بعض النسخ انواعها او طرقها
 وفي نسخة وجوه اللطف هو بضم فكون معروف هو الرقي والتوفيق ونفع الدم والطا ويقال بالها
 لطفه ايضا وهو كسم معنى البر ولم يشتر في الهدية قال الرضوي في شرح مقاماته الا لطف منحه للهدية
 باو امد لطف قال كمن له عند الكريم والطف بعبادة المعصوم امد تحملها وانما الظاهر الاول وانما نفعه فان
 بغيره ونجوه واخويه وهي سعادة الدارين وما قيل من ان قوله انفخت يدل على انها من حمزة او فح
 للمصرورة فيه نظر ظاهر وهذا التركيب اى تركيب فح وهو ظاهر وعلق بغيره شق وفلذ بالدال المعجمة بمعنى
 قطع وعلى بالها من طيت الشواذ فح لظواهر من الهوام او من قوته بالسيف او اضربه وفي الفهرست
 معنى الشق بها او من قوته عوامه او اقطعه وتعريف المفلح الى هذا زيادة قوله في الكتاب
 معنى التوفيق في المفلحون السلام على اهل البيت هم الكس الذين طاعت بهم مفلحون في الله
 او بلغات ان ان ذاك ما من اهل بلدت فاستخرج من هو فضل زيد الباب كما في الذي
 اخبرت بتوبته فالام جنة لتوفيق الله الحارجي ولا حاجة الا بخيار قصر كما اقلت الزيدون
 هم المطلقون بشرة اى معبودين بالانطلاق ولكن ان تعبر كلهم هم فضلا وتقصده قصد
 على المسبة اليه ايضا لا يحسن توبهم من ان المعبودين بالصلاح يندرج فيهم غير المؤمنين بها وقوله
 كما اذ الملك في تركه المعصوم امد اختصارا لا ما قيل من انه لا اصل له وعرض عليه ان

تدفعه وقد عرفنا سماع الصنف ما عدها دون الاخرى فانها حرف الصنفات به وهو طاب
 لان يحكم عليه بالآخر يجب تقديم الدال عليه وجعله مبتدأ ما خبر غيره فادع عرف مثلاً زيداً
 واسمه دون الصنف بالآخره وطب ان يعرفه ذلك قلت زيداً عرفك وادع عرفك
 مبتدأ ثم قلت اخوه زيد ولا يصح غيره وادع سوا حق لقوله في الدلائل انك في قولك زيد
 مطلق وزيد المطلق مبتدأ في الاطلاق زيد لكنه في الاول لم يسمع ان يسمع انه كان وادع
 سعه ولكنه لم يسمع زيد فادع بل يترك انه كان من ان الاطلاق مخصوص وجوزت ان
 يكون من زيد ثم قيل زيد المطلق انقلب الجوز وجوبا محموله منه فادع ما كره في
 زيد المطلق وادع قبل المطلق زيد فالتعب انك رايته مطلقاً لم تعلم انه زيد هو ام عمر وقيل
 لك المطلق زيد اي ما زاده من بعد هو زيد وهكذا ما نحن فيه فادع عرف المقتضى بل يترك
 ان قوله ما مفعول في الاخره وجوزت كونهم المقتضى فطلب الحكم عليهم بالصلاح وادع امر او امر
 بعبارة الالفه باني يكون من هو زيد هو امر زاده بالذكر كما يقتضيه الاتهام به واما كان ظاهره
 ان معناه از يد التارب ام عمر وادع وراد عليه الاغراض بان التارب التارب زيد لا يترك
 عرفت ان الف ما قد تاب وطلب الحكم عليه بانه زيد وادع يقتضيه تلك الصفا بطايرك
 التارب وقت من هو كان معناه از يد التارب لم عمر وادع فالتردد انما هو في المخصوصات
 والمطلوب الحكم على التارب بامده منها كما ذكر الشيخ في المطلق زيد فلا يصح حينئذ في
 الجواب بان الضم للتارب كالمرفأه لا يدفع الاغراض بعدم مطابقتها للضابطه المقرره قبل وهذا
 ضير ما في كلام ان رضى من اختلف وتبين التوفيق بين كلامي في التبع فاني كل مقام له مقال اقول
 انه محتمل ما يقدر به مما وقع به من الفصل والقال واما يا دل لك جهده الفصل مما يقدر فيه فاقول
 راجعاً من امد القول للمطابقه المقتضى عليها هو حصل مطلوب النفي طلب محكوما به ومحل القابض
 كما قال الشيخ والكا انما يخفى اذا توفى الطرفان ونحوه لانه او ان واحد مما يكون هو الجوز او هو
 ان يكون غير معلوم فادع ان كان معلوما بطريق من طرق التوفيق لاصح والادع حينئذ محكوم عليه
 من وجه الجهول من وجه محكوم به لانه لو عرف من كل وجه لم يطلب فادع بل يترك ان قوله ما مفعول

اهل بلدة او محله المطلق منهم احد وانت تعلمهم من جهة اهلهم وتعلم المطلق بوجه ما وتعلمه من غير ذلك
 الوجه تبين في جواب من المطلق زيد المطلق ولا يصح عكسه وشاهد من بعد نسخ مطلقا ولم
 تعرفه بذاته وسميها ثم وقلت من المطلق كنت عارفا بالمطلق بين يديته والمجول لك شخصه
 فبين حين المطلق زيد زيد وندروهم كما سمعهم في الدلائل لقوله في الكثرة انك لو ان
 ان نسخا تداب المنة اياها يصح تعريفه وهو كونه معلوما بوجه لا من كل الوجه حتى تبين انه
 كما نوهوه فانه قريب بلد مره ومن هنا الاعتراض ليس في بيان على احوال من بعد وخير لان
 من ثبوت المطلق او احوال من المطلق فمطلوب ما يتجسس محقق المطلق ان يكون بتدوين خبره وانما عكسه
 سبويه لانه يراه من تقدم التقديم والسبب في عدم اهم بالذكور وعما القديم عن ما خالفه
 مع انه كثره والكلام ليس فيه وحمله ان فيه لا خبر حتى يوضحه فيه الملقية اية اخرى فليس مما نحن
 فيه وليس لا يختلف فيه فيما عداها فلا حاجة الى تعلق ارعائه بتدوين المنة معرفة ولا
 لانه يوضحه ازيد ام عمرو الف مع انه لا يتم لان التاويل المذكور لا يتبادر في اقل الفصل ولم
 نحن مالك لانها في معنى اياه ام الف ام اكثر ففعل السعد هنا ان المايب حين ان يربح
 مردود بما مر من ان قوله بكونك الف مع المصنف في التاميب جده معهودا كما اراد بقوله الذي
 اخبرت بتوته ولا يقضى ان لا يكون محجولا ومطلوبا من وجه فمادرك ليس في قوله مدس ريشه في
 روله كما فعله وهو وارو عليه كما يعلم مما قد ساءه وقول الشيخ الفاضل اور التبع عبد الله
 دلائل الامحيز كما ما يورد اوله كلام المصنف واخوه كعدم التعرض لشي في انها متفقان في فعله
 حتى وجار الدلائل انك في ذلك زيد مطلق بوجه المطلق ثبت فعل الانطلاق زيد كنه
 وثبت في الاول فعلا لم يسع ان مع من اصله انه كان وفيه ان في فعلا قد علم ان مع انه كان
 لم يعلمه زيد فاذا بكونك انه كان من التثنية انطلق مخصوص وجوز ان يكون ذلك من
 زيد ثم قيل لك زيد المطلق انقلب لك يجوز وجوبا وزال لك وحصل القطع بانه كان من
 انتهى في ان مني طيب علم زيد من جهة ان ان المطلق كان المطلق حاضر في ذنبه من ان
 يعرف بالترتيب المعهودي ولكنه لم يتبين كان مطلوبا بالتردد فيه فبين حجة في كونه محجولا

عنده من وجه بخلاف الصورة الالهية وانه بعينه ما به الكائن الا ان الموصوف ومن سلم انهم لم ينفذوا تطبيقهم في الخلق
 والافعال العقلية في هذا المعنى على انك رايت ان ما مطلقا بالبعد منك ثبت ولم تعلم ان زيد هو ما هو غير محال لك
 صاحب المطلق زيد اي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد وقد ثبت به ليس وبياح وقد كنت تعرفه فثبت فيك انك
 الالبس لا يباح صاحبك الذي كان منك في وقت كذا فيكون الوصف ثابتا انه ذلك الشخص المعهود لانه ثابت ليس اليباح
 لانه ثابت به في ذلك الوقت انظر انه ليس الالبس المطلق محمدا عندك لانه قد ثبت ولا تعطله انما
 نطلب شخصه بعينه فيقتضي جملة من اجزاء اختلاف ما من عليه لان زيد هو جرس او غيره له المطلق لم تعرفه الا بان
 ثبت شخص صدر منه المطلق في وقت كذا لم تثبت به ولم يثبت فيه غير ذلك فلا حصل غيرا فقد وثق اول كلامه فانه من غير شبهة
 وهو بعينه ما به الكائن فثبت انك لست بالمراد بالامر به عليه فثبت ان ما ارتكبه انما هو الرخصة والرجح انه لا يمتثل لذل
 فيه من له رخص قد علم في علم المتأخري من ابي ان الهام لما اسد من البنين ما عرفت من ان المراد انك لست
 شخص مطلق ولم تعرفه بعينه وقلت من هذا المطلق يعني ان يقال لك المطلق زيد هو الذي من بين اوصافك والاثبات
 فاحترت بان شخص من قوم معلومين لك بافيا هم المطلق فقلت من المطلق يقال زيد المطلق على القولي في باب من لا
 فيه اختلاف امر اخر غير ما هو موصوفه وبياح ان ثبت زيد في شخص هذه المطابقة في محله فانه ما حصله موصوفه لا محل لهام من شخصها
 نزاع الكائن في هذا من الجو المقصور في انجاس انجاس من بها ملك العلم او الاشارة الى ما يعرفه كل احد في الكائن في باب
 انهم الذين ان جعلت صفة المقتضى وتخصوا ما هم وتصوروا بصورتهم حقيقة فهم هم لا يبدون تلك حقيقة كما تقول صاحبك
 بل عرفت الاسد واصل عليه من شرط الاقدم ان زيد هو هو انتهى وهذا بعينه ما ذكره الشيخ في دلائل الاعمال فيقول
 اعلم ان الخبر الموقوف ما لا يلف والام معني غير ما ذكرت لك واما ملك دقيق ولحمه كالحس يكون المتأصل عنده كما يقال تعرف
 وديك وذلك قولك هو البطل المسمى وهو المسمى المسمى وانت لا تفقد شيئا مما تقدم فثبت تشبه المسمى في علم المتأصل
 انه كان ولم يعلم من كان كما ينبغي في قولك زيد هو المطلق ودار زيد ان يفرض مسمى عليه على معنى انه لم يحصل فيقول
 الكمال كما كان في قولك هو الشيخ ولا تقول طاهر انه بهذا الصفة كما كان في قوله وولدك العبد فوطئك زيد
 ان تقول لصاحبك هل سميت بالطل المسمى وهل حصل مسمى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان
 يقال وتلك وفيه فاني كنت قلته علمك له ورتبه حتى تعرفه فوطئك صاحبك وتبيند به يدك فهو ملك

نفيك وطريقه طريق فوكك هل سميت بالاسم هل تعرفت هو فان كنت تعرفه فزير هو هو بعينه انتهى المقصود منه وانه
 مقصود به نزجها طول ودفع الشرح في مراد الشرح بين العالمين فقال المحقق السعد نور الله سره اطلق انظر
 في انك في بيانه يريد بذلك تعريف الجنس وتبين حقيقة المسمى بالعهود المسمى فيهم من زعم انه لفظ المبدأ على انه لفظ
 ارباب قور لا يدون تلك الحقيقة على عكس ما يحق في تقريره بل يريد الايراد في الشرح وبنهم من ذلك انه لفظ المسند اليه
 لفظ نفي على تقدير العهد وقدره وروى في ان قوله انه اشاره الى ما في تعريفه في قوله وقال قدس سره برعاية ارباب
 مراد الشرح منه غير تعريف الجنس الا انه قيد تعريف الجنس المسمى بتبين حقيقة الموقف بلام الجنس وقد قصد به رد حصره
 المقيد لما حقيقة اودعا بخير الايراد انخرت الاماره فيه او كان كالحاصل فيها كانه ليس زيد كل الايراد وقد يقصد به خبري ان
 المقيد هو عين ذلك الجنس ومحدوده كانه محتمل ان ذلك الجنس مفهوم متعارف بل قد انخرق فيه على احوالهم في هذا المعنى
 آخر الخبر المعروف بلام الجنس غير اظهر هو مراد الشرح بالمعجزة المذكورة وقد مضى في خبره في شذوذه قال هذا كله على معنى الوهم
 والتقدير وان يتصور في خاطره شيئا لم يره ولم يعلمه بحريه معلومه وانما قال ذلك لان دعوى كون زيد عين حقيقة
 الاسدييه مثلا انما يتبادر اذ تصور تلك الحقيقة في الزعم بصورت تناقض الدعوى فانها لو كانت على حالها
 كم يكن ادعا كون زيد محددا بها مستحسنا فنحن ان تعريف الخبر بهذا المعنى تعريف حسبي اعتبره معناه ظهور الحقيقة
 بصورت وجمية توصلا الى دعوى الاتحاد فهو من فروع الجنس كما يحل على الكمال كيف لا تعريف الكمال مخففة في
 العبد والجنس فان قلت ظهور الانصاف بضمون الخبر ليس شامتها قلت هو راجع الى الجنس ايضا
 كانه بعد جعله في قوله بلام اشاره على حضور الجنس في الدرس من حيث انه صفة الخبر فلهذا معنى ظهور
 في قوله بعد اخيرا للضميمة المستفيضة في المخلصين بمعنى الاتحاد على حصر الجنس لانه لطف والبلغ وقوله لا بعد والرخ
 في قوله لا بعد والبيان الخبر المستفيضة في الخبر كما توهم فانه مخالف القاعدة المقررة من ان تعريف الخبر الجنس تعدي
 قوله على المبدأ لا محالة انما اشعر به كلام الفائق في تفسيره هو الذي بان الدرس هو الجانب الحاديات لا غير الجانب
 فلان على ان لا معنى ان يتبين غير حقيقة المخلصين لم يتصور هناك حصر احوال كيف يستعمل فيه الفصل قلنا
 يجوز حينئذ تفسير الخبر عن النقص تارك الحكم معا ولا حاد وما وكذا الكرم هو التقوي اي لا كرم الا التقوي
 اقول من المقام قد انسجت فيه ارباب الكلام فلم يكتف من وجوه محذراته الشام فان السعد لما خاف

في ادنى

[illegible]

مفتی محمد رفیع

في النسخ الجديد

حتى قيل انها اعم من اعمها ظاهر و اعلم انهم اطلقوا على ان الالف واللام حرف تعريف تباين من الالف على اسم العمل
 موصولة بغيره و هذا اذا لم يكن له معهود اما اذا كانت له حاية كلك حاية ضارم فاكست الفاء في الكلام في
 تبيين الاختلاف فيه كما في الفتح الربيعي و لا يسمي الفاء حاية في بعض شروح الفقه كما في المراتب انما هي على
 فهو خيد ما على الالف او التي في بعض النسخ و تركب على ما في الالف في بعض النسخ و هو في الكلام في
 في ذلك الفقه تبيين ما في الفقه من قوله اذا القطع و هو في اصطلاح المصنفين في كلامه في العلم
 لا يطرأ على المصنف او لما يدرك ما في الفقه و الفقه اليه في كلامه في بعض النسخ و هو في بعض النسخ
 في خوف من غير كمال المعدود لانه لم يقيد تركب و ما في الفقه من قوله في الفقه في كلامه في بعض النسخ
 النظر فيه من بعد اخرى حتى توفد و قوله في بعض النسخ الاصل للاستعمال في كلامه في بعض النسخ
 على اي حال و قال الاستدلال في كلامه في بعض النسخ في كلامه في بعض النسخ
 قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف يضع اي الاحوال ضعك انتهى و يجوز ما في الفقه في بعض النسخ
 و قد يقال انه المراتب في حاشية ما في الفقه في كلامه في بعض النسخ
 حاشية من الفقه في كلامه في بعض النسخ في كلامه في بعض النسخ
 او هي مفعول به كما وقعت مضافا اليها في قول النجاشي رحمه الله ما في الفقه في كلامه في بعض النسخ
 كيف يقال في كلامه في بعض النسخ في كلامه في بعض النسخ
 بما كما يعلق العلم لانه تسبح في العبارة و قوله في بعض النسخ في كلامه في بعض النسخ
 ثبتت و الوجه الرابع الاول منها تنبى بالجليل و الباء في بعض النسخ في كلامه في بعض النسخ
 تباين و الزرع و الضرب و الفاء في بعض النسخ في كلامه في بعض النسخ
 بالعلم و ان يري بها على ما في بعض النسخ في كلامه في بعض النسخ
 شدة كما في الفقه في كلامه في بعض النسخ في كلامه في بعض النسخ
 الدال على الفقه في كلامه في بعض النسخ في كلامه في بعض النسخ
 و المتوسط و قد يكون الدال و هو الاكثر و تفصح و هو الموزن لانهم في الواقع في الفقه في كلامه في بعض النسخ

[illegible]

في الاصل ما زال منه نوبه بعد ان كان فيه والسا قد يقال ان النوب فيه وتعال في الفاص وخالصه نحو واهيه واهيه
 انتهى ما اتفق عليه للبا فيه وخالصه او ياء من حيثية فاعلمه من صالح ماود المعنى ويزيد في نسخة واهيه وهو قريب من
 لفظهم ما تقدمت اليه من قوله المعنى لا قولك واهيه واهيه اي حمله على اي شيء من قولهم هو اهل كذا اي ضيق واهيه
 واليهدي بواو الياء والفتح في المعنى لانهم السعد في الدارين واهيه في قوله او يكس على اي شيء من قولهم
 الخ جوب لما قيل عليه تعينه اذا جاء بعده من العقب وهو من القدم والاهيه وجميع ضد الفدان الساقان اللذان
 تحت جنس واحد كما يفيض والواو فان لم يدر ما تحت جنس واحد واهيه في قوله او يكس على اي شيء من قولهم
 الساقين المتخلفين الذي في كل واحد منهما قايمة الاخر ولا يجمعان في شيء واحد في وقت واحد وذلك انهم يشاء
 كما يفيض والواو وانما يقال ان الضعف والنفوذ الوجود والعدم كالسير والجمع والاياء البلب كثير من الكلمات وال
 انهم يجعلونها كلها متضادة اياها فاعلمه واهيه جمع عات من عتي اذا استبكر وهاويز الحمد والمردة تعينه جمع رد واهيه
 بالهاء والظاهر ان لغير ما هو شديد التوضيح كقول من الرغوة وقوله الذي لا يفهمهم ان بيان ما به الضف ولا الاو
 على اي موضع ما لا يات وهو لا ينفذ فهم واهيه في قوله او يكس على اي شيء من قولهم هو اهل كذا اي ضيق واهيه
 قوله تعينه غير فاصل فانه لا يدره وان لم يكن معنى للفظ واهيه يعينه جمع تدير ولم يعينه تعينه في
 الكف وليس وزن ما وزان نحو قوله ان الاربعة فيهم واهيه في قوله او يكس على اي شيء من قولهم هو اهل كذا اي ضيق واهيه
 وزنه هو المعنى وسعت اسانية لان الكاهن من ضفهم كيت كيت فيمن يحلفن تباين في الفرض والاسلوب مما على ذلك
 مجال فيه لفظه من ان كان الذين يؤمنون بما على المعنى وكذا اذا كان متبدا في الاستيفاء في تقديره بال
 اذ راجع فيه حكم المعنى واهيه في قوله او يكس على اي شيء من قولهم هو اهل كذا اي ضيق واهيه
 الفص والوصل فيما ركع قطع لا لقطع وان كانا متبدا في جميع فلفظ اليه بعد المقام فيه فقل انه الفصل قطع ان الذين
 كفروا عما قبله ليكون ما قبله من القرآن وان من ثمة كيت وكيت واهيه في قوله او يكس على اي شيء من قولهم هو اهل كذا اي ضيق واهيه
 لا انقطع ما لفظه من قوله في موضع التوجيه بل هو في القبول والقول وقال مدسسه تباينها في الموضع لان لفظه
 من جمله الاثر في ان القف الكتاب في ايه الكمال في الهداية تقديره لكونه نقيا لا محال لك في فيه تحصيلها كما في حسن
 المستدعي ما عجزه ومن الحمد الثانية ياق العاف الكهلا يا اهل دار على الكفر والفساد حيث لا يجد في فيه الا تارة

في الاسلوب وهو النفس والطريق لان طريق الادب في الاول محكم على الكتاب مع قدره لفظاً بما جعل المتن
فيه الروي ان فيه ان يكلم على الكفار مقدام مع ذكرهم لفظاً باصرار لا اقلع منه اصلاً مصدر ايان المروية بال
وترجع في نوع اخر من الكلام لا يقال بها موقفان بيان حال الكتاب وانه بهي لظاهره وليس بهي للمقدم
مخيل العطف لنا نقول ان ان فيه سقيت بيان اصرار الكفار وانه وجود الامار وعدمه سر عليهم وانه
الكتاب لا يفيدهم بهي مفهوم تباً ولو كان معصوداً ان لم يحيل العطف لان ان لفظاً

لا يتأتى في العمل التفصيل ولم في نحو ما لك لانها في معنى اماية ام الترتول السعد حسا
 ان الناس حينئذ ان يبرج المردود بما من ان قوله بلغنا السجح السجح في قوله
 وحده معهودا كما ان رايه بقوله الذي اخبرت بتوبته ولا يقتضي ان لا يكون
 ومطلوب من جهة هذا ليس بشي وقوله قدس سره حتى زعم السجح روله كما فصل وهو العبد
 كما يعلم مما قدسنا وقول الشارح الفاضل ابو الشيخ عبد القاهر في الدلائل الاما كما قال
 بوجه اول كلام العبد واخره كلام المعترض ليس بشي فانها متفقان في كونها متفقين في حقيقة
 عبارة الدلائل انك في قولك بغير منطلق وزيد المنطلق ثبت فعل الاطلاق لغيره
 ثبت في الاول فعلا لم يسمع السجح انه كان لكن لم يعلم له برفا وبلغنا ان كان
 انطلق مخصوص وحوز ان يكون في ذلك من بغيره قبل لك زيد المنطلق انقلب
 الجواز وجوبا وزال الشك وحصل القطع بانه كان من زبر انتهى معنى ان الخطاب لما
 علم بغير شخصه وبلغنا ان انسا المنطق كان المنطق محاضرا في ذهنه فيصيح ان يعرف
 بالتعريف العمدي ولكنه لما يتعاضد ان مطلوب التردد فيه فيصيح جعله خبرا للمعنى
 هو المجهول عنده من وجه بخلاف الصور في الالبته وهو بعينه ما في الكشف والاعتراف
 ومن سلم اعترافه لم يمتد لتطبيقه ثم قال الشيخ واذا قبل المنطق زيد فالمعنى على
 رايك انسا منطلقا بالبعد منك فلم تثبت ولم تعلم ان زيد هرام عرو فقال لك صاحبك
 المنطق زيد اي هذا الشخص الذي تراه من بعد هوزير وقد غشاها بالاس ورجع وقد كنت
 فنتبه فيقال لك الالباس الرجاء صاحبك الذي كان معك في وقت كذا فقل
 الغرض انبات انه ذلك الشخص المعهود لا انبات ليس الرجاء لانه قد غشاها بالاس
 انطلقا لانه الرجاء كان الالباس المنطق مجبوا عندك لا تردد فيه ولا تطلبا لما نطلب
 وتعيينه فيصيح حله بزيد اخبر بخلاف ما من عكسه لان زيدا محسوسا وبشرته
 والمنطق لم يعرفه الا بان ثبت شخص صدر منه الاطلاق فانك لم تشاهده ولم يعينه المنطق
 عندك فقل اجعل خبرا فقد وافق اول كلامه خريه من غير شبهة وهو بعينه ما في الكشف

فقد انكشف لك المراد بما لا مربة عليه وتبين ان ما ارتضاه الشرف الميرتضى وادعى
انه لا يترزل من له رسوخ قدم في علم المعاني غنى عن البيان الهادوم لما
من البيان لما عرفت من ان المراد انك شأهت سمحاً منطلق ولم تعرفه بمعنى وقت من هذا
المنطلق تعين ان يقال لك المنطلق زبر سوا كان من مستند الخبر فانك اذا
لم تشاهده فاحترت بان شخص من قوم معلوم لك باعياهم انطلق فقلت من المنطلق يقال
زبر المنطق على القولين في ما بين لان معنى الخلاف امر اخر غير ما توهموه وسبأ في ذلك
تعالى لتحقيق هذه المطابقة في محله فانه هنا جملة معترضة لا محل لها لم تعرض لها شرح الكشاف
وهذا من المحور المقصودات في الزعم اني من ابي الملك العلم او الاشارة الى ما يعرفه كل احد في
في الكشاف ادعى انهم الذين اجعلت صفة المتقين فمقتوا ما هم تصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم
لا بعد دون تلك الحقيقة كما تقول لصاحبك هل عرفت الاسد وما قبل علمه من فطرا الاقدام
ان زبرا هو هو انتهى في هذا المعنى ما ذكره الشيخ في الدلائل الا انك تقول اعلم ان المنعبر
المعروف بالالف في الكلام معنى فبر ما ذكرت لك في مسالك دقيق ولمحة كالحسن يكون
المتأمل عنده كما يقال يعرف في بك ذلك قولك هو البطل الحامي وهو المتقى
المرتجى وانت لا تقصد شيئا مما تقدم فليت تشير الى معنى قدر علم السالك ان كان
ولم يعلم من كان كما مضى في لك زبر هو المنطلق لا تميز ان تقصر معنى على معنى انه
لم يحصل لغيره على الكمال كما كان في قولك هو الشيخ ولا تقول ظاهر انه بهذه الصفة
كما كان في قوله ودليل العبد للكنك تميز ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل
الحامي وهل حصل معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان
يقال ذلك وفيه فان كنت قلته علما وتصوريته حتى تصور فاعطيك صاحبك اسند
به بك فهو ضاللك وعند فتيابك وطريقه طريق قولك هل سمعت بالاسد قول
ما هو فان كنت تعرفه فزبر هو بمعنى انتهى المقصود منه وهذه قصتي شرها طول
وقد وقع النزاع في المراد الشيخ من الفاضلين فقال المحقق السعد نور الله مراده اطلق

الافراد في الكشاف على انه تبرير ذلك تعريف الجنس وتعيين الحقيقة السمي بالعمد
ثم منهم من زعم انه لقصر السبند على الخبر نظر الى قوله لا يعودون تلك الحقيقة على عكس
تتحقق وتقرر في مثل زبد الامير وثمر الشج و منهم من ذهب الى انه لقصر السبند اليه
قصر قلت على تقدير العهد قصر اقراود فينبغي ان يعلم انه اشارة الى معنى اخر لتعريف
الخبر فقال قدس سره برود عليه في ادعاءه ان مراد الشيخ معنى غير تعريف الجنس
اللام حينئذ لتعريف الجنس السمي بتعيين الحقيقة والمعروف بلام الجنس قد يقصد به
نارة حصرة في السبند اما حقيقة او ادعاء خبر زبد الامير اذا انحصرت الامة فيه
او كان ملا فيها كما انه قبل زبد كمال مبر قد يقصد به اخرى ان السبند هو عين ذلك الجنس
ومتحد به فانه مجسم منه لان ذلك الجنس مفهم مغاير للسبند منحصرا في احد الوهمين
فهذا معنى اخر للخبر المعروف بلام الجنس في المصروف هو مراد الشيخ بالعبارة المذكورة وقد فهم
وكثيرا منته وقال هذا كله على معنى الوهم والتقدير وان يفتور في خاطره شيئا لم يره ولم يعلم
ثم يجرب مجرى ما علمه وانما قل ذلك لان دعوى كون بر عين حقيقة الامة مثلا
انما تأتي اذا صوت تلك الحقيقة في الوهم بصورة تناسب تلك الدعوى فانها لو
تركت على حالها لم يكن او عالون زبد مستحدا بها مستحاضتين ان تعريف الخبر هذا
المعنى تعريف جنسي اعتبر معه تصور الحقيقة بصورة ذهنية توصلا الى دعوى الاتحاد وهم من
فروع الجنس كما يحل على الكمال كيف لا وتوافق اللام منصرفي العهد والجنس فان قلت
ظهور الاتصاف بمضمون الخبر ليس بينهما قلت موارجع الى الجنس ايضا لانه بعد
جعل خبرا عرفه باللام اشارة الى حصول الجنس في الدهن من حيث انه صفة للخبر عنه وهذا ما
معنى ظهور الاتصاف به واشار المصروف الى المعنى في المفهوم ودعوى الاتحاد وعلى حصر الجنس
الطيف وايضا وقوله لا يعودون الى تاليد الاشياء والبيان لصحة السبند في الخبر كما توهم
مخالفة للقاعدة المقررة من ان تعريف الخبر الجنس فيقيد قصره على السبند لا عكسه

وان اشعر به لانه الغايب في تفسيره هو المهرمان المهر الخائب للحادثات لا غير
الحالب فان قيل ان ادعى ان المتقين غير حقيقة المفهوم لم ينصروا هناك حصر اصلا
فكيف يعمل فيه الفصل قلنا بجزءه من التميز المحسن التميز في كبد الحكم معا او
لاحد منهما وكذا اللزم هو التقوى اي لا لزم الا التقوى اقول هذا المقام قد علمت
فيه اوبال اللزم لم يخف عن وجه محذراته اللزم فان السعد لما خالف الشراخ وادعى
انه نوع اخر من التعريف ولم يعينه ولم يبين انه اي معنى هو من معاني ال المحصور في
العربية والمشرع لما قال انه لتعريف الجنس الا انه لا حصر فيه لم يوجب على مراد
الشيخ فانه بالغ في وصفه بالذمة وقال انه من عيب البشائر له مكان في القمامة و
النبل وهو من الببان الذي نقصر العبارة عن تاييده محقة ومجرد تعريف الجنس
معنى منشوف بناوي عليه في الطرق او دخل السوق واشترى اللحم وهو اول شي
وايضاً تمثيلهم بهل عرفت الاسد خفاوه اشده واشده هذا مما لم يظهر له حاله
اولم يوضح امعان النظر اشكاله واعلم ان الشيخ نور الله مرقده وكرمه ان الخبر
المعروف بلام الجنس في ثلاثة وجوه الاول ان يقصر الجنس على المنجزة من المقصود المبالغة
نحو زير هو الجواد اي الكامل في الجود والانيك يخرج في صورة قوم انه لا يوجد
الا في عدم الاعتراف بغيره الثاني ان يقصر الجنس على الذي يقبضه بالخبر على المنجزة لا
على عدم الاعتراف بغيره بل على دعوى انه لا يوجد الا منه ولا يكون الا اذا قيد بشي ما
يخصصه يجعله في حكم نوع براسه نحو هو الذي حين لا تظن نفس خسر الثالث
ان لا يقصر قصده من جنسه على ما ذكر بل وجه اخر جاني قول الجنس اذا قبح
البكا على قتيل فان بلاك الجنس البهلا ارادت انه قد قرئ في جنس الطاهر الذي
لا يجر ولا شك فيه شك ثم لما فصل به الاقام قال لا يجر المعرف للام معنى اخر غير ما ذكر
لك لمساك وبقين الهم وقد مر بعضه فوصفه بالجنس والذمة الزائدة وصح بانه غير الوجود

منه

الثالثة السابقة والمغايرة كما يتجلى منها في النوع فلا يكون من تعريف الجنس وهو ما هو
 اليه الفاضل التقنان الى وهو السابق الى الفهم ويكمل المغايرة في المعاد والوصف المعنى
 المحصر الان الاقسام الثلاثة منها ما يفيد كونه وهذا بما يبرأ بعدم افادته وهذا ما لا
 الشرف المرتضى في كلامه يوجب به كسب الظاهر لقوله ولا يزيد ان يقصر معنى عليه كونه
 مما يظهر لمن احاط به خبره من انشا الخلاف فاما تصفية من غير النفاذ والشافق
 فالتمس ان يقال ان الشجر اراو بالتعرف من الحقيقة والمماهية واذا جعل فرد من افراد
 عينها كان ذلك ادعاء وتقرير اوله ان هذا الظاهر في زيد هو الاسد اني به بتوهمه لان
 استناد المبين اوضح وافاد المبالغة فهذا اظهر وجعل الفرد عين ماهية وصيغة يقتضي
 تحقق تصادفه وانه جدير به مستحق له ووجه الدقة المحتاجة الى زيادة التمل ان
 اهل المعقول وان ذهب كثير منهم الى وجود الماهية في ضمن افرادها الا ان جعلها
 عين فرد من المبالغة ما لا يخفى لجعلها محسوسة مشاهدة ولهذا صار صرحا من السحر
 ولام الطبيعة والحقيقة من اقسام الجنس لا تخصاره عند الجمهور في العنصر والجنس
 كما اشار اليه قدس سره الا انه بقي ههنا امران الاول ان الشارع الفاضل لم
 في كتيبه بانها على هذا ليست من الجنس اساسا الشجر بل قال انه تعريف امر لا يخبر عنه
 فالك ان تقول مراده بقوله انرا انه مغاير لافراد التعريف الجنس الذي قد مر هو الاقسام
 الثلاثة التي قد مرنا انها تامل الى ما ذكره الشرف فلا وجه لتشبيهه عليه فهو كما قيل
 ولم تزل قد الانصاف قاطعة بين الرجال ولو كانوا فردى رحم الثاني ان الشجر
 نظرا غير ان تشبيهه بالموصول يقتضي ان نحن فيه تعريف عهدي وقدرات في حواشي
 المطول الى دفعه من ههنا الى القصر تناسك بما يقتضيه من قوله لا حقيقة لهم ورا
 فالك في قوله لا يبعد دون تلك الحقيقة وقدرات الشرف في حواشي المطول بانها
 مزية لذلك عبارة الدلائل لانها من التصريح بعدم القفر منه ترفع ما ذكره واعلم

في كلام

الكشاف فليس فيها ما يشعر بالقبول لا وجه تحفية مني في هذا من شراح الكشاف في هذا
 لما شبه معنى التعريف بقولك اهل سمعة بالاسهل تعرف حقيقة فزيد هو بعينه فزيد
 لم يقصد فيه المحصر اصلا علم ان ما توهمه عبارة ليس مراد ايضا وبما قدرناه لك علم
 سقوط ما قيل ان قول الشيخ لا حقيقة له ورا ذلك لا يؤهم القصر والمنا معناه استحالة الحقيقة
 معه بخلاف قول المرتضى لا يعبرون تلك الحقيقة او معناها انهم غير متجاوزين لها وهو
 معنى القصر وقد بقي هنا امور مفصلة في حواشي كتب المعاني من اراد ما فخرج اليها
 من حقيقة المفهوم ان رآه الى انها على هذا الالم الطبيعة والحقيقة يلجأ قدرناه الصواب وقوله وخصايهم
 عطفه على الحقيقة عطف تفسير ان رآه الى ان المراد بالحقيقة المفهوم المختص بهؤلاء لا علمه
 اهل العقول وخصوصيات جميع خصوصيات من حصة كبر اذا افرد فاختص اي انفرد
 قال الجوهري حصصا وخصوصية بالضم والفتح والفتح افصح واعلم ان في خصوصية
 وامثالها طريقان احدهما انها مصدر وضع هذا في الطفولية والرجولية وهو التبرع في
 الماخوذة من اسم الاجناس فبادر كالمسيح في التهنيل والارث في الثانية ان
 الافعال بالضم كشرت في المصادر الماخوذة من الجوالد كالبرة والعول بالفتح تاور
 فيها علم ضعفت في باب المصدرية تأكيد او ايدان بانها جارية مجرى اسم الاجناس
 في قوله فمادونا الافعال منها كما قال المزدني في شرح الفصح عليها فان كانت
 اللفظية كذا البرة لا يجوز منها على الطريقة الثانية لانها لا تكثر في المصدر التي بواسط
 الباقية قال عالمية لا عالمي كما نص عليه الرضي في بحث الروف المشبهة بالفعل و
 المزدني في شرحه للفصح اوهى بالنقل الى المصدرية فلا وجه لما قيل من انها للبناء
 فان قلت الضم هو الالف في الشبوع في كجولية وطفولية وعبودية وغيره فكيف
 يكون الفتح افصح قلت قال المزدني في شرح الفصح الضم في هذا الكثر وحلى الفتح
 في المصحوة والمخصوصية والخزيرة بمعنى الحربة لكن الفتح هو المستفصح في هذه الاحرف

انما لا يستغنى ان يكون الالفاظ اقل استعمالا مما يستغنى انتهى فقد علمت ان فتح
 خصوصية افصح سماع من روى الجوهري فقد وهم ان ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في
 من غير مخالفة ومن الناس من ظن انه بخلافه وانه اثره الى انها لتعرف بنفسها
 للافراد وانه مغيب للقصصه قيل انه يكتمه ويكمل ما ذهب اليه العلامة وقيل انه اراد
 انها للاستغراق والذي عبره لفظ الخصوصية في قوله ما ينبغي قيل انها ليس لها وجه
 فلا يراد علم انهم المصنفون على ان الالفاظ في الكلام حرف تعريب يستغنى عن الالفاظ على اسم
 الفاعل موصولة عند الجمهور وهذا قولهم عين للعلماء ما اذا كانت له محاني قولك محاني
 ضارب فاستغنى الضارب فلا كلام في حريتها ولا خلاف فيه محاني الترتيب
 الرضى لا يسمع ثلثه محاني بعض شروع المعنى فانه لان المراد الثبات على الفعل
 فهو جدير بما غلب عليه الاسمية والحق بالصفة المشبهة وتكريره على مذهب المدنى
 بعيد وما ذكره صرح به المهر في الامل كما جابه في تحت المعنى وقبيلته امل الى اخره
 القنية مصدر رتبة من ثمنه اذا يقطعه وهو في اصطلاح المصنفين برتبة كالمسالة لما علم
 مما قبله بطريق التصريح او لما يتركب من اشارة والتفات اليتى لانه مما عمل
 وهو لما مر به خبر متدر مقدر ونحوه او ساكن موقوف غير معرب كالمسالة المعدودة لا
 لم يقصد رتبة وتامل امر من التامل يقال تاملت الشيء واتبرته وهو ما وتك
 النظر به مره بعد اخرى حتى تعرفه وقوله كيف تتركب في الاصل للاستفهام عن
 الاحوال يقال كيف تتركب على اى حال يقال الاشياء من كمال قدره كون كيف
 اسما لكمال من غير معنى السؤال فيجوز المعنى وهو المراد منها ومنه ما حله قطرب
 من بعض العرب انظر الى كيف يصبح اى الى حال منعت انتهى وتجزئها ايضا من
 التبر كقوله كيف تعلمون بالله وقيل انه المراد منها اى ما احسن ما ينبغي كون
 معمولة لثبته مقدرة عليه ما قبله على صدارتها وقد جاز بعض النحاة في امثلة خروج من الصدارة
 فهو جدير بمعمول كمال ولذا قيل معناه تامل كيفية تغيبه الله تعالى فانسخ عنها معنى الاستفهام

للطرفين انتهى مفعول بطل وقعت مضى البهاني قول النبي صلى الله عليه وسلم
 برد الوحي وعبارة الكائنات انظر كيف يقال قدس سره لما كان النور وسيله الى
 العلم كان متضمن لمعناه فما زلت ايقاعه على الاستقامه وكذا التأمل هنا انه مطلق هنا
 كما يعلق العلم الا انه تسبح في العبارة وقوله بغير متعلق باختصاص ومن وجوه متعلق
 بغير متعلق بمعنى متفوقه مفردا وجميع شئيت والوجه الرابع الاول منها متعلق بالملائكة
 الباقى محتص بالجملة الثانية وقيل لانه متعلق بالجملة الثانية ويصح في قوله بالجر
 والرفع والنصب فادوة اسم الاشارة للتعليل برحول الصفات فيه كما مر بنا
 المتعبر على الصفة ونحو ما قد يشعر بالعلية والابجاء بربالاتها على ما فصل قبلها و
 بغير ايضا الاختصاص وقوله كبريه محيط على بنا ويجوز في هذا ان يكون متعلقا
 ايضا لان التكبر يكون بمعنى مجموع الزكزين الطالحا يكون للثاني والاول
 قد سبق تفصيل وتعرفت النجاء الدال على الحصر والمبالغة ويجعلهم عين الحقيقة
 وتوسط الفصل الدال على الحصر والتاكيد لاظهار قدرهم تعلق للتفريق
 والتمهيد وقد سبق الدال وهو الدال النفع وتفتح وهو الموزان لاثرتهم الواقع
 وفي النسخ وفي بطلها انهم بالجمع والراوا بقدر شرفهم واصل مقدر الشئ
 ومبلغه قال في المصباح قدر الشئ ساكن الدال والفتح لانه مسندة يقال فقدر هذا
 وقدره اي مما نكده يقال ماله عندي قدر ولا قدر اي حرمته ودفعه انتهى و
 الاتفاق الاتباع والاقية بقوله الاتفاق متعلق بالترغيب او بقوله نبيهم ما قبل هذا
 بالنسبة اليهم الفهم وهو لا ينسب الى غيرهم وبقي هنا امر اخر فقم مما مر كما يمكن واضافة
 التثنية والترغيب بذكر ما يرغب به بالهدى والطهر وقد ثبت في الوعد وال
 اي تسكوا استدلو بما في هذه الآية كما سباني ببيانها الا ان تسكوا ضعيف جدا
 وبالثبت في الشدة واليمين المع والنا السمنة حقيقة التعلق مع ضعف ولذا قيل العنكبوت
 مثبت فهو استعارة يشير الى انه اودهم من بيت العنكبوت وضميرها لما ذكره من

اول قوة اولئك هم المفلحون وقيل للاختصاص وقيل للاجتماع فويل للمفلحين
 نسبة الى الوعيد لتمامها مرات الوعيد والحادوث الواردة فيه على صيغة
 الفسق في البناء وهذه الامة في غاية الايجاز لولا انها على سبب التسمية
 المستعجلة والمخارج ومن قصرا على الاول فقد قصر وتقرر به كما في التفسير الكبير ان
 المفلح من اتصف بهذه الصفات فغيره ليس مفلح فيلحق في النار ونحوه التعميم وترت
 الحكم على الوصف وما في معناه يستعمل في الحكم فعبارة الفلح الايمان ومعمل الصلاة
 والبركة فمن احل شي منهن لم يفلح والقبلة بالنسبة للاصل اسم للمكان التي عليها
 المقابل كالجسمة والتعبد وفي التعارف صار اسما للمكان المقابل المتوجه اليه
 للصلاة واذا اطلق براديه للعبة لقوله تعالى فليسوا بكنيسة ترعاها اولي القبلة
 كنيسة من المسلمين وهو المراد وروى عن الرازي ان الراديه الامام في تفسيره
 يعني ان المراد بالقبلة من الجاهلون في الفلح والنجاة فمن عدلهم ليس
 بكامل لا غير مفلح وكذا ما ذكر من العلية عليه السلام لا احصل فلا بد وعليه شيء وقيل
 في السبب الواحد لا يقتضي نفى المسبب لاجل ان يكون له سبب فلو كفوا عنه
 وما قيل من ان الاحسن في الجواب ان المراد بالمتقين المجتهدين للشر ليس بطل
 العامي فبهم فان قلت كيف حاز ان يسمى العامي مفلح قلت كما حاز ان يكون
 مصطفى في قوله تعالى ثم اورثنا الكتاب لذي القرنين مصطفىا لم ينتهي فلا يكفي فانه
 فانه ليس بشاة الى المتقين فقط ولم يترك الشرف غيره ولون الصفة مادية
 لا يحدى ولا قيل انه جواب جبري وفي الكشف الاستدلال للمعزة فبغيره على غلور
 الفسق كما عارض به المص لان الفلح عدم الرجوع لان انتفاك حال الفلح لا يقتضي
 مطلقا على الوجهين في اللام انتهى لعدم الفلح له راسا اي اصلا لا سلم
 الراس لوجود الجوان فاذا اعتقت اتقني وهو منصوب بنوع الناقص واصله
 لا عدمه براسه اي كجملته خاصة عبادة خالصة اوليا يذبح النجاسة خلاف
 العامة والنسبة للتاكيد والنسبة الى الخاص في الخامسة واصل كذا في المصباح فيجاء

العباد الرمم ضد الله والخالص في الاصل كالصافي وقال الزائف الخ لعل في الاصل
 ما زال عنه شيء بعد ان كان فيه والصافي قول يقال لما لا شوب فيه ويقال هذا خالص
 وخالصه نحو داعية وواقعة انتهى فان فيه الباطنة والخالصة او الباطنة مستندة الى
 من صالح عباد المتقين وفي نسخة خلاصة وهو قريب من المراد وبصفتهم بما يقتضيه
 الآية من قوله المتقين الى في قوله اولئك اهل اي حبل اهل اي مستحق من قولهم
 هو اهل للكذا اي خليف ومريد والمراد في الدنيا والعلاج في العقبى لانهم
 في الدارين في معنى قوله اولئك على حدى الخ عقبهم ما صدقهم الخ جواب
 لما يقال عقبه تعقبوا او احابره من العقب وهو موخر التقدم والاضداد جميع ضد
 والاضدان المتناقبان اللذان تحت جنس واحد كالبياض والسواد فان لم
 تحت جنس كالحمالة والحركة لم يكونا متضادين قال الراغب الضدان المتقابلان
 المختلفان للدين كل واحد منهما قباله الاخر ولا يجتمعان في شيء احدى ذلك اربعة
 اشياء الضدان كالبياض والسواد والمتضادان كالضعف والضعف والوجود
 العدم كالبحر والعمى والابواب السد للبر من المتكلمين واهل اللغة يجعلونها كلها متضادة
 الى اخر ما فصله والعتاة جمع عات من عتي اذا استكبر وجاوز الحد والمردة
 لنفسه جميع ما رد وقدر فسر به بالعاقى والظاهر ان تفسيرها هو اشديد العتوى يكون
 من الترتى وقوله الذين لا ينفعهم الخ بيان لما به التفتاد لان الاولين على هوى مثلين
 بالاباء وهو لا يخلو فهم واحمال لخال هو لا توطئة لما بعده مع ما فيه من الاشارة
 الى انباطه بما قبله حتى جاء على عقبه من غير فاصل فانه لا بد منه وان لم يكن لمصحا
 والندب ضممتين جمع نذر ولم يعطف قصتهم الخ في الكشف ليس وراى ما هنا
 وزان نحو قوله ان الابراولم يعيم وان لم يعي عيم لان الاولى في ما نحو قوله
 لذكر الكتاب وانه يرى للمتقين سبقت الثانية لان الثاني من صفتهم كسبقت
 فبين الممثلين في الغرض والاسلوب هما على حوالا مجال فيه للعطف وهذا
 اذ كان الذين يؤمنون جاز على المتقين كذا اذ كان من شدة افاستيناسي

على تقدير سوال فلهذا لم يراه في حكم السقن وجعله في المعنى وان كان مستهدا
في اللفظ فهو في الحقيقة لا يجري عليه وذكر السكالي في العصل والوصل فيما تركه
للاقطع وان كان بينهما جرح غير مستغنى اليه بعد المقام فقال من هذا القبيل قطع
ان الذين كفروا اجمع قبله ليكون جرحا من القرآن ان من ثمة كيت كيت هذا حديث من
الكفار تصيهم في كفرهم والفصل لا يندم للاقطع فالعطف في مثله يؤثر في موضع الجز
لجميع من الصفات النون وقال قدس سره فيما ينه في المعرض لان العطف من الجمل الاول
بيان انصاف الكتاب بغاية الكمال في الهداية تقرير الكثرة يقينا لا محال للكتاب فيه
وتحقيقا لكمال في جنس المتحدى با عجزه من الجملة ان نية بيان انصاف الكفار لا يصرار
على القوة الضلال بحيث لا يحدى منه الا ان ارد في الاسلوب هو الفصح والطريق الاول
في الاول الحكم على الكتاب مع حذف لفظ بجعل المتقن قيدا له في ان نية ان يعلم
اللفظ قصدا مع ذكره لفظ با صرا لا اطلاق معه اسلا مصدا لان المؤونة بالانقطاع
والشروع في نوع اجز من الكلام لا يفي بالحقاقان لبيان ان الكتاب في هذه لطيفة و
ليس هي في النصهم فيحصل العطف لانا نقول ان ان نية سبقت لبيان اصرار اللفظ و
ان وجود الانذار وعدمه واعليمه واما كون الكتاب لا يفيدهم في فهمهم يتبادر
لو كان مقصودا البصلم يحصل العطف لان الانتفاء برهنة بحال له يوجب ما سبق بين
تقديمه واعلاما به بخلاف عدم الانتفاء ان القطع منه طرأ فهو مرتبط به ارتباطا غير
صار به صلا بما قبله اتصال التبع بمتبوعه لعدم استقلاله لان نية على سوال مني على
ما نشأ منه فهو مستغنى فاذا لم يصلح المنشأ وهو في المتقن لا يعطى عنه ان الذين كفروا
لم يصلح له ذلك ما هو توابعه واما على الوجه الاخير فهو جعل والذين كفروا من بعد افعوا اوله على
في فهو وان كان جملة مستقلة معطوفة على ما قبلها فلا مانع من ان يعطى عليها جملة و
اللفظ في الايات اللازمة لكنه وجه مرجح لم يتغنى اليه في الكلام على انصافه و

سبندل بهر اعلی صغفه و ابضا قدر عرفت ان هذه الجملة محمولة على التعريف و معناها ما سيأتي
وصف الكتاب بالكمال و البها و غطفا على سابقتهما و من الظاهر ان جملة ان الذين كفروا
لا يدخل الحاني ذلك منهم من زعم ان خلاصة جواب عن الكتاب الذين يؤمنون بالغيب
او شئ فحج سبندل بقوله ان الذين كفروا لا يصلح الجواب فليز المنع العطف و ردوا به
مغاير للام النص و غير مستقيم فانه اذا قيل بل بالثقة محصورين يكون الكتاب في علم
حسن ان يقال ان الموصوفين بتلك صفات احقاد تلك الكفار المصرون لا يتفقون
بل يتفرق عليهم حمودة و عدمه فيكون هذا العطف موكدا للاختصاص بهم بالتقوى عن غيرهم
و توهم جازم ان ترك العطف في الآية لانه استيفاء اخر لانه قبل ثانيا ما بال غيرهم
لم يستدوا به فاجب بانهم لا عرضهم و ردوا لستدوا هم لم يتجهم بهم و دعوة للكتاب
الى الايمان و ليس شئ لانه بعد ما تقرر ان تلك الاوصاف المختصة هي المقصبة شئ
لهذا السؤال وجه و تحمله اخرون ان تركه لغايب الاتصال والاتحاد و هو فاسد لان
شرح ترو الكفار لا يترك كون الكتاب كمالا في الهداية فبما تدرية ما في الشرح و كتب المعاني
اقول ما ذكره قس سره انه على الوجه الثالث يصح العطف لاجل دلا المعنى للتردد فيها
بمن فيه من كماله لا يقطع لانه لا يرفه من قصد التعريض كما مر و كفي به باعفا فاستدل له
به على صغفه حتى لم يرضه المختصا على انه لو لم يقصد التعريض لم يصح ايضا لان قوله هو من
مبين لما اتصف بالكتاب و مقر لعلمه و هذا الجملة اما معطوفة عليها او قيد لها و حال
منها فطبق معطوف عليها ما يبينها اتم مسايرة و قد جزم به في شرحه للفق و فقال فان
كيف يصح هذا العطف مع ان الجملة الاولى سال حال للكتاب الثانية ليست كذلك فقلت
من حيث ان المراد بالثانية التعريض المذكورة قلنا قبل هو جرمي للثقة في غيري و هو
فالثانية في علم صغفه الملائكة و قبل الواو و الخلل و ليس ظاهره اذا اجبت هذه الجملة من
وصف الكتاب استيعاف ان الذين كفروا على ما قبل في هذا الوجه ايضا كما في الوجهين

السبب لا يقال اذ كان تعريضا للفاصل السبب يكون التشنج على الكفر من انساب
بقول المقصود صبيحة التعريض بانهم لم يؤمنوا لانهم لم يزلوا على ما هم في انفسهم
لما بعده واما قوله تعالى ونزل من القرآن ما هو صفا ورحمة للمؤمنين لا يبرز العالمين الا
اتبارفتي اخروا بقرص لا تعريض فتمت برئت ان بقي ههنا امر لا يبرز التعريض له وهو ان المباشرة
في اسلوب الادوار بين التعبير السببي تقريره جعله المخلص مقتضيا لترك العطف لم يره
انهم وجهه ان قوله ان الذين كفروا لا يتبين عنهم انتفاع هؤلاء الكفار بالايات النذرية
قوله ان يقال انهم لم يصدقوا بعدى هذا الكذب هذه جهة جامعة لولو خط جارح
كما يقول ان المتقن ائمة وانباء الكتاب ان الكافرين بما هو في مقام العقاب الا انه لم
لنذا وانما قصد ان يعي حالهم وشيخ عندهم فتره قدر التبريل عن النظر الى تعريضه فانه وب
عقابه فهم وقد جعل العلامة مبانة الاسلوب لانه عن عدم الالتفات لهذه الجملة
الجامعة واليات السكاكي لقوله ان كان من بينهما جميع غير مختلف في الله بعد المقام عنه فلا
وره ما بعد مراده حسن مؤلفه فبانة الاسلوب متممة لمبانة الغرض ولذا اوجزها للم
فيها لوضح بها كان حسن فبقيل من انهم لم يتركوا الشبان في الاسلوب كما في الكذب لان
الشبان في الغرض هو الاصل في الفصل والشبان في الاسلوب من لوازمه ولو لم يكن
على المتامل ولهذا افرغ صاحب الكذب الشبان في الغرض فقط وهذا مما لم يتصوره
مع لزومه ليس مما ينبغي للتعبير وانما سكنت عن تعبير الاسلوب لظهوره وقيل انهم لم
للمصلا نظر الى ان المدة في وصل الجملتين بالواو وهو وجود الجامع المعنى بينهما
وتناس الجملتين في الغرض جامع معنوي معتد به كمن يعطف الثانية على الاولى كما في
الاسلوب فانه المقتضى كثيرا ما يغيرون اسلوب العطف عن سين المعطوف عليه فتمت
بواعية انه لا ان الشبان في الاسلوب غير ضار في العطف اذ كان من بينهما جميع مصحح للعطف
لم يجعل من اسباب القطع وهذا كله غفلة حقا فاسد ومرتبة لا تنظر الى
ان الابرار نعمي نعمي وان الفجار نعمي نعمي جميعا في تفسيرهم والاسلوب فيها

ظاهر واما الجمع فلانها سبقت فيها الجملة الاولى لبيان سوابب الاخبار والثانية لذكر
 جزا الاشياء مع ما فيها من الترميع والتقابل لتصار كل من طرق التجنتين وقد عداهل المعنى
 المتضاد وشبهه جاعلا يقتضي العطف لان الوهم ينسب المتضاد بين منزلة المتضادتين
 فيجتمعه في الجمع بينهما في الذهن حتى قالوا ان الضد اقرب حظا الى الابل مع الضد من الابل
 وان من الحروف التي تعني انباءت بهت الفعل الذي هو اصل العوامل فعملت
 تشبهها له ساوة ومهيئة ومردولا ومعنى عمدة هو الرفع والنصب الا انه قدم من معمولاته
 المرفوع لانه عمدة واخر المنصوب لانه فضلة على مقتضى الاصل وليس فيها تغييرا
 على فرعينها وحطرت بينهما وعدد الحروف ثلاثة وهي اقل ما ينبغي عليه الفعل وبني
 على الفتح اخرها ولزمت الاسماء ولها معان مثله كالكبر والاسندراك وهو ظاهر
 وقوله المتعدي بالنصب معطوف على الفعل اي وثبت بهت الفعل المتعدي فيما
 ذكره ما قبل في مثابة الفعل مطلقا والابزان الاعلام وضمير بانه راجع الى الحرف
 العلوم مما قبله وهو خيل في اي ليس يميل في العمل لانه عمل لثابت بهت للفعل يقال هو
 وخيل في بني طعان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم وقال حروف دون الحرف لانه
 المشهور في جميع حروف بمعنى كلمة او خبرها والحرف مشهور في الحرف بمعنى اللغة كقنى
 الحديث انزل القرآن على سبعة اجوف وهو وان جمع كثره وهي ستة الا انه
 بعد دخول الالف اللهم بطلت معبته فجاز استعماله في القليل والكثير كان مرفوعا
 بالخبر اليقية لان العامل فيه عند الكوفيين المستند الى الابد والبال للبيانية و
 المتمد على شهرته وظهور المراد منه فانرفع ما قبل عليه من انه لم يقل اصدان العامل
 في الخبر الخبرية بل هي سخاة الكوفة من قال العامل في الخبر المستند الى ان العامل في الخبر
 الخبرية والمعنى المنقضى للرفع فيه الخبرية والعامل المستند اليها الخبرية باعتبار كون
 اسم ان كان مستندا وهو لان كذا ذلك محالنا على انه لا يشترط فيه بقا المجرز
 قال ابن يعيش في شرح المفصل ذهب الكوفيون الى ان هذه الحروف لم تعمل

في الخبر المرفوع وانما تعمل في الاسم المنصوب لا غير الخبر فرفع على حاله كما كان مع المبتدأ وهو فاسد
 لان الابداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل بطل ان يكون هذا هو
 ومع ذلك فانما وجدنا كل ما عمل فيه المبتدأ عمل في خبره نحو كان واخواتها وطلعت وخواتها
 قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع انتهى نقول وهي اي الخبرية باقية على حالها
 فيعمل ما كان عاملا فيها استصحابا له اي ابتداء مصاحبا له كما كان لان اصل النصف شي
 ان يفي صفة ويعمل مقتضاها حتى يتحقق ضده والاستصحاب من جملة الادلة عند بعضهم كالتقاضي
 ومنهم لم يصفوا وادلة الاحكام الفقهية بخري في الرتبة حتى ان بعض المتأخرين ودون النجاشي
 كاصول الفقه وهذا تقرير ليدل الكوفيين وقوله فضيلة المنصوب على انه مصدر لقضي بمعنى
 اي حكما للاستصحاب وابتداء الاثر ومفعول مطلق اي مقتضى للرفع اقتضاء لام استصحاب
 لام تقوية فلا يرتفع الحرف اي لا يرتفع استصحاب ما كان من العمل الاول ويريد لضعفه فان
 بعض الانزال له ادلة لا يرتفع الخبر فالرفع بالعلمي المصطلح وقوله بان مقتضا الخبرية الجواب
 اشتد بالكوفيين من ان ان ليست هي العاملة كما مر في قوله الخبرية ما مر من التساهل
 ويخلص في خبر كان المنصوب بها فلو كان رفع الخبر على شرط شي دام ما دامت الخبرية مطلقا فلما
 تخلف علم انه مشروط بالخبر ومن العوامل اللفظية وقوله فابرتها لم يفعل معناه لانه
 ليس كغيره من المعاني الوصفية المعبر عنها ولذا اقول نعم بعضهم يادونها في كلام العرب والتأيد
 والتوكيد تقوي الشيء فلا يطف عليه قول وتحقيقه عطف تفسير بالانه من حقت الامر لقوله او
 يتحققه او جعلته ما سالا زما في لغة بني تميم احققة بالالف وحققة بتشديد ميم في لغة
 اشارة الى ان التوكيد هنا ليس بمعناه المصطلح وجعلها مؤكدة للنسبة العلمية دون احد
 ان شبرا فيهما واشتد عليه لرفعها في جواب القسم لان القسم محال النجاة جملة
 بولها جملة اخرى او كان الجواب جملة سمية لتصدر في الاثبات او كان الاسم
 غير ملين كلام مقنونة او ان مشغلة او مستغفلة ولا يستغنى عنها ودون استطلاع الاستدود
 وهذا امر او الم ولا يرتفع عليه شي لانه لم يرفع الكلية واما ذكر ان في الجواب ان السيل متروك

ظاهر واما الجمع فلانها سبقت فيها الجملة الاولى لبيان سوابب الاخبار والثانية لذكر
 جزا الانشراح فانهما من الترتيب والتقابل ليعلم كل من طرق الجمعين وقدر اهل المعنى
 النقص وشبهه جاعلا يقتضي العطف لان الهم ينزل المتصاوين منزلة المتصايفين
 فيجتمعون في الجمع بينهما في الذهن حتى قالوا ان الضد اقرب حظا الى الابل مع الضد من الابل
 وان من الحروف التي يعني انباءت بهت الفعل الذي هو اصل المعامل فعملت
 لشبهها له ماوة وهبلة ومدخولا ومعنى عمدة هو الرفع والنصب لانه قدم من معمولاته
 المرفوع لانه عمدة واذن المنصوب لانه فضله على مقتضى الاصل وليس فيها عيناها
 على فرعينها وحطرت بينهما وعدو الحروف ثلاثة وهي اقل ما يغني عن الفعل وبني
 على الفتح اخرها ولزمت الاسما ولها معان مثله كالنكيد والاسنداك وهو ظاهر
 وقوله المتعدي باليضرب معطوف على الفعل اي وثبت بهت الفعل المتعدي فيما
 ذكره ما قبله في مثله بهت الفعل مطلقا والابزان الاعلام وضميرها راجع الى الحرف
 المعلوم مما قبله وجعل في اي ليس ميل في العمل لانه عمل لثبته بهت الفعل يقال هو
 وخيل في بني طعان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم وقال حروف وون احرف لانه
 المشهور في جميع حروف بمعنى كلمة او خبرها واحرف مشهور في الحرف بمعنى اللغة كما في
 الحديث انزل القرآن على سبعة احرف وهو الابل جمع كثره وهي ستة الاله
 بعد دخول الالف اللهم بطلت معبته فجاز استعماله في القليل والكثير كما في قوله
 بالخبر الخيبة تسبح لان العامل فيه عند الكوفيين المستند او الاستدراك باللبسية و
 العتد على شهرته وظهور المراد منه فانرفع ما قبل عليه من انه لم يقل اصرا ان العامل
 في الخبر الخيبة بل هي سخية الكوفة من قال العامل في الخبر المستند كما ان العامل في الخبر
 الخبر والهم في التفتيش للرفع فله الخبرية والعامل المستند وبقي الخبرية باعتبار كون
 اسم ان كان مستندا وهو لان كذا لك محذوبا على انه لا يشترط فيه بقا المجرور
 قال ابن يعيش في شرح المفصل ذهب الكوفيون الى ان هذه الحروف لم تعمل

في الخبر الرفع وانما تعمل في الاسم المنصب لا غير الخبر فروع على حاله كما كان مع المبتدأ وهو فاعله
لان الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل بطل ان يكون مبتدأ
ومع ذلك فانما وجدنا كل ما عمل فيه المبتدأ عمل في خبره نحو كان واخواتها وطلعت ونحوها
فحصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع انتهى فتولد في اي الجزئية باقية على حالها
فيعمل ما كان عالما انها استحصا باله اي ابتداء مصاحبا له كما كان لان اصل المنصب شي
ان يبقى صفة ويكمل مقتضاها حتى يتحقق ضده والاستحصا من جملة الاول عند بعضهم كالشأن
ومنهم لمنصف واوله الاحكام العقلية بخبر في الوصلة حتى ان بعض المتأخرين ودون الخواص
كأصول الفقه وهذا تقرير ليل الكوفيين وقوله فضة بهض مفعول له على انه مصدر لقضي حكم
اي حكما للاستحصا وابتداء الاثر ومفعول مطلق اي مقتضى للرفع اقتضاه لام لا نصحا
لام لتقوية فلا يرتفع الحرف اي لا يرتفع استحصا كان من العمل الاول ويزيد لضعفه في
بعض الازالة اذ لا يرتفع الخبر فالرفع بالنعى المصطلح وقوله بان مقتضا الخبرية الجواب
اشتمل بالكوفيين من ان ان ليست هي العامل كما مر في قول النخبة ما مر من التساهل
وبعض في خبر كان المنصب بها فتولد رفع الخبر على بشرط شي دام ما دامت الخبرية مطلقا فلما
تخفف علم انه مشروط بالترتيب من العوامل اللفظية وقوله فاعلم بها لم يقل معناه لانه
ليس كغيره من المعاني الوصفية المعبر عنها وله اقوى حكم بينهم باوتها في كلام العرب والتأكيد
والتوكيد تقوي الشيء فلهذا عطف عليه قوله وتحقيقه عطف تفسير لانه من حقت الامر حقا واما
يتحققه او جعلته ما سالا زمانا في لغة بني تميم احققة بالالف وحققة بالتشديد في لغة
اشارة الى ان التوكيد هنا ليس بمعناه المصطلح وجعلها مؤكدة للنسبة العلمية دون احد
ان شبرا فيهما واشتمل عليه برفوعها في جواب القسم لان القسم كما قال النخبة جملة
بولها جملة اخرى او كان الجواب جملة اسمية تصدق في الاثبات او كان الاسم
غير ملين بلام مفتوحة او ان مشغلة او منقطة ولا يستغنى عنها ودون استغناء الاشياء واما
وهذا امر او الم لا يرتفع وعلية شي لانه لم يجر الكلية واما ذكرنا في الجواب ان السبيل متروك

محسن كجوابه تقرني علم المعلى والاخرية جميع جوابه هو معروف الا ان ابن الجوزي قال في
 غلط العوام قال العسكري العامة تقول في جميع الجواب جوابات واجوبة وهو خطأ لان الجواب
 مثل الزهاب قد قال سبويه الجواب لا يجمع وقطع جوابات واجوبة كسبي مولد انتهى
 من كره غير صارت المصباح الا انه لم ينقله ومثله للوقوف به لا يطابق بالنقل وبذر
 في معنى الشك في ذكر ان كيد ما فيه شك للمخاطب او لغيره ومعرض لفتح الميم
 كسر الهمزة من الشك كفي شره شرع الشافعية فهو لا لمطنة والمعنية مضطربة
 شرع الفصح بل كسر الميم وفتح الراء اسم الله واصله ثوب تلبسه الجارية المعروضة للبيع
 فيكون من المرض والاول من المرض وهو على هذا المعنى ما يظهرك الشك في بزره
 بزره وفي المصباح يقال بزره في موضع كلامه قال بعض العلماء هو سعة من العرض
 وهو الثوب الذي تجلى فيه الجوازي وكانه قال في هيئة درابه وقالبه وهذا لا يلد
 في جميع سائب اللطام فانه لا يحسن ان يقال ذلك في موضع السبب ثم بالفتح ان
 ثوابه الذي هو حسن هيئة اللثم الذي هو افعج هيئة فالوجه انه مقصود من مواضع افعج
 المعارض وهو التورية واصله السراية انتهى وهو لطم واه وضعفه طاهر ليس له معرفة بالغة
 ولم يذكر الانكا ران علم ما لطريق الاولى فشرحه تعني من ذكره وسباني التصحيح به
 في كلام البروج والالابي اسحق المتغلب الكندي لما قال له الى اجد في كلامك
 كما فصل في الفتح وقد ذكر ان المعان اخرها في شرح الفتح وقوليا لو نكسح
 مثال للاجوبة ويجوز ان يكون للشك الضاد لم يذكر القسم لوضوحه وتوفيق الموصول
 الى كذا في الشك في الخواشي الشريفة ثم عرف الشك الذي انصاريه من بين المصولات
 كشرع في الالام كونه للهداية والهدى سوا جعلت من المعروف بالامحاني
 ذهب اليه شروية اولها عليه المسحوق والوجه في العمدان هو لا اعلام الكفر المشهور
 فيهم لئلا يترك في الاخوان ولا يخفى ما فيه فان تخصص الذي انصاريه ودون
 من وما ليس فيه الالام له واما دعاه له فانه قول الشافعي تعريف الذي لا يترك



عنه المصنف الى قوله تعريف الموصول اشارة الى ان المرخصي لما اقتصر عليها لانها
ام الباء في هذا ما ينبغي التنبيه عليه وهم يطبقون على ان تعريف الموصول بل هو الذي في
والقول بانه ال واه لا يلتفت اليه سوا قلنا ان موضوع الخصوصيات بوضع عام لا مخصص
لنحو استعماله فيها وتستقيم تحقيقه من قريب قدم التعريف المسمى لانه الاصح روايته ودرأه
وما قيل من ان المثار رواه ابن جرير بسند متصل الى ابن عباس رضي الله عنهما ان المثار
هنا كذا اليهود خاصة وهو الظاهر لان السورة مرسية وما قبلها في اهل الكتاب المراد
اليهود وقدر رويته في سورة ليس في كذا قرين من كذا فانه ذكر عقبه ان لما نعيم قال
في دلائل النبوة انها في كذا قرين ورواه عن ابن عباس ايضا فان الروايتين قويان
العلم الا كان من هاتين فوجه العهدان المراد بالموصول هنا من هاتين بالانذار في مقدمه
وهو مصر على كونه هذا اوجه مما مر او للجنس مشا ولا من سيم على اللغو وغيرهم هذا
على ما بينه شرح الفتح من ان تعريف الموصول كالالف واللام فيكون نارة للعهد
للجنس الاستفراق وقد صرح ببعض النسخة ايضا فقال ابن مالك في شرح التسهيل
المشهور عند النحويين تقييد جملة الصلة بكونها معهودة وذلك غير لازم وذلك
لان الموصول قد يراد به وهو فتكون صلة معهودة وقد يراد به الجنس فتكون صلة كقولنا
كمثل الذي ينطق بالاسم كقولنا من واسي اذ ابيني لهدم صالح وليس الذي
ينطق من نالههم وقد يقيد بعظم الموصول فيهم صلة كقولنا فان استطع ان اقلب
قلب الهوى مثل الذي لا قلب لقلب صاحبه انتهى هذا مخالف لما في الرسالة الوافية
مما اتفق عليه شرحها من ان الموصول موضوع بوضع عام لمعنى متضمن لبعض نسبة مجوز غير اليه
وانه لا بد من كون اتساها معهودا بين المخاطب والمستمع فان اراد به معنى على فانما هو
منزلة كذا في اسم الاشارة وعلى هذا فانه معنى مجازي وهو ظاهر كلام اهل المعنى وهو المتفق
لما اشهر عند النحاة كما قال ابن مالك والمرخصي انه ليس بجاز فلا خلاف في استعماله

وإنما الخلاف في تعيين الحقيقة وهو الصريح وقيل أنه ليس المراد بالمراد في كلامهم
 معناه المشهور بل مطلق المحذور الذي يابى وجه كان هو عازي جميع المعارف
 لأن بعض النسخة معنى ال في العهد الجنس وهذا مستألفا عنهم وقول
 أهل الأصول الموصول من صيغ المعلوم هو المراد الثاني وهذا مما من الله به وما كان
 ليشترى لولا أن هو الله فاحفظه صميم على الكفر بمعنى استمر عليه إلى موته وقوله
 لسمي سمين وحقيقة صميم مضي في السيرة يجوز به ما ذكره لزومه لوليس الصميم
 بمعنى الخالص احتراز عن المساقتين كما توهم فخص منهم غير المصيرين بما استند إليهم
 الجمع من خص معنى اخرج أو تجوز به عنه والالفاظ خص المصرون والاول اولى الترتيب
 بالباقي قوله بما استند وفي نسخة بدل منهم غيرهم وصغير غيرهم وما بعده لمن باعتبارها
 وكذا الهم في نسخة اليه باعتبار حفظه او هو عازي إلى الموصول وفي قوله حصل تصريح بما عناه
 مخصوص لا مطلق مقيد وهو الموافق لمذهبه فيه مخالفة للزمخشري في تفسيره حيث
 قال وان تكون للجنس مستألفا ولا كل من صميم على الكفر نصيبا لا يرجو عبدة غيرهم
 وول على ثناء ولا المصيرين الحديث عنهم باستواء الانذار وتركه عليهم انتهى وقال قيس سره
 اذا حمل على الجنس على الكفار الا ان الاخبار عنهم بما يدل على الامر ارجل على ان المراد
 هم المصرون فقط فيكون اللفظ عام مقصودا على بعض افراده فان قيل كيف يجيب
 عاما مخصوصا مع انه لم يذهب الى ان الجمع المسمى بلام الجنس للاستتراق حيث قل
 في قوله تعالى اذا طلقتم النساء الا بعد ولا خصوص في النساء ولكن اسم جنس لانه من
 الانس وهو هذا الجنسية معنى فام في كل من في بعضهم بخلاف ان يراد بالثبوت هذا
 فانما قال لعمري علم انه اطلق على بعضهم من الدخول بهم من المعتدات بالجنس
 وقال في قوله والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروان اللفظ مطلق في كل
 الجنس صالح لكله وبعضه فجاء في احد ما يعلل به معنى في ذوات الاقوال كالمشترك

قلنا هو لا يمنع صلاحه للعموم بل ظهوره فيه كما ذهب إليه اصحاب الاصول فاشارة هنا
ان هذا الصالح للعموم يشمل فيه مقصور على البعض واسطة القرينة بدور عليه لتفصيل
الاصول بل في بعضهم ان المستحاضة منه هو ان يشمل في الجمع للعموم اما كونه للاطلاق
فشيء ذكره في بعض مواضع هذا الكتاب في انه مناف لما قلناه من نصه على عدم العموم واما
تفسير الجمع القرينة باللام للاستغراق فذلك لاستفادة منها بمعنى المقام ولا معونة المقام
هنا فالصحيح انه اذا وكون الذين كفرا مطلقا في تناول الجنس صالحا بمفهومه لان كونه
وبعضه لكن التناول على تقييده بقوله مسا والجمع لم يرد به التناول بل التناول بك الاطلاق
نظرا الى اللفظ ومعه واذا اعتبر القرينة دل على تناوله بحسب الاشارة للمعبرين فقط
انتهى اقول فيه ظل لا يخفى وبما انه متوقف على تقدم مقدمة في الفرق بين العموم والاطلاق
والتخصيص والتقييد فالعام لفظ يستغرق الصالح له من غير ان يشمل ان در غير المقصور على الصالح
في الاسلام الشريعة لانه الاستغراق بقرينة بما يستلزم بعض السميات المطلق تناول على قرون
وقبل تناول على الهامية بقرينة وتوهم بعضهم انه مرادف لشكركم هو خطأ اوله بل للاعتقاد
على ظهور المراد والتخصيص قصر العام على ما صدق عليه التقييد بقرب منه والفاظ العموم مفصلة
في مبسوطات الاصول في بعضها اختلاف الجمع المحلى بالالف واللام نفى جميع الجوامع من الجمهور
على انه للعموم خلافا لابي ماشم من المعتزلة فانه ذهب الى نفى العموم عنه مطلقا فيكون مطلقا
منه ولان العام هو من افاة العموم كما ذكره المطر في منهاجه يكون بحسب الوضع اللغوي والعرف
ودلالة الفعل والموصول مفردا جمعيا من الفاذا العموم حتى قال القوافي رحمه الله انه بالاجماع ليس
من قبيل الجمع المحلى باللام لان لامة كعطف حروف الكلمة وتوحيده ليس بها على الصحيح اذا عرفت
هذا فقياس ما هنا على ما ذكره في صريح الجمع في غير هذا السجل لا وجه له وما صرح به في كتابه على
غيره في انه المطلق لاسن العام وتاديد من فضول المعطلة قوله ان لا يمنع صلاحه للعموم بل يرد
فيه ايضا لا وجه له فانه لو صلح للعموم لان عاما وهو مناف لما صرح به قوله بطريق المساندة

بلطائل غير متوجه لانه من الفاظ العموم وقد تضمنه فعل عليم ثم خص وهو طائل واطيل
 فان قلت كيف يكون الخبر مخصصا اذا سلم فيه العموم والمخصص الاصوليون جمهوروا
 بالمخصص الغير المستقل في الاستثناء والصفة والمغايرة والبدل والشرط وقد اوردوا عليه
 ان تضمن الخبر منه مفهوم الخبر ينافي ما تقر من ان الخبر عنه لا بد ان يكون متعينا عن المغايرة
 او الحكم عليه ليقيد اللام فثبتت مفهوم الخبر له متوقف على تعيين الخبر عنه عند المخاطب قبل
 ورود الخبر فلو توقف تعيين الخبر عنه على الخبر لزم الدور حتى قبل ان من اسنادها لبعض
 الال على من ينفذان يقتلوا القتلى واحص منهم قلت ايما ان يقال على هذا المخصص
 ولاختصاصها بدار قرينه عليه المخصص عن ضمير خاص عليهم من الخبر لا الخبر نفسه فان اهل الامر
 قالوا هو ضمير خاص على العام فيه اقوال ثمانية فقل تخصيصه قبل الوقوف مثله بقوله
 قل والمطلقات يترتب من انفسهن ثمانية قرؤ فان الضمير في قوله وجعلتهن احسن بربن
 للرجعات فقط وكذا قوله تعالى بانها النبي اذ اطلقتم النساء في قوله تعالى لا تخرجن من البيوت
 بعد ذلك امر المراد به الرغبة في مراجعتهم وهي لا تأتي في الباطن مما قبل من ان
 احسن حيث اسقط اللفظة كل التي في الكس في قوله كل من صمم الى اخره او يفهم منه
 الاستعراق الذي اضطررنا في توجيهه فعلن عما قررناه ومن الخط والخط ما قبل منا
 انه على الاول يخرج الدين كفرا ومن قبل الطلاق لفظ المطلق العام المستغرق واوراق
 الناحض على الثاني من قبل الطلاق لفظ المطلق لكل بمعنى على البدل واوراق المقدمة
 الامم حيث ان الخبر يدل على التقييد وهو ظاهر من الال والانه على الاول خاص على الثاني عام
 والكلمة لغة شتر النعمة اي الكلمة بالضم تعال الايمان واصله الماخوذ منه الكلمة
 بالفتح تصد بمعنى الشتر تعال كفر كبر من شتر في قول النجاشي بنوا الفارابي من شتر
 الظاهر ان كلمة فلم من عليه في الفاموس ثم شاع في شتر النعمة خاصة وفي مقابل الايمان
 الكفرية شتر النجاشي وشتر نعم فبعض تعال ليل كما في شتر ظلامه لوجه الارض وقد عطف الحارث

من قال

بإين على ولا تظن إلى على السالكين صابر في غيرك انهم مباحرون انما ان الليل كافر
والحال معكم بالسرير هو وسط النور والنور الكافر البضا اسلم بمرور ان ما ذكره
هو المعروف في اللغة الفصيحة القليلة ولذا اقتصر عليه هو اسلم بمرور ان ما ذكره
مباينة الكافر فقدمهم وفي الشرح انما ما علم في هذا مذهب الشافعي الذي لا يفرق في
ما اشترحن في هذه النوازل والحوال قبل النور في الروضة ليس بغير جاهد العجيب على
العلاقة بل من محمد محمدا عليه فيه نص من الامور الظاهرة التي يشترك في معرفتها
النوازل العوام كالصلاة وتحريم الخمر ونحوها فهو لا يفرق بين محمد محمدا عليه في هذا لا يفرق
ففي العلم بتكفيره خلاف انتهى قال ابن الهمام في المسابقة الصغية لم يشترطوا في الاكفا
سوى القطع بثبوت ذلك الامر الذي تعلق به انما لا يلزم العلم به عند الضرورة
ويجب حصوله على ما اذا علم المنكوبة قطعاً لان مناط التكفير والاستصحاب العلم
داور على ما قاله ان السالكين من التصديق والتكفير في ذلك وكفره ليس في الفكر
فيخرج من التعريف واجاب عنه الامام بان من جملة ما جابه النسي صلى الله عليه وسلم
انه يجب بقدره في ذلك على ما بين لم يصدق في ذلك فقد كذب ويزيد بغير منه
ان الصواب ان يقال الكفر عدم الايمان من حيث انه في شمول التكفير في كل التكفير
بعدد جوبه عليه وقيل الا انما هي البهيم من قولهم انكرت الشيء او اجهلته و
ليس معنى الجور حتى يكون قولاً بالتميز بين المنزلة لان من تلك اولم بغير
النسي على الصلاة والسلام بما لم يصدق ولا انكره جاهد هو بالبل عند اهل السنة
ولا ينبغي ان يماه ما بعده من قوله بل على التكفير فانه صريح في ان الاكفار هي
بمعنى الجور والتكفير في الواقع الكفر عدم التصديق الرسول صلى الله عليه وسلم في
بعض ما علم محمديه بالضرورة وخرج بالضرورة ما علم بالاستدلال في خبر الامام
ولا يرد على الامام ما قاله الرضا في من اخرج يختص بالقول والكفر قد حصل في فعله ولم يرد

وانما علم الغبار كغيره من المعجزات ففتح الله الشاة النعمة ليحييها الف وخره را
 مماثلة فقال في المذهب اهل اللامة بلزهم الامام الغبار ولزنا روى في شرح الغبار
 ان يخطوا على نياتهم الطاهرة ما يخالف لونه لونها وتكون النجاسة على خارج
 ورون الدليل والاشارة انه لا يختص بالكيف والرياء والنفاس خط غليظ يشد على اوسالهم
 خارج الشهاب انتهى وسمى غبارا لما فيه لونه لون ما يخط غلظه اولانه يتغايرو
 اهل النعمة من قال الغبار غلظه طويلا كانت طبعه بل الاسلام وهي من شعار
 اللقمة لم يدر حقيقة في تعبيرة بالعلم والشه ما يشير الى تعايها والرياء كان حراما
 مخصوصا بالنسبة الى المجوسي لانها تدل على التكذيب لحي اي تكذيب الرسول
 صلى الله عليه وسلم فيها جاز بهذا اجواب سوال مقدود بقدره ان اهل الشرع علموا
 على بعض الافعال والاقوال بانها كفر وليست انما راسها عليها طاهر اجاب
 بانها ليست كفرا وانما هي ذالة عظيمة فيم الال مقام مدلول حماية لحریم الدين
 وروا عن جاهد حتى لا يحرم له احد ويكسرى عليه وليس بعض المنهيات التي تقتضيها ما
 الشهيرة النفسانية كالفن والادوية الحرة وان في ذلك سرق فلا يروى ما ذكر
 الاخر ان ابن القلوب المنهي اذ اول على التكذيب بطل طرده بغير الكفر من الغشبي
 بجماع الى ان يقال يجوز جعل الشار بعض المنهيات علامة للتكذيب فيعلم بغير تكذيب
 وقال ابن الهمام اعتبروا في الايمان لوازم تربت على عدمها فصار التعظيم التبعي
 وحل وقيامه عليهم الصلاة والسلام وكثرة لا عار التعظيم المناخي للاستحقاق كفوا
 بالفاظ وافعال كثيرة واما لبعض شعائر الكفر سحرية بهم وهو لا نفى لبعض الحواشي
 ليس كفر وليس عيبا واقامت القرينة ولا يلزم مما مر فلفظ اهل الدين من الفرق
 والاسلامية كما ترون واجبت المعتزلة الى اتفق المليون على انه تعالى مستلهم
 في الامانة والاطمئنان من ضرورة لما راوا قبا من متعارضين انما جاء به الامام الحكيم

ولعل ما هو مفسد له تقديم كلام الله عليهم وكلام الله الى القرآن مولف من حروف مرتبة
متعاقبة كل كلمة كذلك كانت ضرورة فكل ما قد تضافت فاضطر الى القول في اعتبارها
لاستحقاق حقيقة التقييد فمنعت كل تلايفة متقدمة فالجواب له وهو الى انه حروف
وصوات قد يجهل منها اتصاف التعاقب للمحدوث حتى لو لم يقدم الوراق والجبريل الى الله
والمجد ونحوه مما هو من السطوان تقبل ادهم التاوت للباسرا من حروفه للنفس
كما مر بعض الاشاعرة بسببه ان يقال القرآن مخلوق والمفردة وهو المدونة
لترتيب الحروف والاصوات فقلوا انهم قايما بغيره ومعنى كونه متكاملا في وجوده
للإسلام في حبل اللوح او جبريل النبي عليه الصلاة والسلام او غيره كشجرة موسى عليه الصلاة
والسلام ومنوا انصاف الله به راسا والارامة فما راوا النماطة خالفوا الضرورة وهو
ملازمة والمعتزلة خالفوا الحرف واللغة في جعل المتكلم موحدا للكلام قالوا هو حادث
ويجوز قيامه بذاته والاشاعرة قالوا الكلام قد يقيم نفسه قائما بذاته لا اصوات حروف
والانزاع بينهم بين المعتزلة في صدوق الكلام اللفظي النزاع في اثبات النفس في العصب
للشعر الى ان مدرستهم في ان اللفظ قديم واخر التحقيق مقالة وانهما ان المعنى
يطلق تارة على مدلول اللفظ وعلى التاييم بالغير والشع لما قال الكلام هو المعنى
فصوامنه ان مراده مدلول اللفظ وان القدر منه والعبارة انما تسمى مجاز
الدلالة على الكلام الحقيقي حتى صرحوا بان اللفظ حادث فثبته ولكنهما لم يثبت
بكلام الحقيقة وقيل عليه ان له لوازم كثيرة الفساد لعدم تكفير من انكر كلامية ما بين
الدين لله مع انه معلوم من الدين بالضرورة ولو وقع الشك في غير كلام الله حقيقة
وعدم كون المقرر المسعوط لله حقيقة وغير ذلك فوجب حمل كلامه على ارادة المعنى
فيكون الكلام النفسي منه شاملا للفظ والمعنى معا قابلا بذاته تعالى والترتيب والتعاقب
انما هو في اللفظ لعدم مساعده الالة وتغييره وقوع الحروف دفعة في التتم وادله

المحذور يجب حملها على الصفات المتعلقة بالكلام ورونه سمعاً من الاولاد وقال الرواد في
 مبداء الكلام النفس فينا صفة تمكن بها من نظم الحروف وتبينها على ما ينبغي على
 المقصود وهي صفة خبر الحواس مبداء الكلام النفس فينا صفة تمكن بها من نظم الحروف وتبينها على ما ينبغي على
 في الناس من قد يعلم الكلام للغير لا يقال انه كلام بل من كلام وتبين في نفسه كلامه
 فتعالى الكلام المرتب في علم الانبياء هو مبداء للنظم وتلخيصه وهو صفة قابلية الكلام
 بحسب جود العلم ليس كلاماً الا ما اوجده مرتباً بغير واسطة ولا تعاقب فيه
 قبل الوجود الخارجي وهذا اسماً لا محذور فيه ومن هنا علم ان المعترلة انما هي الكلام
 وقرم الالفاظ وقالوا معنى تكلم الله خلقه الكلام فالمراد بما ذكره المصنف ان ما يعبر عنه بالمعنى
 امكان يحدث بغير صفة اولاد على الثاني يلزم اللبس لانه انما العلم بمعنى ما يعبر عنه
 وهو محال فلم يلزم صدوره والحدوث لا يقوم به فالمراد بتكلمه خلقه لمراد بالخبر
 عنه النسبة التي تصدق بها لا الحكم عليه فاجبت بان المعنى ونحوه النسبة الى بعض
 الصفات مع بعض اخر ومعنى ان الدين كغيره امثالاً بعد ان يتأكد من اصرار على
 الفكر او المعنى بالنسبة الى الارسال ونحوه ولا يلزم من حدوث الفعل باللسان حدوث
 المعنى وتعلق العلم به لا يلزم من حدوثه نفس العلم وما يشير اليه قول الامويين
 المعنى فيكون النسبة الى زمان العلم لا الى زمان التكلم كما ينبغي ان يفهم كلام المصنف من غير
 نظر لبعض الاولاد مما قيل من انه ذهب الى قدم الالفاظ تبعاً للشهرستاني
 وما قيل من انه اشار الى جواب القراني عن هذه الشبهة بان نحو انما ارسلنا
 نوحاً قائماً بزمانه ومعه قبل ارساله انما ارسله ومعه انما ارسلناه باختلاف اللفظ
 باختلاف الاحوال لا يحمل له غير هذا مع ان ما ذكره القراني لا يظهر له وجه فيهم
 قالوا اسهل ليل الفطري بعينه من النفس فتأمل فان قلت ليس في الاول ما في وقع في
 الترتيب قد سبق انعمت ودرر قائم فلم يذكره هنا طبع قد استمر الى ان النسبة الى

زمان الحكم لا الحكم وانعت ما من النسبة للمعدلية ولما ارزقنا بالنسبة للاتفاق وكذا
 انزل النسبة الى الايمان فلا ياتي الاحتياج به بخلاف ما هنا فانه كلام مبني وزمان الحكم
 والحكم فيه واحد ولما جعلت السواشي هنا كليات رابعا الضرب فيها صغها الفتح في ذكرها
 جريان الح هو ما على الوجهين اما اذا كان مبني او خبرا قطا هو واما لو كان
 ما بعده فاعلم فلهذا لك التمرى للابواب على خربة الاول كما في ان زيدا قام ابوه
 لصداسته بخلاف زيدا يقوم وقام فان الخبر المبدية لا الفعل وحده اسم بمعنى
 الح اراد بالاسم اسم المصدر وهو المراد منه او اقرن المصدر كما هنا في غير راد
 المصدر العلم قد اسم المصدر ساوول على معناه فلم يحرك على وفي اغنية المصاوير للعلم
 والسمعيين بخلاف في اعمالي عمل بهندره والاصح الجواز قوله نعت به كما نعت
 بالمصاوير اى المصاوير العباسية والانه مصدر كيب الاصل كما قاله الرازي في نعت
 بمعنى وصف به النعت والوصف بمعنى وقد فرت بينهما بعضهم فقال النعت لا يقال
 الا في غير الله كنع الشرب الغرس والرجل ولا يقال نعت الله بخلاف
 والصفة وهما يكونان بمعنى التابع النحوي بمعنى اشبات صفة لشيء مطلق سواء كان
 تابعا او لا وهو المراد بهما لان ما كل شيء كذا فان ارادوا الاول لقوله فاعلم الى كلمة
 سواء لانه نعت نحوي فيعلم علم غيره بالقياس على كلف من غير واحد اليه لانه نعت
 كما نعت بالمصاوير الى افادة المبالغة ولا ينبغي انما افادة يستلزم بيان الحال المعنى
 المراد منه في النكت اسم بمعنى الاستواء وصفته كما بوصف المصاوير والرجل فقال
 سواه اى كما تجرى المصاوير على ما اتصف بها كذا لك تجرى سواه على ما يتصف بها الاستواء
 اى كعمل وصفه معنويا اما نحويا فاعلم كما في كلمة سوا او ما غيره كما في هذه الآية فان سواها
 في موقع مستويا غير انما قبله وسبدا لما بعده كما سبدا الفعل الى فاعلم في حيث هو قوله
 واما خبرها ما بعده فيكون ترك غيبة المصدرية وكذا خبره على ذلك حيث قال

اولاً استوفى عليهم ثمانية سوا عليهم واذا رخصهم الوجه الثاني لانه رسم غير صفة فالاصل
 فيه ان لا يعمل واذا ايضا التقصير من الوصف بالمصادر المباعدة في شان محالها لانها
 عين ما قام بها فترى ان لا تجسم فاذا اولت باسم الفاعل او بمقرر مضاف
 فالتقصير انتهى وفيه كذا في ما نقله من الاختيار وادق له ليس لان قوله ان
 الاصل فيه ان لا يعمل لا وجه لانه مصدر والا اصل فيه العمل على القول بالاصح فلان
 هذا القابل فربهم ان معنى الاسم في كلامهم اسم الجنس الجامد وقد علمت انه غير مراد
 التقصير من الوصف لم هو هنا ايضا كذا كما يستمع من ابن الحاجب مع
 به الطي رحمه الله وقد توجبها فلا حاجة الى ما قيل من انه لو اراد ان يعلل الفاعل
 لا يغير المباعدة وان كان له وجه وكذا ما قيل من ان المباعدة تكون ^{اللفظ}
 وحسب المعنى وهو غير الاول كذا في لقا التشبيه ولو كان غيرا فقل ان
 تقديمه على سبيل الوجوه في ايضاح ابن الحاجب الظاهر انهما التزم التفسير
 لانه لم يسمع خلافه مع كثرة دسره ما فهم من المباعدة في معنى الاستواء حتى علموا اما
 من التفسير فبما تقدمت فيهما على المباعدة وقيل ابن علي سوا مبتدأ لان الجملة
 لا تكون مبتدأ مود وان المعنى سوا عليهم الاستغناء وعدمه وبانه كان مفعول
 مود ضمير اليه ولا يصح في هذا الباب كذا انتهى وما قيل من انه لا يحتاج الى
 رابط لان الجملة مفعول مبتدأ قيل انه لا وجه له لانه مخصوص بضمير الشأن لجماني
 كذا في العربية وليس كذا في لقا لهم صرحوا بالسماحة في غيره كقوله فاعلوا به لم السيل
 فاعل من النهار وسباني فيه كما في سورة لمس ان شا الله تعالى رفع ما بين
 الح هذا اصل الوجوه في مثل هذا التركيب وتقديمه بوزن تبرجيه وقدره من عليه
 الروحاني بان فيه نوع الجملة مفعول او مجهول على ان الفاعل لا يكون الا اسما
 مفعول او مفعول عليه فمعنى قريش من النخس من لم عليه لم فمعنى لم يرد

وقولني هذا هو مستوفى الثاني بيان ثاره الى ان مقتضى الاول الاغراض وان
 مستوفى الثاني التبيين لانها تركت لانه في الاصل لا يستثنى ولا يجمع ولا يقال ان العرب
 لم تقيمه استغناء ببيان منه الاشتداد في قوله المصبيان فيما اليه همزة مشددة
 مسدلة من ما واحد سواي والفعل انما يستغنى عن شروع في دفع ما اورد على ان يكون
 امورا الاول ان الفعل لا يكون مجزأ من الثاني انه مبطل لصدارة الاستغناء
 ان الهمزة وام مضموعان لا احد الامر من سوا كل ما يدل على الاشتداد لا يستلزم الى
 متعدي فلما يقال استوى وجوده وعدمه ولا يصح ان يقال او عدمه لانه انما
 وجهه انما يقال الذي يظهر لي ان سوا في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره لا يسمو
 ثم بين الامر بقوله اتمت ام تعدت كما في قوله اصبروا او لا تصبروا الى الان
 عليكم في سوا ما تقي ولا يجمع لانه في الاصل مصدر انتهى فقوله الفعل السجرات
 الاول هو دليل الاخبار بالاسناد وقال الشيخ الاستدلال في حسن ليدفع ما يرد على
 ما قبله ايضا لكنه حصلا ان الكلام فيه يكون الفاعل مثله يعلم ما يقاس به ايضا اليه
 ليسير قوله بعد هذا الاستدلال اليه وقيل عليه المنع من الجملة لا الفعل وهو المستدل
 بان جعل الفعل مع فاعله المفعول تشييعا ولا حاجة اليه لان الاخبار في الحقيقة
 عن الفعل التقدير بالفاعل فهو قيد للسند اليه لا جز منه فان قلت على تقدير كون سوا
 كيف مع تقدير مع التباسه بالفاعل قلت قد صرح النفاة بتخصيصه بالجملة الفعلية نحو
 في يرقم دون الصفة فاذا لم يستغنى في صريح الصفة فعدم امتناعه سوا اولي على الامم
 سبيل في محله وقوله على تمام ما مع له تمام ما وضع له هو المحدث والزمان النسبة الى
 شئ ما هو الفاعل واما نفس الفاعل فلا يدل عليه وضعا فاقبل تمام ما وضع له مجموع ثلاثة
 امور معنى المصدر وزايت الفاعل وزمان مخصوص من الاثرية الثلاثة فاعلم
 في الرسالة النونية والاطلاق بمعنى استعماله هو اعم من الوضع والملازم بطلان المحدث

الحدث المجموع على الزمان لا الحدث المنسوب الى فاعل فلا يرد عليه ما قيل من ان المراد
 قوله تسع بالمعبر وفي قوله يوم تسع ليس مطلق التسع والسبع بل تسع مائة وتسع الصدق فهو تسع
 لما هو واداء المبرور تمام معناه فاما ان يرد وجوده وهو مدلول التفسير المشار اليه بقوله تسع
 او معنى اخر لم يوضع له وهو لفظ اخر ومن المعنى نحو عمل مصطبة الكذب او لما في قوله تسع
 فان هذا اللفظ المراد معناه وكون اللفظ لم يوضع لنفسه هو هذا الكلام المظم او وضع له
 بوضع غير قصد في شهره وقد مر في اخره ان تحت والمراد من الوضع اذ اطلق القصدي
 فلا يرد عليه شيء على هذا ايضا والاتساع لا التسع المراد به التجوز وهو لم يوضع منه لانه قد تسع
 في بعض اللفظ نحو تقييد وناخير من غير تجوز كون الفعل في الاضافة بمعنى المصدر
 به النسخة وهو المراد المظم قال ابن السراج في كتاب الاصول القياس ان الاضافة اسم
 الى فعل ولكن العرب تسعت في بعض المواضع فخصت اسم الزمان بالاضافة الى الفعل
 لان الزمان مضارع للفعل لان الفعل بني له صلاته انما اضافة الزمان له كاضافة الى
 مصدره ومما يدل عليه ما قرره ابن حنبل في قول طرفة من سديف يوم تسع الصبر
 اقول عدل المزمع حرمه الله مما في المتنافس من تصحيح الاسم الى الفعل بقوله يوم تسع الكلام
 المجرور في جانب المعنى وقد مر مع العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني
 مسلوفا من ذلك قولهم لا تأكل السمك وشرب اللبن معناه لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن
 وشرب اللبن وان كان ظاهر اللفظ على ما يصح من عطف الاسم على الفعل انتهى معاني المتنافس
 هو المطابق للشعور والحق المحقق بالقبول وما ذكره المزمع لا وجه له لانه ادعى استعمل
 في اللفظ في خبر معناه وهو الحدث تجوز افعلا اصح الاحتمال فهو كما يجوز الانجاب غيرا
 به مجوز لفظه كحطرت من مفتوح الباب وهو مما صرحوا به لكن قوله ان نحو قالوا امنا منه
 معني ان كل مقول للشعور مما قصد به مجرد لفظه انما عاين يصح فان اراد به معناه
 المرصع له وللفظ انما يدل على ارا دية القول لانفسه كما في المثال السابق الا ترى قوله

تعالى وانه لو انشده انك رسول الله والله يعلم انك لم يردك شيه من الناس فليس
تقدم به وعنه الخبر لم يلزموا وما قيل ان قوله على الاصح متعلق بارادة مطلق الحدث فانها
المبني على التسرع والتعجل لا ارادة الله فانها لا يتجزأ فيها عند التقاء اليمين واليمين
من جرح لمن له الاصل خبره وكذا قوله ان الفعل المضاف اليه في قوله يمنع الصاقدن جرحه
انك عا فان منع اربعه يقع فيما يستقبل من يوم القيامة فكيف لا يدل على الزمان وادعا
ميله كالمارة الا ترى قوله يوم ولدت ولوم اموت وقوله وتكون الجبال كالعهن المنفوش
فانها ناطقة بارادة الزمان والزمى وكذا القوم انه نظر فيه الى المصدر ولو خط لا انه
به ولا يلزم من التاويل خروجه عن الحقيقة كما سياتي وهذا هو السبب المعنى في كلام العرب
على ما يصدق قولهم كم نزل الاول لا حروا العجب انه لم يثبت له شراح هذا الكتاب
وقال قدس سره الفصل او انظر الى لفظه وتبرعناه على ما يقتضيه ظاهره واستمع الابرار
منه لكن ههنا مقتضى لفظه واول معنى مصدر مضاف الى فاعله فصح الاختيار عند
لواخرى لا تاكل السمك الى على ظاهره ارم عطف الاسم وهو شرب المنسوب
على الفعل بل المفرد على جملة لا محل لها فهو من قبل ما بهر فيه جانب لفظه الى معناه
من حيث انه اول لا تاكل السمك بما فيه اسم يصلح ان يعطى عليه ان يشترط لا يبين
منك كل السمك وشرب اللبن لا من حيث انه محل في تاويل مصدر على حد
انهم لم يجمع فان الفرق بين فان قيل هذه الواو بمعنى مع او المهيى هو الجمع فلو جعل
ما بعده مفعولا لكان ما صنعت واياك استغنى عن التاويل قلنا بل يحتاج اليه
لان ما بعده لو لا يصلح لصاحبه معمول لا تاكل لصاحبه معمول فعل مبال الى ان يكون
اكل السمك مع شرب اللبن بمعنى انه نظر الى المصدر في الية وعلى ما تاكل الى وان كان بينهما
يرون فان ما نحن فيه تركت فيه الحقيقة من كل وجه وفي ذلك الجملة باقية على حالها
مستقلة في معناها لكن ههنا لا اصل نظر الى العطف لا الى تقسها كما في الكشف

وانه مما اتفق عليه الشارع وما ذكره من السؤال وجوابه مما سقت اليه الفاضل
 المحقق وهو مخالف لما حققه الرضائي في بحث الروف حيث قال بتعالها في صور الصياح
 لما قصد معنى الجمعية فيما بعد واذا صرف نصب المضارع بعد ما يكون الصرف عن
 سن الكلام المتقدم مرشد من اول الامر الى انها ليست للعطف بل هي الما والاول
 والثاني وحولها على الاسمية فالمضارع بعد ما في تقدير مبتدأ مخبر عن الخبر وما مبني مع
 وهي لا تدخل الا على الاسم فتعبر واهما مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعد ما
 ولجعلنا ولو جعلنا للزاد فاعلم المصدر على مصدر متعبد من الفعل قبله كما قال النحاة
 لم يكن فيه نصورية على معنى الجمع وكرن واو العطف للجمعية قليل نحو بل رجل وصبيته
 والاولى في قصد النصورية في معنى ان تجعل على وجه يكون ظاهرا قريبا قصد
 النصورية على انتهى والنقطة بالفاصلين تأتي غفلة هما عما قاله نجم الائمة نور الله
 مشوا فلما هما لم يرتضيا لان ما قدره النحاة في باب المفعول معهما بحسب
 الظاهر وليس من محمل تفضيلهم ان ما ذكره المصنف ايضا يروى عليه ان ما ذكره
 من التجوز في الفعل بارادة جزئية وهو الحدث لا يتأتى سيما اذا كان المعاد
 لان بعد منزلة النسبة او احد ما جملة اسمية كما في قوله ابيكم او عتوتهم ام اتم
 صامتون لكنه يرغل في الميل مع المعنى وقد نقل ابن جنى في اعراب النحاة من
 الى على حصة البدل قال الجمل المركبة من السبب والخبر تقع موقع الفعل المنصوب
 بان اذا انتصب انصرف المفعول به والذراي فيه سواء وجدت انما في التثنية
 لم يذكره وهو قوله تعالى اعنده علم الغيب يرى ابي فيرى الا ترى ان العطف
 الاستفهام وهي تصرف الفعل بعد ما الى الانتصاب بالضميمة وان الفعل
 المنصوب مصدر لا محالة حتى لانه قال اعنده علم الغيب فروية كما ان قوله تعالى
 فانتم فيه سواء في معنى هل ينكح شركاء فاستوا هذا وجه السماع انتهى ومنه من

مقبول الفوائد ستأتي تتمته في محله تسع المعيدى خبر من ان تراه فسمع به معنى
 السماع على سائر وهو مبتدأ وخبر خبر وما قالوه هنا انما يتأتى على رفع تسمع من خبر
 تقدير ان المصدرية فيه وهو رواية وفيه روايات اخر نصب تسمع على مقدره فسمي
 شرح الفصحى لا ان تراه وكان الكسائي يقول ان تسمع وترفع لانه ان العارضة
 وقال ابو عبيد جرف ان تسمع ويقولون تسمع لرفع وبالنصب قال الاسودى
 اسناد الى الفعل كما طعن بعضهم استدلاله ويقوله تعاوسن بانه لم يرفع البرق وقول
 وحس التثنية يخرج جعله سندا لا يرفع على وهو فاسد لان الفعل وضع لا
 يجر به لانه وما ذكره ان مقدره فسمي فاعلم ان تسمع المعيدى لا ان
 لغة سى اسودى العلياء نفس تقول لان تسمع المعيدى المعيدى قال الكسائي
 معدي سوبلى معدي بالتشديد وكان يروى المعدي بالتشديد ولم يسمع عن غيره وقال سيبويه
 حفف للثروده ولو خفف معدي في غير اللش لشدد والمثل يصير لمن تجاه حقه وقدر
 خليفه خبره اجل من خبره داود بن قالي النعمان بن المنذر بن ما السامري المعدي على
 من بني فهد وقيل من بني كنانة في ختف في اسمه فليل سق بن عمرو قيل شعبة بن خثمة
 وقيل شعبة بن التميمي كان صغيرا فسمي عظيم الهبة ولما قتل له ذلك قال ابيات اللعن
 ان الرجال ليسوا بجزر يراو بها الاجسام انما المرء باصغرية وقال البيهقي
 بالانقصة معنى كحدث وظاهر كلامهم انه يعدي بها حقيقة وقاله فليس سره في بعض
 كتبه الفعل كضرب يشتمل على حدث والنسبة مخصوصة به ومن فاعله ذلك
 النسبة ملحوظة بينهما على انها لا ملا حظتها على قياس معنى الحرف فلا يرفع ان كالم
 عليه شي لان كالم به نعم خبره وهو الحدث ما خرد من مفهوم الفعل على انه مستلحق
 اخر قصار الفعل باعيا اخر به محلو ما به اما ما عتب مجموع معناه فلا يكون محلو ما به
 ولا به اصلا انتهى وفيه بحث لا ينبغي ولا ينبغي فعل العلامة الفعل امر اخر فترى

وانما عدل الجواب عن سؤال تقديره اذا صح الاسناد والتميز المعنى الحديث
 بمعنى المصدر قبل فلم يوجب المصدر على الاصل والحققة فقال عدل عنه لثبته ومعنى
 وسبب العدل وجه واحد وهو ايهام التجرد او وجهان معنوي هو الدور ولغتي
 وجه حسن وهو الهمزة واما لان الاستفهام بالعقل اولى وقد افترقا في الثاني فليس باب
 المحاشي بما على ان قول المصدر حجة الخمس ودخول الهمزة حسن فيه اسم مجرور ليعطف على مجرور
 تنبيه ايهام التجرد وفيه احتمالان احزان كما سياتي بما على ان السبب واحد وهو المطالب لما في
 الايام فانه الذي ابرأ هذه النكته فغلق جواب السؤال معناه سرا عليك ان اراك لم
 وقدره بعد ذلك لان القول كانوا بالغوا في الامرار والالحاح بالاعراض عن الاباء
 والارامل الى حاله سابق في فهم البنية رحا القبول بوجه وقيل في ذلك كما كان ذلك
 لو قال انه اراك وعدم ان اراك كما وان هذا المعنى انما حصل في هذا الوقت دون
 سابقه ولما قال انهم لم الح افاد ان هذه الحالة انما حصلت في هذا الوقت
 ذلك ليس حصول الياس قطع الرجا منهم والمقصود من هذه الالية ذلك انهم فالت
 التجرد له معنيان مطلق المحرث وهو الموجود في كل ما ضيا كان او غيره لان
 الغيبة مقارنة الزمان والمحرث في المستقبل مطلقا وهو الاستمرار التجرد
 ويحقق المضارع والاول محقق والثاني لا وجود له راسا فما الذي راوه المصدر
 قلت قيل لا الاول والفعل انما يدل عليه او ابقى على اصل معناه اما اذا
 جرد من الزمان للمحرث كما هو هنا لم يتحقق فيه ذلك وانما يتوهم نظر الظاهر
 وقيل المراد الثاني لان الماضي مع المضارع بقرينة قوله لا يؤمنون لكنه نظر الى ظاهر
 الصيغة فلهذا ايهام الدول او فنق بالمقام والحال المعنى الثاني مناسب لاقتضا
 بالامام الا انه لا يخلو من شيء لان القول يابنه بعض المضارع مع القول يتجرده لمحرث
 بين نصب المنون فان قلت يتوهم ايهام التجرد هنا قلت الياس على انه

هذا ما

دعنا على كسر الجوز

ذلك في وجهه فادى الامانة وطبع الرسالة وانما لم يؤمنوا السبق الشفوي
 القضا لا يقتضيه فهو وان افاد اليك فيه تسمية للنسب الصلابة والسلام ايضا
 مما ينبغي ما فيه من الغرائب السنية حسن في قول العبد وام الحسن نفع العاقل
 السبب ما في اذهن العاقل من السبب ثم لم يقدّم او فرغ بالابتداء الى
 الجوز خسر على الاول هو متعلق بكسر او دخول في تقرير كلامهم الامام الذي هو ما
 بعد الاول في الامور وسطها والتقرير والتحقيق والتثبت وهو قريب من اليقين
 فهو لا يقتضيه وانما عدل المصدر منه تقرير الاستدلال اذ هو مجزئ
 بقطع القول من الزعم والنسب لانه لا يقتضيه المعنى لا يسلط المقدم وهو المراد
 بقوله اولاهم معنى الاستدلال والبرهان من حيثها ليدل على انها عينها والبرهان
 اذ به طول سواها لانها مستغاية ان مقتضى المتغاية ان يبين قائلها في عينها
 في المطلق وما قيل من ان افهام معنى لان اصل معنى الاستدلال في علم
 المستقيم الذي قد مر ان يستقيم بقوله انه يتم ام لا لا معنى له وتقرير التقرير
 سقط ما قيل انه ظاهر على تقرير الفاعلية واما على اعتبار الجوز انما هو المستند
 لفظا في ما يقتضيه الخبر المتقدم المستند اليه لا يجعل الخبر العوازل مغفرا
 فلو لم يضمن ان ما ذكره المصدر من الخبرين في مخرج المتن وليس كذلك لان
 الاستدلال في الامور النورية عندهم غير ما استدلوا به من افعالا تأكيد ولا تقرير على
 انتهى فانهما مجزئان من معنى الاستدلال الى الكلام المطرحة منه اليه ما مقتضى
 مما نقله الرمنشري عن سيبويه رحمه الله وما على الرسول الا البلاغ وعبارة سيبويه
 في باب تسمية باب ما جرى على حرف النون وسفاله وليس يادى معنى الاضمار
 قال الجري في حرف النون ان التسمية اجريت بالعين في الكلام
 على حرف الاستدلال في حرف النون في الاستدلال في حرف النون

افعل ام لم يفعل فجزى هذا القولك ان يرد عليك ام مرد اذا استتمت اليك
 قد استرا فيهما كما استوا عليك الامران في الاول فهد نظير الذي جرى على حرف
 قال السمراني يعني بحرف الندا ابها لا تستعمل الا في الندا وليس بها بصادي ولا تخويز
 ودخل حرف الندا عليه ولكنه استعمل للتخصيص لانك تخص النداوي من بين
 من يخصص بامر ونهيك وغير ذلك فاستعمل لفظ اصد بها لما حاربته
 في الاختصاص كما جعل حرف الاستفهام لما ليس سقيا له اشتراك في التسوية
 الخ وكذا قال ابو علي في ارباعه في اليقظة وزمرة ما خصصته الافهام ان ام
 المعاولة للهمزة حقيقتها هنا الاستفهام من اصد ام من فعلى لان كذا ام كذا اي
 الامن كان لا يستقيم عنهما الا من تصورها فقد استرما في علمه وسترها
 على سطح فهمه من غير تقدم جعل على اخرى وهذا مما يلزم الاستفهام لم
 بينا فلما لم يرد بهمة التسوية ومعاولها حقيقتها من الاستفهام بخبر عما
 معنى الواو العاطفة الدالة على اجتماع متعاطفيها في نسبة ما من غير الدالة على
 تقدم او تاخر وهذا امر وسيبويه بالتساوي المعاولة كما اشار اليه السمراني
 في شرحه ومثل هذا المعنى وان كان مرادوا لازما الا انه لا يلاحظ في
 عنوان الموضوع بعد السبك كما لا يلاحظ معنى العاطف فلا يقال في الترجمة
 هنا الا لان المراد عدمه سوا من غير نظر الى التساوي حتى يقال انه اذا كان
 تعبير المستر المتساويان بل هو جمل سوا عليه كالفاء سبيل التجارية ما لا يفتقر
 بان التساوي في علم المستفهم والتساوي المعلوم بني عدمه الفاعلة في الخلق
 كما قالوا له ان ما ذكره لم يصح ذكره في كونه لوري ما ابالي اتمت ام
 نصرت ولا حمل فيه لسوا وقد عام حول المسمى المولى الفاعلة في فيما قاله من ان
 التمهيد لمعنى الاسترا السكت اللغوية على ما يفهم من ظاهر قول المصنف انه مقرر

وحده ونهية لا يحصل المقصود من الحكم فان قوله انهم لم يتفهموا
 بدون سوا لا يفهم منه حقيقة وما فيه الشرح من اللبس ان الاستواء الذي تضمنه
 البرية وام استوائي علم المستقيم وما بعده في نفسه لا ينافي الاقارار وعدمه المستوي
 في علم المستقيمين في الامر كما دلوه الارضي وقال التقارر ان معناه المستويان
 في علم المستقيمين في عدم الفايده وقال الجمال الانساني هذا كله تلاف لا يلايه
 المقام اولاده للتعرض لعلم المستقيم فضلا عن التعرض للاستواء لا يفرق بينهما
 مستويين في علم المستقيمين جلا في تعلق الحكم ببلنهما فان نقل قوله انهم لم يتفهموا
 ان يكون التصور احدهما الى ان يكون المراد كليهما وهذا معنى الاستواء
 الموجود في الحكم بالاستواء في العلم المستقيم لم يحصل الا من قوله سوا عليهم السلام
 وطغوت بمنزلة عن ابي علي الفارسي وقال قدس سره ان صاحب الشاف اراد
 ان هذا المعنى في أصلها لا يفرق بينهما للاستواء في العلم بتجديدها لان الاستواء
 في علم المستقيم مقصود منها ليقتضيهما بعد التبريد ليعتد في العلم المستقيم وقبل اراؤه
 ان الاستواء الذي جردت له استواء في علم المستقيم عند استعمالها في الاستفهام
 قد ذهب ويبقى الاستواء في العلم وهذا اقرب الى الحقيقة واليق بقوله خروفا لمعنى
 الاستواء منسحق عنها الاستفهام لا يقتضي بيان المراد بالاستواء هو الذي
 والالم لمن تجرير الاستفهام من سوا الاستفهام فيما سبق الكلام له كانه قبل الاستفهام
 في علم المستويين في علم الحدودي من سوا معنى ما نقل عن العلم محموله من ان
 هذا هو المقصود اوقع عقبه فاشير الى الاستواء في علم ذلك المستقيم كانه سأل به
 انهم لم لا يفرق اني على وجه البدان القطعين مع الخوض في اول سمين معطوفين
 بالوعد وهذا اللوا فغان موقع الفاعل او البتة انتم اختار ان سوا خبر مبتدأ
 محذوف اي الاثران سوا على فيهما بقوله انتم ام تعدت الفعلان في

معنى الشرط والاحتية قبله والى على جوابه اى ان قلت او قدرت فالامران سواء لان
 الماضى فى معنى المستقبل التضمن معنى الشرط وشبهه الا خفى على كفى ان الجمع بعد
 جملة ابتدائية ولو لا تقدم الظاهر فى قوله تعالى سوا علم او موتهم ام انتم صامتون
 لم يجرى الجمع المصطلح بعد سوا ايضا ولو لم يجرى ان فى التثنية ما فى واذا فادوات الهمة الشرط
 لان ان فى العوض فى الاغلب والاستغناء يستعمل فيما لم يتيقن فقامت معهما وكذا
 جعلت بمعنى لانها مثلها فى افادة التعريض مما يجرى الى ان سوا فى مقام الشرط
 لا خبران معنى سوا اى ان قلت او قدرت ولا بالى معنى واحد وليس خبرا فله معنى ان
 او قدرت لا بالى بها وكذا قوله ساعى شىء ان يروا وان يجرى فليس كجرى على مثالهم
 وانما استقيمت الهمة وام فى التسوية بها بعد سوا وما بالى وما يجرى مجررا لهما لان المراد التسوية
 فى الشرط بين الامرئين فالشرط فيما يقع خبرا ان يستعمل على معنى التسوية لئلا يقع التباين
 ولذا وجب تكرر الشرط على هذا الجملة الشرطية خبرا ان انتهى اقول قد عرفت الى اد
 بالتسوية هنا على وجه يزيل هذه التباينات وان قوله لم يجرى لئلا يجرى انما هو خبرا يستعمل فيه
 الكل فى خبره وهو اما استعارة او استعمال فى الازم معناه بلا مرتبة وما ذكر من السؤال
 لا وجه له خصوصا والسورة مدنية وهو على المدعية وسلم قد امر بالتبليغ قبل الهمة فكيف
 يتأتى السؤال وما نقل من انى على صرح فى الفقرات بخلافه قال انه يجرى العطف بعد
 حتى قال فى معنى ان من لمن العطف وقال السبزانى فى شرح الكتاب سوا اذا دخلت
 الف الاستغناء لزم ان قلت او قدرت سوا على اى قلت او قدرت فافاد العطف بعد
 اسين على ان عطف بالواو لا يجرى نحو سوا عندى خبره وهو فافاد ان خبرا فعلا كغيرهما
 وعطف بعدهما على الآخر وهو لقولك سوا على قلت او قدرت فان لا بعدا معبر الى
 نحو سوا على قياىل فيقول ذلك العطف بالواو وما رواه انما عطف فى الغفلين
 لما بينهما من معنى السببان فافاد قلت سوا على قلت او قدرت فتقديره ان قلت

او قدمت فيها على سوا انتهى فهو مخالف عن ابي علي رحمه الله وقوله وانما
 الح بها منه قول السيرافي ايضا البدر والمفعول بهما حسن وقد عاين بالفاعل والمفعول
 المبتدأ واللام استواء المعنى في ذلك لقوله تعالى سوا عليكم اذ عوتوهم ام انتم صاعون
 وان شئت قلت سوا عليكم انتم واعون لهم ام صاعون منهم وسوا عليكم ام صاعون
 لكم ام انتم مترون انتهى وما ذكره من العطف والاباءه قصركم بخلافه وان المعنى شرط
 انما يلاحظ اذا لم يكن استفهام وما ذكره من التبع لانه فيه كما شرح به في اوله شرح
 الحاقية لابي سنا ولام مثله لابلانش به فصلا ان يحتمل به وهي الحقيقة من قطع
 يارج نكر للحدث والقدم فصاعون على لانار منهم الح جروت حروف
 النداء ان الطلب الح المراد بالطلب اقبال النماوي لان النداء ان اول ليس المراد
 اخبار التكم بانه ينادي وانت حروف ثابته الجمع وهو حروف جمع حرف في ما
 النسبة حرف لا واو في جروت بناء العامل الناطق به وان كانت اقل في
 اقدم المراد بحرف النداء انها لا تستعمل الا في النداء الحرف بمعنى الكلمة واثر
 المص هذه العبارة بمركالانها عبارة سيويه والتقدم من جمعها باعتبار افرادها
 وايتهاضم الثامونث اي هي يجوز تاثيرها اذا وصفت بمونث لقوله تعالى ايها
 النفس المطمئنة وقد كان منادى مبني وما بعد حرف قبليه يلزم وصفه بمونث
 بال ابو موصول او اسم اشارة لما ذكره النحاة ويلزم رفع مضتها كما في النداء
 لانه منقول منه الى الاختصاص مجموع ايها الغضائي محل نصب لوقوعه متوقع الحال
 اي مختص من بين الرجال والطوائف ونحوه مما يقتضيه لفظ العصابة صفته
 ومعناه طائفة من الناس وقيل هو من المنشرة الى الاربعين لا العصابة من الرجال
 وجموعه نصب كغرفة وعرف والاختصاص لغة والتخصيص الانفراد والافراد في
 اساطيع النحاة فضاء التكم من ضمير ونحوه الى ذكر اسم بحيثية كالم بنسبه اليه في

على صورة السنادي نحو ما على احكامه الا ذكر حرف لما بينهما من المناسبة او السنادي
 بالخطاب من جن امثاله فمثل من الاختصاص بالخطاب الى الاختصاص بالحكم كما
 نقلت الهرة واد من الاستفهام الى النسوية كما مر والمراد بالتمخيص الاختصاص في
 الالفاظ والذات وهو ان من المحصر مما قيل من ان سعمال السناد في الاختصاص محال
 على افع منه المحصر شي واعلم ان على منها باعتبار اصل معناه لانه متعدي على
 فيقال استوى على الارض قال تعالى استوى على العرش وقيل انها بمعنى عند
 وفي المعنى على تر للطف فيه ولذا فسره في اللباب بسوء عذبتهم وقيل على هنا للمفردة
 كدع عليه وليس شي لان سوا يستعمل مع على مطلقا فتقول مودتي وائمة سواي
 اذرت اولم تزد فيها علم انه ليس في قوله حرف السناد اخل لما قيل انه غير مطابق
 لنفس الامر لان باب الاختصاص لم يجر فيه حروف السناد فيه اصلا لا لفظيا ولا لغويا
 كما اتفق النحاة عليه وبعبارة اللغات في عاية المحسلسا منها ما ذكر وقد ورد
 العبارة على انه ارا او بالحروف الكلمات الجارية في الاختصاص وهي الاسماء التي على صورة
 السنادي لا الحروف التي هي تا واخواتها انتهى والانذار التحذير المعناه
 لغة التحذير قول مشهور وقيل معناه فيها الابلاغ قال في المصباح انزلة تنزلا
 ابغضه يتعدى الى المفعولين والفرع ما يستعمل في التحذير واما استعماله في القرآن
 بمعنى التحذير من عذاب السعير فاما ان يكمل من قوله من العذاب وبطريق النقل
 والتخصيص في عرف الشرع او لا في ما يدل مصدر معروف بتعريف تهمي
 وقيل انه من استعماله المطلق في بعض لغزاه مجازا وقال ابن عطية رحمه الله
 لا يلا والى زمان يسع زمانه الاستراخان لم يسع فيها اشعارا لا انذارا في المفعول
 الي في هنا محذوف تقديره انذرتهم العذاب ان لم تنذروهم اياه والاحسن
 ان لا يغير له مفعول يسع كما في الدر المنثور وغيره فتقول من عذاب الله كما مر

للمفعول التام ويل والاول اقرب اولى وقوله ان يتصل بالقبل منزلة مستعمل لعدم ذكر
 الإشارة بطريق الاختصاص عليها او بالاشتراك بان يذكر معا لانها تهم بطريق
 دلالة النص لان الانذار اوقع واولي لما اشار اليه النص فانزع ما قيل من ان هذه
 لكثرة التفسير ترك الجمع فالوجه ان يقال الكاف لس اهل البشارة فقامل
 وقرى انهم لم يقرأوا تحقيق الهنئين لغة تنمى فلا فقرة من انما وتحقيق الثانية
 بين من لغة الهما وكذا اذ قال الالف من الهنئين تحقيقا وتسهيلا لقوله
 فبافية الوساين جلاطل ومن التقا انت ام ام سلم
 وردي عن ورش ابدال الثانية الف محضة وقال الرمنشري وبه المصنف
 انما لمن لان الهمة المتحركة لا تبدل الفاء كما يوردى الى ح السالكين على غير صدور
 هو حاشيتهم تواتر في القراءات السبعة كما ذكرناه وما طعنوا به ليس بشي لانه ورد
 عن نصها العبدال الهمة المستمرة وان كان اقل من ابدال السائنة كما في قوله
 لاهناك المرح وقوله سالت هزبل رسول السد فاشنة والتقا السالكين
 على صدره في امطلاح اهل العربية والاوان يكون الاول حرسين الثاني
 مدعاهما الضالين وخويفية ثم حصوا الوقف بجوار التقا بهما مطلقا للونه عارضا
 من كلامه لا يجمع بين ساكنين وصلاني غير ما ذكرناه انما اعتنى في الاظام لعروضه
 والمدغم فيه الحرف وادفع لانه متحرك وضمير على صدره للجمع والمعنى عليه الذي
 لا يتعداه ويحوره جوارا كما في قوله ليل يعلو اصدروا نزل السد الى حلاية الاربعة
 واجيب عن التقا الساكنين لان من قلها الفاشج مد الالف بزيادة الف
 او لغيره يكون ذلك صلايين الساكنين كما ذكره في قوله مسماي سكون
 وصلايين مما اتفق عليه القراء وقالوا التملص من التقا الساكنين اذ كان على
 غير مدغم بالتركيب الحرف او زيادة الف في المد ولا يخلو من اشكال ان سلموه

لهم بها لان الالف الزيدة ساكنة ايضا فكيف يتخلص بها من التفاسيل الساكنة وقدر
 ساكن ثالث قال ابو حبان القراءة المتواترة لا ترفع بعض المظاهر ولو كان التفاسيل
 مام من اسب البصرين ولا يجب اتباع مع انه في البطر القيس كلام الدمما يقا
 عليه لا يما يفس على غيره فاذا كان المثل يهل به معقل على انه غرض والاصل
 له لا يعتد ثم ان هذه القراءة من قبل الادوار رواية النصارى عن درشل التسهيل
 بين من على القاس طيس الطعن فيها طعن في الفراه المتواتر بل في كيفية احواله
 على انه لا يبالي بذلك ما ذكره المم رحمه الله احسن من قوله في الكشف في تحفي
 الهن من التحفيف في الكشاي اذ قل في الفرية وافصح الشراح على ان هذه
 جملة معتزلة بين السط المعين قدمت اتمها ما وصلها ان تجرير وهو منى على
 ان التحفيف معجى جلاء بين بين وليس من امراده بل مراد التحفيف باسقاط امرها
 فترتبة بعد التحقيق كما يشهد بالذوق وليس شى لان الحرف سباني في عبارته
 ايضا والناظر لا يرفع التكرير ولو قيل التحفيف المراد به هنا اعم من الحرف التسهيل
 بين من على ان ما بعده تحقيق للتحفيف وقضيل له كان حسن فامل بين من
 طرف كان مهم وما كان في ركبا وبيننا على الفتح الخمسة عشر وجعلنا اسما واحدا
 بتقرير التحقيق والابر الى اربعين الهزة والها وقوله وكبرف الاسعها منى الى
 في الكشف وتحرف حرف الاستقام وكبرفها والها حركته على الساكن قبلها كما
 قد افلح انتهى بفتح المم رحمه الله قد اشكل على شراجه باسهم قل قيس سحره
 القراءة والتي بعد من الشواذ الباقية متواترة وانما جعل التحذير به في الاستقام
 كالتحذير من كافي قوله سبع رعين الجرام ثمان دون حرف همزة الافعال في الماضي
 والظاهر ان الضم في قوله حركته رابع الى حرف الاستقام المحذوف فليقراءة
 بفتح الميم والهمزة معا ويصح كونها غير مروية من امر مخالفة للقبيل من قبل

فقد قيل الضمير الذي بعرف الاستفهام لقراءة عليهم ثم رتبهم بلاهزة أصلا
وبشهادة قوله قد اطلع انتهى وقد ختلف الناس بعدهم إلى مسلم موجب كما قيل إن
شامة نقل عن ابن مهران أن النفراني الهزيعين الجمع ثلاثة مذهب الأول نقل
حزنها لم يطل ففتح لانت او ضمة او سرة والثاني ضمها مطلقا لانه حركتها
الاصلية والغالب نقل الضمة والكسرة دون الفتحة فتقولهم غير مروتية من احد
منذ فني شمع الشاطبية ان الحزوة في الهزيعين الجمع وجوه منها النقل و
قدرة الاندازة بهم ونحوه ينقل الاولى يستعمل الثانية فلان تحمل هذه العبارة
على ظاهرها من غير انكسار تحذف او شذوذ غائبة انهم تركوا التصريح بالشهادة
وهو سهل فتدبر جملة مفسدة الحجاز والمجروا عني لاجها متعلق بقوله مفسدة
وهو الباطل وقيل انه مستقرا في سبعة لاجمال الج والاحمال لغة الاتيان بكلمة التي
من غير تفصيل ويكون بمعنى فعل الجميل كما في قول البستاني
انما نفي من ترك القبح من الغز الناس احسان واجمال والمفسدة جملة منية
الجملة سابقة او لبعض مفرداتها ولا محل لها من الاعراب على القول المشهورين
التي قبل فرة بالنظر الى مفهوم القطع مع قطع النظر عن انه اجاب عن اللغلة
المصريين فانه مفضل لا يبقى اجمال والعجب من بعض شراح اللسان اذ ذهب
الى ان لا محل من الاعراب وليس بشي لان كونهم وعدم نفع الانداز في اللغلة
بسبب الظاهر مكتوب فيمن الاستمرار والدوام وقوله لا بد من ان والاعراب
واما كون الجملة لها محل من الاعراب الذي عده من العج في حيز السجدة من باب
المنقولين كما في المعنى لانهما عنده مطلق بيان ولما قال قدس سره لاجل من
الاعراب اذ جعلت بيانا للجملة واجريت مجرى التوابع والمعنى ان استبرأ انما
وعصفا في عدم النفع انهم لا يتصور منهم ايمان انما والمراد بالحل ان لا يراد

اسم مفرد اعراب بذكر الاعراب او حال موكدة الى الحال الموكدة عندهم اذا
قالوا بها نحو زيد ابوك عطوفاً وقد شرط النفاة فيها الوقوع بعد جملة اسمية
طفاً معرفتان فامدان وعاملها محذوف ابدالاً وقدر اونها ما يوكد شيئاً قبله
فهم المراد الاول فيضرب بضم طاء مشوا صاحب الحال الضمير في عليهم او انتم انهم
والبدال اما من الشتمان لا شتمان لعدم نفع ما على عدم الايمان او بدل كل
من كل لانها عينية بمعنى المال وقال ابرهانيان لا يؤمنون لاحمل له من الاعراب خبر
خبر او خبر مبتدأ محذوف اي هم لا يؤمنون فقد جوز فيه ان يكون حالاً وهو محذوف
يحتمل ان لا يكون له محل على ان الجملة تفسيرية او او عينية وهو بعيد وما قيل من ان
عبارة الكثاف اما جملة موكدة للجملة قبلها او لان دلهم بذكر الحالية وكلامهم
منسوخ على منزلة فلان النسب حرفوا الجملة بالحال ذكره اول من ذكره ولم يخبر ان
والجملة الى في الكثاف كونه جملة موكدة اولى من المغايل سواء جعل لا يؤمنون
لما ذكره ارباباً لعدم الاصل المقصود من الكلام لان جعل سواء الجملة اية اضافة
وان سنخية ان من حق الاعتراض ان سياق التاكيد لا عسى يستلزم في فهم
وان يتم المقصود وانه لفظاً ومعنى لا لذلك ما كان فيه لانه اقوى في الالباسية
الكلام من قوله لا يؤمنون على ما لا يخفى واما حمل لا يؤمنون خبراً بعد خبر او حالاً موكدة
فلا يخفى ما فيه من فوض في ثمة المعنى وتبعه قيس سره هنا وارضى ما رضى
بمعنى ان جملة النسبة اول على ما قصد من النظم في السياق الموكدة وهو ان المؤمنين
بما عابه وما انزل من قبلهم هم المهدلون الفاسدون بخير العارفين
حي هو لان يقابلوا بخا مصر من انذار الرسل والكذب سواء اليهم وكذا اسيا
ما بعده من ختم للشاعر وتقطعية البصائر انما ياخذ بحجة عدم الاستغناء لا يا
يؤمنون على ما لا يخفى واما ما قيل عليه من انه اراء وما سبق له الكلام وصف

الكتاب بما هو شأنه فكما ان في الحكم بالاسنوا او ما جاء الوصف للكتاب بما يجبر
 فكل ما هو في قوله لا يؤمنون فهما متساويان والثابت بين الملازمة على الاصح هو الظاهر
 واقرني بجعله ركنا من الكلام اوجه واوولي وان اراد به عدم نفع الدعوة كقولهم اسنوا
 او دعوتهم ام انتم صامتون ففي الايمان اول عليه خصوصا وما قبله معطل وبذلك له
 فسواء لعدم على من وقف التفرع واسن الورد والصد قبل الاعتراض ان على في
 اسن الكلام او بمن كلامين متصلين بمعنى محتملة لا محمل لجان الاعراب لثلاثة سوى
 وقع الايهام وجوز بعضهم كونه لقع الايهام وكونه في اخر الكلام وكلاهما شرط كونه
 لما كينفتم لم يسعه وهذا ان كان ما قبله بملته فاني كان اسم فاعل وفاعلايين
 ان يكون ابن كمال والحي معهم بداية ودراية اما الاول فلا لولم يترك ان يترك
 للمعنى بالتحقيق واما الثاني فلقوله في الكشف في صورة المرحوم الاعتراض
 ان يترك المعترض منه ومنه وقال ابن مالك في التسهيل الجمل للاعتراضية
 هي الجملة البعيدة تقوية وتبعد هذا المقام ما بعد الحق الا الضلال وقولهم
 بجزء الصد ما هو عليه الحكم فيه اشارة اليه وجهه انه يدل على قسوة قلوبهم وعدم
 تأشيرهم بالانذار وهو مقتضى لعدم الايمان وما قبل من انه ليس في الايمان
 الذين كفروا بعد الايمان فابرة الا ان تقيد بغير وهو خلاف الظاهر وقد وقع
 بان الموضع دل على عدم ايمان في الماضي والمحمول على استمراره في المستقبل
 وما اورد عليه ان المراد المعترض انه لا فابرة تناسب ما سبق له الكلام لانه
 اوجعل بيانا فافان عدم ايمانهم لغرض فهم لاني كمال الكائنات التي سبقت
 الاية لبيان غير مسلم وما روي من الوقف على قوله ام لم تنفردوا بالابتداء بقوله
 هم لا يؤمنون على انه مستبعد خبره وهو ولا يلتفت اليه وان نقله الهنلي رحمه الله
 في كتاب الوقف والابتداء كما في الدرر المصونة والاية بما اجمع به الهمما نزلوا

المصنف ما في الكشف وهو من اعمات السبيل ولها اوله منها ما ذكر
 كالشيخ اليه قوله مما واطلاق التكليف قنابل الوجوب في غيره وتقريرهم طهر
 في ان الخلاف في الوجوب في الايات البينات لا مانع من اجرايه في غيره وفي
 سحر ابن الهمام قدره شرط التكليف بالعقل عند الحقيقة والمقدرة فيجب التكليف
 بما لا يطاق واستحالة نسبة الشيء الى تعالى وبالشريعة عند الاستحالة في الممكن لذاته
 كعمل حيل واختلف في العمل لذاته فتقبل عدم جوازه شرعي لانه تعالى قال لا يلفظ
 النفس الا وسعها فلو كلف الجمع من النقيضين جازا اعتلا وهذا منسوب للشافعي
 قيل عقله في تحرير محل الشريعة ان هذا لا يطاق فانه اذا ما سميتم لعلم الله
 تعالى بعدم وقوعه ولا ارادته ذلك ولا خبره ولا نزاع في وقوع التكليف به
 فضلا عن الجواز فان من مات على كفره من اهل البيت تعالى بعد ما يباح بعد ما
 اصحابا يعني اهل الاسلام وفرقه فان لا مدي نقل عن بعض الشنوية ما منع
 جوازه كما في شرح منهاج المومنين الله واقصا ما سميتم لذاته كجمع الصديقين في جواز
 التكليف بتزويجها على انه يستدعي تصور الكف به واقعا وتصور الميتة واقعا
 تزويج ليس به محل تفصيل والحق جوازه لا وقوعه وان قيل به ايضا والمرتبة الوسطى
 ما يمكن في نفسه لم يتعلق بوقوع قدره العبد لا كمن في الجسم او عاوة لصعود ما
 هذا الواقع فيه الخلاف على الشهرة عند المتحقق والراد بالتكليف هنا طلب تحقيق
 الفعل والاثبات به واستحقاق العتاب على تركه لا سطلق الطلب ولا الطلب قصدا
 للتبميز والظهار عدم الاقتدار على الفعل كما في معاني القرآن للتخدي ثم ان
 الشريعة في هذا انما هو في الجواز والاعمال الوقوع فتشكك حكم الاستقراء الثاني في خصوص
 كقول تعالى لا يلفظ الله نفسا الا وسعها الاية وهذا الظاهر ان كثير من سبيل
 الفرقتين لم تدع على السائر فيه هذا يحصل ما في شرح القاصد وكما في الجاهل

المفصل الاول اخبر ان الشراخ انما هو في الجوارفانه صرح في كثير من كتب الاصول بخلاف
الا ان يقال انه المعتبر بالخلاف في الوقوع ثم بعض اهل الاصول فرقوه بين التكليف
بالحال باب الموصلة وتكليف الحال برونها وقال الكلام هنا في الاول وفي الثاني
ايضا بخلاف الاشغري على ما في شرح منهاج المصير لانه سبحانه اخبر عنهم بانهم الخ
بيان لوجه الاحتياج ووقع لما يروى عن ابن ماسن فيه ليس محال لذاته ولا عاوة
بل عقلا فقط وهو واقع بالاتفاق كما مر قدره على وجهه ويرفع ما يروى عليه وان
جاز وقوع وهو مستلزم لاجتماع الضدين لزم منه وقوع المحال لذاته وما يستلزم المحال
لذاته محال لذاته فاستحيل لذاته بوقوع لان ابا الجهم مثله لا يميز بالبيان بل كل
ما تم له تعالى وبالصديق به ومنه انه لا يكون فصلا بخلاف ما يروى من انه لا يكون باريين
وامنه لا يكون وخرج من التعارض وحاصله ان التكليف بالشيء التكليف بالواقع وزاد
بالمنع لا سيما للوازم العدمية وهذا لا يتم ان يكون والواقع لا يمكن بالوقوع فيقبل
على الجوار الذي ذكره الله بالطريق الاول ويحتمل ان يكون حقيقة لا مستلزم لا يتم الاستقراء
المعروف في الكلام القوم قوله فلا آمنوا الا بالمرحومة بالانذار السبب للمعاملة مرة فقلنا
خير حكمنا ومن تمسك من قررة بلزوم انقلاب محلهما في قرينة ان يكون العلم
المتعلق بالواقع لا يثبت منساقا فان العلم تابع للمعلوم فيكون هذا التقدير ممكن
علم التغيير علم الى جهل كما اذا قرر من شي بالقياس استبايا محس فانه يكون من اول الامر متقنا
للمعروف لا متقلبين يستحقون العلم لا يستحقون الدرع لانه نقول الكلام في تحقق العلم
بما يثبت كما في فعله تقدر لما يمان يكون الانقلاب ضروريا على كل حال لا يخفى على
بينة لا يثبت كما في جهل وقدره ان ليس محل الشراخ فليس المرسل في محله على تقدير
الشراخ متقنين هو بطلان على وقوع التكليف بالحال لذاته ليس التعيين في ارباب العلم
للمؤمن ربه الله فان قيل ما يجوز ثبوته عقلا من التكليف المحال اهل الحق وقوله

نرمالنا قال شيئا ذلك في شرا فاذننا ابراهيم بن يهود في
جميع ما اخبر عنه من ان لا يكون نقدا من ان يصيد قبالة الصيد في وز السبع من
التقصير في السطاب العالية للراي وقال ايضا ان لا يتحصل الايمان
مع حصول العلم بعد ابراهيم في الوجود والعدم لان وجود الايمان يستحيل ان يحصل العلم
عنده مقتضى المطابقة هو في حصول عدم الايمان قيل ما ذكر لا يدل على ان
الكلف به وهو الجمع بل تحصيل الايمان وهو ممكن في نفسه مقتضى مقتضى
اسلو وان امتنع سابق علم او اخبر اين الرسول صلى الله عليه وسلم بانه لا يكون
فيكون من ما هو بايز بل واقع وفيه ان الكلام في حصول غيره في الخبر طلب التصديق
به على التبيين قيل المطلوب من مثل الى الكلف التصديق بما عدا هذا الاخبار وهو
في عتبة السقوط انتهى وقال شيئا حرمه الله تعالى في الايات البينات ان لا تتكلم
باعتبار الانعلاء في العلم العظيم وخبر الصادق ع في لا دخل للعادة فيه والراجح ان
باعتبار كون الشيء مما يقع في قوله من الايمان الكافر فلا مخالفة بين كونه ممتنع عقلا ومحال
عقلا لا رتبة او غيره فانه بحسب مقتضى الدليل ممتنع عقلا وعادة فان قيل لو كان
غير لازم له وما بينا فهو ممتنع لغيره ان قطع النظر عن الدليل كان ممتنع عقلا وعادة
نظر النور وهو ممتنع في ان سائر التوفيق فيجتمع الخبران به بارة الام
في الحصول من تبع من اهل الاصول وغير في الحاصل وينتج القاصد وغير
بمقتضى دليل صريح وكذا اعتبره المصنف في التمهيد ووجه ان من نظر الى الايمان
وغيره من مقتضى من هو الممتنع فان نظر الى ان عدمه في كلف به وانما انما كلف
بفعل الكلف في فعل وجوه في فهم من هذا الاعتبار والى اصل ان تصديقه في
ان لا يصح بحال مستح لانه ان فرض وقوله مستلزم لعدم قوته وكل ما يلزم من
فرض وقوله لا وقوله فهو مستح للذات فيكون ممتنع عادة بالطريق الادلى وهذا

استدل بعضهم على ان التكليف بالمتبع لذاته واقع فاذا كان التكليف بهذا التصديق واقعاً
كان التكليف بالحال واقعاً فذكر ^{والحق ان التكليف بهذا الشارة الى ان القابل}
بعد التكليف من المعسر له ما فذه انه لا فائدة في طلب الحال وفي شرح مختصرين
ان ما فذه ان الامر يرد وتوجه المأمور بالجمع بين علمه بعدم وقوعه و ارادة وقوعه كما
وهذا بناء على ان الامر عدم هو الارادة وان افعال الله تعالى معللة بالافراض الى هذا
اشارة لم حرم الله تعالى ليدعى فرضاً اي لا يقتضيه يعني انه انما يستحيل الامر به لا
عليه المكلف اذا كان الامر حصول المأمور به وعلم الله لا يكون لغرض وان تربت عليه فوايد و
مصلحة كلها ما فذه لانه الحكم المتعال وقال امام الحرمين الامر به ليس للطلب بل ان كان
متسلفاً لارادة فالامر به لا اعلام به متعاقباً له لانه تعالى انه ان يعذب من يشاء وان كان
مستغفراً فالامر به لا فائدة الا في الغيبات كما قرره في اصولهم وعليه انه لا يتوجه
على المعسر لانه لم يمنعوا به القاعدة وقدر في شرح المقاصد ان الطلب التكليفي
لا يتيان بالفعل ويستحق ما له العذاب انما ظاهره ^{لا سيما الامتناع} الح
الامتناع هو الاتيان بالمأمور على الوجه المطلوب شرعاً كما في كتب الاصول فالمراد ان الامتناع
اي شي بغير الامتناع لان يكون فرضاً لا مأموراً به اي لا يشترط قبل الفعل ولو كان الامتناع مقصوداً
لم يجرؤ المذكر بعد شي بغيره على اولوية الحكم لا يستثنى خلاف لبعض النحاة وجهه انه كما انه اخرج
عما قبله من حيث اولوية الحكم قبل استعماله برون لا علم في عبارة المصنف لم يجرى غير فاعني
عبارة المصنف كما في شرح المفصل والنسخة بخطه هو غير واروان المعروف لقريته ما يرد القريته
انه نسخ استعماله معها وقد قال الرضا انه يجوز تشقيلاً به وتخفيفاً مع ذلك لا مرفوعاً وثقته
فقول الدمايني انه لم يقو غيره وان لم يستعمله من اهل العلم سوا من بالنسخة وليس من الخ
ويجوز في الامتناع الدفع والنصب بالبرهان كما هو في لزوم في قوله ولا سيما يوم يبارى عباده
قوله لا استقر هو ما ذكره القوم في استعمالهم ولم يترك النص وهو قوله لا يكلف الله

بقضاء الاوصعها الالية لانه لو لم يخرج فيه كما سياتي بانه والاستقراء هو السيرة
 الاستدلال بثبوت الحكمي البرهان على ثبوت الحكمي الشامل لما جاء من قرينة
 بمعنى جمعت في سيرة الطلب المستقرى طالب الافراد التي يجمعها ليسطر انما
 يعني ان التكاليف تتبع فلم يوجد فيها محال لذاته قد وقع والاشباه في وقوع
 الشيء الذي يعني ان الاخبار لو وقع شيء وعدمه لا ينفي القدرة التي هي شرط التكليف
 فمحمدة ولا ينفي كون الايمان وعدمه مقدورين في صرفي حدودها وان لزم مستلها
 في بعض الاشياء من لمات اخر لتختلف ما خبره العداو وحوادثها خلف علمه او ينجي
 الى غير ذلك من الامور الخارجة عنه فلا يقتضي الامتناع الذي فيه لان علمه بعدم
 واخباره عنه لا يجعله واجبا كما استراه وهاهنا اياها من خلف المذهب الحق
 وقد مر في توجيه الاحتجاج بهذه الالية امران الاول انه تعالى اخبر بعدم ايمانهم و
 امرهم بالايمان فلو امنوا انقلب خبره كذا والثاني لزوم اجتماع ضدين لما مر
 لا تصدق للرسول صلى الله عليه وسلم في ان لا يصدر تصديق له في قوله سواء
 عليهم انذرتهم الالية فلو صدر منه تصديق للرسول صلى الله عليه وسلم في هذه النجيم
 وقوع فروق من افراد تصدق للرسول صلى الله عليه وسلم وهو خلاف مضمون الخبر
 الذي صدق الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله لا يصدر اسلاما والعموم
 ما يناقض مضمون الخبر مستلزم لتكذيب الخبرية فان العدم وقوع الخسوف في ساعة
 كذا من سنة كذا مستلزم عاقبة تكذيب بن قال لا ينشوق في تلك السنة اسلاما فلو
 تصدق الرسول صلى الله عليه وسلم في ان لا يصدر مستلزم لتكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم
 فلو سلم في ان لا يصدر اسلاما وتكذيبه فيه مستلزم لعدم تصدق فيه لا متل احتجاج
 في التكذيب في شيء واحد مستلزم من كل منهما نقض الامر تصدق في ان لا يصدر
 مستلزم لعدم تصدق فيه مما قد مر بعض الفضل هذا ثم ان قيل ان هذا جواب

عن الامرين اما الاول فخطا به لان الذنب لما يلزم اذا وقع خلاف المنبر والتكليف بالشئ لا يقتضي
ايقاد بالفعل بل القدرة عليه والاحتمال في الشئ لا ينفى عنها اما الثاني فيان يقال انهم
لم يلحقوا الا بتصديقه وممكن في نفسه مقصود وقوة الا انه مما علم الله انهم لا يصدقونه
بعلمه بل بما صحت اخباره لرسوله صلى الله عليه وسلم لا خبره لنوع عليه السلام بقوله ان
يؤمن قوميك الاية لانه اخبرهم بذلك لا يخرج الممكن عن الامكان بعلم او خبر ولا
القدرة عليه بل بما افاده المستحق حصص الملة والدين يعني لا يلزم التكليف بل يلزم نقيضه
لانهم لم يلقوا بتصديق الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع ما جابه احتمالها وفيما علموا جميعه به
تفصيلا وقوله سوا عيسى لم يسمع مما علموا جميعه به لانه اخبار للرسول صلى الله عليه وسلم
بحالهم وليس من الاحكام المتعلقة بافعالهم حتى يحجب بتكليفهم اليهم فلا يلحقون بتصديقه
التصديق بغيره مما جابه ممكن وقوة منهم عادة فلا يكون التكليف به تكليفا بالمحال فيحقق
العلم بالخبر بعدم صدقهم لا بخبره عن الامكان لانها ما بعان للوقوع لا سببان له
على ان لا نسلم انهم امروا به بعد ما انزل انهم لا يؤمنون لا خبرا له في هذا تخصيص لما قاله
الامام من ان ما يدل على العلم بعدم الايمان لا يمنع من وجود الايمان لانه لو كان كذلك
وجب ان يكون المقدور على شئ لان ما علم وقوة يكون حيزا واجبا على القدرة
فنه اثر واما المتنع فلا قدرة عليه فلا يكون تعالى قادرا على شئ اصلا وهو كفر فثبت
ان العلم بعدم الشئ لا يمنع من وجوده والعلم متعلق بالمعلوم على ما هو عليه فان كان يمكن تعليمه
ممكن وان كان واجبا كان واجبا ولا شك ان الايمان وال كفر في صدق او كونه ممكن فلو وجب
بسبب العلم لان العلم موثر في المعلوم وقدرته انه محال وايضا لو كان العلم والخبر متعلقين
لم يكن العبد قادرا على شئ اصلا كالجهاد وافعاله كلها اضطرارية ونحن نعلم بالبداهة
قيل على ان لا يمتنع ما منع من الفعل والتكليف لو منع العلم بعدمه عن الوجود وكان امره
تعالى الكافر بالايمان امرا بامعاده علمه وهو غير معقول والايمان في نفسه من الممكن

فيجب ان يعدل المدرك لئلا يتقلب عليه سبحانه جهلا او كتمت في سبى واصدكونه واجبا يمكن
وهو محال وقوله باختياره قيد لعمل العبد إشارة لما تقر في الاصول من ان الارادة المدعي
ينسخ التكليف لزوال القدرة عليه لا تعاقب واما في المذهب فغلبت الاصل عند المصنف
لا يمتنع كما ذكره في المنهاج وفيه انذار الخ هذا تتمه لما قبله فان الشك في له كما في سبى
التي غير الخ لا يجوز ردوا الامر بالمحال في الخارج كما امر الاعمى بنقط المصاحف في العقد بالطيران
وهو كسنة الرسل لا يجهل وفاتنا الى جوابه بما ذكره في مجمع مصابيح مجمع بنون وجميع
مجهله بمعنى افاد مع واصله من كبح الرد او اذا وقع المريض فغلبت لانه انذار الرسل
بالرد والنفع ويطع طاهر كما قال تعالى وتنزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة والمرام
الحج من لا يتبع لهم شبهة يحكيون بها ويقولون ما جاءنا من نزيه وحجزة الرسل صلى
الله عليه وسلم اى تفصيله ووصوله لما من بانه او اضمنه وجميعه كما في القاموس وغيره
وتفسيره بالاحاطة على انه من الجيز من المكان تكلف ولم يفعل عليك لان الانذار عند
الذين سوا المدعي لفضيلة الانذار الواجب عليه على تركه واذا اراد بالوصول ما سألين
على ان تقر فيه بمدى كما هو الاصل فيه كان فيه معجزة بالخبر بالمعصية من سرت سولا على
الكفر كما كان بخلاف ما لو كان لا يحسن لعدم التعيين وهو ظاهر للحكم السابق الخ
اشارة الى انه ترك عطفه لانه نفى في جواب سؤال عن مطلق سبب الاستنوا
واصرارهم على كفرهم كما نه قيل ما بالهم استوى لديهم الانذار وعدمه فاجيب بانهم ختم
المدح وهذا لا ينفي كونه له سبب اخر كما لا ينفي كونه له سبب اخر كما لا ينفي كونه له سبب اخر
عليه استنوا الامرين من التخصيم على الكفر ولذا قيل ان هذا الاستيناف رد وليان
بذلك العلة سوا اريد بالحكم ما تضمنته لا يؤمنون او الاستنوا او مجموعهما وقوله
وسبيل الخ عطف تفسيره وكونه نتيجة لما قبله خلاف الظاهر مع ان النتيجة تفعل
بالفعل اعترف بهذا القابل ويكون عطف ولهم عذاب عظيم عليه فبينه

او الصالح للعطف سيا تي بيانه ^و الختم اللتم الخ في الشاف الختم والتم اخوان ي
 بينهما مناسبة معنوية مع التوافق في العين واللام والنز الحروف وهو يخرج عن الاستق
 عندهم سيمويه الاشتغال الكبير وهو المراد بالاختوة في مثله وهذا احسن من تفسيره بحا
 فعلة المص رحمه الله فان حقيقة الختم الوسم لطابع ونحوه والاشغال اصل من ذلك
 وحقيقة الختم السند والاختاف وهما متغايران ^{لان} حلا وجه لتفسيره بلكنه لما لم يزل جعله
 لانه عينة مبالغة وهو ظاهر ولا عار عليه لما قبل وسمي بمعنى الطين عليه وكما عمل فيه
 والتسمية تكون بهذا المعنى ومعنى وضع العلم والمراد الاول والاستيف استقلا
 من الوثوق ومعناه سد الابواب للافعال على ما رواه الحفظ والمنع ومن فعل
 ذلك ما رواه الوثوق فالاستقلال للصيرورة كما تخرج الطين من مواد معانية
 المعروفة قال الراغب في مفرداته الختم والطبع يقال على وجهين مصدر ختمت
 طبعته وهو ما تميز الشيء بنفس الخاتم والطابع والثاني الاثر الى اصل عن الشيء مخو
 بذلك تارة في الاستيقاق من الشيء والمنع منه اعتبارا بما حصل من المنع الختم
 على الكتب والابواب نحو قوله تعالى ختم الحديد وارة في تحصيل اثر عن اثر اعتبارا لما نقش
 الى اصل وارة يعتبر منه بلوع الاخر وتختتم القرآن اذا انتهت الى اخره هذا
 تفصيل لما اجمعه المص وغيره من معناه لغة فقوله البليغ بالرفع معطوف على الاستق
 عطف قسيم على قسيم وليس معطوفا على الختم فيكون من جملة تفسيره ومعناه الحقيقي
 لما توهم وهو مراد لما نقل اليه مطلقا لما اراد به جهنا حتى يروى عليه ان ختم للكتاب
 مستغنى عنه ما هنا مستعمل على مع انه لا اصل له فانه يقال ختمت الكتاب على
 الكتاب كما صرحوا به بضرب الختم الى الضرب اي قاع جسم على اخر وضرب
 الختم البغالة على ما يورثه من شمع ونحوه كما سياتي وقوله لانه ختم له اي لانه
 يؤدي الى الاختاف والسند وهو الغرض منه محصل عينة مبالغة كما مر وهذا بيان

المناسبة فيهما طوع الآخر الوصول اليه واخره مفعول من بلغت المنزل ونحوه لا
 يتبع المخافض على ان اصل الح وقوله نظر الخ تعديل لا الطلاق الميم على طوع الآخر
 والآخر جعل الشيء في الموضع وما يحفظه ولا سميت العامة ما يبعث ويعلق عونه
 حرز المعنى من اتم شها فقد جاز بما جاز بما جاز في مثل كحفظ القرآن الخ فانه يستوفى
 وفي كلام المصنف المد نظر من وجهين فاليقضي ان اطلاق النظم على طوع الآخر معنى
 مجازي وهو خلاف المعروف في الاستعمال ولانه يقتضي الصواب ما هو
 ايضا من الاستيناف وكلام الراغب الغري هو ما فخره صريح في انه مجازي
 سمى القاصد في الكشف سالم من هذا لانه قال النظم والتم اخوان لان في
 في الاستيناف من الشيء ضرب النظم عليه كماله وعظمته لئلا يتوصل اليه ولا يطع
 عليه انتهى والجواب اما عن الاول فان اشتراكها حتى صار حقيقة في حرف اللغة لا
 بينا في كونه مجازا بحسب اصل اللغة وقد عده من المجاز في الاساس واما عن الثاني
 فالذي ذكره الراغب انه مجاز عن سطق المنع كالمشرف فلان في كونه حقيقة في المنع
 بقرئ النظم عليه ولبعضه غيره فتدبر والعشادة فعالة ثقل بعض الالف
 عن جاز البدان فعالة ههنا غير منصرفه ولذا هو في نسخ الكشف وقال ان الالف
 في المثال ان ساكن مرزونه غير منصرف فانه يستعمل غير منصرف البتة وما كان
 موزونه منصرفا فغلبه ان الصرف في قوله بشرط ان لا يدخل عليه رب لا تقصير
 في الالف في اللفظي وذهب بعض عن اللغة الى ان هيات الكلم قد تدل على معاني
 مخصوصة وان لم تكن مشتقة من ما ههنا فان فعال بلسر الغان لم تسمه
 بالانثى فهو سلم لما يفعل به الشيء كالماله كالمام وركاب حرام من يوم به
 ولما يركب او يكرم ويشدركا من في كتابه لجمعة الهانهم لئلا يشتمل
 على الشيء بحسب كماله الفاعلة والعامة والعلاوة وهذا في غير المصاوير فيها

ففي الجملة لاني على صورة الكهف فعال بالكسر في المصاوير كما كان مصنعة ومعنى
متعددا كاللكتبة والاسارة والعمارة والولاية وشبه ذلك بالفتح في غير انتهى وقوله
الرجاج كل ما اشتمل على شئ مبني على فعال نحو العمارة والعمارة وكل الصناعة
فان الصناعة تشتمل على ما فيها نحو النجارة والقصارة وكل ما استولى على شئ
نحو العمارة والاسارة يقتضي عدم الفرق بينهما ونقل عن الراغب ان فعالا يفعل به
ذلك الفعل كاللف في اللغة فان اشتملت في غيره على التشبيه بالعمارة والاسارة يقتضي
انه لا يجوز من الدوام مخالفت لهما والظاهر هو الاول والفضل للمقدم وثبت الغشاوة
لعدم نظرنا ولو نظرت قلبت هذه كالغشاوة وقال ابو علي رحمه الله لم يسمع منها فعل
الا ياتي قلوا وهدله من الياء ورواه لا يقتضي للقلب جعل له ما قرين وغشى كغط لفظا
ومعنى والعصاة بما يعصون الراس وبار عليها قليلا فان زادا معصاة فهي معصية
ولا تختم ولا تغشيه الح توطينية لبيان الراد وشارة الى قرينة الجار المعطية
الى صنف جملة على الحقيقة لما نقله الراغب الجبالي من انه تعالى جعل ختما على قلوب
اللعن ليكون ليل على كفرهم فلا يدعون لهم وليس شئ لاني هذه الغشاوة الى قرينة
فمن جملتها ان تتركها اصحاب التشريح والافهم باطلاهم على اعتقادهم واحوالهم مستغنون
عنهما وسياتي في كلامهم حجة المدعيين بالبرهان وما قيل من انه لم يعمل على الحقيقة شئ
عن نسبة الظلم والقيح ليس شئ لانه ليس من ضرب اهل السنة وكذا ما قيل انه لا يتصور
في شئ جملة على حقيقة عن الراغب وماروي عن الحسن بن ان الكافر او الملعون في
العقوبة غائبة زينة في قبله اللغو وعلوم العبد انه لا بد من ذلك لاجل الختم ولس على الجار
لا الحقيقة كما توهموا واما اسناده بغير التجوز فحقيقة اهل السنة مجاز عند المعركة
لمنعهم من اسناد الفصح الى تعالى كما نقل معصلا عن الكمال القاشني واما المراد ان
يحدث في نفوسهم الخ لعل لم تصح الحقيقة علم امتناع النسبة ايضا والنسبة المتعذر

عليها المجاز مجاز نفس اللفظ فيجوز ان مجاز يرسل واستعارة ستره والاعداث
والايجاد بمعنى والمراد النفوس الغزوات الشتملة على الجوارح والمنعز واليه الصفة و
الحال التي هم عليها والتمرن الاغتيا ويقال على الشيء مرونا من باب قعد ومرونا
بالفتح اذا اعتاده وادومه اصل التلدين وبسبب تعلق بحدوث ويجوز تعلقه باستحباب
واستقبال تميزهما في النفي الضلال والانهماك التوغل والبالغ في تعاقب
نكرة وتغزو يحدث بضم الياء التحتية وكسر الدال فيه منصوب المحرث هو الله تعالى
ويجوز قراءة بفتح التاء الفوقية وضم الدال ورفع يده على الفاعل وحمله تمرنهم صفة لهية
وقوله فتعمل بالمشاة الفوقية مرفوع معطوف على قوله تمرنهم والضمير المستتر فيه الهية
والاسناد مجازي او التحتية وهو منصوب معطوف على يحدث الاول وفاعله المستتر
لله والاسناد حقيقي وقوله فتصيرهم للاسمى والفتوح قوله ابصارهم معطوف
على اسماعهم او قلوبهم ويجوز ان معنى تظن او بمعنى تراها محمولة عليها كالمرحوم فبفتحها
مكنية وتحتلية وقوله كانا بدل من قوله لا يجزى وفي نسخة فتصيرها وحيل مجهول
بمعنى وقعت الحيلة وقوله كانا مستوفى البيان للمناسبة بين ما اريد به ومعناه
الحقيقي كما مر ليس في معنى مجازي حتى يكون المراد ان المرين مجازا للتوبة
المشهور وقدر انه لا خلاف بين اهل السنة والمعتزلة في المجازية وانما الخلاف
في الاسناد بعد التجوز وقال الامام الراغب اخرى الله القادة ان الانسان
اذا انتهى في اعتقاد واطل وارسل محطوط فلا يكون منه تلفت الى الحق ليوثر
فلا يهتد تمرنه على استمسان المعاصي كما لما تختم بذلك على قلبه على ذلك
قوله تعالى اولىك الذين طبع الله على قلوبهم وعلى سمعهم واستارة الالغفال
في قوله اغفلت قلوبهم وذكرنا استعارة اللحن في قوله وجعل على قلوبهم السنة و
استعارة القساوة في قوله تعالى وجعل قلوبهم قسية انهم وهو كلام حسن

ومنه أخذ المص رحمه الله ثم اعلم ان البرا وروى حديثا مرفوعا عن ابن عمر فيه
ان الطابع معلق بقائمة العرش فاذا علم العبد ما لمعالم اجزاء على العبد من الطابع
فيطبع على قلبه فلا يعقل بعد ذلك شيئا فقل ان روى مشد في كثير من الاحكام
من لم يطلع من الحديث على الجواز والافوى لمحاني شرح السنة للبعوي احوال على
الحقيقة اولا ما منع منها والتاويل خلاف الاصل ولا ينبغي انه مذهب الظاهرين
والعقل شاهد للتاويل فلا يترك كثرة القيل والقال وسماه بتذكر الضمير
لمحاني الشرح وهو راجع الى الاصدات والحدوث وفي بعض النسخ سماها بجانبة و
الظاهر جوده للهية وهي اللبيفية والحالة محسوسة كانت اولا فاما ان يكون تقدير
مضاف اي احدانها او لا يقدر لما سياتي من ان الهية مستتارة انها ايضا في
بعض الوجوه على الاستتارة الى الاستتارة لتعمل بمعنى الجاز مطلقا و
بمعنى مجاز علاقة المشابهة مفروا كان او مرلها وقد يخص بالمفرد منه يقال
بالتشيل لمحاني مواضع كثيرة من اللغات والتشيل وان كان مطلقا التشية على ما
الاستتارة المركبة ولا مشاحة في الاصطلاح حاصل ما قدره بها ان التتم التتم
من ضرب النحتم على الاواني ونحوها لاصدات هنية في القلب والسمع يمنع من طوع
الحق اليهما كما يمنع النحتم فهي استتارة محسوسة لمعقول يجمع عقل وهو الاشتغال
على منع المقابل مما حقه ان يقبله ثم استق منه الماضي ففقيه استتارة تصريحية
بتعينة ويبرهن من التشية الذي يتضمنه هذه الاستتارة تشية القلوب والاسماع بالادنى
لمحاني طوع اللست وبل لا قمع القول الا انه هنا تابع لذلك التشية لم يقصد
ابتداء فقل ما توهم من ان في القلوب والاسماع مكنية منجيلة بالنحتم او رتبة
في مثله الى المكنية غير مرضى ومنه تعلم ان ماني العبارة من قوله يجعل قلوبهم وسماعهم
لأنها مستوفى منها بالنحتم لا يدل عليه كما تخيلوه وهو لقولهم في نطق العمل انها جبت

لكونها دالة لانها بالتحقق المراد تشبيه لالتفات النطق كاشبهها بان من فهو بان
 حاصل الكلام لا قيل لفظه لان كثيرا ما يستعمل عند عدم الجزم بالشئ من غير قصد الى
 تشبيه نحو زيدان ردا حرك فكنى بها هنا عن عدم القصدين النحوي وهو كلام حسن
 وكثيرا ما ستره في كلامهم ولفظ الغشاة استعمل من معناه الاصل في الحالة في ابصارهم مقصود
 لعدم احتلال الايات الدلائل فهو استعارة اصلية مصححة من محسن لمقول كلام لا تشبه
 لما سبقت في رد دعوى ان الاوصاف مكنية لا باباء الحكم بان النظم والتعقيب محذور
 انه غير مقبول ويوضحه ما ذكره المرقن في الكشف من انه انما يكون اذا اتفق لفظ النظم
 من وادف المسكوت عنه وكان شاعلا كما تشبهته بالمستعار منه كما في نحو مقبول
 عند الذين يعبرون به في عالم يعترف منه الناس ولا فرق بينهما سوى ان النقص
 تمهيد للقول المنقوض محلا والاعتراف منه للكون بما اوردان لهما من احقاق ليل
 والحرر تشبيه العهد العالم بهما استيفاض التشبيه القلوب لا والى فانه انما يوضح
 من ايقاع النظم عليها والمثبة بضرب الخاتم وقيل شبهه عدم نفوذ الحق في القلوب شيق
 بوالاسماع عن قوله بكونها محتوما عليها ومطى عليها تشبها بقوله كانهما مستوفى منهما النظم
 واعتراض عليه بانه اذا كان المشبه المحتوية كان استعارة في المصدر النحوي للمقول
 اجيب بان مصدر الفعل المتعدي يشتمل على معنى المصدر النحوي للمقول كما صرح به
 سرف في بحث متعلقات الفعل من شرح المفتاح المقصود منها استعارة المحتوية لالة
 القلوب والاسماع انهما المشابهة بينهما ويلزم ذلك استعارة حائضية كما بالثبة
 فالاستعارة لفظ المصدر النحوي للفاعل المتعدي لكن المقصود به نسبة الى الفعل التي
 هي جز منه والتشبيه بل التشبيه بلازم في الجزء الذي هو الهيئة والحال لكن ادواوه
 بالاعمال لا يمكن الا باحدى النسبتين فالنحو حينئذ ان يجعل المشبه الهيئة التي يلزمها
 عدم نفوذ الحق لكن المقصود ما ذكرنا وبهذا علم ما وعدته في تأنيث ضميرتها

وتتقيد بقرينة المكان هذه الاستعارة أصلية متصكية لا تتبعه وقد قيل إن ظاهر تقرير النص
والمراد من حيث جعل المشابهة من عدم اجتماع الأوصاف والتشبيهية حيث قال لا ختم
ولا تشبيه واليه ذهب الرارسي في شرح اللغات وما بعد بعضهم في إيداره بنفس المدققين بأنهم
حلوا الاستعارة بتعني اسم الزمان والآلة وسائر المشتقات لأن المقصود الأهم فيها
هو المعنى القائم بالذات لأنفس الذات فينبغي أن يعتبر التشبيه فيها هو الأهم فتكون
المعشادة اسم الله كما ذكر في لفظ الآلة والاسم يجب أن تكون متعينة والأفلاكيون
جعلوها انتهى وقيل المفهوم من هذا أن في قوله تعالى على البصار هم مشادة استعارة بتعني
فيهم فكانهم جعلوه بمعنى عشي الماضي كما يدل عليه قولهم على معنى الختم وتغشيت الأوصاف
قوة النصب على قدر جعل على البصار هم عشاوة قيوافى على سورة الحاشية قوله
تعالى جعل على بعصر عشاوة أو على حذف الجار كما سيأتي وهو مخالف لما في شرح
من أن استعارة أصلية لا تتبعية والذي خطر بالمرء الفاتر أن الجملة بما فيه على صحتها
والسكتة في تفسير الأسلوب في أدلة الدوام والنيات الذي يقتضيه المقام لا يقرر في الأصل
من أن سبب الإيمان حدوث العالم وتغيره المذكور بالبرهان على كل عاقل في هذا هو مقتضى الاستعارة
والاعتبار يستلزم ترك الانجلاز ومن لم يؤمن كان لم يغيره للبشارة وخلفه على صحتها
وهو معنى اللغات في الدوام هو ما في سورة البقرة فالعاشم يقتضيه لبيان عدم ختمهم
النص في صلاتهم بل هو لفظ التساقطية عليهم بعد جعل في سبب الفعل الدال على التبدل
وهذا مما تغررت به ثم قال والاصل أن استعارة الختم بتعني كما مر هنا وذكرنا
في قوله وعلى البصار هم عشاوة لكن بالنسبة إلى الذي يقتضيه لفظ الآلة كما في شرح
بالنظر في الآية وكلام المصنف ومن غير ضرورة بالنظر في اللفظ والحوال في المقام
مقتضيا للبيان في الدوام لم يكن يستلزم في الفعلين من أن يكونا أصلين لأن التشبيها
والاعتبار بالمثل فإما يجوز أن يسميهم الختم والمضاد والمضاد في النصيب التجهين

فالتشابه فيها مصدر فليست تكون استعارة بتعنية مقتضى النظر السديد ولو سلم ان
 المقام يقتضي الثبات في الجملة انية قراءه النصيب فالله مقتضى المقام ومنه
 وسواه لا دام فالحق ان العدول انما هو للبيان وان منشا الخلاف انما هو ان
 الاسم الجليل او الاول يشعق هل ينظر لاصلة فتجعل استعارته اصدية لما قصده
 لا بمعنى الشئ المعنى فيجعل بتعبه واما كونه اسم التلا لانه لا يرفع من غير تراص للخصاير
 لانه الذي ادعوه بناء اسم لما يشتمل على الشئ العامة وان ذهب لغيره لم يلزم
 فالله الذي هو انما بتوفيقه او مثل قلوبهم مشاعرهم المثل فعل ماض من
 التمثيل والطاهر ان معطوف على سماء اقرب منه وتناسب مجملتها في الفعلية و
 المراء بالاستعارة المتبادلة للتمثيل المجاز في المفرد كما مر في المحاشي ان معطوف
 على قوله المراء هو بعينه لفظ ومعنى وان قيل انه بني معناه على الاول لربما
 الاول لم يتعرض له وفيه نظر ومريان للكون استعارة بتعنية به . . . به . . .
 وسماعهم انبساطهم مع الهيئة الحادثة فيها المانعة من الاستعارة تعالى الاول
 العربية التي منعت من الالات لما حال اشياء معدة للانتفاع بها في مصالح مهمة
 منع المنع من ذلك بالتمتع والتعطية ثم يقال التشبيه اللفظي المبال على التشبيه
 لعل واحد من طرفي التشبيه مركب من عدة امور والجمع عدم الانتفاع بها اعد لها
 بسبب عرض مانع يمكن فيه المانع الاصل وهو امر عقل متبرع من تلك المعدة فتكون
 الاستعارة جبرية تشبيهية وليس للاسناد الى النظم والعش في مانع الفعلية مثل
 في هذا التمثيل كما لا يراد من قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخري هل هذا
 التمثيل مع في الفعل وعده او في لفظ مركب ملحوظ بعضه ومنه في الازالة
 الشيعي المرتضى الثاني وغيره الاول وعده اما صرح بالتمتع والتعطية لانها
 الاصل والمعدة في تلك الحالة المركبة فيلزم ان ياتي الاجزاء باللفظ فيتمثل ما لا بد

في الترتيب من ملحقات قصدي متعلقة بتلك الاجزاء والسبيل الى ذلك بتحمل
 الفاظها بآثارها وقد مرنا لك حاله وعليه في تحقيق الاستعارة في قوله على هري
 فليكن على ذكر منك قد مرهم من غايه العبارة ان المنسبة القلوب والاسم وان
 الختم تحمیل لحادس اليه بعضهم المدور القايل خبراه النخيرا انه اذا كان للفرس
 الاصل الراعي الجلي تشبيه المصدر وذكر المتعلقات باليتبع فالاستعارة بتقيد في
 تقول الريح رياض الرمن مزهرة اذا جرى السوم في الاجبان القفا فان حسن
 التشبيه حسب الاصل انه هو فيما بين هرب والفرى لانما بين الرباين والصنف
 اول ايقاظ والطعام واذا كان في المتعلق ذكر الفعل يتبع كما في يتقصرون عبيد
 فاستعارة بالكناية لشروع تشبيه العهد الحيل وان كان الامر ان على السوا كما في نقطة
 الحال فتمثل اذ لم ين تشبيه الدلالة بالطلق والحال بالناسط حسن كجمر وشاحهم
 العودنة الى المشعر الخواص وقوله وانتم لا تشعرون معناه لا تدركون بالحواس وجمع
 مشعر ففتح الهم كسر لانه محل الشعور والته الا انه لا يعرف في الاستعمال الجمع والمشورة
 بزية معونة بفتح ففتح لم يرد ونون وما الى التي اصابها ما افسدنا واطل اجبا
 وهي اسم مفعول من الاله بمعنى العارية على علل محولة الاله فعل لازم وهو خلاف
 الريح اذا العارية اذ قد سمع نعيده في قولهم ابقا الريح بزية قبيل نصيعة الفحول
 على زامقية وعلى ما قبله خلاف القياس لانه انما يعطى للتعويض في كتاب
 الافعال فسر على ان القوم او فازا وحلت عليهم مشقة وقال في لغة البغوار قال
 الكساي طعام موف اذا اصابته افة وانكر الجرحانم لطفهم منقذ القهي وضمير مماث
 للنفس وقد سقط من بعض النسخ والبا بعض في وعوده على الهيئة والبالسببية
 بماز وباشيا متعلق بمنزل الاستغناء طلب النفع وكأنه اثره على الانتفاع مع انه
 المعروف في الاستعمال لانه ابلغ فانه اذا قيل مبيد وعن طلب النفع ففجريل

بينه وبين الاستغفار بطريقين المأخوذ من جهة واحدة منضوآن على التفسير ومنه تعلم انه يجوز ان يكون
 مجازا مسلما يستعمله في لازم معناه هو المنع من الجبلولة ولم يتعرضوا له لان الاستغفار
 انبأ بالبلغ وقد عبر عن احداث هذه الهيئة التي هذا ما حوذين كلام الرازي في محامده
 يعني ان المحامد من احداث هذه الهيئة بالنعيم فبعضها اذا فالطبع تصوير الشيء بصورة ما تطبع
 السكت طبع الدرهم فواهم من النعم واحص من النقش والطابع الخاتم وقد فسر الطبع
 بالنعيم والطبع ايضا الجملة التي خلق عليها كالطبيعة يقال طبعت الكتاب على غير النعمة
 ويجري في الطبع ما مر من معنى واما الاغفال فهو استغارة من اغفال الكتاب اي قوله
 علة لا تفتقر الى غير منقولة وشكوك هو من المصحح وقوله تعالى ولا تطع من اغفل قلبه
 ذكرنا واتباعه هو غير ملتو نسب الايمان كما قاله الرازي رحمه الله فلا شك ان في كلام المص
 رحمه الله منهم من فسره بجعل الشخص غافلا فاعترض عليه بانه غير احداث الهيئة للمعقولة
 وغير مستلزم لها فاعتذر عنه بعضهم وهو غفلة مثلا اغفال واما القسوة فهو من قولهم
 درهم قسما اي مغشوش فهو استغارة ايضا كما ذكره الرازي وسبب ان يتحقق في
 صورة الدابة والاقبال لاجل معنى جعلها قاسية فلا يتوهم انه ليس في النظم الا
 بل اللغوة الا انها لغوة فغير صحيحة ولذا اعدل عنها في القرآن منع انها اختصوا
 وهي من حيث ان الممكنات التي هذا رد على قوله في اللسان منع ان الفصل
 صفته القلوب بانها لا تحتكم عليها واحاسنا والنعم الى الدنيا فليست على ان الصفه
 في فرد ممكنها وثبات قدرها كالشيء الخلق غير العرض ثم قال وكيف يتجمل ما خيل اليك
 وقد روت الآية نافية على الكفار شناعة صفتهم وسماحة حالهم ونيط بذلك
 الرعيد بعد ان اليم مصر بالاسناد الى الدنيا عن ظاهره وجعله غير حقيقي بناء على منبه
 من ان افعال العباد مخلوقة لهم لئلا تسند المصاحي والقبائح الى الله تعالى ما تقرر
 في الكلام فمضينا راجع الى الامور المعروفة المعروفة من السابق من ختم القلوب

وانما شأنا وما بينهما ويجوز ان يحال الى الهيئة وهو مستد اخبره جملة اسندت اليه الى الله
 والرابط الضمير المستقر في اسندت ومن حيث الاول متعلق باسندت مقدم على الاهتمام
 والمقرن نسبة الى قبحها حيث نضافة الى الجملة المصدره بان المنكورة والممكن
 اسمها مستندة وواقعة خبر ان لها بغير عطف لما بينهما من شبه الاسماء والاولى ان يحال
 او عطف بيان والاولى الدخلة من حيث النانبة عاطفة لجملة وردت على اسندت
 ومن حيث متعلق به مقدم لما مر والرابط لهذه الجملة ضمير اليا وقيد المحيية هنا للتقليل
 وله معنيان اخر ان الاطلاق محال لما من حيث هو بارود الطبع التقدير نحو الانسان
 من حيث انه نشأ بدارنا لا يصح تملكه وهذا مع ان امر متخوف فذكره لما قيل عليه ان
 في تركيبه كالا لان الظاهر ان قوله ومن حيث انها معطوف على من حيث ان الممكن
 فيلزم ان يكون قوله وردت الاية الخبر الى ولا محال له لخلوه عن الرابط وكان يقال
 الراود اخلة في الحقيقة على ورودت هو مع ما تقدم من قوله من حيث المعطوف على
 محقق وهي من الخ وهو مما يقتضي منه العجب والعجب منه ما قيل في ترجمته من ان
 منصرف على الظرفية والتقدير من حيث انها مسببة لما اقترن فرده وردت في الاية
 عليهم فاستثنى ذانهم ونفع في غير ضرر وحاصل ما يرويه المصدر عليه ان الممكن
 كلها واقعة بايجاده وقدرته وان كانت معاني قبحه لان لا تقع في ايجاده بل في كمالها
 والاتصاف بها لا المصور فصورة قبيحة اذ اتم محالها فانها بدل على حدة بصورة
 القبح انما هو في ذى الصورة لاني التصوير مسببة عما اقترنوه بمعنى التسبب القبح
 لان من القرف وهو قسر السحاح عن العود والجلوس عن المرح ثم استبرأ لالتسابط
 الا انه متعارف في القبح والاساة كما قيل الاعتراف بنزول الاعتراف وهو المراد
 وفيه إشارة الى ان الباقي الايتين سببية كما هي في محله ونفعه بمعنى مظهره
 ومثاله في تشهير قبحهم فبقية اسم الى ان قبحهم كما انها ملكة فالتة لهم كما انهم قتلوا
 بها لانفسهم قتل السعي بما حبته نفسه حقوا على نفسه في النار

في القبح

وفي الاساس عن الفراغ المنسحق الصورت بذكر المروج كانت العرب ذامات من له
فقد ركت الكسب سار في الارض قابلا لعلنا تم قتل حجارا بعض عليه مغفوة اذ
والشاعة كالتقابة وزنا ومعنى والوخامة بفتح الواو والى المعجزة كالرغام مصدر
تحم البلد الرعي بالضم اذ كان فيه وباء فساد وهو ايضا سكن فاستعبر بها
لكون العاقبة غير حميدة وهو اسارة لقوله ولهم عذاب عظيم طمان ما قبله لما
قبله ويزار وعلى ما اوعاه من ان القباية وفيها يالى اسنوده الى السدر على
الحقيقة فان الاسنود والاصداث والاسجاد والبغى لا تضاهيها مما اقترفوه من
الفساد ولا منافاة بينهما و اضطربت المعتزلة الى اي تخالف اقوالهم
فيما اسند اليه تعالى مما مروجه لما لفته لما اوعوه مما نحن في غنية عن عاونه
لشدة في كتب الاصول والاضطراب افتعال من الضرب يقال اضطرب
امره وهو اى امره اذا اختلف اختلفا بودى الى الاختلاف الاول القبح
لما عرضوا الى هذا ما ذكره الرمنشري بقوله المقصد الى صفه القلوب كما ذكرناه انفا
وقد قال قدس سره انه يعنى ان الاسناد اليه تعالى كناية عن كونه مملوكا
الصفة التي هي الهيبة المحاذية للممانعة ونبات رسوخها في قلوبهم واسماهم
فان كونها كذلك يستلزم كونها محمولة لله صادرة عنه فذكره اللازم ليتقل
منه الى المطلوب المقصود فيصدق به الاتراهم يقولون هو محمول على كذا
لا يعنون خلقه عليه بل ثباته وتمكنه فيه ولما لم تكن حقيقة الاسناد على ثبوت
وجب عدمه مجازا مستغنى على الكناية المحاذية في قوله تعالى ولا ينظر اليهم ان
اصلهم فيمن يحجز عنه النظر كناية ثم جرد في غيره معنى الاسناد مجازا عما يتقنه
فيمن يحجز عليه فظهر انه اذا امكن المعنى الاصيل كان كناية والافهم ان معنى على
الكناية فيجوز اطلاق الكناية عليه باعتبار اصله وان انقلب مجازا لتعابير في هذا
جعل بسط السبيل وعليها في الممايرة محازا وفي طه كناية كالاستواء على التعرض

ولا منافاة بين قوله ولا حاجة الى الدفع بانه قد شترط في النية لكان المعنى
 الاصلى وقد لا يشترط وقد سبق الى بعض الاولاد من قوله لا يلحق عليها مستوفى
 منها بالجملة ان المنية به الختم المبني للمفعول دون الفاعل ولذا اقل للمنية
 عدم نفوذ الحق في القلوب لا لاسماع الاحداث الهيئته المانعة فيها وفسادها بل لانه
 يستعمل المصدر المبني للمفعول استحق منه فعل مبني كما يشق من المبني للفاعل
 اذا ما بني له فينبغي ان يقال ختم على قلوبهم الحق والبصائر الشئ محتوما عليه مستلزم لعدم
 النفوذ فيه استلزاما ظاهر انهم مجاز مرسل جعله استعارة تعسف نعم قد يشبه كون
 القلب مثلاً قد احدث فيه هيئة مانعة من ان ينفذ فيه الحق يكون الشئ محتوما
 عليه فيفتيه ان المشابهة التامة لما كان من النقش الحاصل في الختام والهيئة
 المانعة الواحدة في القلوب والاستماع لغيرها من النفوذ محذور مجازاً ان يشبه
 احداث هذه الهيئة باحداث ذلك النقش مبني منه الفعل للفاعل وان تشبه
 كون القلب محذوراً فيه هذه الهيئة بكون الشئ محذوراً في ذلك النقش مبني منه
 الفعل للمفعول وعدم النفوذ من تمامه وجه الشبه لا مشبهة والمقصود بالصفة التي
 بنه باسناد الله تعالى على ثبات قدمها وتكتمها هو الهيئة الواحدة لا اعدادها
 فتبصر انتهى اقول اتفقت كلمة محقق الشرح هنا على مراده انه كناية في
 الاثبات بحاكت لآياته الا انه وقع التراجع بينهم فيما ستره عين اليقين
 على ما قاله الشريف مما فيه غرورهم امور منها ان الزمخشري لما لم يرد على مزبوره
 ان لا يسند الختم الى الحقيقة وقال بان افعال العباد مخلوقة لهم وانما خلق الله
 فيهم حسابهم وطبايعهم وقواهم ونحوه من الاجرام والقارة فاسند اليه افعالهم
 للدلالة على الرسوخ والثبات فيها لجعلها بمنزلة ما هو ساد ومجازي
 اصطرفيه كاحس الريح الارض فاي داء الى ادعاء مدعاه المودى الى التبع والتمتع
 والشعب وليس في كلامه ما يقتضيه اصلاً وهو من الاسناد الى المضاهي والى السب

البعيد لانهما باقداره وتكليفه لما لا يخفى والمتمثيل له بمجسول يورث ما قلناه والحق
 لا يتكافأ سببا في من عدوه الاسناد والمجاري فيهما احراز وشكف عليه ان السبب
 ومنها ان ما ذكره من الجواز المتفرع على الكيفية وان يتبع فيه لا يخفى ما يتبع
 من شذوذاً فان الجمع من الجواز والناية في شيء واحد مما لم يهتد به وما ذكره
 الفاضل المحقق في الترتيب بين الكلامي العلامة ليس باعدي مما ارتكبه على يروي في النظر
 في امثلية الكيفية فتشبه بينهما بما يورثه النظر السديد لا سيما للتقديم على ذكره
 في الكيفية التي وقع التكاليف فيها في المعنى الوضعي كالنظر لاني النسبة والاشياء
 بكونه غير شذوذاً ومنها ان ما سطر فيه الفاضل المحقق وادعى ظهوره في
 المصدر المبني للمفعول فهو وان تراه في النظرة الاولى وروده اذا اسعفت
 النظر على انه غير وارد الا انه يستدعي تقديم مقدمته هي ان المصدر اما موصوف
 او في ضمن الفعل والاول قد ذكر وافية ان تكون مبني للفاعل والمفعول ولتقريب
 النجاة فيه اختلاف فترتب البصريون الى انه مشترك بينهما قالوا ان اذا
 اضيف لمفعول يجوز ان يتبع بالجر والنصب الرفع على تقديره بان والفعل المجرور
 كحان في الحديث امر يقبل الا بترود والتعبد بالرفع اي ان يقبل الا بترود والظن
 فيجوز عندهم ان يدخل حرف مصدر في مجهول فيخرج به نائب الفاعل وهو موزع
 الخلاف فيه وارتقاء ابن مالك في شرح التسهيل لاني حين وفالفرقة بقرينة
 التي واما معناه المحدث لقطع النظر عن ذلك هو ان شير قد يراوا اثره فيها
 فيظن مبني للمفعول وعليه الشروع المحقق في سرته ولذا قال بعض المتأخرين
 ان صيغ المصداق حقيقة في اصل النسبة حجاز في الهيئة الحاصلة منها المتعلق
 معنوية كانت او حسية للفاعل في اللازم كالمثلية وله في المفعول في التعدي
 كالعالمية المعلوماتية وقولهم المصدر مبني للفاعل او للمفعول تسامح معنيين
 به اليتبين الثنتين هما معني الحاصل بالمصدر وقد قال قديمهم في حواشي الرضي
 ان النجاة جعلوا المفعول الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل الذي
 بنا على انهم لا يميزون بينهما الى اخر ما ذكره بعض المتأخرين في تعليقه

الفرق بين المصدر والى اصل بالمصدر وهذا صريح المصدر اما معناه الذي
تضمنه الفعل فلما مانع من ملاحظة المعنيين في كلام الصبيطين اذ كان الفعل متعديا
لما هنا فكذا لا يختم مبنى الفاعل على المصدر المبني للفعول جاز على المصدر غير
وقد اجمعت الجاهل من قال الفعل المتعدي كما يشتمل على نسبة مصدره الى
الفاعل ما يشتمل على نسبة الى المفعول ما كان في شئ من المقتضى والمقصود هنا استعارة
مختومة لحياله الكفا والما يشتمل بهما في لزوم استعارة خاتمية العدايها ورا
النسبة بينهما على طريق القصد فلست لفظ المصدر المبني للفاعل المتعدي لكن
القصد الاصل التشبيه بغير معناه اي النسبة المفعولية لا الفاعلية بل ملازم الجزء
اي هيئة المختوم حاله عند الختم واذا هذا المقصود في ضمن الفعل لا يمكن الا
باعتبار الاستعارة في احدى النسبتين ولا يخفى انه لا يقصد اصالة عند داية الى
اعتبار الاستعارة في النسبة الفاعلية بل يكفي في النسبة المفعولية ولا يعبر في اعتبار
الاستعارة نظرا الى الجزء كما في استعارة الافعال باعتبار الزمان او الحدث
وون النسبة فان رفع اعتراضه قدس سره واما قبل في دفعه بانه تعالى
العلامة عن تشبيه العبد بفعله تعالى صريحا ووجب ان تشبيه عزم نفوذ الاميان
في قلوبهم بكون الشئ محيولا عليه فليزمن تشبيه احداث العبد الميمنة في نفسه بتم
الفعل بهذا اللازم وقيل ختم ولم يعمل بقتضى صريح التشبيه لانه لو لم يزل الفاعل على
لم يفعل فعل العبد بتم لانه الامر الملقى ولا يخفى اضطرارهم في هذا التوجيه فتعسف
لا يلبس تحته ومنها ان قوله ان كون الشئ محتوما عليه كزمن لعدم النفوذ فيه
يقضي ان يكون مجازا ام لا وجعل استعارة تعسف لا وجه له لان اللزوم لا يبرهن
في جميع المجازات الا ترى ان استعارة الطير ان لشدة العدو استعارة لاشهته
في شئها والى مع بينهما السرعة اللازمة للطير ان لزوما هذا هو لم يقل احد
انه ينبغي ان يكون مجازا ام لا من السرعة اللازمة له ولما في النطق والذلة على

ما بين في المعاني تشبيه الوصف الخلق المجبول عليه لم يروا بتشبيه
 الكاف بل الجهة التي راعاها بالتكلم من اعطى للوصف الذي اوجده
 اسناده الى الخالق كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع با
 وجود الفعل بليس هو التشبيه الذي يباين والى الكاف وكلاهما وا
 الجهة التي راعاها المتكلم واذا جاز ان تشبيه الفاعل من حيث هو فاع
 ان تشبيه فعله بفعله في امر ما وقد ذكر في شرح التلخيص ان الجازي لاس
 ما ذكره في ما منع من ان يقصد في الاسناد تشبيه الفعل بالفعل
 بربيعا فلو قلت في عدم تحرك عظيم وقبامه الا اذا غزا فتتحرك
 الارض اذا زلزلت شبهت حركته بحركتها وسندت ماله الى مصدر
 بالارض فهذا ايضا تشبيه فعل العبد بفعل العبد في الثبات والرسوخ وا
 ثابوا تشبيه السيد بعبيده وان ائزم كما قيل لما يصح للمولى على العبد
 من ان المراد ان استعارة تبعية تشبيه داعر اضم عن الحق الما
 الخلق للشيء المنع عما هو مطلوب في التمكن والاستقرار ولم يصح با
 عنه بالحق المسند الى العبد وذا مقتضى عبارة الكتاب سقط مادة
 من وجوه اما اول فلان الجازي لاس وانما يكون بالاسناد الى ملا
 هو له بتبديل الملابس منزلة ما هو له دله على الاسناد لتبديل الق
 الملابس الذي هو له على ان الرخصي جعل هذا الوجه متعابا بل للوجه
 ذكره المص وصرح فيه بانه اسناد مجازي فلو كان هذا من المجاز لا
 ذلك التفصيل من التقدم واما ثانيا فلان اسناد التعمم المدعى الى
 عن الحق يستلزم في ظهوره لو كان كل ما يكره المدعى العبد خلقا لا رما
 واما ثالثا فلان اسناد القبيح اليه تعالى وان كان مجازا مما لا يقدم
 مجبول بمعنى مطبوع مخلوق من الجبله بلبس من تشبيل اللام ومج

من علامات البصيرة في التفسير

والحقيقة بمعنى جبله المد على كذا فطره فهو محمول الثاني ان المراءاة تشييل
 قلوبهم الخ هذا ملخص قوله في الكشاف يجوز ان تعرب الجملة مثلا فتقولهم مثال به
 الراوي او اهلها كوطارت به الغشا اذا اطل الغيبه ليس للراوي ولا للبعث
 في هلاكه ولا في طول غيبته وانما التشييل مطلق حالة سجال قلوبهم فيما كانت عليهم التجا
 في الحق سجال قلوب ختم المد عليها نحو قلوب الاغنام التي هي في خلوا من العطن
 كقرب البهايم نفسها او سجال قلوب تقدم ختم المد عليها حتى لا يعنى شيا ولا حقيقة
 وليس له عز وجل فعل في تجاهاها من الحق وبنوا من قولهم هو مستعجل عن ذلك انتهى
 وفي قوله تعرب الجملة اسناده الى الفرق بين هذا التشييل والتشييل السابق وهو ان
 التمرة تشييل تصرف في الختم ومنها في مجموع الجملة وتحقيقه انه لما ذهب الى ان القليج
 الصادرة من العباد مخلوقة لم ولا يجوز صدور عنه تعالى شيا على قاعده الحسن والقبح
 فلا يجوز تعيينه ان حقيقة الى المد ايضا على غيرهم كما فصل قبوله ورواني
 الاصلين وشهرته تعنى عن ذكره ترجمه السراى على اسناده في الاية فاجاب اولا
 انما يتبع حقيقة وهو بها اسناد حجازى للدلالة على تشييل منزلة الجبل للبطون
 عليه ثانيا بانه لو سلم اسناده اليه على الحقيقة فخلبس الختم فبه بالمعنى السابق حتى لا يتم
 المحذور على غيرهم او المراد به خلقهم على فطره خالية عن القطة غير قابلة لا تتعاض
 صور كثيرة عن المذكرات كالبلد المجاورى البهايم العلف ومثله مما يجب الى الله
 بالاتفاق كخلق الذر والاحمق والمعمزة باولون ما يدل على خلقه تعالى فعل
 يجعلها عبارة عن الترفيق ومنع الاطاف في الحسن والجلال ومنعها في ضده ونحو
 ذلك من اضافة الاستعداد وعدمها ثم شبهت بالهولاني الاراض عن الحق
 والاصغاله سجال اقسام او اغنام ختم المد على مشاعرنا بخلقها لذلك الختم
 بمعنى ذلك الختم مجازا لكنه مستند الى المد فالحقيقة لصدور ذلك المعنى المجازى

عنه ونحوه ختم البدر مجازاً بقلب قدير في بعض مفرداته ومثله مشهور في الكلام في
 أو شبهت عالم كمال مخلوق لا يعرف قدر ختم البدر على قلبه من غير الاستعانة بخلق
 حقيق فالاستعانة تشبيلية لا تجوز في شيء من مفرداتها إلا لمن النسبة أمر تمثيل
 لا تحقق لمعنى الخارج كسماوي في قوله تعالى لا تعرضنا إلا لمهابة على السموات والارض
 ومنه ما حكى عن النسبة الجاهل والجهنم والتمثيل بكون المسموعة نحو اراك تقدم
 رجلاً وتؤخر آخرى في معنى تمثيلاً تحقيقاً وبلا مبرر المفروضة طماني الآية السابقة و
 يسمى تمثيلاً لفصل العلامات في سورة الفجر وقال قدس سره ان هذا الجواب
 بغير البدر في هوان لا يكمل النظم على الاستعانة وعلى التمثيل المذكور بل
 على تمثيل الاخر بكون وجهها ناك وهو ان نسبة حال قلوبهم فيما كانت عليهم من النجا
 في والبنون المحي بخل قلوب محقق ختم البدر عليها كقلوب الانعام او
 البهايم او كمال قلوب مقدر ختمه عليها ثم يستعار الجملة اعني ختم البدر على
 القلوب كما هي تمام الجملة مع اسنادها من النسبة به للنسبة الاعلى كسبيل
 التمثيل التحقيق والتمثيل فيكون المسند الى البدر سبانه اسناداً حقيقياً
 ختم تلك القلوب المحققة او المقدره حتى لا يبقى شياً ولا قبح فيه اصلاً
 سواء كان ختماً حقيقياً او مجازياً طماني هو الطاهر لا ختم قلوب النصارى لان الاسناد
 الله تعالى داخل في النسبة به فلا دخل له تعالى في نجاني قلوبهم ومنه ما طماني لا دخل
 للمسند في اراك تقدم رجلاً وتؤخر آخرى في تقييد الرجل وتأخيرها او لان منها ما طماني
 في النسبة وان فرض انه غير منها او عن احد منهما بلقط مجازي لا يحتمل ان يحمل
 على المجاز التخييلي هو المتعارف اقول ما حققه تعالى في الملك ف تحقيق بغير
 الا ان ما فكره من تغيير المعنى او سهل لانه ليس على حقيقته لانه تمثيل وان
 اختلف وجه التمثيل والمعنى متقارب فيها وانما غيره وثبت ما اوردنا

الاسناد ولا يجري على الحقيقة الظاهرة منه وقد تحققت مما مر ان النسخ في الاول
 مجاز وفي الثاني حقيقة فلما راجع للرد وفيه تبع للكشف وان الكشف لم يكن
 واما ما اورده عديدين انه خلاف المتبادر من العبارة بل هو استعارة تمثيلية
 على الاستعارة الاولى ولا بعد فيه لانه شاع مجاز المجاز على عرف قريش المجاز على
 الكناية في الوجه الاول وبما انه ان حقيقة الكلام ضرب النسخ على الاول اني بحيث
 الوصول اليها ثم استعير لاصرات البنية المعدومة في القلوب ثم لريد حال قلوب
 الكفار فيما كانت عليهم البنون الحق فالمقصود تشبيه تلك الحال كحال من ليس
 بالاصرات المنسبة لضرب النسخ لما حال من تصيف لضرب النسخ حقيقة فغير ما لغة
 كلمة انتهى ولا يخفى ان ما ادعى ما ادعى انه ابعد مما ارتقاؤه الشرف المرتضى
 لا يلائم عبارة الكتاب لا يجري نفعا فيما قصده من توجيه الاسناد الى المدعى
 مع انه لا ينسب اليه على غيرهم لان الاصرات المذكورة من افعال النصارى والقبيلة
 فلا يصح اسنادها الى المدعى حال قلوب الكفار ايضا من هذا القبيل في غاية
 نفيها ان يكتفي بل هذا مما لا وان يكون عقله من منه هي انظارهم ومعنى افكارهم
 وقوله بقدره من رغب سبب لقلوب وضم المصديفة المصدر ما يوجب جعل
 القلوب لقلوب جهنم لا يجري عليها التكييف سلم من المحذور الذي ادعوه وانما
 وانما افروده لان انما نسبه الى تعبيره لا بابه الا ان مرعى انه من قبيل التبرير
 ونظيره سال به الواوي الحق قد سمعت انما تفصيل الجواب الثاني في معرفته ان
 على قسمين تحقيقي وتحليلي وانها محتملان منها في التعم على تقدير القلوب بالاعتماد
 او اللغز يكون محققا وسال الواوي مثله لان السيل واللاله للناس امر محقق
 وعلى تقدير ما قلنا مقدرة مفروضة يكون تحصيلها نظيرة طارت به الفاعل كما
 لف ونشر وسال الواوي مثل يضرب لمن يهلك كما قاله الرعمشي وقال المبدأ
 يقال لمن وقع في امر شديد والظاهر الاول فلهذا انما عطف به الغنى ايضا مثل هذا

اول من طالت غيبته والعقا بالف التائب الممدودة في اخره اسم طائفة من
 في غيبته باسم كالطوق والقبيل غنقا موع كسعد لفظا ومعنى بالاصافة والبر صفت
 انه كان مريض الرسل حل منفع قد رسل في طيور كثيرة منها العقا وكانت عظيمة
 النحل جوارها ووجه كوجه الانسان اجنة كثيرة وفيها من طل حيوان منه و
 تامل الطير ثم جاءت فاختطفت صبا ثم جارية فشكروا النبي لان تمته قيل من ظنة
 بن صفوان وقيل خالد بن سنان فدعا عليها فملك قطع العرش لها وقيل
 غير ذلك قيل انها لا تثبته لنا ولم توجه املا كالقول ولذا قال الصفي الحل
 مله ايت بن الزمان وما بهم غل في الشرايد اسطفي ايقنت ان المستحيل ثلاثة
 القول والعقا والنحل الوفي وما قيل من انها اسم ملك ضعيف جوار غيبته
 اسقط المرحمة القول الموشى محو قلوب الاغنام اشاره الى انه مع ما بعد
 وجه واصل وجه مستقل كما توهمه عبارته ولان الثاني النسب مع عاه كما بينا ملك
 ولذا قيل القلوب المقفرة ختمها قلوب العقلا لانها لا يجوز عند المحرم ختم البهائم
 عليها الا بطريق العرض بخلاف قلوب البهائم والرمحشري جعل للاغنام
 من ختم على قلبه وهم الجهال او من لا يفصح هو حرم لمذنباته يمنع اللطف
 عن العبد وهم لا يجوزونه وقد عرف مما قرناه لا سقوطه وان لا سقطه
 اول عبارته اجبروا بها يعني ان تغفل له فان البهائم قد سرت ولا يعدل
 عن شي مما في الكشاف الثلاثة ونحن ان سا الدلائل مثل شامتها الثالث
 ان ذلك فعل الشيطان المعنى انه اسما ومجاري سنن والفعل الى السببي
 الامير المديته والسند مجازية نحو احب الى الارض الربيع وفاعله حقيقة الشيطان
 هو الكافر واورد عليه انه بغير اسناد وافعال اللغوة والنيابطين في بيان الشر
 كلها اليه تعالى فان قيل قد اسندتموها انتم اليه حقيقة فلم تذكر ان اسناد
 مجازا قيل نحن نسند خلقها اليه لانفسها ولم نلق في اسنادها عندنا بل

في الاصل

في التصانيف بدم كما مر وانتم تعرفون فيها ذلك تقول هو غير وارور است فافهم قولوا
 بجزارة وانما قالوا لما ورد فيه من اللقيح ما ذكره لما استقر على تأويله من غير ما يوجب
 التخييل ان لم يجر اللقيح في الجاهة عليه نعم الاقدار والممكنين من القبيح قالوا اذ قيل ايضا
 منع التسريح من دلالات القتال من اهل الحرب كان جرحهم فخرجوا باسنان قلوب على
 ما اوردت من الوجه السابق فيه بما في الاستدلال على هذا فهو تكرار محض وهو
 الداعي لشراح اللغات ما خرجهم على جعله كناية ايها بني الانساب لما هو ان كان
 قاطعا لكنه محمول على ضرورة الضرورات في الامر الى سكون ما لا يطيق بلا ريب
 قلت التجوز في الاستدلال على وجهين لانه يكون بجعل الفعل كالمفعول في معنى كالتأني
 والرسوخ السابقين والفاعل كالفعل على الاستدلال بهما وكل منهما مما يحكمى لان
 الاول قوة حسنة وادب عندهم فلهذا يقع لا يقال لم يجر الاستدلال لتسريح العقل
 فيتميزه المفضل ولم يتبع من ادب عن اهل المعاني وانما جاء لتسريح الفاعل كما تقول
 هذه شيمة ونفى لا تسمع لو قبلت قلنا اذا شبه الفعل بالمفعول فزوم منه تشبيه
 الفاعل بالمفعول والملائمة لتسريح كما مر فلا تظن السراب كما لو لم يكن
 في جعل وجهي الجواز المحكي عن وقد فعل مثل في التمثيل من غير ان يشبهه احد
 من شراجه وما قبل من ان يبقى وجه اجزم بذله وهو ان يستخرج النعم للاقدار
 التمكن من الاعراض التي عن الحق الموجب لعدم تقوده وهو محال الى محال القول
 تشبيها لا محالة القدرة على ذلك الاعراض السبب والظرف النفاذ بالتمتع وهو من
 النolan الاقدار والتمكن لا يقع عندنا وعندهم ليس بشي لانهم لا يصير معنى محيطة
 اقترنهم على الغم وما رواه انه اقترنهم على اعدائهم الا انهم لم يصحوا في قبل
 المعنى اقترنهم على الغم المتجوز به عن اعدائهم وذلك فهم نوعا فميتهم ان المعنى
 جرحه القدر سقط في اللغات بما فيه من قوتها في قولنا انهم على القدر

من يتغير لانه غير متعين لم يشك له كما في شروع مع شهرة المباح الحكمي تعني عن التمثيل و
 لنرا سقط ما فيه من التفصيل ثم ان قوله جعل الشيطان او اللذيق في الارض
 وهو منافق لم يرب العجز لانه قالوا اللهم احسن العباد وخالقه لا تعجلهم لاننا نعلمهم
 بالمفترسيما والصدق في منزله عن فعله كما ظهر ان احداث ما يمنع عن قبول الحق
 يقس العبد لكنه نقل عنهم ان الاضلال والافراس فعل الشيطان كما نقله المحقق
 الرابع ان افراقهم الح الذي يظهر بعد اعيان القطار المراد بهذا انما ذكر
 في الاية السابقة فكيفهم وعلومهم في حيث لا ينج فيه الايات النزر ونحوه مما
 الاغراض عن الحق وعدم قبول الايمان علم منه انه لم يبق طريق الى ايمانهم غير
 القسر والالاء هو منافق للتكليف قبل السباق والسابق على انه منه ترك
 الالاء والقسمين طبع فرضي على مشايرهم الان نعم يمنع من الوصول الى ما ختم
 عليه والنفوذ فيه وفي الالاء الايمان رفع لان منع عنه وفي تركه ابقاله وابقاله
 من القادر على رفعه ما منع يعني لما قيل ان التفتية او المنيه ما مورر وهذا وان لم
 نخل من السبعين مستغفر منهم فانهم يركبون اطراف الائمة في سلوك طرق الصلوة
 وتلك قس سره نعم عبارة عن ترك القسر والالاء الى الايمان فيجوز
 الى الله حقيقة وتحريره ان الختم على القلوب بقرم ترك القسر والالاء الى الايمان
 بمعنى ثم الله على قلوبهم انه لم يقسم عليهم في المعنى اعني ترك القسر مقصور
 في نفسه بل يتقبل منه الى ان مقتضى حاجهم الالاء لا يشاء والتكليف على الاختيار
 من هذا المقتضى لان الابان في النذر لما تعني عنهم وان الاطاف لا تجري عليهم
 ويتقبل من عدم الاغناء واما الى تنبيههم في الاضلال على الصلوات فكل
 الختم على ترك القسر مجازا وسلاما كني بغير ذلك السابهي فيكون هذا مجازا
 مستقلا في الاية كما لو اب الغافل وانهما يقتضيه ظاهر قوله عبر عن ترك القسر الخ

ومنهم من قال حاصل ان النعم المستمرة على من جازى بها من المؤمنين ولا سيما على المؤمنين
 فهو جازى غير متين طاهر من ان يستقر النعم من معناه الاصل في الربك القدر السائل في المعنى
 وحمل الحق في شأنه لا فاعلة لان النعم امدت ما في محض ترك القدر ترك في حق
 للعبد مستمرة الاضمار للعدم مستمرة على ان معنى المعنى في ترك القدر غير ان الا بعد
 العلم بما لهم والاية لبيانها اقول ما ذكره من ان النعم على القدر يستلزم ترك القدر
 والآية الى الايمان ان اراد به ان لم يقض القدر يستلزمه فلا استلزام فيه بوجه من الوجوه
 وان اراد النعم الجازي السابق فهو من الجازي من المؤمنين الذي لم يرضه منها وقوله يقتل منه
 الى ان للآيات والندى لا يقتضي منهم الا للشيء انما صريح معنى قوله ان الذين كفروا سوا
 عظيم اندرتهم لم تنزلهم الا لومون كما قرره في معنى كلف الخافيه منه بعد ترجيح
 به وما يقتضي له الشكف بعد الندى عليه وهذا لم يظهر له وجه اسلا وقوله لا يجزيه
 يستلزم النعم الى افرزت ما قرره لك انما ظهر ما فيه فتدبر فان هذا المقام من الحق
 اقوام لانعام لهم فيه بما يتخير لنا فقه كما قل ان هذا ليس فيها استقلالها هو الظاهر ان
 قال به الشارحون بل معنى على الاستمرار السابقة فان النعم الجسمي ضرب النعم الجسمي
 يستلزم ترك القدر والى الى الايمان بل اصدات الهبة الى نفعه من قبول الحق على القطع
 يستلزم ترك الايمان فالالا والاضرات متساويان فلا يلحق ذلك انه
 تعالى على رغم المعقولة لم يقسمه يقال فسر على الامر من باب ضرب بمعنى قهره
 والجهاد والشرامى تعالى من الرامى والمراد به التزايد والزيادة في قوله تعالى ربنا انزل
 الحمانى الاس كس صفة التفاعل للمبالغة وهو المناسب لما بعده لان فطر الربا
 تؤدي الى التناهي الى طوع النهاية والوصول الى الغاية وقيل هو مجاز عن التناهي الى التناهي
 في الرامى مبدل لان جهدهما فيه هو مكر من مبالغته في شئ من الاعراق الحمانى لبس العلم
 من التناهي في النعم كما يقال له اعراق في النعم قال هـ

جري ملقا حتى اذ قيل قد جرى بذكر كذا امر ان سرور بليل من فروعها يسميهم الممتنبة
بأمرهم لم يصيبه من الشجر والنبات اصله ومنية ومعه مروي في اوراق قوله تعالى
بمن السلف انما لم يقر في الاصول من ان الاما والاراه المديح طبعه التكليف
بالمره على ما يسمي للشخص معقورة واختياره التكليف على ذلك فان القادر
هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك ولا حكمة بمعنى قوت واسمه بمعنى اتقت
بفعل اعلمت الامر او اتقت ما يحكم وقوله الاستعاضة على الرجع الاستعاضة بمعنى الاعطاء
بمعنى بل والمسموع على انه يعلى لانه ممنوع بمعنى التقييد بهم فبما يملكون في الصلاة
حلاية لما كانت اللقوة التي يحتمل اية حلاية له بلفظ او لا مانع من ان يقولوه معينة
وحيثما يقطع النظر فيمن كونه حقيقة متلو مجازا الكلم المطبوعا على ان حلاية المعنى
فان كون القلوب في التسمي هو معنى التسمي عليها كما ان وقر الاذان يتم عليها ثبوت
الحجاب فحسية الابصار فتكون عبارة المعلوم ما في الآية الاخرى قال الشيخ
فمنه المعنى حلاية الكلام اللقوة واما ان التسمي على انه حقيقة او مجاز فغيره تردد
في قوله وقالوا اقلونا غلف ازادوا انها في اعطية حيلت فظهر في قوله قالوا اقلونا
في الكنية انها مشكلات لنبوتهم من التي انتهى وقال قدس سره الاسناد الى الله
بغير حقيقة لانهم يجوزون اسناد القبيح اليه تعالى فان جعل التسمي حقيقة كان هذا
وجه استقلاله على مجاز كما هو الاول لان ارجع الى ما تقدم وقوله معلوم من حال
اللقوة مع اجماله اتم من ادعائهم يجوزون اسناد القبيح اليه فانه لا دلل عليه بل على
خلافه فانهم لما ادعوا بطلان ما جاء به لم يكن الا عراض عنه وعدم قبوله فيما لم
كما لا ينبغي ثم اذ يبرر عليهم ان التسمي هنا مجاز قطعا لان معناه ضرب التسمي كما مر في مقود
ينما على ان معناه في الآية الاخرى وكونها اعطية حيلية لا ينبغي ذلك بخلافه انه
ليس في عبارة الحكمي انحصار الى الله اصلا والكلام مسوق لتسمية الاسناد والكلام
تمثيل لاسان حقيقة الاطراف والواجب ان مجاز التسمي من كون التسمي فانه قدس سره
كونه في الكلام المستعمل عليه كما قل لا يجدي نفعا وادبر على هذا الجواب ان المقصود
هو الآية التي قبلها ولما لم يعطى في تقدير الحلاية نفوت من اذ قيل وهو ان
تقدم هذا بل على محال اصرارهم على اللقوة فيله جرم الايمانهم وعدم نفع الاستدلال

فيهم من ابيهم والى نفي على السعي والسير لم ان من نفي لمرته ويزا في ان الذي في
شرح الغافل انما انما على العوا الغاشية ورن هذا الذي في نفي السير ما عمن
على انما نية ما يسوق الكلام فلان العوض نتم اليه الى تقدير ما تقدم على اللغات والسير
سواء جعل مستغنى او لا انتهى في امر او لا في نفي ما يدل على الحكاية لعدم مطلق القول
وتموه في قصد الاستهزاء والتكلم في قصد التوقير والاكابر وان كان سال معناه في غير
تكملا وحته في العلم والتكلم والاستهزاء بمعنى هنا وهو ظاهر في شرح الكفاية
اي فيقوم بالدوق السليم ووجه بانه اذا نقل كلام اصريح ظهور مطلقا في فهمه للاستهزاء واما
لما في قوله تعالى لم تكن الذين اللغو من اهل الكتاب المشركين متعلقين حتى تاتيهم البينة
رسول من الله بلوا مصفا مطهرة لان اللغات كانوا يقولون قل سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم لا تتفك عما نحن فيه حتى ياتيها النبي الموعود في التوراة والانجيل فلما جاءهم كفروا
به فحكي الله كلامهم ثم على سبيل الوعيد والتمهيد ولو كان اخبار الرزم مخلفه والعشبة في
الحكمة فقط اوفى الحكاية والتكلم لما في شرح الكفاية وسيا في معنى هذه الآية في محله
اي في الكفاية الاشارة الى ان هذا ليس يقبح لان الاشارة ليست به في الكفاية ولا في
وقع جزا لعمالهم في الدنيا فليس يظلم بل عدل ويؤيد معنى قوله تعالى وحشرهم الى
دنيا اعطف قوله ولم يدراب عظيم لان الراوية عذاب الاخرة وفي الاحتشاش والاية
اشارة الى ان النعم مجازي ابطال الشافعية في تفسيرهم في ان في المادة لما ذكرنا
وفي الآية لا يستقبل خبره بالماضي لتحققه فهو كقوله قتل بمعنى يضرب قدور عليه
ما وود على الناس ايضا ورفع بالعناية فاسل ان المراد بالنعيم وهم قلوبهم التي هي
ليس الراوية ما مر حتى يمتنع اسناده الى التدخل هو نعمة وعطايا متفي قلوبهم لتوفرهم الملاية
فلا يدعون ولا يكتفي بخلقهم وان نقل عن الحسن البصري امتارها الجاهل ووضع العلامة
على القبيح فيجب في حسن كما قيل عرفت الشرح لا للشرب بل لتوقية والنعيم على هذا
ليس يقتضي اغشاة تبعية ومتميل ان يكون مجازا مرسل لا لشر معنى مطلق العلامة

أو التعميم على ما هو مذكور في قولنا في الأمر النصوص التعميم على ما هو مذكور في قولنا في الأمر
 هذا التعميم على ما هو مذكور في قولنا في الأمر النصوص التعميم على ما هو مذكور في قولنا في الأمر
 عند خروج الأثر من صفة عليه علامة تمييزها بغيره وقد ذكرنا ما في غير ما سبق لقوله على
 الأصابع عن شاة أيضا وقوله على هذا الخ المنهاج كما ينبغي الطريق أي حرمي على هذا
 الأسلوب الخلاف بيننا وبين المعتزلة في كل ما ينسب إليه تعالى من هذا القبيل فمن
 يقول بمرسنة الحقيقة ولا تقع فيه كما قيل من عرف البدر زال التهمة وقال كل فظة
 محكية وهم يتكلمون تأويله ما مر ونحوه على ما هو مذكور في الأصول وإنما شيع الكلام
 فيه هنا لانه أول آية وقع فيها ذلك وعلى سمعهم مطوف الخ لما احتمل أن يكون
 على سمعهم وما عطف عليه خبرا مقصدا لعنساوة أو عالمان فيه على السائر مع أن
 على قلوبهم أولى أحسن معنى لتعيينه في الآية التي ذكرنا منية لأن القرآن يفيد بعضا
 واما تقدم القلب هنا وتأخيره هناك فلا نراه هنا بيان إصرارهم على الكفر
 بقول الأيمان الذي معناه أو عمدة معناه التصديق وهو متعلق بالقلب مقتضى
 هذا التمام تقديمه المقصود هناك بيان بيان عدم قبول النصع والنية في
 مما يتعلق بالسمع فالنسب منه تقديمه وقيل في توجيهه إن التعميم على السمع ليس
 من الغم فلا قدم في التعميم ويكون القلب واحواله مقصود بالذات بوزن محل آخر
 وهو مع ما فيه من الإبهام غير محل بالتمام والوفاق فذكر على سمعهم تقتضي دخوله تحت
 التعميم وهو على قول المصنف على قلوبهم إبهام لاحتمال عطف مجموع الجار والمجرور
 على مثله كما هو الظاهر المتبادر وعطف المجرور فقط لأن الجار متكرر في حكم اللفظ
 ولذا لم يقل قوله على قلوبهم مع أن صيغة احصاء يفهم مما ذكره أن قوله على
 أبدا غشاة أشد الاتصال له مما قيل له في الآية المذكورة وهو صريح
 في التفسير أو علان المصنف في تركه من قصور النظم وكيف يتوهم هذا وقد
 صرح به مما سبق في حيث جعله مبتدأ وقال أنه من عطف الحمل فلو ذكره هنا كان

غيره لانها لما شئت بالحق بزوجه من ان الفعل بما قبله متصفا بالسبب ومعناه
تعبه هو الاوراك لم يمتنع بوجهه من شئ من جميع الجهات ايضا وان اشترط
الاشارة لا يتعين فحصل العزم عاما كمنعها من العزم لا يشترط الا بالاجزاء كمنع
بذلك من العزم بالاعتبار يقتضي وانما الورك البصر فلا يكون الا بالاجزاء ولا بالكلية
لأنه لا مانع منها ايضا وهو العزم لا يشترط ان يكون كذا في شئ من السبع كما
على الهم من شئ منها ووقته في قولهم من شئ فحصل العزم بالكلية والعزم بالاجزاء
ولا يفرق بينهما في جميع الارباع كالاراء وقيل العزم انما يميز من الارباع
بقصص المتعاقبة وهو واضح لا يستبره فيه وقوله في الكفوف نظر لان العزم والعزم
في من خصوص جهة المحاذاة فالوجه ان العزم في شئ من اركان العزم
بالبصر من غير حاجة لما تكلفه يعلم ما فيه مما قد مره وقال في القلب
خاص فعلمنا ورون العزم لما سباني في الانتصاف لا سماع والتعلق بها
في محوثة كان استعارة العزم لها العزم والابصار لما كانت بارزة وادوارها
لمن يظن بها لان العزم بها التيق والتكامل لا شئ اخر وكذا الجار والاضافة
تتم على الشيء وعلى ما يصل اليه اشترط العزم عليه وعزمه او عليه ما معا فان
اشارة او اختتمت فخر ان شئ ختمت وارة كان اقوى في المنع منه واما الاستقلال
في اعادته فتعني لما حطه على الفعل السعدي بضمي كانه ذكر مرتين ولذا افرق
فانه من مررت بزيد ومررت بزيد ومررت بزيد ومررت بزيد في الاصل مررت بزيد
التي في مررتين والعطف ان كان في قوة اعادته العامل ليست ظاهرة في
شئ كاعادته لانه من الاحتمال وهذا معنى ما في الكسوف من ان هذا واضح
له لانه قال فيه لم يكن تكرير لما كان استلزاما للقلب والاسماع في تقديره واحد
من استلزام الاسماع تقديره على صفة كان ادل على شدة العزم في المرصعين انتهى
في المرصعين اشارة الى الاستقلال الذي هو صريح في البصر وتبين انهم يستعملون

تارة متعديا بنفسه يقال تهمته فهو محبوس واخرى بغيره يقال تهمته فلان على شدة التهم
لان زيادة اللفظ قبل على زيادة المعنى وليس مناسبا معنى مناسبا في الشدة والاستعمال
ايضا كقولهم اتهمني ان يعيد هذا المقام والعمى ان صاحب الكسوف فذكر الفاعلة الاولى ورون
المتأخر ولم يبين احدهما جميعا الشراخ وبعضا فامثل المتأخرين منها بما هو بيان
للتأخرية انتهى انتهى الشرف حسب قال في شرحه لعل اول على شدة التهم لان
معنى التهم في كل منها يقتضي ان لا يخطئ كل واحد معنى للفعل المعبر عن ان الفعل
مذكور عن انتهى ولا يخفى ما فيه فانه ان لداو زيادة المعنى زيادة الكمال فهو بعينه
ما بعده فيقع فيما فرسته وان اراد زياده الكيف فليس فيما ذكره ما يدل عليه العلم
في كلام النظم التثنية او المعلوم به وهو التهم ووجه السبع لاسن الرفع لما يخطر
في الخواطر من ان مقتضى استقام الكلام ان تجري التكررات على نظره اصبحت
بها كلها مفردة او مجبوبة ولم افرد هذا دون اخويه فوجه بانه بطر واد ما يوافق
اذا اسن اللبس كما في قوله لولا في بعض بطنهم فاعوا فان لم يكن من غير
تذكر بطنهم في موضع بطونهم لذلك فلو ليس مثله لم يميز كما في قولهم وفرشهم في
محل كمثل الاشتر الكس هو غير مراد واولاه مصدر في الاصل والاصل فيه الاو
بصدقه على القليل والكثير فلا يوجب عالم يردونه لهما لانه مصحح وقيل ان شراخ
لانه الاصل ولا مقتضى للعدول منه وفيه انه عند السائل له مقتضى لا يكثر وهو
بجانبه اخويه وتعدده في الواقع فالله به ما قيل من ان المخرج الاختصار
المتن مع الاشارة الى ثلثة هي ان مدر كانه نوع واحد مدر كانهما النوع
مختلفة وقيل الخواصة اذا اتساوا في قياس الطريق ساقط ودلالة الاو
على وصلة لا يعلم من اي الدلالات هي ورواياتها دلالة التسمية واما
يلتقي فيها باي لزوم كان ولو يجب الاعتقاد في اعتبارات البليغ وعلى
تقدير خصائص مثل وعلى حواس سمعهم او مواضع سمعهم فالسمع بالمعنى المصغر
لان المثال الاخر في الاول من مدر كانه بها الاصولات وقوله يقال المسمع
ايضا بغير زيادة بالسمع عن الاول وتارة عن فعله نحو انهم عن السمع لغزولون

والجانب جميع حاشيته هي القوة التي يربط بها الأجزاء الحبيبة والواسع كالقوة
التي هي ما قيل عليه من أنه مجرد تجزئته في لاني جعل السمع على المعنى المصنوع
مكون ذلك من النصفين في تقديره نظرا لوجهه وقرأ ابن أبي عمير في الشواهد
وعلى ما هو عليه من قوله قال لم تقصد فصل النما هذا القدر المقتضى
وما قيل في تحصيل الأجزاء من المراسع كل واحد من الأجزاء كان حقه الأجزاء إلا أن
جعل الجمع على كل فرد فردا من الأجزاء في قوله تعالى يخرج علم طفلا على وجه
واعلم أنه قال في الشل السائر من ما هو من صناعة البلاغة بتركه على ما كانت
الألفاظ فيها سالما لا يحسن بتمامه لا محققا كما لا ينبغي أن يكون في القرآن متفردة
لأن الجمع فيها حسن وبضده ما ورد ومفردا ولم يرد مجموعا كالألفاظ ولما المصاوير
فيها هو الحسن وما جازتها مجموعا قول عترة كان غير علم انفت عليه وان يقدر
فحق لا الفقور فهذا غير شائع ولا الزيادة وان كان جائزا أو لم يرجع إلى العلم الذي
السليم فان قلت اللفظ لالة الاستمرارية من تراضع الوضع للزوم من حيثها
لعدم اللفظ ومفاسوا كان لزوما عقليا كما أجبه أهل السير أو أنهم منته
فيتمثل العربي وغيره كما هو عند الأدباء وأهل اللغة في القول المتبع الحاشية أو
فعلها كما هو ولا دلالة لذلك على صحة المستطاع وتعدده وهذا هو الذي
قصده المدقق في الكشف مما وجبه رده قدس سره فقلت إرادوا في الكلام الطبع
الملقى للكتاب إذا قصده ما اتفق دلالة عليه تحت تصرفها فان قصدت بتمامه
يكون كناية لزومية وان لم يشأ ذلك مما وضع له كما قرئ في شيء قوله السكالي أن يخرج الكلام
لا على مقتضى الظاهر كناية وهو مما حفي على بعض من أوردوا في قوله وحده اللفظ
تمثل على وحدة معناه وهو الحاشية وحدها تمثل على قلة مدركاتها في ما هو المنفرد
مشكك حتى في اللزوم عرفا وقيل اعتبار البعوا والالة زائدة كما ان العادة طبيعية
هذا مخالف لما قرره في شرح المقتضى فليجرب التوفيق بينهما فانه محتاج لزيد من قس من
تبعه لوجع القلوب كثيرة والابصار قليلة وان كان ذلك هو المعروف في
الاستعمال الفقهاء في جميعها الألبان في بصر الخ في الكشف عن بصر الخ

في هذا بصره الراي يترك الربايت على ان البصيرة نور القلب وهو ما يستعبر
 به من احوالها هو هذان الطيفان على البصر هما انهن للابصار والاستبصار انتهى
 وعمل البصر من البصيرة من التطويل والمفا والبصيرة الاصل مصدر بمعنى ادراك البصر
 وحاسها على كذا لغة ثم يجوز في القوة التي هي سبب في البصيرة في محله
 وتخرج من تحتها حقيقة في العرف لتساووه وهو المناسب للتحقق والتمسك
 لسلطانها لايمان القوة واصل القوة هي في العرف العام معنى مصدر هو المحرك
 افعال شدة وشد في الضعف وهذا كما معنى راسخ هو مصدر للثبوت وهو
 الاثار والقوة البصرية عندكم معنى في ملحق العصبين الاصلان من الدنيا الى
 الحقيقين من شدة ادراك اللوان والاشكال تفصيله معروف في محله
 وحمل هذه القوى اجسام لطيفة شاذية تتكون من لطيف الاطلاطية هي ارواح
 عند الناس وشمها للاق النور عليها فيقولون في الاغني ضعف في بصره وفي
 الاغني ضعف في بصره وقال الامام الغزالي في كتاب الشكليات اسم النور بالمراد
 احسن منه بالنور البصر وهو المراد من الخشنة في كلام في الشرح ايراده هنا
 من الفصول وقد قلنا المصدر بتركه ولعل المراد بها في الآية
 الى العضو بضم العين ويجوز كسر وايضاً ومجتمعة بينهما واولاها هو ايراده
 جبرين اقر البصرين مطلقا لان اهل اللغة لم يسموا العينين وغيره قالوا انما
 بالمراد الشم على علم على عظم اليد والرجل فعلى هذا هو ما مجاز لا ضمير في قوله
 انما انما الى ان في الاخرى سببه ايضا باعتبار محله او التقدير فيه كما لا
 يتوجب عليه اذ كان البصر مصدر ان كيف يتم ما فهم في توجيه افراد السمع بانه
 الى اصله ووجه المناسبة بتقديم تقريره وهو الجار على التجوز نظر الماخذ لان احوال
 البصر يتلون فيها والى جعل البصر من البصر والظاهر ان تاديبه في تفسيره البصر
 وهو ايراده وادب السلف نعمنا الله ببركاتهم في الكائنات الخشنة في بيان
 فيما سبق في ثقل في اقال كان هنا قيل انما عبرة في قوله في ما شئ من ظن
 في كماله كسائر الامور العقلية التي هي من احوالنا في البصيرة فليس هذا محلهما و

قوله وبالعلم هو حمل العلم الظاهر في الجسم المنزوي المعروف لانه اشهر في
الآيات والآثار حيث ان العلم في الشئ انه حمل العلم وكونه في الدماغ او مشترك
فيهما مني على اثبات الحواس الباطنية التي لم يثبتها الشيخ والحكام مشهور
وقيل انها حمل ما به العلم في الدماغ ولا يخفى ضعفه والعقل في الاصل مصدر
سمي لتقلبه اولاً لانه لم يزل يسمى العقل لبا ايضاً وقد يطلق ويزاد العقل بالغة
الاطلاق ولغة فبالتقدير والعقل ونوعها والمراد به استعمال بدون تقدير ونظر
وهي فيهما حقيقة غيرية والعقل يقال للقوة المنبهة لقبول العلم والعلوم المتبقية
بها واصل معناه الانساق بمقابل ونحوه كما قال قد عقلت والعقل امي ذاق
ومبرئ الصبر الذاق وفي جميع المصطلحات والعقل ايهام تضاد فيه
لطف لا يخفى والعقل بهما ان كان العلم بالهيات والمعرفة العلم بالجزئيات كما
يراد منها ففكره للتعمير ان كان مطلق الاوراك فهو المراد بالمعرفة بالهيات
وقيل العقل بمعنى التمثل وتكلف المعرفة عليه تفسير في زيادة القوة العلية
ومشاهدة الانية على ان المراد بالقلب فيها العقل جعله القوة الحسية للمحسنة لها
اشارة القبول وقد قيل عليه من مخالف لما فيه في سورة ق من قوله اي
قد واعي متفكر في حقه وتكليفه وابهامة تفكيره وان كل قلب لا يتفكر
ولا يتدبر وقال وقال الشيخ في الدلائل بعد ما نقل تفسيره القلب في الآية بالعقل
منكر على من فسره به ان الرجح اليه لكن في تفسيره انه كلام مبني على تحصيل ان من
لا يتفكر بعقله فلا يتدبر ولا يعي بمنزلة من عدم قلبه بحسب ما في قول الرجل غاب
عني عقل ولم يحضرني يريد ان يحيل الى السامع انه غاب عنه قلبه بحسب ما في قوله
انه لم يكن علمه كذا وكذا اذا قال لم يكن هناك بغير عقلته عن شئ فهو
ضعف كلامه على التحصيل وفي الايضاح كلام الشيخ حق لان المراد بالآية الحث
على النظر والتفكير على تركه فان اراد بهذا التفسير ان المعنى ليس ان العقل مطلقاً
فهو غاب الغيب وان اراد ان المعنى ليس ان العقل يتفكر به ويعمل فيما خلق له
من النظر والتفكير العقل ثم تعينه بما قد عاين العايدة لصحة وصف القلب
بذلك دليل قوله تعالى لهم قلوب لا يعقلون بها اقول في ليس بشئ لان

المقصود من هذه بيان معاني العلب لغة وبيان وجوه استعمالها في النظم فذكرنا ما اهل
 هذا الفن يعرفون كما لا يخفى تيمنا للغايين فلا ننسى في ذكره لوجه امرين احدهما
 به هذا بحسب تحليل النظم واما بحسب بقبه فالجمال واصلان من حيث العقل
 وسنت عن قوله فجمع ايضا الى ما صرح اليه الشيخ من تنزيل الوجود من حيث المعنى
 فعدم فناءه فلان من لم يتبرر بالعقل له راسا كما ان الشيخ لما ابقاه على احواله و
 حقيقة اشار الى ان من لا يعي ملائمة بمنزلة الجواهر الذي لا قلب له ومن قرر
 الصفة نظر الى الطاهر وسلك الطريق الرابع فذكر في الايضاح لانه في العلم
 كلام الشيخ فيه من لطف التحصيل والتجريد في ميزان الساعات العربية ما لا يخفى
 وقد اتم بطله الشرا وعنده من لطايف المعاني كما قيل قلت قد عرفت ان
 لا قلبه من حاضروا ودي انا في فواو ك ق م ط ف ك نحوه تنجلي فقل لها لو ان فواو
 وفي درية لكان ما نسير هذه القوى من الدماغ قيل سئل الفكرة وطلبا لبيان
 وسكن الجبال مقصود من حفظ الذكر وموجزه ولما كان قوام الدماغ من
 الجسم كله من القلب الذي هو مثل الحرارة الغريزية غير ان من هذه القوى
 الدماغ فقل من قوت قواه المدركة له دماغ ومن ضعف فيه فالي الدماغ
 وقوة العقل هو الكثرة عليه قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب
 واما جازا ما لها الح يعني ان الصا وحرف مستعمل نحو عند النجاة
 واهل الادا من ان لا اماله فيمنع منها لانه ان نحو ا بالفتحة نحو الليرة
 وبالف نحو الباء والست متضمن لتقل الصوت والاستعلاء مقتضى كلامه
 فوجهه بان سببه الليرة الواقعة على الراء هو كماله في مباحث يحتاج
 الحروف وصفاتها حرف مكررتكره على اللسان في النطق به فانه يجر
 والهم ما يكون التكرير او اشد او وقف عليه فليست بمنزلة كسرتين قوتى
 السبب ازال السبب وهذا صانع معنى ما في الكشاف من ان الراء الليرة
 تعلب السببية لما فيها من التكرير لان فيها كسرتين وذلك اعون شى على

وذلك ان اجمال الاسبال ولم يرقض هذا الاسم المجعول في شرح الشكسية
 المرامية فقال وجب الالزام نسبة الالفة واعتبر الالفة على الراء اول غيرها
 لنسبة الالزام التوفيق لا ما توهمه السطوون لقوتها بالسكر لعدم معنى ان
 ما يقع من قولهم ان الراء حركت تكرر اذ حقيقة ليس معناه الا ان الالفاظ
 بها حركت عليه الساقطة عليها ليلحق وقع تكرير حركتها عظيم اذ لم يقل احد
 في نحو حرف لا ان انتهى ولا ينبغي ان فيها تكرير اما لاني لم اذكر في الالفاظ
 المسلم فان كان في الوقف والتشديد المظهر وما ذكره العلامة مما التفق عليه
 اهل العربية وايداه المصداق بتقدير رفع الالفة عند سيرة الراء هذا امر
 حصص سيرة لا لا مقتضى اجماع والاعشى كجمله فلا يلزم وان لم يمتثل ما
 الالفاظ وعلم من السعي والالفة في الراء كما هو حال الخلاف في الالفاظ لا يمنع من كون
 مستند الحركات والالفاظ منصوص بالخبر الفعلي كما هو قديم كان في الراء
 اعتد بالانفاق وان اختلف في الالفاظ لانه اجمال لا ليس الفرق بينهما
 على كثرتي ثمرهما استواءهما وهو فاسد قطعاً والفرق بينهما ان في الالفاظ
 خلاف الراء وفي الالفاظ عدم الفهم مطلقاً لانه لا يفهم من جعل شيء بدون
 ولا ضرر في عدم الفهم انما الضرر في فهم الراء كذا افاده شيئا في جوانبي
 شرح التسهيل وقبل الراء بالابتداء لا يختص بسيرة لا اتفاق ما عدا الالفاظ
 عليه اذ لم يقتض على ما يجب اعتماد اسم الفاعل عليه حتى يعيل الذي يختص به
 سيرة لانه لا يلتقي بالاعتماد على ما سوى الموصول وتبين كون الراء صدقاً وقال
 الرضي اذ لم يقتض الطرف على امدالك شيئا لانه لم يقع بعده ان المصدر
 فالرفع مستند مقدم الزم عند اللذين والاعشى في امد قوله هو فاعل الطرف
 لان الحرفين لا يجوز ان يقدم الخبر على البتة او اما الالفاظ فيجوز ان يقع
 على الالفاظ ايضا فيجوز على الصفة بلا اعتبار في الطرف قولان ووجه
 العطف على جملة الفعلية اي ليرد الى الالفاظ عطفه على جملة الفعلية لان
 الاصل الاقرب في متعلقه ان يقع فعلا لا سيما اذا ورد في متعلقه

على شرا وفاقته من انما لوقر ومما ضعف عن فهم من عمل اسم الفاعل والظرف
باعتبار ضعفه في سائر جملته فقولهم ضرب عراب عظيم مثله وقد ايضا يرضى مشاوة
فعل ان لا يتحقق ان عمل اسم مفعول في الفعلية وعلى من فعلية بالظلال على
الشيء الذي هو اسم الذي اقتضاه المقام للين بالامكان على ما اقره وقت العلم
وميره وهو لا يردك الا كما سطر السطر والون الجاهل من عاينين ليس في كلامه
الظاهر انما الفعل ان هذه الجملة واسطف عليها علية واثبت على كل حال
لا انكامل الوجه المردول عن الفعلية الاسمية وتلك التماس المطلوب في قضية
ان ان فتوة البقرة بجملة فيهم كما قال تعالى ان في خلق السموات والارض
واختلاف الليل والنهار لآيات لاولي الابصار فمن طالب لا ينظر
باعتبار في الاقوال والافاق بخلاف عدم التصديق وعدم المانع للفرقة
منهم وفيهم كبريت صدى فعل النظم على انهم محال فيشكوا او امر الرسول لم يجر
على مقتضى القول حيث يطمعون والطبع على طويتهم ونزل هو السرى في غير
والفتوة الحقيقية في المنع من ان يكون في الجمع التمثل التي معنى العوض عليها
من امد التحويل وقرى بالنصب الى هذه القراءات كلها شواذ الا لشدة
منها وهي فتاة في العيون البعوض الالف بعد الشن والرفع ولذا اعتبر
بجوى التحويل والنصب في شواذ المساور له وقال قيس مره لا يردني
مطلعا من تقدير فعل كجبل واخرت على طرية قوله علقها قنا وما بار
او في مناقشات منها ان قبل عليه ان يرفع قول النص وغيره انه على حرف الجار
والنفاذ كجمل محلى النحوان يكون فتاة اسما وضع موضع مصدر
معنى ثم وقعت بطرس لان معنى ختم غنى وشغلها قليل فحشية على قبل
اللي يكون طريقهم وصعدهم وابصارهم متوفا عليها فتاة والفاضلين
بجوى قبل خلفها فتاة ما بار واسواقهم في جعل لواء نصب على ان

الان السماع ليس مما يختص به القلب والسمع بل مما يختص به اذن السمع من فرق ظاهر وقصير في
الثانية في قوله تعالى اذ اذنت من تحت الهدى هو اذ اذنت على علم فتم على سمعه وقبوله
عشوة فمن يهدى من بعد الهدى فلا تزلزله ولا تجعل البصر مختصا عليه العشوة فقلت هل في
اسلوب هذا قوله كلمة غير التقين فانه علامة انهم قاتل لما ذكره الملك السماوي ورواية
من استمرى به من المؤمنين هم السعداء لا وادعائهم بغيرهم بضادهم الذين لم يفسدوا لانهم
اصلا انك مدخله بان من هم محبوا له منع العوائج وعدم قبوله التي غلظت اعدل فيها الى
الاسمية او ترك التصريح بالفعل وثمة ذكر من عرف الحق ثم عدل عنه لاهل الله الذين
له جاههم موقوفه فتاب تصريح بتجذره والغشوة ولذا صدرت بقوله اذ اذنت فصر
السمع فيها وما قيل من انه في الجاهية تصديق عدم قبول التصريح عدم البشارة بالمراد
الواصل اليهم حينئذ حينئذ فتاب الفعل الدال على التجهيز لا يصلح وجها لمدعاه فان
قوله تعالى سوا عليهم الى اول ما ذكره لم يرد فيه شيئا لا يخفى بعد اعطائه وتأخر قول
ما ذكره قدس سره في قوله علقها بشا وما بار والقلوب متقلبة اسفا ورحما وقول محمد بن
الحاجب العبد وهو اصل من اصل التجهيز معناه انه اذا انطفئ على معمول الاخرين
وطفه عليه كسب الظاهر لما منع منه بمعنى ارضاعه وفيه طرق احاديث التقدير الثاني
ان يفهم العامل المذكور معنى عامل عام لها او جزائية عنه كما غلبت في الاول وعاملا
حسن فيما بعده وذكر الشافعي ان القرآن يفسر بعضه بعضا وقصر في غير الامثلة
بإخراج الابصار عن علم العلم الى التقسية الغائبة له بغشبه وهذا ما جعله مصدر
من معناه كما في السحر ويقضي عدم انتصابه بترجيع النفس الى ان لا يقدر له فعل اقصى
اشراك القلوب والاسماع فيه والا لان فيه تشبه لانه اذا ارتكبت التقدير فليقدر
مستغفبه وقيل عليه انه برفقة الوقوف على الوقوف على سمعهم وفوت ثلثة تخصيص
السمع باعداد الانفس يحصل ان يكون عشوة معقول ختم والظروف احوال الختم
عشوة لا يثبت على هذه الاسرار لئلا يتعرف فيها بالرفع والازالة انتهى وفيه نظر
بالفهم والرفع الى اي فرق في الشواذ يضم الغنين ورفعة ويضع الغنين المعجمة ويضم
الغني ويضمها لغنى ان يفرق بلسانهم من رفعا ويضمها من رفعا والتخصيص في مثله

لعل لا يبال من دهره في شدة طبعه الملهمة والروح جزا في الملهمة المنسوبة من العيش
 بالفتح والتقصير والروية اليها وروى الليل وشمه الاغنى المعنى انهم يعبرون
 انهم فعلة لا ينظر في الواصف الا بالبيان غير انهم لا يدرون انما هي العيش في الملهمة
 بغيرهم ولو زالت تلك الملهمة او صغر ما قال الرابع العيش ظلمة تعوض في العيش وحي
 عن العيش قال تعالى ومن يشق على الرخص يعرض له شيطاننا وعلى من اسناه ظاهرا
 وعنه بيان المستحقين الى الله عز وجل على ما قبله فيكون بيان ما لا يراى
 شئت وان الشقوة في الدنيا من عيشهم تحت من عيشهم من البيان وليس في الدنيا
 ما لا قبل ان وضع لها يوم من عدم استحقاقهم العقاب على كفرهم لا يقيم العيشية
 وفي استعمال اللام الغيبة للنعيم جعل فادبرهم وبعثهم العقاب للنعيم فادبرهم ولا وجه
 له فان اللام انما تفسر النعم وقع في مغالبة على في الدوام ما يقارب في العيشية
 ولا يقال عنهم العذاب فلا تهم فيه هي لام وهي لام الاستحقاق وفي المعنى لام الاستحقاق
 هي الواقعة من معنى وزات نحو الحمد والامر والامر والامر للمطلقين ولم في الدنيا
 يومه والملازمين النامى عذابها انتهى وهذه الجملة اسمية قدم خبرها استمسا بالان
 الشقوة موصوفة ولو اخرها لما كان في قوله تعالى واجل سمى عنده وسبأ في تفصيل ويجوز ان
 يعقل تقديره نعمه في قيل لانه يؤول الى ما يستحق من العقاب والاسرى اليها والعذاب
 الدائم في العقبي ومن حجه تهويله بيان ان ما يستحقه من العذاب محصور في
 عذابهم اعدوا للذين وناقض اعدوا العذاب لظلال الخ اما انها وما في البيا وهو الجور
 فظن فيهم واما في المعنى فبقره لقول الخ وقد خلتوا في اصله فبين انه من قولهم
 عذبتهم بل انما ترك الالف والنون والنون فالتعذيب حمله على ان يكون في نظام
 منهم وما اصل الاسباب ومنه العذب لمنعه من العيش في قيل ما لا يقبل
 ليس لما طعمه في عيشه اذا ما وقته ويجمع معنى يزيل واصل معنى القبح الكف
 والنجس والنجس والنجس كغضب الالف والنون العذاب الصافي من كون دكانه واما
 معجزة لغزها ولما العذاب في الكف يزيل عليه تسببهم اياه فما خلاهم من العذاب
 اي كسر وزا كالا يروى على القلب كالبسته وبسته وعلى القلب بركة مطلق الا انه

قيل بداية نصف العلم برور فاستعملت في ذات قطرة قد يقال مراده ان لا يخطئ
 المشرك الواضع حتى اذا لم ير صريحاً في صفة ما يتقيد به القديم والتقليد في قلبه
 تحقيقاً وهذا كثير ما يذكر في المعاني والتهذيب وكثيراً ما يعمدون ان القلب فيه معنى الجارية
 ولا يرد في ان الصواب انهم يروونه ولكنه او غيره كما يقال للتعبيل خفيف على القلب
 واما كون الرقت للسرير لور او لا للنع في غيرهما فليس قد وجد ان السرير يعني من ينع
 كما يقال كسر يده او انفسها فيمنعها من سب او الروع مبرور ولا تارة اعظم من السرير ثم استع
 فطلق على كل خارج الحاشية مني للجهول واسلمه اشع فيه هو كسر و لور في معلوما جاز لكن
 الاول اولى والقانع اسم فاعلى من فرع بفاو دل وحار مهملتين بمعنى متقل والراد
 مراد من مطلق وان لم يكن مانعاً راداً وقال السجاني في العذاب ايصال الالام الي
 الحى مع الهوان في ليلام الاطفال والبهائم ليس محض قولهم فيها من منها وبكثير الى ان يصير
 القسوة للكمال لان راداً والعقاب بمعناه او هو ما يجازى به العقاب الآخرة والعقاب هم
 هو مطلقاً فيشمل عذاب البهائم والاطفال وغيرها قيل معناه اعم من ان يكون كلاماً
 ومالاً كقولهم لولا الجور في كل منهما بدون الاخر من اشج الفصير الى العقاب بقدر ما عن
 سبب الصواب انتهى معنى لان العقاب لم يذكر قصد ابل للتفسير وانه على هذا التفسير
 مطابق للكتاب واللفظ ليس بذكره ارب عند الانصاف حتى يدعى انه مطلق
 وقيل اشتقاق من التعذيب لعل في الراجح في مفرداته قيل اصل التعذيب من التعذيب
 ازالته عن حياته على ما مضى وقدرته قيل اصل التعذيب ان ازالته عن حياته
 وقيل من قولهم بغير عذبة فيها قدر او كدر معذبة بمعنى لدرت عليه وقيل ايضا المفضل
 القيام على المريض وتحقيق ازالته المرض عن المريض كالتعذبة في ازالته القضاة من المعاني
 انتهى والقضاة ما يقطع في العين فيرملها الى الشراب فيجاء به واقدره او وقع فيه القضاة
 وقدره ازالته واقدره هو ضد ولا تحقيقه على ما جناه ومنه علم ما رادوه المصير منه العمد
 وان التفصيل فيه للسلب لا الافعال ومعنى عذبة ازاله بالاستعذبة لخصه وقدره وانما
 او ضمها مع وصمجه لوقوع فيه من الخط حتى قيل ان التمرير التمرير ومن القيام
 على المريض فلما جعل حسن القيام على المريض ازالته للمرض حتى يتصل بعلمه معناه بمعنى لانه
 وقد سبغت التصريح من اهل اللغة وانما جعل العذاب مشتقاً من التعذيب قاله او ما خور
 في الاصل ثم استعمل في الالام مطلقاً قطع التفسير من الماراة وما قيل من ان الالام
 لا يشتق من التمرير في الاصل الاكثر وقد يعطى مشتقاً وخروجاً منه اذا كان المراد
 من تعذيبه كما قالوا ان الروع مشتق من الوأمة وفيه ان العذاب ليس بلائاً بل اسم

تقيض

مصدر للتعظيم في لوقيل اصله العذاب كما قبل اقصه ما قاله والتعظيم تقيض الى
التأنيض عند المنطقين اختلاف القضية بحيث يترجم من صدى اصلها كذب الاخرى
وبالعكس النقيض ان الله الان على معنى وعدمه والمراد بالتقيض هنا ما يرفع الشيء عما
لما قاله قدس سره فذا قيل هذا الكبير او العظيم في الاول بانه صغير والثاني بانه صغير ولا
اختلاف بينهما بالايجاب السليبي بمعنى القابل منها وفرد بهما لعدم منه جدا اختيار
العظيم على الكبير في التصنيف به ولو كان العقيدون الصغيرين ان العظيم فوق الكبير
لان لكل واحد من العقيد الصغيرين والعقيد العظيم منهما كما ان لكل واحد من العظيمين
والكبيرين انهما والعظيم انهما فتصنيف العذاب الشرفي تهويل ثابته من قوسه
بالكبير الاثر الى الجريان العادة بان الاخرس يقابل بالاشرف والتعظيم بالزيف فمما توهم
من ان تقيض الاخص اعم مما لا يلتفت اليه في امثال هذه المباحث وقال الرابع
عظم الرجل الكبير عظمته ثم استعبر لكل كبير اجرا مجرا محسوسا كان او مفعولا معنى كان او
مينا والعظيم اذا استعمل في الاعيان فاصله ان يقال في الاخر المتصلة و
والكبير يقال في المتفصلة وقد يقال في المتفصلة عظيم نحو عيش عظيم ومال عظيم و
ذلك في معنى الكبير اقول محصل ما قاله هنا ان العظيم والكبير يستعملان في
الاجرام الساني والعظيم فيها فرق للترتيب الفرق به وانه قد يشتمل العام في
نفسه هنا ويختلف لما ذكره في او امله في قوله في الحديث القدسي الكبير روي
والعظمة ازارى حيث جعل الكبير باقية مقام الرواد العظمة مقام الازار فتعلم
ان الرواد ارفع من الازار فوجب ان يكون صفة الكبير ارفع من العظمة لان الكبير
هو الكبير في ذاته سواء استكبره غيره ام لا واما العظمة فعارة عن كونه بحيث
يستعظمه غيره واذا كان كذلك كانت الصفة الاولى ذاتية واشرف من الثانية
وهو مناف لما ارتضاهما فتنبيه ومعنى التنبيه الخ راد قوله في الآية ان التحول
ما ذكره المص رحمه الله تعالى للعلامة لتكثيره في وعذاب فهو قوطية لما بعده قاله
فيها للتورية والمعنى ان عذاب الآخرة تنوع عن العذاب في مستعار فقر العذاب
جعل صاحب المقام التنوين للتهويل نفسه بالتعظيم وقد رجع الى من المسلمين
وللحرب بالديهم فوجرت وقد قيل الاقسام اربعة هي ان التنوين الالهي

الذي

اول التهوريل وهو تشديد التناسب لما ان يكون للادل للنزعية والثاني للتهوريل وهو
 ايضا يطلعنا على العلى فهو مرجح وانما التعمى على العمى فنيها على ذلك من سائر
 وشا من اصرارهم على انكارهم لانه يستحيل اذ اظهر من نفسه الجهل وعلى التعظيم معناه
 تشاوة اخرى تشاوة والقول بان انب يقول عظيم معارض بالمثل لان جملة على التعم
 نيم اظهر لاستفاوه التعظيم من صريحه وحمله على التاكيد لا حاجة اليه والالام بالمرجع
 الم اشارة الى العذاب ان العظام جميع عظيم اشارة لصفته وقوله لا يعلم الخ
 اشارة الى ان عظم وتفضيله لها منه على لانه مما لا يرف على كنهه كما في الحاقة ما الى قوله
 نزع غشا هذا معنى قوله كما في الكشف لغز من الاعطية خبر ما يتعارضه الناس وهذا
 النوع هو المعنى المحارم الذي يقدره وقبل الظاهر منه ان يراو بالفتاوة بوجه
 التكثير نوع من المعنى المجازى اعطى التعمى ولا نهجه ان يحمل الفتاوة على معنى
 المجاز فيه بعد ايراد الظاهر ان يراو مجازا بالفتاوة عطا السد تعالى في غير التكثير
 نزع منه ثم الظاهر ان يحمل التكثير على النزعية والتعظيم معا كما جعل على التكثير
 والتعظيم معاني قوله تعالى فقد لذت رسل انتهى ولا يخفى ان ما ذكره تلاف
 لما لا حاجة اليه اما حمله التكثير عليها فتنبه لان مال التسويج للتعظيم ايضا لا فائدة
 الابهام الدال عليه ولا فرق بين المسلمين في العبارة وفي كلامهم بما اليه نقل
 لما افتح سبحانه كتابه في الكشف افتح بذكر البين املصوح والمصنوع
 لمصدر راد فيه التسبيح بالكتاب الظاهر ان المراد منه القرآن فيقتضى ان سورة
 البقرة اوله وافتتاحه وهو ما على ان سورة الفاتحة بمنزلة الخطبة والثناء والثناء
 يقدم على مقاصد السورة يستغنى عن التوسيع لهذا قال بشرح حال اللبث
 ولم يقل بشرح اعادة المودة سموة في مقام ربما اقتضى المعايير والقاعدة
 المشهورة غير كلمة كما قال العراقي وان وقع خلاف في القرآن لقوله قل اللهم
 مالك الملك ترقى الملك من تشا وعلى الاول هو جار عليها والتشريع اصله
 لغة بسط اللحن ونحوه ومنه شرح الصدر اى بسط منور الهى وروى من السور واللام
 والكتاب الحكم ما يخفى من حاله ومعانيه هو المراد منه لانه وان كان مجازا حقيقة

ورفعه وقوله وسياق بيانه ذكر المؤمنين الخ بيانه فاعل مناف اصل السوق ليسير البر
 فيجوز به عن اقتضا فكره لما يقال سياق الكلام لما يجزله وروايات بمعنى واقعت وروايات
 ينبغي باصدادهم القيل انه يمشي على العمد ولا يمشي على كون تصرف الدين
 للجنس من لا اللام من غيرهم كما لنا فقهاء من جعل عاملا حصصا للجنس او مطلقا قبيح
 لحامروا حيث انه اذا اخش من النسب لمنافقين او هم بعضهم قول على ان الباقيين هم من
 ضررهم لان اللفظ خاص بهم بل لان افراد بعض الافراد حكم خاص بدل على بقاها
 على اصل الحكم كما اذا قلت رأت بني فلان الكرماء وروايات منهم العلماء على
 اشتراك الحكم في الكرم وان بعضهم علموا فلو قلت فلان اولاد من منهم علمنا ثم ثانيا
 العلماء منهم كان كلاما عارضا على الصحة فسل عليه ان صفة ظاهر لانه لا يدل على اختصاص
 الذم بالاختصاص غايته انه علم على الجنس حكم متناول للفرق بينهم على البعض منهم علم
 خاص به كما يقال بنو فلان كلهم علماء منهم فقهاء فانه لا يكون الاول ذكر المغير فقهاء
 بالخصوص لا يقال المراد ان المقصود الاصل من ذكر الحكم المشترك المجاهرون بال كفر نقاش
 بلنافقين لاننا نقول ذلك ايضا ممنوع فان افراد بعض الافراد كانا نقين لا يرد
 الاحوال المنقصة بهم لانه غير مقصور اصالة من الحكم السابق والفاضل الشريف
 لم يفت لهذا الشارة الى عدم ارتضائه له في بعض الاحوال اني ان الوحي ان مراد
 العلامة لقبوله ان الذين كفروا اذا كان اللام للعهد والجنس الذين محضوا الكفر
 طاهر او باطنا اما على الاول فطاهر اما على الثاني فلان الجنس مطلق والمطلق ينصرف
 الى الكاسل ولا شك ان التخصيص للفرط طاهر او باطنا هم الكاسلون في اللفظ فان
 لا يرد هذا اسما على الرخصي حتى يتكلف لرفعه لما من قوله ان الايمان الصحيح
 ان يعتقد الحق ويرضه بانه وصيقة بعلمه من اجل بالاعتقاد وان منهم وعمل
 فهو من في اجل بالشهادة فهو كافرون من اجل بالعمل فهو فاسق فلاز كان الكاسل عند
 مقابلة المنافق كيف ترجع عليه اعتراض الكفر واراد على المصنف رحمه الله وقيل انه
 اشار الى ان المراد بالذين كفروا المايحسون المجاهرون بالكفر بقية السابق
 وهو ذكر المؤمنين طاهر او باطنا والسابق وهو ذكر المنافقين في عالم وقد اطلق الكافر
 على ما يعلم المايحس من النفاق اما بالاشارة او التحوير حيث قال اللفظ مع الفرقين
 معا وصيرهم جنسا واحدا لكون المنافقين نوعا من نفي هذا الجنس من غير التمييز
 الاخرية باودة قد لا لحدقية والاشتهار الا بغيرهم عن ان يكونوا بعضا من

اقول هذا زعمه ما في الشرح من القيل والقيل والذي لا محيد عنه انه لا يشكال فيه اما على الوجه
عنه من البيان اما على غيره فالجواب في اللفظ على ما يكون بحسب اللغة والوضع الاول يكون بحسب اللفظ
سواء كان عاملا او خاصا والظاهر في عرف الشرع والعرف العام انما يقال لمن اظهر حجة او نكارة
سواء كان عن صميم اعتقاد او عن غيره كما ان المؤمن من وافق ظاهره ما طمئنه في التصديق
اما اطلاقه على هذا وعلى ما يشمل المناقضة ويؤمن الله الاسلام واطل الكفر بحسب نفس الامر حقيقة اللغة
فالمراد بها الاول على ما يشهد له الساق والساق والسرور الغرض الشريف ما ابعده
وغيره من حيث طوى هذا من البين فتدبر محض الكفر بقصد الجاهل وتحقيقه بالمعنى
واصل المحصل اللين الذي لا ما فيه ثم تجوز بهما وذكرنا حتى صار حقيقة فيه وقوله لا تقفوا
لغة الالتفات الانظار من جانب الى اخر والملتصقون بمعنى السائب
فبعبه على الطرفية تسمى او على تنوع التي تضاهي الى جانبها ويجوز ان تكون منفعولا مطلقا
عدم الالتفات الى جانبها بل من عدم الالتفات اليه الضمير للاميان المعلوم من السياق
والنظم وكونه لتدبيره والبرهنة وان قرينة كونه للكفر طاهر او باطن على ان المعنى
لم ينظر الى الكفر حتى يظهر فتحته وراسا بمعنى اصلا وبالطولية وفي ذكرنا مع الالتفات
لفظ لا يخفى ثلاث التي تشبه الاموال الى اي التي به ثالث واصل الفرية حكاية
صوت الشئ المعلن ثم استعمل لكل حركة واطراف في ترتيب الناقضين ترددهم من الاميان
والكفر واصلهم يسلمهم تارة الى المؤمن وتارة الى الكافر وتخصر الاقوال في الثلاثة
ظاهر وقوله تكسب التقييم على له وجهان الناس بحسب الاعتقاد اما موسى طاهر او باطن
او كما ذكرنا لك او كما ذكرنا موسى طاهر او لا يد عليه سبط الاميان ومظهر للعوكل
لانه موسى لقوله تعالى الامن اكره قلده مطلقا بالاميان ثم هذا كله يقطع النظر عما سوى الله
وعدمه وعن حصص التوفيق فقط ما قيل من انه انما يتبين في التفسير في الكفر النصيب
والتم اذ لم اعتبر لم يكسب التقييم فخرج من لم يقيم على الكفر من التقييم وان لم يستعمل شكل او حال
الناقضين المصمين على ان اعتباره لا بد منه لقوله سواء لم يصدق في مخرجهم ولما قيل
انما يلزم على اعتبار عدم الاعتراف بالفرق ظاهر وجه اجبث اللفظة كونه اجبث و
البعض كما ذكره بقوله لانهم لا يكتفيون بغيرهم اجبث باعتبار اخر والمخالف المذكور
في الكلام الامام لفظي قال اختلفوا في كفر المنافق والكفر الاصلي ايها اقمه فقييل الاصلي اقمه
جاهل بالعلم كاذب باللسان قول غيره لان المنافق كما ذكرنا ايضا مع زيادة امر اخر
منكره من الناس من لم يقب له فطنة كما لفظ الكلام المصير وليس بشئ وقوله بعضهم
الى السد الى كفا في الكفر قيل عليه اسعمل افعل من غير السكالي والمفعول وليس يقاسي

وللهذا وعقرا صلا لا يسع من الغرض ما كان في القاموس وغيره وقوله من هو اللغز في الصياح هو من الغلبة
 بالذوق والقصبة وقوله مموه اي مخوف من الحق والباطل انتهى والمراد بالتمويه هنا التستر اما
 او مجازا انما لا يسمي ستر اللغز والظاهر والاسلام وقوله ولعلك ان بيان لما كان في حقهم احوالا وهو
 على محاسن ستره من قسب غير سب الظاهر يدل على انهم اعظم حرياسين اللغز والعلم في البصيرة
 كما علم في البصيرة السبيل لذكره الاول في اربع ايات والثاني في اثنين ثم نفي حال هو لا في ثلاث
 عشرا يبرك او اياهم الايمان في تكذيبهم وذكرهم في عتقهم وتبصيرهم من قلوبهم وتبصيرهم للسان
 الذين هم ارجح الناس احوالا وقوله جعلهم بصيغة ماضية التجهيل عطف على طول وهو من قوله
 لا يشعرون ولا يعلمون يستلزم ماضيا من الاستمرار بهم جاز ومجرد وسع على به وهو موقوف على
 طول او جهل اشارة لقوله المستهزي بهم والتكلم في قوله اشتروا الخ وقوله لم تؤمن بكم
 قال الطبيب الايمان ان كان مجرد تصديق الجنان فيسب الى القلب حقيقة والى غيره مجاز
 اوله انتم امنوا باقواهم باظهر كلمة الايمان وان كان مجموع التصديق والاعمال نسبة
 الى الشخص والى الجراح مجازا وقوله سجل على عتقهم وفي بعض النسخ على عتقهم وهو مناسب
 للطغيان ومما اشارة الى قوله يمد لهم الخ والمراد بالتسجيل الحكم القطعي واصلة الى السجل
 وهو الكتاب الحكم قبل وقد فهم ان قوله جعلهم وقوله استهزأ بهم بصيغة المصدر المضاف
 الى الضمير وهو موقوف لعدم التطويل في بيان جعلهم واستهزأ بهم وليس ينبغي ان كان
 الاول ارجح رواية ورواية لانه على هذا التطويل للنسبة الى المجمع لا الى كل واحد من ظاهر ضرب
 الامثال في قوله مثله الخ وطول معنى اطلب مما قيل من ان التعريف لا في سبب بل في بيان
 لا وحده وقوله انزل معطوف على طول وقصته من اخرا الخ هذا معنى قوله في ذلك وقصته مع
 عن اخرا معطوفة على قصته ان الذين افروا الخ تعطف الجملة على الجملة المعنى لما قاله المرق في
 وتبعه الغافل ان لا يبين ان عطف جملة على جملة ليطبق نسبة التائب مع السابق بل
 ضم جملة مسوقة لغرض الى اخر سورة لاخر والمعنى العطف المجمع بشرطه المتأخر سبب من الغرض
 فلما كانت النسبة بين القصتين اشد وامن كان العطف بينهما اشد واحسن ولا يخفى
 لم يخصص كل جملة تناسب خاص وهذا اميل في العطف لم يصح به الايمان لاسكان ذلك
 اشكال عليه العطف في نحو ونشر الذين امنوا وعملوا الصالحات على الوجه المذكور وسبب له من
 تقريره هو قسمني على الطبيب قوله ان لا الكفاية هنا تجعل جعلها ان العطف في حصوله مقول بالمستمر
 في الوجود وانما ان المعنى ان جعل اللفظ هو ارباب من ان ظهر الايمان والى ان اللفظ
 المتوافق في اللفظ فان لم يحل المراد ما من اعترض على الكفاية ما هنا الية في قول من
 عنه بلطف المصنف في قوله معطوفة على قصته المعنى انما الى الجمع بين القصتين في العطف في تناسب
 التصديق الامر الذي لا يبرك من ان قال موقفا على الفرق لا في نفس العمل في التباين ما هو المراد

فانه ناشئ من عدم التدبر ولو لان لكل ساقطة لاقطه لم يورده هنا وتولد عن اخرها معناه جميعا و
 جملتها وقد مضى الكلام عليه فصلا وناسب الفرضين على ما فيها من النص على اهل الصلال من الكفار والمنا
 والناس اصلا من النج اختلف النج في ما من فذهب يسويه والجمهور الى ان اصله ناس وهو جمع وهم
 جمع لان حذف فاءه فوزنه عال وقصه وانما منه جائز ان اذا نكر فاذا عرف بالمال لا نكر فقهه
 ويجوز على قلة نامة كاستراة فاشتقاقه من الانسان هذا الوجهة ومن انس بمعنى ظهر وعلم وذهب الك
 الى انه اسم تام وعينه واوس نوس اذا نحرث بديل تصغيره على نوس وقال سلت من عامر كل من ناس ما دة
 وتولد لقولهم ان النج استدلال لخرف المهره منه ثبوته في مفردة من ان ن واني بغير كون ال
 بفتحين بمعناه ولا دليل فيه على القول بانها ما دة ان استقلال وان ناسا اسم جمع لا مفردة من على المقوم
 ورهط وقوله ناس جفف ليا وتشديد ما جمع انسي او ان ن واصلا ناسين فابدلت نونها واو عمت كخرفي
 واقا جبه على هذا فلا بد ان فيه غير لازم لقوله الناصر وباناسين ابدال الاناسين وبه روي
 ابن عسوق حيث ادعى زومه والاف ن يقال للذكر والانشى وان نة عاتبة مولدة والنمر الذي فقلته
 وهو لقد كنتني في الهوي لا بس الحب الغزل ان نة فتان بدر الدجى منها فجل
 للشعابي كما صرح به في عاتبة لسته فلا وجه للاستدلال به ولا لبراد صاب الناموس له وشكته فيه
 حذفا في لوقه تفصيل السوقة ولوقه في الصح اللوقه بالضم الزبدة وعن الك في لوقه طامه اصله بالزبد وقال
 الكلبي هي الزبدة بالرب وفيه لغتان لوقه والوقه ولذا وكرو وفي مادة لوق والقي وذهب بعضهم الى انها
 لغتان واصلان ولوني بالشد يد وليل عليه قيل انه لم يثبت عند القائلين بالحدف وفي الحدف وجعل
 الام والتمتع وعنده امر في لفظه ونفوله لا يجاء بجمع منها اشارة الى ما استشهد من ان العوض والمعو
 ويجمعان ولا يرتفعان وقد اجتماع في قول العرب الاناس وارتقا في مثل قولهم اذا الناس ناس والوا
 زمان وهذا كثيرة في كلام العرب فصيح فذهب بعضهم الى ان مقتضى الوضعية عدم الاجتماع في التجميع مع ال
 انما والاشاء فخال وقد تقدم تفصيله في الفاتحة ان المنايا يطلع البيت هو بيت من مجزأ ال
 قال ابن عبيش فابله محمول فلا يستشهد به على جمع مرود ووجده فقدرهم شني وقد

كما نوجبها واخرها وهو من تصيده لجيد بن الابريص طويله يجلب بها امرى القيس واولها كانه الماسه
 المعصية نحن الاول في جميع جموعك ثم وجهم البناء وطلعن تشديد العا بسبع بنظرن ويشرفن وقد تجوز به عن القوب
 والمنايا جمع شبه وهي الموت واثني جمع من والفظلا للاق في العاقبه وهو اسم جمع الفرق بين جمع واسم جمع
 كما سبنا في تفصيل ان اسم الجمع ما دل على ما فوق الاثنين ولم يكن على اوزان مجموع سواء كان له مفرد او لا ويسترط
 فيه الصانع ان يفرق بينه وبين واحده بان كثر ومبره ولا بالبا كزنج ونجى فانه اسم جنس جمع ويعرف باطراد
 تصغيره من غير راء الى المعرفة وتقدر باسم الجمع الوارد على خلاف القياس وهذا عرف النحاه واما
 اهل اللغة فاسم الجمع عندهم ليس جمعاً حقيقة وقوله اذ لم تثبت النحاه الى ما قلناه في تعريفه وفيه شبهة
 الى الرد على من قال ان جمع لان ما سمع منه فالواحد اسم جمع لا جمع واطلاق الجمع عليه فالواحد اما يجوز واما بانها
 على اصطلاح اللغويين فلا يتصرف عليه وذهب بعضهم الى ان اصله الكسر وهو جمع تكسير حقيقة لان قال بالكسر من شبهة
 الجمع فابدل كسره فما كانا ابدلت ضمته كاري من الفتحه وقد ذهب الى هذا الرخشي يردده ابو جنان في البحر
 وشنع عليه في ذلك وقد نقلوا كلمات جات على هذا لوزن منظومه في ابيات غزيت للرخصي والاصح
 انها المصدر لا فاصل وهي ماسعاً كما غيرت ان هي جمع وهي في الوزن فعال تقوم ورباب وقرار
 وعراق وعرام وفعال وطوار جمع غير ربوب ط جمع بسط هكذا فيما يقال تقوم واحده نوام وهو المولود مع
 اخيه ورباب برامهته وموضون واحده ري وهي شاة صدرته عهد بنجاح وفوارها وارين صلتين سرور له
 البقره الوحشه وعراق عين دار صلتين وفاف لمرق وهو عظم عليه لحم وعرام مثله معني واهمالا وفعال
 برامهته وفاصحة ولام واحده وصل اورضه وهي انثى ولد الصان وطوار لطير وهي الموضه ربوب بسط كسر
 الباء لثاقه تسمى مع ولده ولا وجه لهذا الخبر فاني وجدت في كتب اللغة وغيره الفاظ جات على هذا الوزن
 فمنها اناس وطلبا بالضم لغة في طلب المكسور وناس بالضم لغا ونزال لنزال ورذال ولباب بمعنى لنيزن كسب
 وطلبا بالضم ملاء ذكره ابو علي وقاش وطهار لظهور شياح نساخ وبر البري في قولك وشرع الراجح ورجل
 لرجل اخوات له وقد اشبهنا الكلام فيه في شرح الوردة للخريري ما خرج من اسفل الخ انس
 كخرج من الانس هذا الوحشه بحسنه لانه مدني بالفتح كما قيل وما سمع الا في الانثى ولا نقلي

الا انه يتقلب وتكون النفس بالمد معني البصر قال تعالى النفس من جانب الطور ما ربه هو محتمل للافعال والمخاطبة
 بمعنى سبع وعلم نفسي به لانه نظير مخصوص وقدر ما قبل من ان من نفس وقيل ان من نفس بالقلب لقوله تعالى ادم
 نفسي ولم يحدد عزيا ونداء من عن ابن عباس رضي الله عنهما وقدموا الشراكتا قبل نبوت وعزل النبي
 منعقرا فاعرفنا ولنا من اول الناس ووزنه على الاول حال وعلى الثاني فعل وعلى الثالث فاعرفنا ^{للال}
 بنو نوح من بابنا على كلام فيه في كتب اللغة والاصح اعم من الاشتقاق وهو كانه خاصية بنو نوح
 الكلمة سواء كانت مشتقة او جادة من مادة توجد في تصاريها ويدور عليها المعنى فلا بد من على المهم ان
 الاشتقاق يكون في الافعال والصفات وهذا جاد ولا ان الفعل لا يشتق منه الاصح وعلم منه قول الامام
 لا يجب في كل لفظ ان يكون مشتقا من شيء فهو لازم التسلسل فلا حاجة الى جعل الانسان مشتقا وقوله وذلك
 سمو البشر الطور بطور ومنه الشراكتا على الجمل والادوم باطنه مخلوقا من سائر النعم ونحوه مما هو في سائر محبوبات
 ويستوي في لفظ البشر الواحد وغيره في الاثر حيث ورد في القرآن فالمراد ما يتعلق بحقيقة كونه وهو الذي خلق
 من المباشرة او من مقابل به وسمي به لا جبا به واستناده وكذا الكلمات تدور عليه هذه المادة والافهم
 للمعنى الفصح هذا المعنى في الكف من قوله لا التعريف فيه لمعنى يجوز ان يكون للمعنى والاشارة الى الله
 كقول الامار وذكرهم كانه قبل ومن هو لا من يقول ويسمى عبد الله بن ابي واصحابه ومن كان في حالهم من اهل التقليم
 على انضاق ونظير موقعه موقع القوم في قولك نزلت في بني فلان فلم يقرؤ في القوم يثم ومن في قوله
 من يقول موصوفة كانه قبل ومن الناس ما من يقولون كذا كونه من المؤمنين رجال ان جعلت الامم للمعنى وان
 لله فموصولة كونه ومنهم الذين يوزون النبي فان قيل اي فاعده في الاخبار عن من يقول بانه من الناس احيى
 فاعده النبي على الصفات المذكورة تنا في الانية فيجب منها ومن كون النصف بها منهم ورواها في مثل
 هذا التركيب يحج في مواضع لا تباقي فيها مثل هذا الاعتبار فلا يقصد فيها الى الاخبار بان من هذا المعنى لا يقصد
 تصفة كذا كونه من المؤمنين رجال فالاولى ان يجعل مضمون الجواب الجوابا معناه بعض الناس او بعض
 منهم من النصف با وكره يكون ساطعا فاعده تلك الاوصاف ولا استبعاد في دفع الخوف بنا ولنا
 مبتدأ ويرشدك الله قول كما ينبغي منهم ليعتد لا ترام بوجههم بين ما قمت وضم جمل كما طلب

فزاد
 سد

حيث قابل لفظهم بما هو مبتدأ وهو لفظ بعضهم وقوله تعالى منهم المومنون والكفرهم العاصون وقد تبع الطرف فيه
 موقع المبتدأ بتقدير يوصف كقوله تعالى وما دون ذلك وما مثالا له مقام معلوم في لفظهم قد مر والموصوف
 في الطرف الثاني وصلوه مبتدأ والطرف الأول خبرا وحكمة اولى بحسب المعنى أي جمع مبادون ذلك وما
 احضار الله مقام معلوم كلف وقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا لا ذكرا وذكرا دون رجالا يشهد لهم وقد
 مر من من هذا قوله وما رزقناهم ينفقون اقول اذا اطلقوا على غضب ما بعد الطرف بعد دخول ان بين
 كونه مبتدأ لا كلف لما مر من جعل حرف مبتدأ مع المعنى وان كان الرتبة تعلقه عن العلامة ولو كانت من بين
 بعض كانت اسما ولم يقل به احد من النحاة كحلي غير من الحروف فلا ولي ان يقال ان بعض الناس كناية عن
 مفيد مثل منقسم اذا وقع في محل التقسيم مثل معلوم لكنه يخفى ويستمر ليدل بفتحة او بفتح اليه العاقل انه
 تفصيل مغوي لانه قد مر ذكر المومنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب المنافقين فصار نظير التفصيل للفظي نحو من الناس
 من يحبون فله من الناس من يشترى فهو في قوة تفصيل الناس الى مومن وكافر ومنافي وذلك ان محله
 الثاني فالمنية من يخفى من المنافقين معلوم لما دلت ان من الكلام السطر عليه فصح فليكون مفيدا ولو كان
 تهديدا وما قد برز هذا العاقل . واقول بعض الناس غمك كناية خوف الوشاة وانت كل الناس
 والبعض يكون للتعظيم والتخفيف والتقليل والتكثير ولذا قيل الما يكون من الناس انهم لا صفته بهم بغيرهم سوي
 الاف بنة والما وان تلك تبايع الاف بنة كاهر داما ما اشتهدوا به فلا دليل فيه لان قوله من المومنين رجال
 ليس ما نحن فيه لان شهادة الله لاهاذين بالايان مفيدة وليست بحكم من الناس وكذا بيت الهامة
 والاف اما البيت فلا يبرهان الاسود المعروف بالجرأة من الرجال مع ان بعضهم كاهنهم المتطر وكذا الآية
 لما قال ان المومنين القليل منهم من صدق وقع في الدين التروية الكفرهم فبینه وسياتي لعدائته
 واما تقديرهم الموصوف في الطرف الثاني فلانه انما بقاء مقام موصوفه اذا كان بعض اسم مجرور بمن في
 قبله قال في التسهيل نظام النعت مقام المنعوت بطرف او حمله بغيره لا كون المنعوت بعضا ما قبله من مجرور
 اوفي واذا لم يكن كذلك لم يبق الطرف وحمله مقامه الا في المنعوت فلا حاجة لما قبل من ارتباطا لفظا
 البعضية وروبان البعضية اوضح من ان يفيد الاخبار بها وان ضا طها الوجود اي انهم موجودون

ويعنون

معصم

او انهم من الناس لان من احسن ان الفاعل لا يكون منهم والمراد بالناس المسلمين لانه جيفت وروى لا يقبض
 ذلك والمعنى انهم بعد وبنهم مسلمين او انهم بما ملوهم معاملته المسلمين فيما بينهم وعلماهم لما فيه من التعف
 ومن موصوفه اذ لا عهد له بذا برسته من الكلف كما سمعته انفا وحاصل ان اللام في الناس لا يحسن
 اول العهد انما رجى لا الذي فان كانت للمعنى فمن كثره موصوفه وان كانت للعهد فهي موصوفه ولا تشكك
 الناس قد بها وحد ثابا به لا وجه لهذا التحصيص لجواز ان تكون موصوفه على تقدير الحبس وموصوفه على
 تقدير العهد وتعمم ابن هشام في المعنى ثم اختلفوا فاعترف بالورود لان بعض الحبس قد يعين بوجه ما
 وبعض القوم المعين المعمورين قد يجعل باعتبار حال من احواله كما هل محله محصورين فمنهم ما يلزم لم يعلم
 بعينه كونه فاعل وان عرف شخصه فيقول في هو لا قاتل لهذا القاتل بحسب بوجه لما ذكرنا وجوه شتى
 نقول ان هذا هو الانسب فاذا انتقصا المقام تعين في كلام البليغ لان المعروف بلام الحبس عدم
 التوفيت فيه فرب من النكرة وبعض النكرة كثره فناسب من الموصوفه للطباق والامر بخلافه في العهد
 ويدل عليه ورود على هذا الاسلوب نصا في القرآن في قوله من المؤمنين رجال لما اريد بحسب جعل بعضهم
 رجلا موصوفين وفي قوله عز وجل ومنهم الذين يوزون النية لما كان مرجع الضمير طائفة معينة من المنافقين
 قبل الذين يوزون وتحقيق السرفية ان قولك من هذا الحبس طائفة من ثابا كذا بقيد النفيد بالحبس
 فاعده زائدة اما اذا قلت من هذا الحبس الطائفة الفاعلة كذا فمن عرفهم عرف كونهم من الحبس ولا
 واذا قلت من هو الفاعل كذا حبس لانه زيا وانه تعريف ولا يحسن فاعل كذا لانه عرفهم كلهم الا اذا
 كان عرض في التذكير كثر عليه او تجهيل والكلام لان في الاصل انتهى وما بعده السيد السند مع تمرينه
 ما تحقه في خبره وكذا الفاعل انما في الاية استشهد به بكلام اللام المرور في لم يتركف هذه ثم قال
 وتنبه قال ان العلم بالحبس لا يستلزم العلم باعاضه فتكون باقية على التذكير فتكون من المعبر بها عن البعض
 بكرة موصوفه وعهد الكل تلزم عهدية باعاضه فتكون موصولة وهذا بعد تسليم ما تيمم با ذكر من وجه المناجسة
 وانا فلا امتناع في ان يعبر عن المعين بكرة لعدم القصد في تعيينه وفي ان يعين بعض من الحبس ان ينعبر عنه
 بلفظ الموصوفة انتهى اقول هذا زائدة ما رخصوه وقد وقع في بعض الشروح كلام طويل بغير دليل ولذا اضر عنه

المدقق في الكشف ولم يفتت لفظة الفاضلان ايما الي ما فيه فاقصر واعيا ما اقتضاه لك
 وفيه بحث من وجود الاول ان قوله في الكشف ان التقيد بالجنس يفيد اذا كانت من ذكره فمؤنة
 فائدة زائدة فيه ان كون كل ما يل من جنس الناس كالمسا توفنا فاي فائدة فيه فتأمل الثاني
 ان قوله لا بحس فاعل للذاته عرفهم ما ليس بنام لان معروضهم باعبارهم لا ينافي في جعل الفاعل من حيث
 كونه فاعلا كما اوضحناه لك اولاد وادعاه الندرة لا بصق من كدر لا كالمثل الثالث تدعى ما ذكر ان
 قوله عمدية الكل بسببهم عمدية البعض منه غير ظاهر ولا حاجة لقول الفاضل فلا امتناع الخ وفي قوله
 بعد تسليمه ما اليه وبعد كل كلام مال ما حاصره له انه انب لا تطعي كما صرح به المدقق في الكشف
 وان قيل عليه ان لفظ الخشعي ينحوي بالوجوب لا الانسية وان كان مدعي بلا مبينة فلا بد
 من الرجوع اليها وكلهم حولها بدندن ومطالب العربية يلتقي فيها بمثل هذه الامور فخطبة وما جوز
 الشبان واختاره ابو البقا من كونها موصوفة قيل عليه انها لا تكون موصوفة في الاثر الا في موضع
 يتحقق بالذات كما في قوله رب من نصحت فخط صدره بل ذوب الكسبي رحمة الله وهو
 كلام المتقدمين الي انها لا تكون موصوفة الا في ذلك الموضع فالوجه انها موصولة وبه جزم في البحر
 فلا ينبغي ان يخرج كلام الله على وجه ما در او شكرو هو كلام واحد جدا وفوق المعنى ولا عهد قيل لا رادة
 اجتمعت والمجموع الامر من اي لم يجز له ولا ذكر قيل حتى يكون الالف واللام عمدية ومن موصولة بعد حاز
 او ذكر في سياقي ما يعلم منه جوازه وقوله ناس تفسير لمن لانها موصوفة لفظا بمجموعة معني
 اول العهد الخ في بعض النسخ وقيل هو مناسب لتأخره والمعهود هم ناس من المناقحين كانوا على
 عهد صبا الله عليه وسلم للعهد الذي هو الموصول واللفظة المصيرين مطلقا للاطلاق الذي في الثاني
 وقد مر بيان وجه اختيار الموصولية على هذا وما له وعليه وجواز كونها موصوفة على تقدير العهدية
 قول الى البقا ان هذا ضعيف بنا على اختياره ان الذين يتبادلون ما باعناهم والمضي هنا كلام
 وقد رد بالمنع فانما نزلت في عهد الله بن ابي وافراره وابن ابي بصير الصغير كان راس الثقلين
 بالمدينة واصحابه اتباعه فانه كان ريسا وانما حمل على النفاق وجب الرئاسة كما ذكره صاحب

رواني

خطيب

اسير نظر اقرانه من اعلام النفاق وموجع نظير كريم وكرما فانهم من حيث انهم صمو النخ
 جواب سوال مصرح به في الكشاف وهو فان قلت كيف يجعلون جنس اوليات والمنافقون غير المختوم على
 قلوبهم النخ وقد اتفق شراحه على ان السؤل وجهه على تقدير كون التعريف للعهد لا يحسن اي كيف
 يجعل اهل التميم على النفاق بعض الكفرة الموصوفين بانتم وهم مخصوص الكفر ظاهرا وباطنا كما يدل عليه
 قوله ثم نفي والمنافقون المذكورون غيرهم فاجيب بان الكفر المصمم بالامرار المختوم فيه والمعنى
 على القلوب والابصار جمع التعريفين من الماصحين المصيرين والمنافقين المصممين معا ومصرحا
 جنبا واحدا وهو من لا يتهي عن الكفر اصلا والمنافقين ندائنا زوا عن الماصحين با ذكر من الزيادة
 لكن ذلك لا يخرجهم عن الجنس الجامع بينهما وحاصله ان المراد بالذين كفروا على تقدير احسن المصيرين
 مطلقا فيندرج فيهم المصمومون على النفاق وقوله نفي بذكر الماصحين حلوه على ان المنافقين لما افردوا
 بالذكر كان المقصود بالذات من الحكم المشترك بيان حال الماصحين لا على انهم المراد به مطلقا فلا تكال
 وخروج المنافي الذي لا يبصر لا يضر كالكاف الذي لم يدم على كفه وكما حسب الكثرة بالنسبة
 للمتقين فالمدكور من الاف امثله اعلا علامهم وقد سب بعضهم في تقريره الى خلافه
 فزيفوه كما في نحو شي الشرفية واليه ذهب في الكشف ثم قال ولقد عني بعضهم في هذا المقام الى
 ان جره صلفه الى ان جعل الام في المتقين للعهد داعيا ان القسمة الثلثة تقضي تقابل انا جنبا
 او عهدا وفصل عنه ان التقابل لا على الحقيقة والالوجب عطف ان الذي كفروا على اسلفه
 سبق ذلك مستوية تقريره ولا بد للجواب من كونه فان قلت العهد اما ان يراد العهد الذي
 انكري وانكاري وليس المراد الاول كما لا يخفى ويرد على الثاني انه لم يتقدم له ذكر قلت لا يلزم في
 العهد انكري ان يذكر بلفظ بل بباب وبه كما فرده في قوله تعالى وليس الذكر الا نفي فان قوا
 قبله ندرت كنهه ما في بطن حرام يعني الذكر لانهم لم يكونوا يجررون الى منه مبت المقدس الا انكر
 فلذا كان التعريف فيه عهدا ومن هذا القبيل ما نحن فيه اذ لا يشترط اتم واللفظ بل المعنى وقوله
 قد سره ولما كان المجهود هنا مذكور بلفظ اخر ان راي ذلك الرخصي بقوله ونظير موقفا

موقع الناس توقع القوم في قولك نزلت بنى فلان والقوم نام اشارة كذلك وفيما ذكره مخالفه لقول الشارح
 الفاضل الناس على تقدير العدا اشارة الى ذلك اجنس لا الى المصريين المخصوصين بواسطة الاخبار عنهم باستوا
 الانذار وبعده ولا الى اخلص الذين كفوا ظاهرا وباطنا على ما ينساق اليه الكلام منذ امتياز المناقشين منهم فبه
 روضعتي له ووافقه ما في حواشيه على شرح التلخيص من ان المعهود الخارجي كضمير الغائب في تقدم الذكر
 تحققتا او تقدير الغائب في تقدم الذكر تحققتا او تقدير او قد جوزوا عود الضمير الى المطلق المذكور في ضمن المصح
 اي فرقته برؤيه في عداد النج عدد وكسر العين اي داخل في جملتهم فيقدمهم وتوله واختصاصهم النج يعني ان
 الضميمة صيرتهم نوعا كما يصير الحيوان باضما الى الناطق اليه نوعا منه فعلا هذا يكون الا بتقييم القسم
 قبل ان يروى ما يفهم من ظاهرك ف من جريان وجهي التعريف على ثلث القسم لان التثنية انما تأتي في جعل
 الذين كفوا ما حصن لكلف ظاهرا وباطنا وجويع جعل المناقشين منهم او توجيه له بان قوله ويجوز ان يكون
 للبعد ليس عدلا لقوله ولا في التعريف فيه بحسب فليسا ساعنا بتمه ثلث القسم بل بعد عدل التثنية
 القسم وحبس من ثمنه واتي معه وان لم يشبه له شارحا الكف وكلفوا التوجيه بالمرضى ان يخلص
 شيئا منه وقد قدمناه لك وجملاه بمراي منك وسمع ومن الناس من فسر كلام المص رحمه الله بقوله اي ان
 تكون الامم في الناس للعهد يكون قوله عز وجل ومن الناس من يفرق بين القسم الثاني وهم الذين يفرقون بين
 وباطنا وفيه ما فيه من ركاه المعنى المنار اليه فاعلم عدم صدق المقسم على القسمين مع وجوب صدق حبس
 على النوع والمقسم على القسم وهذا يشير الى انه اعراض على ان يخشى في التثنية وانما هذا ينبغي ان
 تجعل القسم ثنائيه وليس هذا كله بشي ولو سلم ان مراده الاعراض كان واردا عليه فانه ثلث القسم في
 بما ذكره اولا على انه مرضي له وليس في سياقه ما يدل على انه اعراض فالحق ان يقال ان مراده ان القسم ثنائيه
 بحسب الحقيقة ثنائيه بعد اعتبار التغير والتقابل كما تقدمت الا انه ابدلتهم وكرره بعد التقييم وكرره
 مخالفا لمرجبان على الوجه وهذا انما تأتي في اذالم يكن الذي كفوا للعهد على ان المراد به ناس باعبارهم
 واختصاص الاجان بالمرضى اي فائدة الاختصاص الايمان بالله واليوم الآخر بالذكر وتخصيص
 النج المراد بيان وجه تخصيصه لا بما بها بالذكر من من جملة ما يجب الايمان بربعية اوجه بعضها ناظر الى الحاشية

عصام

ان نجيد

وبعضها ناطق بالمحكي وقوله بالذلة إشارة إلى أن التخصيص ليس بمحمود وهو أحد معنييه يسمى تفضيلاً ذكراً وتخصيماً
 بالأنثى وبما صرح في أن بابه في يوم الآخر صلة الإيمان لما مر من أنه يتعدى بالباء وما قبل من أنه لا يخصم منها
 لأن قوله بابه انفتح قسم منها ومنه نفاد عن عادة الصواب بلا داع كما لا يخفى وما تخلفه لتوجيه غنى
 عن الرد وكون الإيمان بابه وبغيره الشرايط المعاصرة للاعتقاد به وأصلها ظاهر مع أن من بابه على ما يليق
 بجلال ذاته من كونه ورسوله وشريعته ومن علم أن إليه المصير يستعد لذلك بالأعمال الصالحة احتذا
 الإيمان من جانبه أي جمعه من أوله وأجره من إيمانه وهي الضم والجمع ومنه تميز وتجويزاً إذا صار في خبراً
 في كلام العرب العدول من جهة إلى أخرى كما قال تعالى أو تتخبر إلى فئة كما سياتي بيانه والعطف بضم القاف
 وسكون الطاء المحطة بلبها را مهيئة بمعنى بجانب والاعاطة بقطر به وجازته من جانبها كناية عن جميعها
 يقال من أول الخ والإيمان بهما إيمان بالمبدأ والمعاد اللذان هما طرفا الوجود وبذلك الوجه الثاني وهو
 بالنظر إلى المحكي كإشياء لله قوله ادعوا ما قبل من أنه على ما ينبغي أن يقال أو ائذ أن لان الوجهين
 الآخرين لا يجامعانه بوجه وجعلها جانبي الإيمان إنما يوضح لو كان اليوم الآخر آخر المكان الإيمان وليس
 كذلك لأن أحرار كانه البعث بعد الموت كما شتمت في تفصيل الإيمان فليس شيء لما بناه ذلك فتدبر
 وائذان بأنهم منافقون الخ الايدان بأنهم الاعلام اعلاما ما ظهروا له ذكر في موضع منهم وهو حق فعلم
 أن طاهره غير مراد وهذا هو الوجه الثالث وهو بالنظر إلى المحكي كونه وذو الصلوة بالائذان ونفاقهم فيما ذكرناهم
 أظهر والإيمان بما ذكرنا من الاخلاص فيه وما في غيرهم لا يوافقنا أظهر رد فهو ضرب النفاق لعدم
 موافقة طاهره لباطنه لأنهم كانوا قبل اظهار الاسلام يهودا إيمانهم كلا إيمان لقولهم يتشبه الله بغيره
 المستلزم للتجسيم وقول إيمانهم جعل لنا إله كما لهم إله ونسبة الولد له بقولهم عن يمين الله فانذارهم
 بالآخرة كالأقوال لرغمهم أنه لا يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى فإن النار لمن قسمهم إلا ما معدودة
 قليله واعتقادهم أن أهل الجنة يسمعون ما يستنشق نسيم الرياح بدون أكل وشرب ومع ذلك
 يظهر من أنهم يؤمنون كما يؤمنون وبأن إلههم يحبهم ونفاقهم بأقوالهم نفس الامر لأن النفاق مخالفة
 الباطن للظاهر فلا يتصورهم أنه لا ينصون لاجتماع الاخلاص والنفاق وهم منافقون جفقه وهو واسم حسن مجيد

٢

عصام

يهودي وهو ما يعرف بينه وبين واحد بالثلاثون مرة او بالستين كرنج ونجى واما يهودي مفردا
 فعلم للقبلي غير تصرف ويرون بضم الياء من الالة اي يظنون لهم وبيان تصاعف بضمهم الخ
 التصاعف والافراط الزيادة وهذا الوجه هو الرابع وهو متعلق بالحكمة ويجوز تعلقه بالحق ايضا والمراد
 انهم قصدوا تخصيص الايمان بما التعريف بعدم الايمان بغيره من رسالة خاتم الرسل صلى الله عليه وسلم
 وبلغه ونداساه كفرا ومن خلط فيه انهم مع اثبات الصانع بصفته بما هو منزه عنه لم يصب لانه مود
 بالآخرة لما قبله وهو اخذ لوصف حقيقة لم يكن ايمانا لانه لا بد من الافار بنوته صلى الله عليه وسلم والباطل
 ما كان عليه فكيف وهو مخادع وتلبس منهم وقوله عفيدهم عفيدهم الخ جملة حالية اي مودقه مشهور
 كقوله شعري شعري وجوز نصب الاول عطفا على اسم ان والظاهر الاول وتوحيه بمعنى تلبس وانها
 لا لا حقيقة له من قولهم مومت الشيء اذا طليت بما التزب او الفضة وقوله مود اي مزخرف مخرج من
 حق والباطل وفي تكرير الباء الخ يعني انه عدل عن الظاهر وهو عدم عادة ايجازا واعطف على اسم
 في هرتله وهو الاظهر لاختلافهم في محاد عنهم وتلبسهم انظر وان ايمانهم ايمانا تعفيليا موكدا توبا لان اعاده
 العامل يقتضي ان متعلقه كالمعاد كماله مسبوبة في نحو مومت بزيد وبعرف عفيده ماذكر وهو ظاهر
 والقول الخ هو في الاصل مصدر كما ان رالية المصدر رحمه الله بقوله الملفظ اما تخصيصه بالمفيد فهو الاقوال
 في معناه لغة فنان اريد بها مطلق الافادة يكون بمعنى الموضوع احراز عن الممهل كدين فلا يسمى قولا وان
 سمي لفظا لقول اعم منه وهذا ما اختاره ابن مالك رحمه الله فيهم الكلام والكلمة والكلم وان اريد انها
 التامة اي في ثبوت ذلك فهو احراز عن الكلمة والمركب الناقص فلا يسمى مثله قولا وقد صرح به بحر في
 تفسيره وقال القول حقيقة المركب المفيد والافادة على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجازا مشهور وقال
 ابن معطي انه حقيقة المفرد والافادة على المركب مجازا وقيل حقيقة المركب مطلقا نادا لم يبعد وهو مجاز
 في غيره وقيل انه مرادف للفظ حقيقة فمع الموضوع مركبا ومفردا للممهل كما حكاها ابو حيان في نزهة المشتد
 وقال الرضي القول والكلام واللفظ من حيث اصل اللفظة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعاني
 والمبا في على ما هو اكثر منه مفيدا كان ولا لكن القول يشتهر في المفيد بخلاف اللفظ وشهر الكلام في المركب

من حرمين فصاعدا لا قول خمسة تم تجوز به عن العقول كالحلق بين المخلوق مجازا شتم حتى صار حقيقة عرفت
 فلا بد على المص ان قوله في الراي والمذهب انه مجازيهم منه ان ما قبله حقيقة وتفسيره له باللفظ
 ينافيه وهذا ان جعل قيد الماعده فان جعل قيد الما بعد يقال فلا قيل ولا قال ولا قيل في المعنى للتصور في
 الذين المعبر عنه باللفظ وهو المصير بالكلام النفس في عرف الناس وبه ضرورة ثما يقولون في انفسهم
 وقد صرح بعض اهل الكلام بان اطلاق الكلام والقول على النفس حقيقة وان خالفهم فيه كثير واوله بعضهم
 ويطبق على الراي والمذهب فيقال قال كذا اذا ذهب اليه والراي قريب من المذهب وقد يفرق بينهما
 بان الراي اعم من المذهب لانه يكون في المشروعات فقط واصله مكان الذباب انفس الذباب ثم
 نقل عرفا معنا المشهور واطلاقه على الراي مجاز علاقة السببية لانه سبب لظهوره والاعلام به كجاء
 بان والمراد باليوم الاخر النسخ هو على الاول من الخنزالي ما شاء الله وسماه اخر لانه ليس بعده يوم اخر
 كما قال ابن تيمية في سرائيه المشهوره في صفة الدنيا فمن يوم بلا اس يوم غير غدا ليه مابر
 يعني بالاول يوم الولادة وبالثاني يوم الموت او ثاخره عن الايام المنقطعة من ايام الدنيا وفي قوله الي
 ما لا يتناهى في صح مشهور كما في قوله الي ما شاء الله منقط ما قبل من ان ما لا يتناهى هي ليس نهاية اليوم الاخر
 فلو اوضح ان يقول ما لا يتناهى من وقت اخر والامر فيه سهل وعلى ان في يوم من وقت اخر في مستقر امله
 وسمي الاجز لانه اخر وقت له حد وطرفان لان ايام الدنيا محدوده لان اليوم عرفا من طلوع الشمس الى غروبها
 ونزعا من طلوع الفجر الى الغروب وعند المنجمين من نصف النهار الى نصف النهار ويكون اليوم بمعنى مطلق
 المدّة ويوحد لانه ابتداء وانتهاه فهو محدود وايضا كما قال تعالى ان يوما عند ربك كالف سنة مما تعدون وبما عده
 ما لا يتناهى هو المسي بالابد المطلق الكار ما ادعوه النسخ هو قولهم انما النسخ والاختال بالخال المهلان
 تنصب لنفسك ما ليس لك وما لا يالكذب من النحلة هي الدعوى وهي عند الاطلاق قياسا منها الكو
 الباطلة والظاهر ان قوله في الكار ما ادعوه ناظر الى ادعائهم الا خلاص واحاطة عقابهم بالايمان من جميع
 جهات وقوله في ما اتهمه ناظر الى ما استرا فيهم من حشر عقابهم الفاسدة بالتشبه وما ايضا منه من
 لم يدقق النظر فيه قال انه عطف تعبري في علمهم على الحمي فيا داره بالخيف ان مراد فريب ولكن بين
 ذلك

عصام

نسخ زاده

ولذا عدل عن قوله في الكلف القصد الى الجار ما ادعوه وانتهى وهو اخضر لكنه عكس النسخ لان ما قالوه
في ثبات الفعل لا الفاعل وما هنا في ثبات الفاعل لا الفعل اي في بيان انه بحيث لم يصد عنه ذلك
سواء قصد بذلك اختصاصه بنفع الفعل كما سياتي في قوله وما انت عليه بغير زاد لم يقصد فانه لا يطابق رد
والطابق ان يقال وما امنوا والجواب ان العدول الى الاسمية سلوك طريق الكناية في رد دعواهم المطاوعة
فان انخرطهم في سلوك المؤمنين وكونهم طائفة من طوائفهم من لوازم ثبوت الايمان بتحقيقه وانتم الا لازم
ثباتها على انتماء مدزومة نفعه من التوكيد والمبالغة ما ليس بنفع الملزوم ابتداء ونفع لا وقد وقع في نفي
اللازم بالذات على دوامه المستلزم لانها صادرة عن الملزوم مطلقا والد ذلك النفي بالذات ليس في
هذه الاسمية بتقديم قصد الاختصاص اصلا ولا لجعل الكلام في ثبات الفاعل انه كذا وليس له انقطاع بل المقصود
ما ذكرناه من سلوك طريق هو المبلغ واقوي في ذلك الدعوى ونظير ما في سلوك هذه الطريقة وما هم بحاجة منها
كذا انما هو الشارح وزاد السعد روح الله وحنوده «يقال الاسمية تدل على الثبات فيها عند ثبات الثبات
لان ثبات النفي وتلكه لا نأقول ذلك اذا تغير ثبات بطريق التاكيد والدوام ونحو ذلك ثم نفي وسما
اعتبر النفي اولاً ثم الكد وجعل بحيث يفيد الثبات او الدوام وذلك كما ان ما انا بحيث في حاجتك لاختصاص
النفي بالنفي لاختصاصه وبالجملة في بين تعقيب النفي ونفي التقييد وقيل في تقرير هذا الجواب ان الكلام من
قيل الكناية الا يابنه للتاكيد لان الضمير لا وفي حرف النفي وحكم على الكفار باخراج ذواتهم عن طوائف المؤمنين
لزم من ذلك نفي ما ادعوه من الايمان على القطع والبت وقيل يمكن ان يجري الكلام على التخصيص ويكون
الكلام في الفاعل وان الكفار لما راوا انفسهم انهم مثل المؤمنين في الايمان فحققت ادعوا موافقتهم قيل في
جوابهم وما هم بمؤمنين على صرا لا فادلائهم ادعوا لشركه فردقواهم باختصاص المؤمنين بذلك وقدره بعض الاقوال
بان ثبات الايمان بالجملة الفعلية لا بطائفة نفعه بالجملة الاسمية والجواب ان المقصود نفي ما ادعوه
وهو يحصل بها والاسمية المبلغ ولا يخفى ما فيه من الضرر والفضل للتقدم اتولى هذا الموضع قيل والفعال لا
لمحقق الا نعام من شرك الاشكال وتنبه انه يراد ولا على ما قيل من ان نخرطهم في سلوك النسخ ماسمعة انما
انه انما يصح فويل وما هم من المؤمنين اذ ليس قوله وما هم من المؤمنين لان هذا يفيد انهم ليسوا من عدوهم محضين

المختص به
الكرام

طبي

صبي

رد علي العيني
ومن يابنه هنا

ما قرره في مثل قوله كانت من القاضين حيث عدل عن كانت فانه الاخر الاظهر اليه لما ذكره في ما في
شرح المفتاح يجاب عنه بان اليافعة من تقديم الفاعل والابلا به حرف النفي لان نفي فاعليتهم يستلزم
نفي صدور الفعل منه على البلغ وجه سواجر الوصف بالبا او من خلاير وعليتهم شي كما توهم ويرد عليه بان
انه قال ليس في هذه الاسمية تقديم لقصد الاختصاص اصلا وقد عرفت انه في النظم نسبت الابان
للمؤمنين على اتم حال ونفي عن هؤلاء ذلك بالبلغ وجه والاختصاص اقوي من هذا ولا بد من القول باللزوم
لتثليث القسمين وقد دفع بان المراد انه لم يقصد تحصر وانما قصد تأكيد نفي الابان عن هؤلاء وهو لا ينافي
صحة انحصار في نفسه لان الكلام البليغ كغيره ما يلوح بامور لازمة للمقام فان لم يقصد منه بالذات ويرد هنا
انما لانه قال في الكنف فقد انطوي تحت الشهادة عليهم بذلك نفي ما احتملوا انبأته لانفسهم على
مسيل القطع والبت ونحو قوله تعالى وما هم بخارجين منها هو ابلغ من قولك وما يخرجوك منها ولما صرح في
تفسير هذه الآية حيث قال تمت هم منها بمنزلة ما في قوله هم بغير نون البدل كل طرفة في دلالة على قوة
امرهم لا على الاختصاص انتهى علم انه لا اختصاص هنا ايضا كما صرح به الفاضلان في شرحه وان من جملة عليه
لم يعصب لغفلته عما هناك والمص رحمه الله لما ترك هذا راسا علم انه ذهب الى الاختصاص او يجوز له قوله
تردد فيه بعض ارباب ابي الحوشبي الا انه رسته من غير رام وفي عروس الافراح ان ما ذكره كرمخشي في قوله
تعالى وما هم بخارجين منها ومسته اعترافه لانه لجعل للاختصاص لزوم تخصيص عدم الخروج من الدار كغير
فيلزم خروج اصحاب الكباير كما هو مذموب اهل السنة والزمخشي الكثر الناس اخذ بالاختصاص في
منه فاذا عارضه الاعتراف فرغ منه انتهى ويكتفى ان المعص انما طرعه هذه الكلمة ولم ينهيه له احد من ارباب
الحوشبي مع ان وابه انه لا يعدل عما في الكنف لا يقتضون لان اخرج ذويهم من عدل المؤمنين
النج العدا وبكر العين ما بعد يقال هو عدي بنجي فلان وفيه عداوهم اي جديهم وهذا المخرج مستفاد
من ايد انصير حرف النفي كما قرناه لك فلاير وعليه انه انما يقيد ذلك لو كان النظم من المؤمنين ليس
كذلك ومنها فرق ظاهر وقوله في التفسير الكبير لطيره ان من قال فلان ناظر في المسئلة الغلانية فان
قلت انه لم يناظر فيها فقد كذبته واما قلت انه ليس من الناظرين فقد بالغت في تكديسه يعني

شبح زده

ليس من هذا الحب فكيف يظن به ذلك فكذلك يظن ان ارادنا سوا معنى لم يصح وان ارادنا به شبهه وان
لم يكن منه صح ومن لم يشبه له وورده هنا قد برر واطلق الايمان الحق الظاهر المطابق لما في الكثرة فانه
ابتداء كلام العابد مستقلة ويجوز جعله متعلقا بقوله ولذلك اي لاجل التاكيد اتي به مطلقا عابدا وه
من الايمان بانه وباليوم الاخر لان نفع المطلق يستلزم نفع المقيد لعموميته كما ان رايه بقوله ليسوا من
الايمان في شيء فهو ابلغ واكد وحيد اما ان يشرل منزلة اللازم او يخرق مغوله للعلوم المذكور ولما كان
التقدير مختلفا لنا لغرب وقوعه في جواب المقيد ذكره مؤخر اياها لموجبه ثم ان من الاطلاق ايضا ذكره باآ
انما فعل الذي ليس بمقيد زمان فيشمل نفسه جميع الازمان ولو قيل ما امنوا كان النفع الايمان في الماضي
والمقصود انهم ليسوا بمتلبين بشي من الايمان في شيء من الاوقات وفي كلام المص رحمه الله اشارة
الى هذا ولم يصرح به كما في البحر المظهر وقوله بما قيدوا به الظاهر ان لفظ قيدوا يعني بالعلوم وتقديم بناء
على الظاهر المتبادر منه من انه للتخصيص فاذا كان ادعا لجأزه جميع اجز الايمان من جوانبه فهو محسب في
تقيده وتقيده جميع ما صدق عليه فلا وجه لما قيل من انه حينئذ ليس بتقيده مطلقا فانه اطلاق على الاطلاق
وتقيده على التقيده فلا ولي ان يقرأ قوله بما قيدوا به على صيغة المجهول ولا يخفى ما فيه والاية تدل على ان
من ادعى الايمان النعم ندمب الكرامة ان الايمان هو التصديق باللبان فقط لكنهم قالوا ان طائفة القلب
فهو من تاج والا فهو من مخد في النار ولما قيل ليس للكرامية خلاف في المعنى والا ما تم بها لما نزلت
في التاويلات استدل بهذه لاية على ابطال ندمبهم لانها اخبار عنهم بانهم قالوا ذلك بالسننهم ونظير
واخلاف ما في قلوبهم وقد قال تعالى انهم ليسوا بمؤمنين فهذه الاية ونحوها تدل على ان الايمان تصديق القلب
وحده او مع اللسان فكيف يقول الكرامة ان التصديق اللسان فقط وورده المص رحمه الله بان الاية بما
تدل على ان من ادعى الايمان بلسانه وخالف لانه قلبه ليس مؤمنا بما يتقيد بكون تعريف انما هي
طهارة قلوبهم من الختوم على قلوبهم واما على انها للجنس فلان الله كذبهم وليس ذلك لعدم مطابقة
التصديق القلبي للسان فلا بد له على ان من اقرب له وليس في قلبه بواجبه او ينافي ليس بمؤمن وهو محمل
النزاع فكيف يكون محتم عليهم وقد اورد عليه ان المذكور في المعاصد غيره من كتب الكلام ان ندمبهم القول

عصم

سدي

بان من رضى كفر وانظر الايمان موطن عندهم مطلقا والانية محبة عليهم بلا شبهة وقد نقل الامام كغيره عنهم
 ان المناقضي موطن عندهم ومن مذهبهم ان الايمان لا يلزم ان يكون متجسما من العذاب المحل فوجب
 غيرهم الي انه لا يسمى ايمانا الا المنجى وقبل ان المعاصاة وفق النظر في مذهبهم فإني ان المناقضي
 محله في النار عندنا وعندهم واما في الدنيا فاحكام الاسلام جارية عليهم عندنا وعندهم فليس بيننا وبينهم
 اختلاف الا فيمن تعلق بالشهادتين فارجع القلب عن النفس والانباء فعندهم هو موطن ناج وعندنا
 ليس موطن وهو كلام حسن الكرامية هم فرقة معروفة مسموية الي ريسهم ابي عبد الله محمد بن كرام
 النبي بوري واختلف في اسم ابيه ف قيل انه بفتح الكاف وبسند الازال ان اياه كان يحفظ الكرم
 وبغال لما حفظه كرام كما قال السمعاني وقال المطري اخبرني النقات انه بفتح الكاف وتخفيف الراء
 حذام وقطام وكذا صححه النجاشي وابن الموطأ واستشهدوا بقول ابي الفتح البستي رحمه الله
 ان الذين يحملهم لم يقدوا بمحمد بن كرام غير كرام الرازي راى في خضعة وعده والوين بن محمد كرام
 الخدع اني توهم خبرك الخ كذا في اكثر النسخ بغير الف وفي بعضها الخداع بالالف والخداع و
 الخدع بكسر الخاء وفتحها بمعنى وفي المصباح ضرعه ضارعا والخدع بكسر الهمزة فتحه انه اسم مصدر
 بمعناه واتخذية مثله وفي الكنف الخدع ان توهم صاحبه خلاف ما تريد من المكروه ورا والمعنى
 لا رعب في مفرداته قوله لتزليه عما هو بصدد كما هو في النسخ الصحيحة بالخطاب مضارع من التزليل
 او التزال وقد فسرها بالسقاط والازالة وهو تفسير له بلازم معناه وسيا في تحقيقه في قوله تعالى
 فازلها الشيطان وقال الامام هو اظهر ما يوهم السلامه والبطال ما يقضي الاحرار بالغير والتخلص
 ف قيل انه اشارته الي ان ما في الكنف غير جامع وقال الطيبي نزل قوله من المكروه يشمل التخلص منه لان
 العبد وكبره خلاصه و قوله قدس سره هو ان توهم صاحبه خلاف ما يريد من المكروه وتعبه
 به كما يدل على تفسير اصله لما يجوز منه ويريد قوله محذوفا عما بالمكروه من وجه لخصه وهذا مع لغوي
 لا عربي كما قيل وقال المدق في الكشف التحقيق ان الخدع صفة فعلية فاجبة بالنفس عقيب استحضار
 مقدمات في الذين متوصل بها توصلوا بسبب من شرعا او غفلا او عاده الي استجواز شفعة من قبل موقوف

لنفسه او اصابته بمرور غيره مع خفاها على الوجه نحو القصد بحيث لا يتأتى ذلك النيل او الاصابة بدونه
 اذ لو تاتي لزمن فوت عرض اخر حسب تصور والغنى عن كل نيل واصابة واستجرا منقعة لنفسه لا يصح عليه
 ذلك وهو متعال عن الفعل واستحصار المقدمات واما انه لا يتجدد فهو اظهر لانه جل عن ان يحوم حول زمانه
 جلالة نفس الانفعال وخفا معلوم ما عليه انتهى فعلى هذا يكون محرم خدعة وخذعة الاب البار لولده
 واستدراج بعض الناس الى اغترابهم بزيادة ربحا ما قبل من ان من يجذاع بالكون حسنا عما هو فيه
 او بعدد كذا صحه ارباب الحوشى ودفع بنسخة عذري عما هو بعدد و كانه من اسقاط الفح و صدور
 بغيره من معنى القرب يقال هو بعدد كذا اذ القصد فعله وقرب من تناوله اي تقرره عن مطلوبه يصل
 له او عن مطلوبه الذي هو بعدد وتحصيله بمعنى الخداع الايهام المذكور مع قصد الارلال هو اصل ازاله ام
 لا ولا بد عليه ما قبل من ان الظاهر ان الارلال بالفعل معتبر في معنى الخداع في عرف العامة كما يدل
 عليه ما بعده لاقى ما ذكره على تقدير صحته لا يتأتى ما ذكره المص رحمه الله في معناه لانه حقيقة كما لا يخفى واهم
 يتعدى الى مضمولين يقال و همته الشئ اهمه وقع في خلدي واهميه غيري واهميه
 من قولهم خدع الصبا واللعن الضب جوان معروف و خدع الصب بمعنى تواري و خدع صبا
 و خدع بفتح فكه بزيته هذر وكلف مبالغة خادع و حارث من الحوشى وهو صبا لصب خاصية
 وحارث الصبا يترك بدو عا حوره لفظه فيه يخرج و فيه بصيرها فيوجد و قولهم هو يحرض لعل له
 يكسب حارثه فلا بد عليه كما فهم و خداع الصب بمعنى تاري لانه يخذل بحجوه منافذ يترا و موافق
 مستر فاذا راي حارثه او هم انه يقبل عليه ثم يحرق اصدى منافذه و يخرج منها وفي الصحاح
 انما خادع اصدى حماري يبيع كلبهما و يظهر غير ما هو موضع يرتقه فاذا اتى من قبل القاصع اخذ به
 فاقص اي خرب والجمع النواقي وفاق اخذ في ما غاية ومنه اشتقاق الماقي في الدين انتهى و بهذا
 عرفت موضع الخداع من المناق فان له هنا موقعا بدو من شتم رايحه الاعجاز وقال الرازي
 خدع الصب استمر في حبه و كنهه في ذلك فيه لما اعتقد و امن انه بعد عقر بالمدغم من يدخل به
 في حجرة حتى قيل خدع من منب و قول من باب آخر اشارة الى ما ذكرناه من انه يخذل بحجوه منافذ

طبي

سج زاده

سبدي

بمقتضى قوله واصله الاخفا بمعنى ان معنى المخدع لغة ما مر واصله منها بحسب اشتقاقه
 ما ذكر وهو الاخفا لغويا في اكثر معانيه فلان الما تقي بخفض مقصده والصب يخفض مخوجه وما قيل
 من ان الظاهر ان يقول اخفا فان اصل اللغة يقولون اخدع اخذا عا بمعنى اخفى اخفا فيكون
 خدع بمعنى خفى لا وجه له اصلا وقال ابن عطية اصله الف ووحيا ما ذكره المص رحمه الله
 التمرض وكلام الراغب يرمي ان اصل معناه التلون وقوله ومنه المخدع للمخازنة
 اي ما اخذ من الخدع بمعنى الاخفا المخدع ثبيل الميم كما في الصباح وفتح الدال وقال الراغب
 المخدع بيت في بيت كان بانيه جعله خادعا لمن رام تباؤا ما فيه وقال المص رحمه الله
 كسر يومهم انه آلة ونحوه بكسر الهمزة ما يخفا فيه المانع ولذا قيل مخزاة لا تنفع والاخذ عا لغوية
 وبها عرفان في جابني الغنى مجازا والمخا دعة تكون بين اثنين الف المعروف في المفاعلة
 ان يفعل كل واحد بالآخر مثل ما يفعله به فصيغة المني وقته يقتضي ان يصدر من كل واحد من جانبي
 فعل يتعلق بالآخر وضيع الما ففهم له وهو ان يوقعوا في علمه خلاف ما يريدون به من المكرو
 ويصوبه ما لا يخافه استخافه لانه لا يخفى عليه خافيه وضيع الله اياهم بان يوقع في ادبارهم خلا
 ما يريدون من المكارة ليغتروا ثم يصيبهم به لا يصدر منه تعالى اما عند المعتزله فلا يبيح سلب
 اصلهم الفاسد ولذا ترك المص رحمه الله المتعرض له واما عندنا معاشر اهل السنة فلا يمتنع ان
 ينسب اليه تعالى خفيته لما يوسع ظاهره من انه انما يكون عن عجز عن المكافحة واطار المكثوم
 لانه المعهود منه في الاطلاق كما ذكره في الانتصاف ولذا زيد في تفسير المخدع مع استنصار
 واستحسان المحامرة وايضا من المعلوم ان حاله تعالى مع المنافقين لم يكن حقيقة هذا المعنى
 المذكور وان المؤمنين وان جاز ان يمدحوا من غير ان يرجع اليهم في ذلك نقصان لم يجوز ان يصدر
 واخذهم فانه غير مستحسن بل مذموم مستهجن وقوله وخذاهم لم يقل خذاهم بالها التقريبية لانه
 ليس عليه لما قبله كما لا يخفى ولا سحولا لانه عليه بقوله لانه الف فلا وجه لما قيل من انه كان
 الظاهر ان يقول خذاهم لنقصه عما ما قبله مع انه لو مع المصنف رحمه الله لم يقصد ونحوه لانه

شيخ زاده

عصام

لا يخفى عليه خاتمة الحق لما تحقق المناط عليه ان الماتقين يجدعون الله وان الله يخدمهم وكل منهما غير
 مراد وغير مستقيم اما الثاني هو اما الاول فله تال لا يخفى عليه خاتمة فكيف يخدمه غيره والماتقون عالمون
 بذلك ايضا لانهم من اهل الكتاب وقوله ولانهم لم يقصدوا احد بعد انارة لئلا فانهم اذا تحققوا انه يخرج
 بالحق لم يقصدوه اذا العاقل لا يقصد ما يتحقق انتفاعه ولذا قال في شرح التلويحات لا احد يقصد بخاتمة
 الله منع اقراره بانه خالق وليس سبب لهم من خلق السموات والارض يقولون الله وبذلك قاله بعض الفضلاء
 روي عنه قاله (المحشر) في جواب الثاني من الاربعة حيث قال ان هذا ترجمته عن مقتضى فهمهم انه
 تعالى يهيئ بعض خدائهم من كان ادعاه ولا يمان بانه قاتل لم يكن عارفا بانه ولا بصفاة ولا
 ان لذاته تعلقا بكل معلوم ولا انه غني عن فعل القبايح فلا يبعد عن مثله تجوز ان يكون الله في رعيته
 او مصابا بالكره من وجهه ويخبر ان يخفى على عباده ويخدمهم لانه في غاية بعد ادراكه ما لا
 علم الله تعالى بجميع الاشياء المتشكك بها بلين فكيف يخفى على الماتقين الذين هم من اهل الكتاب
 فان قلت قلت الحكماء عقلاء وقد هو الي ان علم الله تعالى لا يتعلق بالجزئيات قلت الحكماء لا يقولون بهذا
 كما نفي عليه الطوسي ولو سلم في لا يتصور اخذ بغيره لانتا فرع العلم بالجزئيات مع ما في قوله لان ذاته
 تعلقا بكل معلوم من الاعتراف بالاسناد العلم لذاته ايما نفى صفة العلم فهو من دس السم في الدسم
 وقد سبقه لهذا بعض المدققين وقال اصابتها تعالى بالكره للخروج بعيد جدا في نواقص اعتراف بعلمه
 تعالى بالا قول الظاهرة بجزئية المفضية الي ما هو باعش على النزاع من جلب المنافع ودفع المضار
 فلا يتصور هذا منهم وبالجملة فف وبذلك اجاب انظر من ان يخفى وهذا السقط المعصوم الله وان
 لم ينسب له بعض ارباب المحنشي بل المراد ما خادعة رسول على حذف المضاف قيل
 انه نية بقوله حذف المضاف على انه لا يصح ان يرا وبلفظ الله رسوله مجازا كما هو ظاهر عبارة الكافي
 لانه لا يصح اطلاق لفظ الله على غيره ولو مجازا كما حواه قلت ليس الامر كما فرغته فان محب المكف
 لم يروا قاله كما اوصوه شرهه وما في المكف بعبه هو بعينه كما ذكره المصنف قوله وعلى ان معاملة الرسول
 صلى الله عليه وسلم معاملة الله وهو يجوز في الاسناد ولا في لفظه الله كما سنقصه عليك وبعض الناس

مراد
 وحيد

حفيد

حبر وروى
 تبعه

سبوح

لم يعرف بين الجوابين فذكر كلام الراغب في تقرير الجواب الاتي هنا وليس هذا من اول الفقه
المحبوب او على ان معاملة الرسول صلى الله عليه وسلم النسخ لا بان يطلق مجاز اللفظ بملاذمة
على الرسول صلى الله عليه وسلم لما سمعته انما بل التجوز في السنة الاتباعية لانه يجزى فيها كما يجزى
في الاسنادية على ما تقرر في المعاني فان قلت ظاهر كلامه ان هذين الوجهين ينيان على
ان يجازى عن ليس بمعنى يجزى عن لقوله بعده ويحتمل النسخ وليس كذلك اذ لا يخرج من الرسول ولا من
المؤمنين ولا مجال لان يكون الخدع من احد الجانبين حقيقة ومن الاخر مجاز لا اتحاد اللفظ وان جعل
منها لم يبق الا احتمال الذي في قوله واما ان صور ضيعهم النسخ كما قيل قلت هذا متفصّل كلام الكف
والمص رحمه الله لا يسلّم ما بنا على ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون حقيقة ومجازا عنده لانه من يجوز الجمع
بين الحقيقة والمجاز واما على انه حقيقة لان الخدع من المنافقين تحقق ولا مانع من صدوره من الرسول
صلى الله عليه وسلم والمؤمنين باقتضائهم حتى ياتي بهم ما يريدون منهم ولذا اسقط قوله في الكف المؤمنون
وان جاز ان يجزى عن الم يجوز ان يجزى عن الا ترى الى قوله فاستمطروا من قرش كل من خدع المخرج
هذان جوابان باعتبارين وجواب واحد باعتبار اخر فلا بأس بعدهما وجهين ولا سهو فيه كما توهم واوقع
في بعض التواشي من ان هذا الوجه من اطلاق السبب على السبب ليس بشي كما قال من قطع الربول
فقد اطلع الله النسخ هذا ما يبدى بكونه خليفه الله ويكونه معاملة الرسول صلى الله عليه وسلم معاملة مع الله
لان كل ما يتعلق بالرسول صلى الله عليه وسلم عايد بالافرة الى الله والى دينه ولا يرد عليه ان طاعة
الرسول صلى الله عليه وسلم تستلزم طاعة الله ومباينة صلى الله عليه وسلم تستلزم مباينة الله لانهم
اذا عايدوا الرسول صلى الله عليه وسلم ان يعابوه فقد عايدوا الله ان يودوا دينه كما توهم فان قلت
الاسنادية في جانب المنسبة قطع وفي جانب المنسبة حقيقة لان طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم طاعة الله
الله حقيقة قلت التنبه باعتبار ظاهر المنسبة وهو اتحادها بدينها فندبر واما لان صور ضيعهم
النسخ يعني ان هذا فعل صادر عنهم بالقياس الى الله والمؤمنين يشبه الخدع بحسب الصور وكذا الحال في ضيع الله
والمؤمنين معهم فبينهم من الجانبين معاملة شبيهة بالحادثة فهو اما استعارة تبعية في اللفظي ودعون وحده

١٠

١

صرو

خطيب

سيوطي

عصام

سعد

رد على السعد
عصام

شيخ زاده

خسرو

وتمثيلة في مجتهده ما قيل من انه ليس فيه اعتبار بركته من الجانين وما يجري فيها شبهة بهية اخرى
 مركبة من فساد واخلاد وعلل الكلام على الاستعارة التمثيلية على قياس ختم الله الاغصان انه ناشئ من المصنة
 ولا خلاف فيه كما قيل ولا شبهة ان الاغصان الباطن من بطنه خلاف نظره واجرا احكام الاسلام كخط
 المال والدم والتوزيع وادعاهم من المعنم والدرك خلاف الدرج لانه ما يكون اسفل و
 الدرج ما يكون اعلى والاستدراج الا في على التدرج كما به بعد واليه درجه ودرجه وهو مضروب
 على انه مفعول له لا خلا او الاجرا او الامثال وقوله صورة صنع الخ بالرفع خبره والمخادعين جمع
 مخادع وقيل انه منبني والمفاعلة على هذا من الجانين مجازية واعلم ان المعصية ترك وجهين آخر بنكر
 هما التخلي عن الاول انه ترجمه عن معتقد هم وطنهم انه تعالى ممن يصح حده وقد عرف انه لا وجه لتركه
 هو الثاني انه من قبل فهو محين زبد وكرمه في افادة قوه الاختصاص فذكر الله ليس لتعليق الخدع به بل لذكر
 التوطية وما يدتها النسيه على قوه اختصاص المؤمنين بالله ورفيع منه حتى كان الفعل المعلق
 ووجه يصح ان يعلق به ايضا وكذا الحال في العجني زبد وكرمه فان ذكر زبد توطية وتنبية على ان الظلم
 قد شاع فيه ولكن بحيث ان يسند اليه ايضا الاعجاب الذي لكرمه وهو عطف تفسيره او جار
 مجرى التفسير واما قولك العجني زبد وكرمه على الابدال فليس في تلك المرتبة من افادة التلبس
 بينهما لدلالة على ان المقصود بالنسبة هو الثاني فقط وانما ذكر الاول سلوكا لطيفة الاجمال والتفصيل
 وفي صورة العطف قد دل بحسب الظاهر على قصد النسبة اليهما معا فيكون اول على قوه تمكن
 كذا افاده السيد السند وقال محب الكنف والفاصل بينهما الشرط في هذا الباب ان يكون
 في الكلام دلالة ظاهرة على التمهيد والامار من قبل الا انما نعلم انه قد سر ترك قوله في الكنف
 اذا دخلت العاطف فقد اذنت بالمعايرة وانه لزم غير الاول او كد منه عطف عليه عطف
 جبرها الملازمة في المثال عطف مستقلين في الآية وعمل في ازالة الابهام على شهادة الفعل ومن
 هذا قيل ما يقال له واد التفسير لاقية ما استلوه عليا وهذا حصل ما في الكنف ونسره
 وقد قالوا ان المعصية انه تركه لبعده ولان بداهه كما قيل على قوه الاختصاص وهي ظاهرة

بالنظر إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ورون سائر المؤمنين فليس هناك مثل قوله تعالى والله ورسوله
 احدى ان يرضوه ان قول حاصل ما ذكره العلامة ان يكون المعطوف عليه بما ذكره قوله تعالى اعطى الله
 الاتى بينهما بحيث اذا ذكر الاول فهم منه الثاني ولم يلتفت باحد حال الدلالة على قوة الاختصاص بينهما بعد
 عن مقتضى الظاهر من البدلية الى العطف بينهما على ذلك كما في المثال المذكور ولذا اشتراط ظهور
 دلالة الكلام على التمهيد وفيما ذكره امور منها ان قوله ان قوله ان الابدال ليس في تلك المرتبة
 من افاده النقص بينهما غير مسلم لما فاته لما قرره النجاة واهل المعاني في بدل الاستعمال من ان المبدل
 منه يدل على المبدل اجمالا بحيث نصير النفس منسوبة منسوبة له فيجب هو مبني ونصا لما اجل ولما لا
 التامة لم يكن كذلك وكيف يكون العطف المنجي على المتعارفة ولا على العداية دون البديل ومنها
 ان قول المدفوع في الكسف انه كعطف جبريل او عطف مستقلين مناف للمعنى الا وهو في الذي
 بنى عليه هذا الامر وناف لقوله بعده ان من هذا القيل ما يقال له واو التفسير وكما انه لم يتركه
 من بعده من النجاة ومنها ان قول المعترض قوة الاختصاص ظاهرة بالنسبة الى الرسول صلى
 عليه وسلم ورون سائر المؤمنين لا يخص ما فيه فان المؤمنين الاسماء الصالحة المذكورين رضي الله عنهم
 اختصاصهم وتعلقهم بكتاب رب الغزاة جل وعلا في غاية الظهور وان كان الرسل صلوات الله
 وسلامه عليهم اتم اختصاصا ولذا جعل اطاعتهم اطاعة الله في قوله يا ايها الذين امنوا اطعوا الله
 اطعوا الرسول واولي الامر منكم فانكاره مماثلة ما هنا لقوله والله ورسوله احدى ان يرضوه لا يتم
 لبلاسه الامر وعلى كل حال فلا يخفى ما في هذا الجواب من الاختلال وان نظر المحقق رحمه الله في
 تركه وعدم الالتفات اليه في غاية البعد واغفر له ثم ان قوله تعالى والله ورسوله احدى ان يرضوه
 من هذا الوجه لانه لما وجد ضميره دل على ان المفعول رضا الرسول صلى الله عليه وسلم وذكر
 الله لا شارب ان الرسول بان الرسول صلى الله عليه وسلم من الله بمنزلة عظيمه واختصاص نوى
 حتى سري الارضا منه اليه وما قيل على هذا التوجيه من انه لا يرضيه المذنبون المصلين لان مقتضى
 المقام ابراد حالهم فاعنه ونصير بما يليق بها من الصورة المستحسنة وبيان ما يليق اليه اليهم

من حيث لا يحتسبون كما يعرب عنه ما بعده فهو احاد وريف حراقة لان استدراج الله لهم ومجازاة
الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين مما يتحقق بهم ويؤول بالاخره الى بيان سوءاتهم كما لا يخفى فتدبر
ويحتمل ان يراد الخ هذه الجملة معطوفة على ما تقدم من قوله والمخاطبة تكون من اثنين وهو ظاهر
فيل وعلى هذا لا يحتاج الى تاويل فذاع الله تعالى والمؤمنين بما عرفان اراد ان جواب عن سوال الخادم
ووجه رابع فليس كذلك اذ السؤال واراد على هذا التقدير والجواب وجعل بنا ما او استينا
فا غير متحقق بهذا الاتفاق كما لا يخفى وقبل انه مقابل لما سبق لانه لا باس بتدريج الرسول صلى الله عليه
وسلم والمؤمنين ليأثم لعل العيني ومما لا يحتمل انه يتم لما قبله فليس بمقابل له وهو الظاهر المرفق
الكشف فلا مخالفة بينهما وتتم عن قريب ما يتمه . لانه بيان بقول الخ المراد بالبيان
التفسير فعلى كلا الوجهين لا محل لهذه الجملة من الاعراب وليس المراد بالبيان عطفت البيان لانه
لا يجري في الجملة عند النجاء وان كان كلام اهل المعاني في الفصل والوصيل بوجهه والاستئناف هنا
استئناف بياني في جواب سوال متقدر كانه قيل لم يدعون الابان كاذبين وما نفهم ذلك فعيل
بنجاء عن الخ وجعل التقدير السؤال هو ايضا مبين فالمال واحد فيها والمناسبة مائة تكون بنجاء عن
بمعنى تدعون لاختصاصهم به كاختصاص القول المذكور وان كان لا ينافي المخاطبة على ظاهره وجهه ايضا
لان ابتداء الفعل في باب المفاعلة من جانب الفاعل وهو صريح وان كان المعقول ياتي في مثل
فعله فهو مدلول عليه من عرض الكلام وقال في تفسيره تعالى المدنى في الكلف جعل بنجاء عن بيان القول
اولى من جملة مستاقا لانه ايضا لما سبق ويخرج بان قولهم كان مجرود خذاع وايضا ليست المخاطبة
امرا مطلوبا لانه فلا يكون الجواب في مثل بنجاء الى سوال اخر كما ذكره وبغيره مجرور ما بعده فمخاطبة
بها وما قبل من انه بيان للتعجب من كونهم من الناس لا يخفى ما فيه كما يعلم ما مر وقد جوز في الجوزون
هذه الجملة بدلا من صلة من بدل اشتمال فلا محل لها ايضا او صلا من الضمير المستكن في قول اي مخاطبة
واجاز ان يقال ان يكون حالا من الضمير المستعتر في مؤمنين والعاقل فيها اسم الفاعل وورد
بان حذيفة فطير ما زيدا قيل صاحبك والعرب في مثل هذا بنجان احد على نفسه بالقد وعده وانبات

منه زاده

عصام

عصام

ابو حيان

اصل الفعل وهو الاكثر فيكون الاقبال ثابتا والصوك منفيا وكما تصوره في التبيين المخدع و
 ثبوت الايمان والثاني ان ينفع القيد ويقده وهو العادل فالمعنى لم يقبل ولم يصحك وهو غير
 مراد بها ايضا اعني نفع الايمان والمخدع مما بل المعنى على نفي الايمان وثبوت المخدع عند جعلها حالامن
 ضمير المؤمنين والعجب من ابي البقار حتمه الله كيف استشعر هذا الاسكال فنع من جعل هذه الجملة في محل
 جرح صفة مؤمنين لانه يوجب نفي ضد اعلم والمعنى على اثباته ثم جعلها حالامن ضمير المؤمنين ولا فرق بين
 احوال والصفة كما قيل قول يداخله منهم فان الجملة احوالية بل كمال مطلقا ادا وقعت بعد نفي وهي
 حال من مدخله انما يلزم انتفاء مقارنتها لانفعما نفسها لانه لا يلزم من نفي الشيء في حال نفي تلك احوال
 الانزال نقول ما جازي زيد وقد طلع القمر فينسخي كسبه مقارنا لطلوعه ولا يقصد في طلوعه وتقدر لثقل زائد
 صديقا لصيق ذات بعده فنقول لا زورك مطلقا ولا اري هذا شبه على ابد وفي الكتاب المجيد وما كان
 الله بعبدهم واثم فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون وهي جالية جوازها الوحيين والعجب
 من هؤلاء انهم صرحوا بهذا في سورة الانفال من غير تردد فيه واما الصفة فليس لها مثل هذه احوالا فاذكر
 من الوحيين حارثها ولا يجري في كل قيد وقد جعل الحال ونحوه في مثله قيد للنفى لا للنفي كما فرره
 في قوله لم ابلغ في احضاره تقريرا ومنه تعلم تحقيق هذه الصابغة وانها ليست على الاطلاق كما توهم وسأستغ
 في سورة الانعمران ففضله بذكر ما هو الغرض من البيان للاستيناف وان جواب لسوال برهانه
 ويحتمل انه راجع اليها يعني ان الغرض من البيان والاستيناف بيان حالهم فقط على ما بيناه لك
 الا انه اخرج في زنه النسخ مستثنى من قوله يداخله وحون النسخ والزمه كالمعهده بمضى الوزن
 اي ان هذا المعنى او مطلق هذا اللفظ الى به جازن المفاعلة للمفاعلة اي لان يعادل كل الاخر مثل
 فعله وفي نسخة للمعارضة وهي معناها من قولهم عارضت الكتاب اذا قابلته كما ذكر في كتب اللغة
 فليس تصحفا كما توهم والمتعالمين يبدل كل منها جهده ويبانغ فيه فتوزنه عن لازم معناه وهو
 المبالغة ونقي ما كان عليه ولم يزل وهو معني قوله استصحب اي الزينة وفي نسخة استصحب انه ينفخ
 الوزن وفي نسخة بدل قوله ما كان للمعالبته وهو من طفيان القلم والمخدع مجازا ايضا مجري غاية الكلام

خبره

السابق الثالث : حياجه لتكليف فضيعة المعايلة المحولة عن النكاح في تجوزها عن المعايلة الفعل
 لما ذكر للمعسر وغيره منها وقد تجوز بها ايضا عن ايجاد فعل فيما قبله تنزيلا بقوله منزله فعله كما في قولهم عالج
 الطبيب المريض وسما في فضيلة والمباراة بالوحدة واللامحالة من قولهم باراه اذا فعل مثل فعله وعارضه
 فيه لعلبه وجيشه قويا وادعى الفعل فيجى ثم واقوي وقوله يحقده اي يورده ويقويه من عضد جاتحه
 بعينه واصله هو شدة هذا والفرقة المذكورة مروية عن ابن مسعود والحي جوة وكان مرضهم
 بين الفرض من جهة المناقضين وهو صوتهم انفسهم وتحصيل منافعهم والاطلاع على احوالهم واسرارهم
 وترك الجانب الاخر وقد بينه الكنف بان فيه مصالح وحكاما هينة بحيث لو ترك ادي الى مفاسد كثيرة
 وما يترك به ما عبادرة عن القتل والعار ونحوه ونمبره بكمحول ومن محمول يطلق والاول محذوف اي
 بطريقهم او محمول من طرفه الزمان بمصايبه اذا اصابها واصله الا ببيان بيلا ولا ذاعة بالزوال المعجزة
 والعين المهمة الاظهار والمباينة اظهار العداء وكان كلا نية لصاحبه في قلبه من العداء او سبب اليه
 عهده قراءة ما في اي بنحو وعون بالالف هنا كما كانت فراه هو لا وفراة بصمبر العيبة فحاز
 المعلوم لفظا ورسم او بنا ما ثبت اي هذه فراه النفع والمخبة ان دبره ففراة النفع الدائرة رسم
 يحيط بالشيء ويدور حوله والما تنقل من الوصفية الى الاسمية لان الدائرة في الاصل اسم فاعل والما تنقل
 والمراد بها هنا ما يترتب على فراههم من الضر لان الدائرة يقال في المكره متعابله للذلة قال تعالى
 ان تقينا دبره قبل كان الحاد لا يتجاوز المحيط كذلك العلة لا يتجاوز عن المعلول فقولهم وصرهم
 النفع تفسيده ويحيى منه غيب وتنزل وهو اشارته الي قوله ولا يحق المكر الشئ الا باله ولا كان
 بنحو وعون السابق ما من خطر بالواقف عليه ان هذا الى اعم هل هو كذلك على الوجه السابق ام لا
 كيف يكون المراد وما لنفسه وما مناه فوجه المعصية الله بقوله والمخبة النفع وهو معنى ما في الكنف
 من ان المراد وما يملكون تلك المعاملة المنسوبة بمعاملة المخا وحين الا انفسهم لان ضررا يلحقهم
 بحقيق بهم كما تقول فلان يماري لافه اي دبره الفراء راجع اليه وفيه تخطية اياهم الى اخر ما ذكره من
 الوجه الثاني وفي التبعيد بالدبر المطلق لانها خط مستد يترساوي جميع الخطوط الخارجة من كوة الدبر

يركب

كشف

وسد

رسم نختتم من حيث ابتدئ ولما كان الخداع ابتداء منهم ثم عاد إليهم كما في الدائرة الرسمية وجعل
 هذا مجوزا أن يكون دأبه الخداع استعاره مكنته تخيل لأن خداعهم كأنه دأبه دأبه أو لها وهذا
 يخلو فلا تلتزم من الغافلين وقد اختلف شرح الكثر في مراده فحيل أنه في كلمة استعار
 الباقى كما فعل عن الواحد يدي لما كان خداع أنفسهم يعني اتصال الضرر إليها سببا عن تلك الخداع
 المشبهة بمعاملة المخادعين ومما صارت قبيل نجا وعون نجا باللفظ على اللفظ لا يخفى أن يكون
 المناكل والمناكل مجازا بعيدا وفيل جعل مخادعة الصاحب غير مخادعة نفسه نظر إلى المنا
 وهذا النوع من المجاز كثير الدور في كلام العرب وغيرهم ولا يخفى باب المعاملة كقولهم
 ملأته زيدا وما قصد الانفة وهو من باب تسمية الشيء باسم ما يودي إليه وفيه ملاحظة
 السببية والانتها إلى معنى الكلام مجاز على مجاز وليس المجاز هنا بمعنى مجاز الأول المشهور بل
 الغاية المسببة كإني عليه بعض الفضل وقيل أنه إشارة على تطبيقه على الوجه الأربعين ولا يخفى أن
 المخادعة استعيرت للمعاملة التجارية فيما بينهم وبين الله المؤمنين المشبهة بمعاملة المخادعين
 فنصرت هذه المعاملة هنا على أنفسهم بعد تعليقها بالعنف سببا على أن ضررا عابدا بهم
 لا يتعداهم ونظير ذلك أن يضار فلانا وما يضار الانفة ولا يخفى هذا بالمعاملة ولا يلفظ العرب
 فالعبارة الدالة على تصرف تلك المعاملة مجازا وكناية عن انحصار ضررنا فيهم ويجعل لفظ الخداع مستعار
 مجازا مرسل عن ضرره في المرتبة الثانية ويمكن أن يقال لما انحصرت بفتح تلك المعاملة فيهم
 جازان بدعي أنفس تلك المعاملة مقصورة عليهم ويكون حينئذ انحصار ضررنا فيهم مقصورا على
 حاجة إلى تجزؤ كناية وفي كلامه أشارة إليه ولك أن يطبقه على الوجه الباقية وأورد عليه
 أنه لا فائدة في انحصار المعاملة فيهم بل في انحصار الضرر فيهم الثاني مقصورا وتبعه الأول لموظف
 قصد الحكم لا نرجي المحققين اعتبروا في الكناية تبعية الضم في المكاني به وأصله في المكلف غنة قتال
 حتى إذا لم تعرف أنه غير وارد عليه فإن قلت أنهم جزوا هنا المجاز بمرتين من غير تكثير
 استمر طوا فيه أن يشهر المجاز الأول حتى يلتصق بالتحقيق ليصح الاستغناء عنه بدو في الغافل

ابطها برآن الا شرط المذكور انما هو اذا لم يكن المجاز الاول مدكورا هربا في الكلام فان ذكره
 يعني عن شهرته لوصول المراءيه ولم يلقها هنا للمناطة مع ظهور ما وسهوله ما خذما حتى رجها بعضهم
 على بغيره الوجه لما سوفان لم يرد ذلك محذورا فعل كل يعمل على ان كانه وان شئت على ان كانه
 او انهم في ذلك النسخ الوجه الما في معنى على انه عين الخداع السابق وهذا منبى على انه ضاع
 افراجا بينهم وبين انفسهم للتفاير الاعتباري فيجدعون انفسهم بايها ما بالا باطل والاف
 وانه سيفرج على ذلك امور مهمة وافراض مطلوبة وهي تخدع بذلك وتطمين حتى يخذلهم بحجج
 الا ما في والا ما في تخفيف اليا وتشد يد جامع امينه والفارغة بمعنى الخالية عن الفايده مجازا
 فقاوكن استعطفه فاستعفى من ناوله كوزا فارغا ليرويه ونحاقية بمعنى الحقيقة وغيره قوله
 في الكلف ان برا حقيقه المخادعة لان حقيقة الخداع انما يكون بين اثنين بايها ما الغير حلا
 بالحقيقه من المكروه ليراه عما هو صده كما هو ولا يمكن اعتبارا بين الشخص ونفسه لا ينزول
 المعايير الا اعتبارا بمنزلة الحقيقة الي غير ذلك من الكلفات التي اركبوا في الشروح والمع
 رحمه الله اذ هذا المصنف على سبيل التجوز ومنهم من فسر النظم الكريم بانه مبا لعه في امتاع صدقهم
 له ورسوله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين لانه كما لا يخفى ضاع الخادع عا لفسد فتمت خداعه بها
 يتمتخ ضاع الله لانه لا يخفى عليه خافيه وخذاع الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين لانه ما
 يخبرهم به او هو كناية عن ان سخا القتم وموادتهم مع الله والرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين
 معاملته مع انفسهم لان الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين يتفقونهم كما انفسهم ولا يخفى بعده
 لان المخادعة لا تصور الا بين اثنين يعني انه معاملته بقتض حقيقه اثنين مخادع ومخادع
 ولا يلحق تخدع حقيقه المعايير الا اعتبارا به كما هو وما قيل عليه من ان الخدع بل كل متقد بقتض اثنين
 فهذا ترجيح غير مرجح وفوق بدون فارق ودفعه بانه لا بد للنسبة في الخداع من اثنين معايرتين
 بالذات بخلاف الخدع فانه يكتفي فيه المعايير بين الفاعل والمفعول بالا اعتبارا كما في معالجة
 ابليل نفسه وعلم الشخص بنفسه ليس بشئ اما السؤال فلان مراده ان باب المعاملة

عصام

يقتضي ذلك وضعا وعقلا وانما برفاعا على والمفعول ليس بضميا وانما هو محب الاقتصار
 في افعال القلوب وما الحق بها انما والفاعل والمفعول وانما الجواب فلان المعالجة معا على محاجة
 التي انما ويل كما هو العلم مستثنى من هذه القاعدة لجواز تعلق علم المرئى نفسه والمفعول من هذا بيان ترجيح
 هذه القراءة على الاخرى واختبار القاري بها غير ما بعد ثبوت الرواية الصحيحة فيها فلا يدور عليه انه القراءة
 انما هي بالسمع من الرسول صلى الله عليه وسلم لا بالراي ثم يقتض القيل حسن الظن بالسلف بدفع من ذلك
 لا يقتضي ثم ان من الشراح من قال في تقرير قوله ضدوا انفسهم انه على طريقة التجريد مثل ما يجري بين المرد
 ونفس من تحديث كل منهما صاحبه بالا حادث فجرد دون من انفسهم اشياء صائغا وعوهم كما ينبغي دعون
 الغير ونجا طلبونهم لقول المتن لا ضيل عندك تهديد ولا مالى فليست النطق ان لم يسعد الحال
 والعرفى بين هذا وبين الاتفاقات قدس وقد قيل ان قراءة نجا دعون بمنسبة على النجود من الجاهلين وهذه منسبة
 عليه من جانب واحد وقال قدس سره انه خلف بارود والمواد بالباقيين من بعض من القراء السبعة غير من ذلك
 وما عد القراءتين نجا وقري يخذعون من ضد الخ اي فوج يخذعون بتشديد الدال مع ضم اليا
 وفتح التاء ويخذعون بفتح اليا وانما تشديد الدال مع الكسر وكلاهما على البناء للفاعل ويخذعون من الاضمار ويخادعون
 كلاهما على البناء للمفعول والتشديد لانه افعال واصلة يخذعون بفعل حركة الدال واذا هما في التألف القريب
 مخبرهما واخذع جاعل العرب متعديا كما في الاساس وغيره يقال ضيعه واخذعه اذا خله فاعخذع وما
 على هذا من انه ينبغي ان يكون الضم بنزع النافذ الا ان ثبت اخذع ضد معني من عدم الوقوف
 عليه وفي محاسب ابن جني والجر فزاة المجهول لابن شداد والجارور وبن أبي سرة وهذا على معنى خذ
 زيدا نفسه اي عن نفسه على اخذت والابصال كاختر موسى قومه او هو متعديا على ما هو معناه او من
 معنى يتقصون ويسلمون او هو على التسمية بالمفعول او على جواز تعريف التمر كاقيل في عين زيد ذاته
 وانما كون ضمير نجا دعون لجميع ما ذكر من الله والرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين والمنافقين والمستثنى
 منهم انفس المنافقين والمعني ليس من وقع بينهم انفس الانفس المنافقين فكذلك لا يلحق بالظن الكريم
 وانفس ذات الشئ النسخ هذا باعتبار النسخ العام ان كل شئ هو على هذا لا يتحقق بالاجسام

ولا بذوات الارواح كما يقال هو نفسه كذا وحقيقته الشئ وعينه وذاته بمعنى في العرف العام فقلب المراد
 بالشئ الحيوان كما قيل بناء على ان تقريره في بيان مناسبات المعاني يفتقده الا ان الامام الفوازي رحمه الله
 تعالى في الذات في السر المحضون بامرئ مثل الروح ومجدا وهو واجب الفاعل به الروح وهذا اهل
 المقبول بمعنى الحقيقة وهي وهو جوهر تحمل به المعقولات وهو من عالم الامر انتهى فان اراد به هذا خلق الحيوان
 بل بالان وقد قال في كتاب الروح انه حقيقة عرفت فيه وقال بعض الفضلاء ان الشئ على عمره كما
 يشعر به ما في الصحاح من ان النفس مجرد وعين الشئ فلا يلزم تعليل اطلاقه على القلب بالانفس به
 فانه لا يحد في الا في بعض افراده والمناسب ان يقبل المناسبة بين نفس المفهوم حقيقة والمصنف المجازي
 وبين بعض افراده فالوجه ان يتصل الشئ بالحيوان كما يدل عليه قوله قدس سره لان ذوات الحيوان به و
 ما ذكره المحقق ما في الكنف وهو كما قال قدس سره تنبأ درمنه ان لفظ النفس حقيقة في الذات مجاز
 في ماعده وذلك ظاهر في الدم والماء والراحي واطلاق النفس على الراحي والراحي من قبيل نسبة
 المسبب باسم السبب او استعاره منسب على المشابهة والثاني ان السبب بالمقام وانظر كما
 ان رتبة المصنف رحمه الله وتوهمه لان نفس هي به اي لان ذاته تقوم ويحكي ويصح به وقد رتب
 كثيرا الى ان النفس حقيقة في الروح وبوقفي بينهما بما نقلناه من كتاب الروح ويؤيده ان النفس
 على الله واجبا او غالبا لا بطريق المشابهة كما سباني حقيقة في تفسير قوله تعالى ما في نفسي ولا علم ما في نفسك
 والقلب لانه محل الروح القلب عضو من جبري معروف واطلاق النفس عليه من قبيل السبب
 واراده السبب ومن اطلاق اللازم على مدومه لان النفس ذات الشئ وذات الحيوان بالقلب
 تنقوم لان القلب مبدو واجب ومحل الروح الحيواني ولذلك خلق في وسط الصدر لان اقرب المواضع في
 البدن اذا انطق سور حيين له ولفظلات حرس له والمراد بالروح التي تحل بها لطيف في تحريفة الاسير
 نسبة الاطباء الروح الحيواني وهو اللطف بانه البدن واكثره مناسبتة مروح المحررة وتوهمه ان سلفه
 على ان المراد بالروح الجوهر المحرر المتعلق بالبدن تعلق التدبير والعرف فانه ما يعلق على الروح ايضا
 كما مر جوابه فحق كلامه نسبة استخدام وقد اختلفوا في اول ما يعلق به النفس انما لفظه بل هو القلب والروح

حفيد

رجع ابن سينا الاول ونسب المصدر منه ولقد اصح ومنه قولهم لانفس رسالة ابي ومجربى و
 تسمية ذكر القوام بالكسرية يقوم ويغني والنفس توثبت بمعنى الروح فنذكر معنى الذات كذا في المصباح
 وقوله ولما الخ هذا ما نبع فيه الرخصى وهو امام بقية الان ابن الصايغ رحمه الله اشرافه حاشية
 على الكنف لانه لم يوجد في كتب اللغة والذي فيها النفس يفتن كانه نقله كراع ويستشهد بما
 ثبت في كلامهم وفي الصحيح النفس اخرج عنه قال تعلل ويح عنه بنهما بانفاس من الشبه القراح
 وترك ما في الكنف من الاستشهاد عليه بقوله فان الما كل شيء حتى لانه لا يثبت المدعي واما
 يريد التعليل وقوله بوا مر نفسي بالثنية ابي تهرودين رابين له فمارة النفس كناية عن التردد و
 المارة المشاورة كالانما ليقول بعضهم امر بعض فيما يشرب عليه فابذل التمهز واو او قد مر بيان العلامة
 فيه والمراد بالانفس الخ في الكنف والمراد بالانفس هنا ذواتهم والمعنى بها دعوتهم وذواتهم ان
 الخداع لاصق بهم لا يتعداهم الى من سواهم ويجوز ان يراد قلوبهم وذواتهم وارادهم انتهى فاذا اريد بالانفس
 الذوات كان المراد بانما دعوتهم ان خداعهم لانما ذواتهم ويرحمه انه المعنى الخفي المتبادر ولا مانع من معناه
 واما اراده الاخرين فيضعفه ان المتبادر من المخادعة ان يكون بين شخصين متعاريين حقيقة وهذا فيه عابث
 لكنها غير حقيقة وفيه نظر وقيل ان الاول ما طرأ الى قوله دابر الخ وما بعده الى قوله وادانهم الخ وعدل
 عن قول الرخصى قلوبهم الى قوله ارواحهم لانه اظهر في المتبادر وقد قال قدس سره انه لا بد ان
 يراد بخر خداعهم في ذواتهم فصرره عليهم كانه اجواب الاول ولا يماجده ذكر القلوب تهديد الذكر الدواعي
 والارادة لانه وجه اخر واداريد بالانفس الدواعي فحين الجواب ان لا خير ان وكان اعتبار المتبادرته اولي
 كما لا يخفى فبان المراد بالانفس تهديد لا جوب وفيه بحث لانه لا مانع من جعل ذكر القلوب في كلام العلامة
 اشارة الى وجه اخر لان القلوب بسبب اليها الادراك كما قال تعالى ام لهم قلوب يعقلون بها
 ويوبد وابدال المع لها بالارادع فما ذكره عدول عن الظاهر من غير داع تنبيه بقية النفس انسان ختم
 بذكر المصدر رحمه الله كالمعين المصيبة والقوى الجوانية المحامقة للصفات الدنوية المصادرة للقوى
 الفعلية وباختلاف هذه الصفات والاحوال يسمى النفس ناره اما ردة وماره لوامه وماره

ولست هذه نفوسا متغايرة كما سياتي في تحقيقه لا يحسون النسخ يشيرون إلى أن الشعور معناه الإدراك
 بالمشاعره هي الحواس الظاهرة في الأصل وإن ورد بمعنى لا يعقلون مطلقا إلا أن حله على هذا أولى لأنه
 أصل معناه وابلغ لأن عدم الشعور بالمحسوس في غاية الفصح لكون المحسوسات من البديهييات ومن
 لا يشعر بالبديهي المحسوس مرتبة أدنى من مرتبة البهائم ففصح الشعور يدل على أنهم هم وحياتهم لهم العلم بالظواهر
 الأولى فهو المبلغ من لا يعلمون هنا والنسب مما مر من قوله ختم الله على قلوبهم النسخ وقوله لنما دي عقلتهم
 قلوبهم تما داية الامر اذا تما وقبه الى الغاية كما في الاساس من تما دي الففلة بمعنى امتداد ما على ظاهره وخصه
 او هو بمعنى تما ديهم في عقلتهم فالتما دي من المدد واصله تما وكففت بمعنى تفضفت وبجوران يكون
 من المددي بدون ابدال جعل الحق وبال تخداع النسخ يشيرون الى المعنى الاول من معنى خداعهم لانفسهم
 كما في الكنف اقصر عليه لانه الاربع الاظهر وغيره يعلم بالمعقبات عليه ايضا ولذا امر الشريف رحمه الله
 بالذب برقبته انارة الى ان توده وما يشعر من مرئيه يقول ما نجدعون الا انفسهم ولذا قال الزجاج
 في تفسيره وما يشعر من انهم يجدعونها وهو اقرب لفظا معنى من حله متصلا بقوله نجدعون
 الله على ان المعنى وما يشعر من ان الله يعلم ما يسرون وما يعلمون ومن لم يشعر بهذا اجله من قواعد الرد
 هنا والوبال سود العاقبة واصله وخامة المرعي فتجوز به عما ذكرتم صار حقيقة عريضة فيه وقد براد به
 الاثم وهو قريب من نفس حسره بالوخامة تسمي فيه هنا وموضه صابته انه وهي العاقبة يقال
 ابعث الاشيا في ما وضه كما يقال ابعث في مويته وفي عنت الوليد للمعري لوجه به على الاصل
 ففعل ما وضه بوزن مضروبه جاز عند بعض الناس وكذا استعماله البحرى في شعره والشعر
 الاحساس النسخ اي الادراك بالحواس الخمس الظاهرة وقد يكون بمعنى العلم وصرح الراغب بانه
 مشترك بينهما وذهب بعضهم الى ان هذا امله وذاك مجاز منه صار شمرته فيه حقيقة عريضة وهو
 كلامهم هنا والمشاعره الحواس ولها معان اخر كمناسك الحج وشعابره وقوله الشعر كبر السنين ويكون
 العين لانه اسم للعلم الدقيق كما في قلوبهم لست شعري ثم نقل في عريب اللغه للكلام الموزون
 فهو مصدر اخذ منه العقل ونصاربعه ولو فري بفتحين مع ايضا لقول الراغب في مفرداته شعرت

حسرو

صبت الشروحه استيعاب شرت كذا اي علمت علما في الدقة كما صابة الشروا انتهى ولذا فسر الشجور
 العظيمة ووجه المعرفة وقوله ومنه الشفا ضمير منه راجع للشعر والشفا يكون بمعنى الثوب الذي يلي
 لجسد لما سته الشعر ويكون بمعنى اعلامته ومبني ما يتبادر به في اوب يعرف بعضهم بعضا فان كان
 لشعر بالفتحين فالما سب تفسيره بالمعنى الاول والا فبالثاني ومجملته وما يشعرون مستانفة ومخطو
 وحال من فاعل يمدحون ومفعول يشعرون مقدر اي لموق الضربهم وان وبال فاعلهم راجع اليهم
 نحوه او غير مقدر للعموم وتنزيله منزلة اللازم وقوله بالك ورجوع ضرره بشير الى ذلك جعلهم
 حواسهم انه يشير الى الثاني وهو ابلغ كما مر والمرض حقيقة فيما بعرض للبدن النجس من الاطبا
 من ذهب الي ان احوال الانسان ثلاث صحة ومرض وحال لا صحة ولا مرض كالجبنوس وعند الرئيس
 ن له حالتين صحة ومرض غير واسطة والصحة تضمر عنها الافعال ملتبسة والمرض يعايلها وذهب
 للغة كما في المصباح الي انه حاله خارجة عن الطبع ضارة بالفعل والفرق بينه وبين ما ذهب اليه
 لا هو فانه لم يسمون نواحو ل واحد ب مرضا بخلاف اهل اللغة ثم ان المعمر رحمه الله عدل عن قوله
 به الكلف فالحقيقة اي حقيقة المرض ان براد لا لم كما تقول في جوقه مرض لما فيه لان الالم انما هو
 بعينه لغة واصطلاحا كما لا يخفى وما قيل من ان كون الالم مرضا من اظهر القضا عند اهل اللغة والعرف
 وما كونه مرضا من تدقيقات الاطبا على ان يستعمله في المرض من بيع فيما بينهم ايضا لقولهم الصداع
 اللم في اعصاب الراس فيه كما لا يخفى والمراد بالافعال المتعارفة كالغضب بل متعارف كالحمل
 وهي اما طبيعية كالمنها وجوانبه كالنفس او نفسية كجوده الفكر والالم ما يتألم ويوجب به وهو اعم
 من المرض والاعتدال توسط حال بين حالين وكل ما تناسب فقد اعتدل كما في القاموس ومجاز
 في الاعراض النفسانية النجس الاعراض جمع عرض كسبب وسباب وهو ما عرض وبطرا على المروء ضمير كما
 للنفس التي تعهم من نفس نبيه والنفس في ملسوب النفس على خلاف القياس ارجو اني قد ائبته
 اهل اللغة ولديهم اخرى الكسوف ونحوه من كلام الراغب والجهل ضد العلم وقيل المراد به البسيط
 لان سوء الحفيد جهل مركب وهو غمى زوال نعمته الغير والغبطة تمتع ببل مثلها من غير زوال والغبطة

كسوف

سبح زاده

كالصفتين سمحتهما للحدود والحدود والحياة الحقيقة هي الاخرية لانها السعادة الابدية والحياة الدنيوية
 لانها معرضة للزوال كالأشياء كما قال وان الدار الآخرة هي الحيوان لو كانوا يعلمون ولما كان المرضي الحقيقة يودى
 الى اختلال البدن ثم اذ انتهى الى الموت انشأ المص رحمه الله الى وجه الشبه فيه من بين الوجهين الاول
 من الغضائل والكالات المتناهية لاختلال البدن المانع عن الملاذ والناس في زوال الحياة الابدية الذي
 هو كملك المرضي والمراد بالحياة الابدية السعادة المخلدة لان حياة المخلدة في النار لا يعتد بها فلا بد من علمية
 من انه لا يكون عليه ان يبدل حياة بالسعادة لان الحياة الابدية مشتركة بين المسلمين وغيرهم والاية
 تتحملها ايج مخالف لما في الكف من تعين المعنى المجازي حيث قال فيه المراد به في الاية المعنى المجازي
 الذي هو اوجه في الادراك هو الاعتقاد والكفر وحالة تعبد على انكساب الرذائل كالحسد ما منه عن كسب
 الغضائل كالجبن النجس وقد عطل عن هذا من توهم ان صاحب الكف قابل بما دسب اليه المص رحمه الله
 فقال محل الاية على المجاز هو المنقول عن ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وقادة وسائر السلف من خبر اختلاف
 فيه والتفسير مرجع الى النقل والتعجب من الرخص في التقاضيه انها بجلان ما ظاهرها حقيقة على المجاز من
 خبر دواعي له لانه يبلغ فيها ورر والتفسير عن الصحابة والتابعين بالمجاز ليس الا فلم تقصر واعليه الى اخره فاضله
 ولا وجه له والمص تبع فيها ذكره الامام حيث قال الا ان اذ ابتلي بالاختلاف الردية كالحسد والنفاق
 والكفر ودام به ذلك ربما اذ اذ ابي تعتبر نراه وقلبه واليه انشأ المص وقال بعضهم انه لا رجحان له كونه حقيقة
 يبلغ والمجاز انما يتركب بدلا عنه وفيه من التحلل ما لا يتحقق فانه مع انشأ ظاهرها على ان المرضي الام وقد صرح
 الامام بعدم ارضائه كما مر مفصلا وتبعه المص رحمه الله لان الام سبب عن المرضي لا نقه لا وجه له سواء قلنا
 افعله فان قلوبهم كانت متساوية بين الحقيقة وقوله ونفسهم كانت مؤمنة النجس بيان المجاز على الكف
 والنشر المرتب اوله فان ماله الى ان اقام بقوت الرياسة والمحدود ان نفوسهم مؤمنة بالكف ووسوء الاعتقاد
 وليس في ذلك راحة من الحقيقة وكون المرضي الحقيقة كناية عما ذكره الكناية يمكن فيها صحة ارادة حقيقة تحلف
 تحلف لا يفيد وقد اشار نزع الكف الى انه لا يصح ارادة المعنى الحقيقة وهو الحق الحقيقي باقبول روايته ودرية
 وما قيل من انه لا مانع من ارادة الحقيقة منها بان براد في قلوبهم لما عطيها بواسطة تركها الى الاسلام ونظام

سبوح

حسرو

حفيد

امورهم غاية النظام الا ان يقال ان حقيقة المصنع الالم الذي بسوء المزاج وهو مقصود في الكفار لكن
 يمكن ان يراد في الآية مطلق الالم الذي هو اقرب الي الحقيقة او نظرا الي انها حالهم وانه يقضي الي سوء المزاج
 غاية الولاكمة والبعد ولا داعي لذكر كانه كما لا يخفى تحرقا لما مات منهم وفي نسخة عن مات منهم وتحرق
 تفعل من حرق وهو قطع احد بجمود بعد فان احدى يداه ليدفع واستغفر فكل بعضها ببعض حتى يسمع لها
 صوت وتغني به عن شدة الغبط والغضب وهو المراد هنا وليس المراد به حرف النار وان اشهر ان الحسد
 محرق كالنار كما قيل اصبر على كبد الحسود فان صبرك قائله فانما تأكل بعضها ان لم تجد ما تأكله
 لان استعماله على يمنع منه وليس هذا ينافي عرف الاضلال خصوصا في عبارة الكلف فانه يجوز تعلقها بالمجد
 نعم لا يشبه في المراد ولا وجه لما قيل من ان الاول الذي يعمل على بيان له لاصله فان عمل على الاثراق مناس
 جدا وتعدى مات بمن النعمة معني البعد والا فهو متعد بنفسه وتولد من الرياسة اشارة الي قصة ابن
 ابي المنصور في سبب نقائه ومن نعمة من المناقبين لحديثهم وقولهم في دولة الاسلام انما يرجع بهم بها
 سكنون وان لا يبايعوا حتى يفرق بطوي الي غير ذلك من ظنونهم التي جنبها الله واثارة ذكره المراد
 اشهاره وشيوعه واصل من الاشارة الرفع نفسه اشارة الي قوله تعالى ورفضك ذكرك والاشارة
 بالادال المحملة فزاد الله الخ هذا ما تقدم من قوله وزاد الله عليهم ثمرة الي تفسير قوله فزادهم الله فضلا
 ولا وجه لما قيل من انه لم يقصد به تفسير قوله تعالى في قلوبهم مرض وليس تفسيره كما ذهب اليه البعض
 وقد اختلف في هذه المجازة بل هي جارية ام لا تقبل الظاهر انها انشابة دعائية ومجاجة معترضة معدرة بالها
 وقد صرح النجاشي بانها تكون مجودة وبالاول وبالاول الكثرة واعلم خل المزني نفعه ان سوف يقضي كلا قدر
 وهو ما صرح به النجاشي كما نقله في التلويح وغيره فلا وجه لما قيل ان الانسب حينئذ ترك النفا وفي الكلف
 ان ما ينبغي ان يمدح ان قوله فزادهم الخ اخبار وعطف الملقى على الاسمية لكنه ان اردت في الاول اعني
 في قلوبهم مرض ان ذلك لم يزل مضطرا الي من الاخبار وفي الثانية ان ذلك سبب لازما واما مرضهم المحقق
 اذ لو لا تدنس العظمه لازدادوا ابتزبا وامتداد الاسلام ونزول الاباء تنفاد وقوله تعالى في قلوبهم مرض
 جملة من انفة لبيان الموجب اندامهم وما هم فيه من النفاق ويحتمل ان تكون مغفرة كعدم شهورهم والاول انسب

خطيب
 عصام
 حفيد

حفيد

لأنه قد روي في سبيل الاعتراض وما قيل في ترجيح الاعتراض على الاحتجاج بالثاني في كبر مع قوله تعالى
في طياتهم ليس بشي للفرق الظاهر بين زيادة المرض وزيادة الطغيان في أن لا مانع من التأخير مع بعد
المسافة ثم إن كلام الشيخين لا ينافيه لأن المدعى من المدعى بآب موكد ولولاه لم يكن للمدعى من الله معنى كما لا
تقدر وقولهم ونفوسهم بالنسب عطف على قولهم لبيان المعنى المجازي كما مر وموتة هو وجه الشبهة والمرض
الاول الا لام ومثولا هي ترداد بزيادة العموم والتم تجريم النفوس مخافة وليسب ناصية الصبي وبهرم
الثاني في تلك الافات وازداد بالاطمع ونهت الذي يشبهها والنبات او بما بعده او بازداد
التكاليف الخ او روي عليه ان الاول ان المشهور في الازدياد انه مصدر زود واللازم وقد يستعمله
متعديات لما في الكثرة فان قوله فيه ما ازاد وهدل على انه عداه لمفعول واحد كما بينه شراره الفاء
ان المناقضين في آخر الاحكام عليهم كما مومنين مخلص ولا مزية لهم في الكاليف الا ان المراد بها ما كلف
لا المعنى المصدرية ولو قيل انه في حق ما صح الكفر وازدياد كماله بغيره العقل والاسرو مجزئ تفكك
لان ما قبله وما بعده في المناقضين وقد اوردوه بعضهم على انه وار وغير متوقع اقول هذا زبد القيل والقال
وليس بوارد وجه من الوجه اما الاول فلان زاد بتعدي لمفعول واحد وتارة بتعدي لمفعولين واز
مطارد مع المطاوع ينقص عن مطاوعه مفعولا واحدا فاذا كان مطاوع المتعدي لمفعولين تعدي لواحد من
غير شبيهه وعليه قوله تعالى تردا قبل غير في الاسرار دوت مالا وازداد الامصوبة وازداد من غير زود
فالقول بان لا لازم وان اتفق عليه الشراح لا وجه له وكذا قول الراغب يقال زودته فازداد ووقد زودا وكل
بغير نحو زودت فضلا اي ازدا وفضل فهو من باب سغف فله انتهى فحمل ما ورد من منصوبه على التميز ولا
حاجة اليه وهذا هو الذي غير المقصود واما الثاني في سقوط ظاهره لان ما ذكره المصدرية انه اخذه بكونه
التفسير الكبير ومعناه ان الكاليف والاحكام كما تكرر تكرر بسببها كوزم المضمر وهو عقابهم فزاد
مرضهم بسبب ذلك ونحو ان زادا بالتكليف معناه اللغوي وهو تكلف النبي صلى الله عليه وسلم بهم معنى
الامور وتكلفتهم عنه وتعلمهم كما وقع في بعض الفروان من تحلف المناقضين ونحو ذلك وهذا مما لا مزية
فيه واما ما ذكره من اجواب في غاية العناء ونضاعف الضرر لآله وقوايه ولا وجه لما قيل من ان

ابن تيمية

شيخ زاده

ش
میرماده

انظار بران تبدل انصاف بالقبحه نه لازم مضاف لغايله كان الازوباء بوجه مضافا لافعال
علايه مصدر لازم وان كان مصدر الجار من العجب ما قبل ان الازوباء انصاف كناية عن الزيادة
والضعف لكونها لازمين . وكان اسناد الزيادة الى الله فتح قيل عليه انه لا حاجة بنا الى ان
المجاز انصافا لانه لا يصدق عليه حقيقة بل هي متفنية وانما يحتاج الى هذا التحويل المعقله لانهم يترهون
تعاليا عن حقيقة الختم والطبع لرغم فحبه ولا فيج ايجادا عندنا بل في الانصاف به والتمسح به
تعاليا انما ارتكبه بنا على يد مبه فلا ينبغي للمص رحمه الله ان ينبعه فيما ذكره وصرح صاحب
ومن بعده بانه مني على اصليهم الفاسد وذهب الفاضل المحقق الى ان مرادهم بما ذكرته ليس
هناك من يزيدهم مرضا حقيقة على راي الشيخ عبد القاهر في انه لا يلزم في الاسناد والمجازي ان
يكون للفعل فاعل يكون الاسناد واليه حقيقة مثل يزيد وجه حسنا اذا ما ذوته نظرا وتافه
سره عليه واو ما الى ما يديه فعال هو اسناد ومجازي فسر المرض بالكفر والحد والفعل او الضعف
والخوفا مرصت به عبارته وان جاز اسنادا وزيادة المعنى الاخير الى الله تعالى حقيقة
رايه ايضا والمراد بالمعنى الاخير الجن والخوفا الحد كما فهمه بعضهم فقال عدم كون حسد بني الله
الله عليه وسلم والمؤمنين بطلب زوال ما انعم الله به عليهم فيجاء غير صحيح وهو عقلي عن مرادهم
نعم بر عليه ما قبل من ان انظار ان احد كما هو فيجاء فلذا الجين والخوفا لان كلا منهما من
الملكات الردية المستزمنة لا تارة غير السنية فالفرق بينهما بان الاول فيجاء والثاني حسن
حتى جاز اسنادا لاخير اليه تعالى دون السابق تحكم الا ان الاخير قد تبرت عليه انما حسنة
بالنظر الى النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين لتباعد الكفار عن محاربتهم ونحوه انتهى فسلم ان ذكر
ليس منبها على الاعتزال وان خصه على كثير من الناس ولطاف فصر عنه بنا وسياتي بيانه ان الله
تعالى وانما ما قبل من ان ما ذكره المعجرات مما يقال من ان المسند الى الله تعالى زيادة عنهم
وهو صحيح بالنظر الى الطبع دون ازوباء والتكاليف ونحوه لان الزيادة يجب ان يكون من جنس
المزيد عليه او ملا ياله ونقره ان المراد باسنادا زيادة مرضهم اليه تعالى ليس اسنادا

عبد الكريم

حفيد

خبره

من حيث نفسها بل من حيث انها مسببة عن فعله تعالى وهو ما ذكر من ازيد والكلف وما بعده فان
كلامنا سبب لزيادة فهمهم على ما مر الى اخره اطلاق به من غير اطلاق بل ونفعه من بعده ممن كتب على هذا
الكتاب من غير فرق بين البحر والسراب وخيراته للزيادة مراعاة للتجويد ونظر الانها معني الازيد واد
والعدم الاحدا وبناينة المصادر ولا فرق بين ما ذكره البحر وحده الله والرحمن على ما يتوهم من
تغير العبارة فتدبر ويحتمل ان يراد بالعرض المحصول من صفات الحق والافاضة وفي اصطلاح
المصنف يستعمل بمعنى الجواز فيكون لازما ويحتمل الاضمار والضم فيكون متعديا مثل اصل ان يكون لدا
و اصل محال وجو ما كنهه ونذاصل كيدخل معنى دخل بطريق التناصب والتدريج ولذا اخاره على دخل
مع انه اخف واظهر واليمين صنف القليب عما يعني ان يغوي فيه ورجل جبان وامراه جبان والجور
نجا معجزة وواو درامطة اصله رضاء في العصب ونحوه ثم يجوز به عن الجبن وشاع فيه حتى صار
حقيقه وفيه فيه والثوكة مودقة وبسما للقوقه في كوكب فيقال فلان ذو ثوكة ومنه ثياك السلاح
على قول لانهم يسمونه الابا بالثول ولذا قيل ورر وهدود وونه ثول الفتا ايد غير لافنا لا كنجي
والبسطة التوسعة كحال الله تعالى ولو بسطة الله الزرق لعبارة اي وسعه فالبسطة في البلاء ومعنى سمه
ما كلفهم او انقشأ بهم فيها وبذا معنى اخر مجازي للغة قريب الى معناه الحقيقي جدا لان الجبن صفت
القلب اخوان اي لم يولم النج ذهب ارباب الخواشي هنا الى انه لم يفتح اللام اسم مفعول
من اللام المزيد لانه الموافق لما في الكف ولانه لا يفتح لجعل الوزايف نفسه منا لما ومعذ بآية
المفعول ولو كان بالكسر كاذيب اليه يضمن لم يكن فيه تجوز في الاسناد لم يجره فلا يوافق اول
كلامه وبسبب شي فان الكسر يضمن لاشبهته في صوته كما ذكر بعض فضلا العصريين حاشية فيكون
ما خسر به المعاولا بيا نال حاصل المعنى المراد منه ثم صرح بقوله تعالى الم النج اناره الى انه فعليل
من الم الفلا في كوجع من وضع فانه الفصح المطرد وفعليل بمعنى يفعل وليس ثبت عند الزحري و
المعول ان خافه فيه لا يمكن ان يتركه وعدم طرده كما سنسمه مفصلا عن قريب في تقرير قول
جمع السموات والارض ولا حاجة الى اركابه ليكون المعنى البلغ لانه او اصل الاسناد ومجازا راجع

شع زاوه

مير باد

بالأثر إلى معنى المزدل لا يبلغ تحته بينهم ضرب وجع هو من قصده طويله وبن محدي كرب الشدا
 في المضطربات ودولها - اصل ربحانة الداعي السميع بورقني وصحافي هجوع ومنها وخيل قد ولقت
 بها خيل نحية بينهم ضرب وجع والخيل اسم جمع للفوس والمراد به هنا الفوسان كما في قوله عليه الصلاة والسلام
 يا خيل الله اركبي وولقت بفتح الال المهملة واللام والقابض ونوت وخفضت والتمية معروفة ووصف القرب
 باو جميع مباقة كما سياتي في البابا للتعدي وبنهم مضافة اليه مجرور بكبر النون لانه ظرف متصرف ولفتح كان ضا
 لاضافة الى المبني الاول والاو لاصح وان قيل ان المروي الكسر والقياس الفتح وليس المعنى جان فربهم الوضوح
 لغية بينهم جان القسبة البليغ المطلوب كما توهم يستعرفه في تفسير قوله تعالى فنبشروهم عذاب اليم عا رقة
 قولهم بدمه انفق نزاح الكف هنا جان المراد انه عا رقة في انه سنا ومجازي وليس المراد انه من قبل
 الاسناد والى مصدر المسند كما في ضرب وجع بل هو قريب منه كما نرى والذي من قبيله قولك الم ووجع وجع
 وسنكف لك ان الاسناد والمجازي لا يتصرفيا وكره من الاسناد والى مصدر ذلك الفعل اوزمانه او مكانه او
 وقد يكلف يقال العذاب هو الالم الشديد والضرب اي المضروب به هو الوجع ولا حاجة اليه نعم هو ليس
 بتلك المسافة من البعد كما قال الفاضل المحقق فوا عاصم الفخ الغيبة لهذه الغواة وهي فواة التخصيف بقرينة
 المقابلة وقوله بسبب كذبهم إشارة الى ان الباطنية للبية وقوله او بدله ان رة الى انه يجوز ان يكون للبية
 كما في قوله فلبت ليهم فوا اذا ركبوا شتوا لا عاره فرسانا وركباننا اي تبهم بداهم وما مصدرية ما قوله
 ما وده مصدر كان ان قبل بجرده والاضم مصدر متعب من الخير كاللذب قال ابو القاسم الموصلي في هذا الظاهر الضمير
 المفرد عايد حيا ما وده الوجع لعدم لزوم عوده وقيل المناسب هنا ذكر المقابلة بدل البدلية فان المقابلة
 تقضي المعاوضة والبدلية تقضي زوال البدل عنه وقيام البدل مقامه بدليل قوله جزالة ثم ان الباقي في قوله
 يبدله كالبدي فوهم معنى كذب بالعلم باستعانة ومعني فعلت عليه عليه ثياب السر مصاحبة ثبابة الى غير
 فانهم كثيرا ما يجعلون الباطن من الحق بين ما بدل عليه قلت البدلية والمقابلة متقاربان وانما فيه تدخل على الانا
 وما في معناها وجعل كذبهم بمنزلة النقص بمعنى على انتمكم ولا يخفى خفاوه هنا وما دخول الباطن من خوف ودر لوله فاعلم
 انه للعلاب بينها فلا يتوهم انه معنى اخر حتى يقال لم يقل عدان من معاني الباطن تفسير ثم ان قوله بما يكذبون

مربا
 شخ زاده

سعد

خبر

صفه نواب لا ليعلم كما قاله البقارحه انه لان الاصل في الصفه ان لا توصف وقال قدس سره كبركان في
انظم لدلالة على الاستمرار في الارضه وخولهم امنا اخبار باحدتهم الايمان فيما مضي ولوجمل انشاد ايمان كذا نصنا
لما خبا ربه وورده عنهم فعمل الدلالة على الاستمرار والانقطاع ليس بمعتبر وضعا في معنى كان بل هو مستغنى عن التوضيح
والمقصود وقع ما يتوهم من المناقاة بين نقطه كان وبكذبون لدلالة الاول على انتساب الكذب اليهم في الما
وانا في على انتسابه في الحال والاستقبال فالزمان فيها مختلف فما وجد الجمع بينهما قد ضقت بان كان دالة على الاستمرار
في جميع الازمنه وبكذبون دل على الاستمرار في التجدوي الداخل في جميع الازمنه انتهى وما ذكره من المناقاة توهم
فاسد فانه مستفيض في اخبار الافعال الناقصه كما يصح بقول كذا وكذا وتترفع قلوب فرفي منهم والاستمرار المستمر
عليه لان معناه انه المخلص كما يستمر منجد وانتعاقب الامثال والمخبر والاستقبال بالنسبة لزمان الحكم
قد عدا العلماء الاستمرار من معاني كان كانه التسهيل قد بر وترا الباقون الفخ اي قوة با في السبعة بالتشديد
من كذبه المتعدي والتعريف للتعدي ومفعوله مفرد وهو الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يذكر اجله لانه ان
بوجهه بالكذب في قيل لمعانيه الفاصله والحضد النعيم اذ كان التعدي بكذبون ما جاء به اي جميع ما جاء به
يلزم تقديره فيه او لا تخفرا ولا ان الغنا وتكذيب الرسول كانا من شأن اليهود ولما كانوا غير با دين
بالكذب والكفر والا يكونوا انما نفيين حمله على الكذب يقولهم او يدون مواجبه المؤمنين بل مع شيائهم
وهو حي زعن روسيهم وعقلاهم وفي نسخة نظارهم جميع شرط وهو من اعصا الهل خبنا والمردبه ما ذكره جاز
ايضا او كناية اي يكذبونه يقولهم وايما بالسنتهم اذ اخلوا الي شيائهم بقوله واذا اخلوا معطوف على قوله
يقولهم تقديره وبالسنتهم اذ النخ او من كذب الذي هو لبنا لفة النخ فهو لازم بل تقديره التفضيل
حينئذ ما لبنا لفة قوم كذبهم وتضيقهم على كين بمنع نعين الوارد في كلامهم بمعنى كمال ظهور الشئ وانصاحه
او للتكثير لانه على كثره الفاعل كانه قولهم مونة البهايم جميع بهيمة وهي معروفة وقيل انهم ذهبوا الى ان الكثرة
في سونت التعدد بكثرة الفعل بالنسبة لكل واحد منها ليس كذلك فيرجع الى الوجه الذي قبله من
المبالغة لان يقال المبالغة بالنسبة الى ذات الكذب في نفسه والكثرة بالنسبة لتعدد محققه الاثر
والوجه الى القوة والكثرة وتمايزهما في هر حفظ ما قيل من ان عطف الكثرة على المبالغة والفاصلة بينهما
ابن جريد

شرح زاوه

وقد يكون النكير في المفعول كقطعته الا نواب وكذب الوضعي قيل انه جازم لا يجوز من كذب المعنى
كانه بلذب رايه وطفه فبقي بنظر ماوراه ولما كثر منها لهذا المعنى وكانت حاله المما في شبهه هذا
ان ينعار منه لها ولا يستحق ما فيه من التكليف وان كونه مقديا بحسب الاصل غير موافق لما نحن بصدده فتدبر

ان من الشيء جازم خلاف ما هو به فخر من جميع الاخبار وهو احد معنييه قال الرابع في كتاب الزبقة ومب كثير من
التكليف الى الصدق بحسن عينه والكذب بفساد عينه وقال كثير من الحكماء والمنصور ان الكذب يقع ما
يتعلق به من المنافع والمصالح والصدق بحسن لما يتعلق به من المنافع فمبى له لان شيا من الاقوال والاعمال
لا يقع ويحسن لذاته انتهى وقوله جازم اي ما هو ملبس به في نفسه وحد ذاته في الواقع ونفس الامر

اعراض على
المص

اعتقاد الخاطب وفي ذمته فطامه صادقا في المذاهب فقيه ايجاز حسن وهو حرام كله الخ قيل عليه
ان يقع فيه المحشوي وهو مبني على مذنب المعترلة في التحسين والتفريق المتفص لان يكون حراما لبعينه كما مر
ولذا قال وهو قبيح كله وعدل عنه المص والمصرح به في كتب الشافعية المعتمدة وان من الكذب ما هو حرام
وهو ما هو مباح وما هو مندوب وما هو واجب وقد ورد في الحديث يجوز له في ثلاث مواطن في الحروب وصلاح
ذات البين وكذب الرجل لامرأته ليرضيها وهو مروي في الصحيحين والسبب كما فصله النووي في اذكاره وفيه
تفصيل قال العزالي وهو ان كل مفسود ومحموم ويمكن التوصل اليه بالصدق والكذب جميعا فالكذب فيه حرام بحاجته
اليه فان لم يكن الا بالكذب فالكذب فيه مباح ان كان تفصيل ذلك المفسود ومباحا وواجب ان كان
تفصيل واجبا فلو اختلف مسلم من ظالم وسال عنه وجب الكذب باخفايه وكذا لو سأل عن ماله لياخذوه ولو
استخلفه لزمه ان يخلف ويؤدي في ميمنه وكذا في كل مفسود فلا يخفى بالصور الثلاث الواردة في الحديث
ينبغي ان تقابل بين مفسدة الكذب والمفسدة المترتبة على الصدق فان كانت المفسدة في الصدق
اشد ضررا فله الكذب وان كان عكسه او ترك حرم عليه الكذب انتهى ونحوه في كتاب الزبقة للرازي
فما قيل في جواب عنه بانه مذنب من تصور النظر فانه منفق عليه في جميع المذاهب كما مر جازم وقيل
ان معنى الكلية في كلام المص ان الكذب حرام من حيث ذاته مطلقا وقد يكون مباحا من حيث وجهه كما في الصور
المذكورة وهو جازم وبهم فانه مع مخالفته لمذنب مبني على الاعتزال لانه هلل به استحقاق العذاب الخ

في الكذب فيه روي في نفع الكذب. وسماجه وتخييل ان العذاب الاليم لايهم من اجل كذبهم ونحوه فودنا
 ما خطا باهم اعرفوا انهم كلفوا وانما حلت الخطايا استغفلا لها وتغفروا عن ارتكابها يعني ان فيه نفعاً لمن
 نحوها المؤمنين على ما هم عليه من الصدق والتقديس فان المؤمن اذا سمع ترتب العذاب على الكذب دون
 النفاق الذي هو اشد من الكفر وما حبه في الدرك الاسفل فيميل في نفسه فغلب اسم الكذب ونحوه سماحه
 فان ترجع عظم انزجاره فخط ما قيل من ان نفعاً لا سيما عند تحقيق لا تخيل لما عرفت من معنى التخييل والرجوع
 من قيل ما في قوله تعالى الذين يعملون العرش ومن قوله يسجدون سجودهم بوضوح من ذكر الوصف سواء كان
 اولاً لمخرج ذلك الوصف في نفسه او ذمه ترغيباً فيه او تنفيراً لكان الوصف مخرج الموصوف او زيمه
 هذا كما صرح به السكاكي والخطيب ومن الناس من حبه من البديع الغريب وسيا في كثير من النظم الكريم والمراد
 برثبه عليه بسبب عنه فهو مفر منه وما ذكره ظاهر في فائدة التخييل وكذا في غيره لان نسبة الصادق في
 الكذب كذب وكذا كثرته ونحوه فندبر وما روي ان ابراهيم عليه الصلاه والسلام اخرج اشارته الى
 ما روي في الصحيحين وغيرهما في حديث الشفاعة فيقول ابراهيم عليه الصلاه والسلام اني كنت ثلاث
 كذبات عاروايات مختلفه في بعضها انه عدل فذكر في الكوكب هذا في قوله بل فعله كبيرهم
 وقوله في سقيم وروي الترمذي رحمه الله في حديث الشفاعة انهم بانوا ابراهيم عليه الصلاه والسلام
 فيقولون له اشفع لنا فيقول لست ابي كذبت ثلاث كذبات ثم قال صلى الله عليه وسلم ما منها
 كذبة الا ما حل بها وفي روايه جادل بها عن دين الله وفي روايه احمد رحمه الله انه يقول اني سقيم فذكر
 بل فعله كبيرهم هذا وقوله للملك في جواب سؤاله عن امراته سارة هي اخفى حين اراد الملك غضبها
 من طريق السياسة التعرض لكذبات الازواج دون غيرهم بدون رضا من وقيل هي قوله ذات
 مرات هذا روي في الحديث بطوره مشهور في كتب الحديث وكذا في فائده الغايه عياض في مناقب
 اللغة هو نفع الحاف والذال جميع كذبة نفع الحاف الواحد من الكذب انتهى فليس جميع كذبة كذا
 وسكون الذال المعجم في الكذب فالحافه لروايه فيه فالمراد الغرض من الخ ذرفت ان
 صحيح ما في بعض النسخي نفلا عن الرازي من انه يجب القطع بكذب الروايه حتى يصدق في ابراهيم اولى

بأنه

والاصل انه فان صح فهو خطأ ونحن ننظر لما قال لا من قال وسبيلنا الى مل له على مثله من الشبهة
ودفعه والمراد بالتعريف انما هو المعنى وما يتعبد بل التعريف والتعريف ان يكون اللفظ نصا في معناه
ولا يتجمل معنى مستقلا لاختصاصه بالتعريف خلافا له وهو ان يكون اللفظ مستقلا لمعنيين سواء كانا
حقيقين كما في اني سقيم او لا وسواء كانا احدهما اظهر من الاخر كما في الايهام المبدئي او لا كما في التوجيه وهو
عم من التعريف الاصطلاحي لاختصاصه بالمعنى واللفظية كما في السكاكي في اعراب البيان وكذا من اللفظية
والتورية والايهام والتوجيهية الاصطلاحية ويسمى في اللغة ايضا كناية وتورية وليست به كناية
بيانها وليست التورية بدعيية والتعريف تقبل من عرض كذا لانه عرض وطري والكناية من كنى اذا
التورية انما من الوداع على ما اختاره ابن الاثير كانه افعى البيان وزاظهره او من اوردى العابس اذا ظهر
وفي النهاية الاثرية الحديث المرفوع عن عمران بن حصين ان في المعارض لند وصحة عن الكذب المعارض
معارض من التعريف وهو خلاف التعريف فقال عرضت ذلك في سوا من كلامه ومعارض كلامه بخلاف
الالف وفي حديث عمر رضي الله عنه اما في المعارض ما يعني المسلم عن الكذب وتسمية المعارض كذا
حيث سطره اس مع وجهي صدق ومن حيث بقوله الفاعل وهي التورية والكناية تنهي ومن الناس من ان
التعريف هنا معناه المصطلح فخطب خطبوا واطار من عمر على بل وفي كلام الترتيب ما يوجهه ولم يرد
حيث تقرر بان ثبت بالعلام الى جانب يعرف منه جانب خرو من لم يقبل له قال ذكر المحقق الترتيب
ان الكلام لا يكون مستقلا في المعنى التعريفي اصلا بل في غيره مع استلزامه اليه بغيره السوفى وطريقه
تفسير قوله تعالى فما عرضتم به الاية فاذا اريد بقوله اني سقيم سا تمحقق التعريف فانه لا يمكن اذنه ذلك
الا بطريق الاستعمال فانه لا دلالة لبيان الكلام وسياقه عليه كما في صوره التعريف وكذا انما انما انما
قوله هذه اخصى على الاخرة في الدين لا في الغيب اللهم الا ان يرد بالتعريف هنا المصطلح المشهور بين
الجمهور بل ما في خفا في ارا المراسم الكلام على ما في الاذكار من ان التورية والتعريف معناه كما ان يطلق
لفظا على معنى ونريد معنى اخر منها وله ذلك اللفظ ولكنه خلاف ما يراه انتهى به لاختصاصه بالكذب
في صوره سمي به فاطلاق الكذب بطريق الاستغارة لتسايقها للكذب من حيث كونها في الظاهر خارجة

طبي
خفي

مطابقة للواقع لا كما يسمي صوره الابن المنفوشة انما لكنها في التحقيق تزيينات والفرض من قوله
 اني سقيم انه سقيم لما علم من ذلك بامارة النجوم او انه سقيم كما قال ما يجيد من الغبطة الحق بانحاء النجوم
 البته ومن قوله بل فعله كبيرهم الشبهة على ان من لم بقدرها وقع المفروض عن كيف بدعا عن غيره فكيف
 يصلح لها ومن به اختفى اخوه الذين تخلصوا من الظلم ومن هزل في الفرض والحكاية تمنها على حقيقتهم في ادعا
 الوبت مع قيام دليل الحدوث وسياق تحقيقه في محله فان قلت كيف يقول تحليل عليه الصلاة والسلام اني
 كذبت وانا لما صدر مني من الذنب استحي من ان اقوم شافعا بين يدي الدنيا ان كان من المعارضين فليس كذب
 ويكون قوله ثلاث كذبات مخالفا للواقع ومثله لا يسحق منه قهوا فيها فروا منه وان لم يكن كذلك يكون وقع منه
 الكذب في الدنيا وهو مناف لبعثته صلى الله عليه وسلم ولا بد من احد من الذين الامر في هذا هو الذي حبر الامم
 على الطعن في الحديث وتكذيب راويه لقومهم لانه اخف من نسبة الكذب الى الفيل عليه الصلاة والسلام
 قلت هذه شبهة قوية وبويرا ان مثل هذه المعارض صدرت منه عليه الصلاة والسلام في مواضع
 لقوله من ما لم يقل احدا نه شك فيحتاج لتساويل ويمكن دفعا بان يقال هي من المعارض الصادقة ولكنها
 لما كانت بمنية على الين العريكة من الاعداء دفعا لفرهم ومثله من كلف الله بحكمتهم وحمايتهم ناسبا مباررو
 اعدا به بالمكروه بذلا لنفسه في سبيل الله او دخولا في حفظ حضرة الله فلهذا ولله عايلين بمقامه فنه عز ذلك
 لشدة خوفه ونواضع ذنبا وسماه كذبا لانه على صوره الكذب خوفا من وخامة بدارة اعدائه وما وقع
 من النبي عليه الصلاة والسلام لم يقع في مثل هذا المقام حتى يسحق منه فان لكل مقام مفعالا وقد هام حولها
 قال ان النبي عليه الصلاة والسلام خص براءة ساحة تحليل صلى الله عليه وسلم فجعلها معارض جادل
 بها عن الدين وتحليل لمح مرتبة الشفاعة وانما محضه الجيب على الطريق سلم فخر في الكذب ان او هو من قول
 قلت اليوم واتهامهم بان انفسهم وضوهم بذلك فتأمله فان قلت اذا كان اللفظ معينا سوا كما ما جققين
 اولا وهو باعتبار احد هما مطابقا لمطابقة نصيره ما دفعا على ان الاقوال اعبرته فيه باعتبار لا خفر
 مطابقا فكل المعبرين ذلك ما حقه المتكلم او ما ظهر منه او بما كان او هو بوصف بالصدق والكذب
 باعتبارين او لا بوصف فيشت الواسطة قلت الظاهر ان المعبر ما حقه المتكلم مقصدا ربا على فان

طبي

اتكلم ولذا قال السكاكي يرجع اجبرته واحتمال الصدق والكذب الى حكم المخبر الذي يحكمه في خبره سواء كان
 قابله خبرا ولا زبها فاذا طبق حكم الواقع كان صدقا على الاصح لا على نذيب النظام كما سبق الى بعض
 الامام واعلم ان ظاهر كلام المصنف وغيره هناك المعارض لا نقد كذا وهو الموافق لما مر في حديث من
 ان فيها مندوحة عن الكذب وحيد فلا فديها من فرقة على المراد وان كانت خفية لا هنا العارضة بين
 الكذب وغيره كما صرح به السكاكي الا ان قول الرخصي في سورة الصافات الصريح ان الكذب حرام الا اذا مر
 فانه من الكذب المستثنى الا ان جعل منقطعاً وما في نزع الانا لفظاً وحي ان ما روي في حديث لا يخل
 الكذب الا في ثلاث اصلاح بين الناس وكذب الرجل لامرأته لبرضاها وكذب في الحرب في رواية ضعف
 وان صح كان المراد به المعارض ايضا لا نهاية صورة الكذب ويؤيده حديث ام كلثوم من انه علمه الصلاة
 والسلام لم يرضه شيء من الكذب بما يقوله الناس انه يصلح في ثلاث الخ فخرج نفع الكذب في هذه الثلاثة
 وهو حديث صحيح لا علة فيه والرفعي في الثلاث لم يصح ما ثبت فهو من قول الراوي وقد قال تعالى و
 كونا مع الصادقين وقال اجتنبوا قول الزور على العموم انتهى وهذا على ما مر عن الفقهاء فندبر
 عطف على كذب من فهو جلية محل نصب لفظها على خبر كان وجلة كان صلة ما وقد تقدم انها يجوز ان يكون
 موصولة ومصدرية على اختلاف في النسخ وقد قالوا يجوز الوجهين على الاصلين كما صرح به ابو البقاء
 رحمه الله واعترض عليه ابو حبان بانه على الموصولة خطأ لعدم العابد على ما من تلك الجملة خبر الغدير وهم
 عذاب اليم بالذي كان اذا قيل لهم لا تعبدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون وهو كلام غير منظم
 وكذا على المصدرية على القول باسمتها وما على نذيب الجمهور فهو ما ينع وقيل عليه ان لزوم الضمير منها غير مسلم
 لزوم الضمير منها غير مسلم وان النسخ لم يذكره اوصل ما المصداقية بالجملة الشرطية فاصح ان يؤولت
 الما في الاستقبال فلذا حسن عطف الما في المضارع على الوجهين الا ان في هذا محل لهذه الجملة لفظها
 على الصلة وفي ذلك الوجه الاول وجه وتقدم المصداقية بغيرها فيقتضيه وان احتمل عدم التفرج لانه
 ولي الله وهي بينها لما سباني وقال قدس سره تعالى من قبله من التراجع وجهه الا وجهه قرية في افواه
 شيب الغضب والفراب قد بل على صفة مروجت الاخر اعنه لا الكذب في قوله عن تحليل البيان والبيان

ابن الصايغ

سيد وطبي

وما يتعلق بين أجزاء الصلة أو الصفة وقد يرجع الثاني بكون الأيات حيثما يقع منقطعاً بغيرها فادتمار
 انصافهم لكل من تلك الأوصاف استقلالاً وقصد دلائلها على حقوق العذاب إلا أنهم سبب كذبهم الذي
 هو أدنى أحوالهم في كفرهم ونفاقهم فأنكسب برما أنوب هذا مناف لما فيه قبله من عقوبة انه جعل
 عذابهم سبباً لكذبهم رزاً إلى قبح الكذب حيث بالذكر من بين جهات استحقاتهم إياه مع كثرة تارة وفيه تمثيل ان
 خوف العذاب بهم إنما كان لاصل كذبهم نظراً إلى ظاهر الجارية المقصود على ذكره واختار لفظ العيب بل على
 ان اس مع يعلم ان ذلك الحق لجهات كثيرة وان الاختصار على ذكره رزاً إلى ساجدة وتغيير عن الزكاه على
 ما سبب في وجهه افا وانه لتبب الف وللعذاب انه داخل في ضرورة الموصول الواقع سبباً اذا المنع في قوله
 انما نحن مصلون الخار لا دعابهم ان ما نسب لهم من صلاح وهو غا وادرار على الف والادرار على ذلك
 ف وادتم فلا وجه لما قبل عليه من ان العطف على كذبهم يقتضي ان يكون المعنى وهم عذاب الهم بقولهم
 انما نحن مصلون اذا قيل لهم لا تقربوا في الارض فيقتضي نسب هذا القول للعذاب لا تبب الف وده و
 كذا ما قيل من انه لا دلالة له على نسب الف وبل على نسب الكذب وهو قوله انما نحن مصلون واما
 ان انهم المقصدون من اذا قيل واذا قيل وهما من أجزاء الصلة فيرد على هذا ما وردوا ولا فليس ينبغي لمن له
 نظر مدروسياً في تمتعهم فويل انما نحن مصلون كذب بقول المصنف الي استحقات العذاب بالكذب
 لا غير هذا مما ياتي الا وجهه لانه ما كبد لا يطبق عطفه وعطف التفسير بالواو في الحمل خلاف الظاهر واما
 ما ذكر من ترجيح الثاني في فرد عليه انه في المال كذب كما انما اليه ولو سلم تعابره بالاعتبار وضم البضوء فهو
 جز من الصلة والصفة وكلاهما يقتضي عدم الاستقلال واما بكون مستغلاً على ما اختاره المدقق في الكلف
 حيث قال لو قيل انه مسطوف على قوله من الناس من يقول لبيان حالهم في ادعائهم بان وكذبهم فيه ادلائم
 لبيان حالهم في انما لهم في بالظلم وروية القبح حسناً والنف ودلاً حائناً ويجعل المعنى بالعطف بجميع
 احوال وان نزم فيه عطف الفعلية على الاسمية كان ارجح سبب السبب ومنط قد يد القبايح وهذا قريب
 مما اختاره صاحب الجرح وقال الذي اختاره انه من عطف الجمل وان هذه الجملة منسقة لاجل لهما من
 الاعراب لانها وما جعلت من تفاصيل الكذب ونماذج الكذب الا تري ان قولهم انما نحن مصلون وانتم

شرو

كذا بعد اعي الى لان لان التعديل بعد ما مضى من الخلق وتفسيره بان بعد مولد او بعد زمانه عليه الصلاة
 والسلام ليس بتمام الخلق بل الاله من ذكر فيها ووصف بها فسموا اهلها توسعوا بطور معناه
 فقلعه اراد به الخلق فمر ان المعصوم را به ان يصير لخلق عالم مجزوم به لا لما هو من نتائج فحجة كابرية فبرهنة بهذا
 العبارة وما ذكره من الاثرو توجبه حاصل ان الاله في المناقضين مطلقا لا يتحقق بنا في عصره او منافق
 المدنية وان نزلت فيهم لان خصوص السبب لا ينافي عموم النظم كما هو مشهور فالله عامة تتعلمهم وتتمثل
 من ياتي بعدهم من جنسهم ولا يريد اننا مخصوصه بقوم اخرين مباينين له ولا بالكلية حتى يقال انه مناف
 لظهور النظم وعود الضمير على ما بعده ولذا قيل ان المروي يدل بظاهره على ان المراد بهذه الاله غير المراد
 باقلها فلا يكون مطلقا بقول او يكذبون ولا يمكن ان يراد به ظاهره فقلعه اراد به ان يهل هذه الاله
 ليسوا الذين كانوا موجودين عند نزولها فظنيل وسيلون من بعد من حاله حالهم وانما لم يمكن ارادة
 فاهره لان الاله متصله بما قبلها بالضمير الذي هو في لهم وقالوا يقض ان يراد بهذه الاله الهامس
 المذكورين في الاله المتقدمه والا لم يحسن عود الضمير على من قبله كالشهادة سلامه الفطره واما
 ما قيل من ان توجب المعصومه الله لا يخفى بعده والا وجه ان المراد اهل الاقطار بهذه الاله من
 معندي الارض من المسلمين لانه لم يكن في زمنه عليه الصلاة والسلام من المؤمنين معندي
 فقلعه عما اراده وعدول الى ما هو بعد منه والاف وخروج الشيء عن الاعتدال الخ
 معناه اللغوي المضاد للصالح وبقر من البطلان وكذا افسرده وان كان للفقه فرق
 بين الفاسد والباطل على ما فصلوه تعالى فسدوا وفسودا وفسده غيره وقوله الارض
 قيل ان ذكره للدلالة على الاستعراق وفيه ما الى تعظيم الشريعة والرسول صلى الله عليه وسلم
 المؤمنين بانهم صلاح الدنيا كلها والاف والمضار بهم ضار بالدنيا كلها فان الناس والدنيا
 سواء او جعل ما عد الارض المدينة لتمتع الكفر فيها اذ ذلك ملحق بالعدم وارضها كالها الدنيا
 وكلها بجان كل ضار ونافع وكان من فدم النفع اي الفاد والصلاح يشمل كل منهما ما يضر
 ويانفع هذا بحسب الظاهر فالف لما في الكلف وفي العود عنه اشارة الى عدم ارتصائه

فري

وعبارته بكذا الف وخروج الشيء عن حال الاستغناء وكونه مستغنياً وتقيضه الصلاح وهو المحل
 على الحال المستقيمة النافذة انتهى وبهذا هو التفسير الكبير وقد يقال انه لا منافاة بينهما لان ما ذكره
 المعرصة به باعتبار حقيقة المال وهو الذي ارتضاه الراغب وما ذكره المرحشري باعتبار
 في اصله وما هو من شأنه وما قيل من ان الضار شفع به فمن قصد الاضرار تكلف الحاجة اليه ومقالة
 الف وبالصالح هو المشهور كما قال تعالى ولا تقفوا في الارض بعد اصلاحها وقد يقال في مقابلة
 التسمية كما قال تعالى فلو اعدوا صالحاً واخيراً وقد يجعل مقابلة العفة وهو مخفف في الاثر لا كما
 وقوله وكان من فادهم الفخ من اما ابتداءه اي وكان ينشأ من فادهم ما ذكره قوطبة ^{سعد} لما
 ويجعل البعوضة ولذا قيل انه اشار باوجها الى الف ولا يخفى في هذه الامور التي في الكف بل
 منه ما ذكره من تغيير الملة وتخفيف الكتاب ودعوة الكفار في السر الى تذيب المسلمين منه
 اظهار المعاصي والامانة بالدين فيكون كلام المعرصة محالاً لما في الكف والذي في حاشي
 غيره انها متخذه وفي الحاشي الشريفة تغيب ف والمناقض بالضا والمناهي من جهلهم لا ف
 في انفسهم ولا ولي ان يقال اف وهم لان حالهم باقتدار اسراراف وولما كان خفية ^{سيد}
 جعل الشيء ناسدا ولم يكن صنعهم لذلك جملوه من قبل مجاز الاول اي لا تفعلوا ما يودي الى
 الف وقد يقال ما كانوا فيه معنى الف وفي انفسهم معنى لا تقفوا ولا ما توالفوا ولا تفعلوا
 فلا حاجة الى المجاز وليس شيء اذ ليس اتيان الشيء بف وفقه حقيقة الاف ودوافقه
 في الارض التنبه على ان فادهم يودي الى فادهم من الحروب والعنف واقتلال الدين
 والدنيا كما لم يحل اف فادهم على تخفيف الكتاب والاحكام ودعوة الكفار سر التذيب
 المؤمنين كما حمله عليه غيره لانه لا ظهور حينئذ لتلك الفادته افولك تبع في هذا من قبله من
 الشراح وفي بعض الشروح انه وهم لان ما يلزمهم وما لانهم لما كانا منضين الى بيع الحرب
 والعنف ف وبالتفسير المذكور باقبار ما تيربت عليها وكونه اف والامور والمصالح لا ياتى
 كونه ف وبالتفسير المذكور ولا وجه له الا ان ما ذكره في محبة الامور فيه كسبه حالاً منها

عصام

سيد

كشف

سعد

عبد الكريم

ان قولهم ان الاول ان يقال ف وابدل فساد فيه فساد لان الفاء دور ومبني الالف وقالوا في غير
 به الاتري قوله تعالى في سورة المائدة ويسعون في الارض ف دافاة مبني الالف دافاة مبني الالف دور
 فسر كما في انبتكم نباتا والذي دعاهم لما ذكرتهم انه مصدر فساد لازم وليس بلازم ومنها انهم يقولوا
 في الكف ولفاه من بعدهم بالقبول وليس بواردا ايضا لانه يريد ان الداعي لتأويله وصيلة مجازاته
 لم يتبع منهم الالف واما مصدر منهم الف فلو نزل منزله اللازم واريد منه انه بفعل الف ووصف
 به قطع الطريق تعدي الف وده غيره كما في يعطى ويمنع ثم المراء ولم نقل ان ف ونفسه حقيقة الالف
 لم ينظر لحقيقة ولا محار فيه ومنها ان قولهم لا ظهور لتلك الفاء بغير مسلم ايضا لان التخييف المذكور
 والدعوة للتكذيب مودعي الي الفتن والاختلاف في الدين والدنيا جبرية قد برر بيج محبوب والفتن
 يقال لاجت اوجب سبها وبيها جاد وبيها ما اذا نارت ووقع الفعل وغيره مما يفعل بالعدو ويقال لها
 ايضا فهو تعدد لازم كما ذكره اللغويون من غير تفريق بينها فحين ان اللازم اكثر استعمالا وفي حاشية الكف
 لابن الفايص نقلا عن افعال ابن طريف ان مصدر اللازم الهياح ومصدر المتعدي الهيج قال فيهم كرب
 مصدر مضاف للمفعول ولو قال هياح كان مصافا للفعل انتهى والمما لا يمين ولام ثم همزة كالمعاونة
 لفعل ومعني ومنه قول جاري في الله عنه ما لا يت عاقل عثمان ابي ساعدتهم ولا واقفهم كما رتبهم
 واصله معناه ما لنت من الملا الذين فعلوا ذلك ثم يجوز به عا ذكر في الاساس ماله عاونه واصله
 المعاونة في الملكي ثم عمت كالا حلاب وقال قدس سره بتعا لغيره المراء بقوله هيج محبوب هو الظاهر
 اللازم لان المتعدي الف ولاف ودفعفت مافيه وانه يجوز فيه المتعدي بالنظر الى المال كالحوز
 الملزوم نظرا لاصله والحب من ارتضى بتعاله لزوم الملزوم ثم قال والقول بان الالف من فساد
 هم لان الهيج هينا متعدي بغيره فوه بمجا دعتهم المسلمين وماله الكفار ابي معا وبنهم على المسلمين
 الف دوف وكلا لا ينضم على اهل السداد ومخله من فوه فان ذلك النخ ولا ينضم مافيه من مخلل
 المعني عن البيان فان ذلك بودي الي ف وافي الارض النخ في فوه بودا شارة ابي مافيه
 من مجازة دل كما نقر به وتبيل المراء من الف ونية الارض هيج محبوب والفتن بطريق الكناية المرشدة

خبر

لان جميع ما يستلزم خروج الارض عن اعذارها واستغفارها فذكر اللازم وهو الخروج عن ذلك واريد باللازم
 وهو البيع ثم انهم لما نواهبوا بنابل فيقولون ما ودي الى ذلك فهو مجاز مرشبه عن الكناية وقيل له مجازها
 بزم من ذلك وهو غير بعيد وقوله من الناس والدواب وموت اشارة الى قوله تعالى يصع في الارض
 ليفسد فيها ويهلك موت السهل وموت العا البذر في الارض وتبينها للزرع وتسمى بموت خربا
 ايضا وبصورته العارضة التي تحصل عنه في كون الدنيا محترقا ونحوه وقيل اطلاق اسم الفاسد على ما يحترق
 من اطلاق اسم المسبب عن السبب محاذ ومضى لا تقف واللاتيها الفتن المودية الى ف وما في الارض
 ولا ينفص ما فيه من التحيط والتخييط ومنه اطار المعاصي الخ اي من الف وفي الارض ما ذكره هذه
 معطوفة على قبلها او على قوله من ف وهم في الارض ضمن الاية معنى الاستحقاق او جعلها عليه فلما عداها بالبا
 لان فيه زيادة بيان لقاعدة قوله في الارض لان غير ما ذكره ايضا يعود الى ف والارض واهرج والمرج
 بيع القلق والاضطراب قبل رانما يكن المرج مع الهرج لازدواج فادالم بعارنه فتحت راوه وفي بعض
 كتب اللغة ما يجالعه فالهرج بالسكون ووقع الناس في فتنة واختلاط والمرج قريب منه ويكون موضع
 محزنة ولذا نظف بعض المحققين فقال حارج النار بمقلية فبات الناس في هرج وفي مرج
 وانما قال ومنه الخ لانه نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما تفسيره فانما رآني انه لم يقصد به المحرقة نظام
 العام ما نظم وتيم به وهو بالشرائع فلو عطلت والعبارة باله تعالى لان تعطيلها يخرب الناس على ما ينبغي
 موت والنسل وبخر العالم والعايل هو الله الخ هذا من كلام الامام في التفسير الكبير قال وكل
 ذلك محتمل ولا يجوز ان يكون القايل لذلك من لا يخضع بالدين والنصيحة وان كان الاقرب هو ان
 القايل من يث فهم بذلك فاما ان يكون الرسول صلى الله عليه وسلم بلغه عنهم النفاق ولم يقطع بذلك
 شخصه فاجابوه بما يحقق ايمانهم في الصلاح بمنزلة سائر المؤمنين واما ان يقال ان بعض من كانوا يلقون اليه
 الف ولا يقبله منهم فيقلب واعطاهم قايلا لا تفردوا وتجبرون الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك فتبر
 جواب لاذا الخ غير الناصح وروى انما هي ان رد الى ان هذا من القايل شفقة عليهم وسامطة لطف
 من غير مبارزة عطف منه ووجه اللباقة ذكر الاسباب المؤكدة المحصورة والتمحيص فخلص من توهم بعض من لم

شيخ زاده

عصام

ما والنوايب جمع شايبة وهو ما يجالط الشيء فيمتصه من الخلو من والعرب سمي الصل شوباً لأنه عديم مزاج الأثر
 وري المصباح قولهم ليس فيه شايبة يجوز أن يكون مأخوذاً من هذا معناً وبس فيه شيء مختلط به وإن قل كما يقال
 ليس فيه علقه ولا شبيهه ففعله بمعنى مفعولة كقوله راضيه هكذا استعملوه ولم اجد فيه خلافاً قال الجوهري
 الشايبة واحدة النوايب وهي الأناث والاقذار وفيه اثرة إلى أن الضر فيه اقتراد في ما بينهم لما نهوا
 عن الف ودواف وتوهموا بانهم كلوا عليهم بانهم خلطوا عملها إلى وآخر سبياً فاجابوهم بانهم مضمونون
 على محض الاصلاح الذي لم يشبه شيء من وجود الف ودوافها وانما ايماناً إلى أن ذلك مكشوف لا شرة
 عليه ولا ينبغي أن يثبت فيه احتمال الغلب الذي ذهب عليه نزاع الكلف لأن المسلمين لما وصفهم بالادف
 فقط دون الاصطلاح حسروا انفسهم بعكسه وان صح خلاف الظاهر من كلام الشيخين وفي قوله ما دخل عليه
 حذف والصل والمواد بما بعده مجزؤ الاخر ولم يصرح استغنائاً لشهرته عن ذكره وانما قالوا ذلك المخرج
 قصر قولهم على ما ذكر ولم ينظر إلى غيره من الاحتمالات لكونه كذا بمحض من غير ما يدل لخواصهم من المؤمنين لأن العاقل اذا
 كان له مخلف من المكذب بزرعه بعينه لرفع ضرر يحصر بما بعينه ظاهر الكلام اذا المكذب يفتح عند المولى
 والكافر فلا يترك بغير ضرورة ولا برضي بغيره بخيراً ولا يله خصوصاً اذا كان بحيث يسبق اليه بغير نفع و
 ذلك لما افاده بقوله لما في قلوبهم المخرج او لكونه مخادعة كما قيل لانه لا يناسب قوله ولكن لا يشعرون وهذا
 احد احتمالات ذكره الامام واختاره المصنف رحمه الله لانه اطهر واتمها وزاد الامام انه ان خسر لا تفقد
 بعد ازالة الكفار كان ينبغي قوله مصلحون ان هذه المداراة سجيئة الاصطلاح بين المسلمين والكفار كقوله ان
 اردنا الا احساناً توخيها وايدى بعضهم بانه الوارد عن ابن عباس رضي الله عنهما فقد اخرج عنه ابن جرير انه
 قال في تفسيره انما يزيد الاصطلاح بين الفريقين من المؤمنين واهل الكتاب والمصنف رحمه الله لم يلقفت الله
 مع احتسابه بالتفسير لما ذكرناه غير مناسب للواقع والسياق والسباق مع ارجاعه إلى صورة الاصطلاح
 التي ذكرها ولما ادعوه اليه روافض ما يوجب في كونهم مصلحين يوجب في رده ونفي رضاه من جهات
 كما استنبأ البيا في فانه يقصد به زيادة تمكن الحكم في ومن السامع لوروده عليه بعد السؤال والليل
 وما فيه من كلف الادان من تأكيد الحكم وتخفيفه وفي قوله لا يشعرون من الدلالة على ان كونهم معصدين من غير

معصام

سبوطي

ظهور المحسوس بالمشاعروان لم يدركوه ووجه افادة الاول اما اخبا ذلك بنا على تركيبها من ههنا الاستغناء
 التكميلي الذي هو نفي معني ولا الفانية فهو نفي بقيد الانبات بطرفي بر في اليلع من غيره وارضى كغير من النية
 انما بسبب نفي بركته واخضا اوجبان رحمه الله واطل بها بله بدخلها على ان المنشود ولا الفانية وقل
 عليها فبين تركيبها بيلقها بيلقها بالقسم سافاة هره ورواها بعد التركيب انسخ عليها الاصل
 واستدلوا على افادتها التحقق بيلقها بيلقها بالقسم اي ونوع ما يصدر به جواب القسم بعد كان
 واللام وحرية النفي وروده اوجبان رحمه الله بانها قد دخلت على ارب وجندا ويا الندائية كقوله الاول
 يوم صالح لك منها وقوله الاجنداءندوا رضى بها مند وقوله الا يا قلبس والفعال سيرا ففقدوا كعاد
 النسخ غير صحيح وهو وارد عليه وعلى من تلقاه بالقبول كصاحب المنيع والمهم واذا العلة فيه لا يصح بلامته
 الامر وقوله الا المنهية بدل من حرية التاكيد وتقديرهما او اعني وقوله وان النسخ عطف عليه وتقر
 ان يخطف على قوله للاستيناف واختما اما الع اي اما المفتوحة الهرة المحففة الميم حرف اح
 منها في افادة التحقيق لانه جميع ما ذكره كما اشار اليه بقوله التي هي من ههنا على القسم لان معناه ندخل
 على القسم كثيرا وهذا ما رافقت به الا اما قال في التسهيل ونشره كذا لا قبل ذلك كقوله الا يا ابي و
 واما قبل القسم كقول ابي مخا الهدي اما والذي ابي وامحك والذي امات وارضى والذي
 امره الامر قال العلامة التفارقي في جوابه قد تركتني احد الوضوح ان اري ابعين منها لا يبر
 اذ عروني بعض كتابي ابن شام ما يخالعه فانه انشد الشعر كذا اما والذي ابي وامحك والذي
 امات وارضى والذي امره الابرز بعد كتب انما وفي النفس سجرا تبا لا فري الدهر ما طلع النجر
 وما هو الا ان ارا ما جاء فاهيت لا عرف لدي ولا نكر والذي ذكره السعد المروي في المفضلا
 ونشره بديل ولو لا خوف الاطالة اردت العقبه بنماها والاطلاع جمع طليعة واصلاها منقطة
 بحيث انني نطلع قبله وهو مستعاره او مجاز يرسل المطلق المقدم اريد به هنا انها تقع قبل القسم
 كما في البيت المذكور ونظا برة ونعريف النجر النسخ هو ما عطف عليه مجرد ووجه المبالغة
 ما قالوه ان الاول بقيد صدر المسند اليه في المسند والتالي بقيد ما كيد هذا المحرور بخلافه وان كان مناسباً

وعوامهم الكاذبة فانهم لما قصروا أنفسهم على الاصلاح قصروا ما سب في ردهم ان يقتصروا على الافراد فغلب
 فهم مقتصرون على الافراد ولا يخطئهم في الاصلاح واور وعليه ان تعريف الخبير بلام الجنس يفيد المصدر
 اليه في المسند كما في المنصاح والمشهور ان خبر الفصل يفيد ايضا او بكونه واجب ما في تعريف المسند
 يفيد مصدر المسند اليه فيه كما ذكره الزمخشري في الناق في قوله تعالى ان الله هو الذي يرزقنا وما ندر ان
 النهي عن سب الدهر هو تحقيقه ان يقال ان الدهر الذي يظن انه جالب الحوادث لا يجاوز الله لا ان
 الله لا يجاوز كما لا يخفى وقبل ان الوجه ان يقال ان المبالغة في تعريف المفسدين على قياس ما مر في المعلقين
 من انه ان حصلت صفة المفسدين وكفوا ما هم ونصروا بصورهم فالمتفقون هم هم لا يبدون
 تلك الحقيقة فالفضل موكلة بالاتحاد الذي هو اقوى من القصة في اعادة المقصود ولما مر من الاشكال
 عدل المصرح به عا في ذلك من قوله ردا ما اذ عود من الانتظام في جملة المصلحين ابلغ ردا
 وله على سطح عظيم وحمله ردا في قلوبهم من التعريف للمؤمنين كما انهم قالوا انتم المفسدون وقصروا الانب
 على المؤمنين فاجبوا بقصده عليهم وهذا مستغنى عن بيان الكلام في مقام ابدال ومن فحواه فلا يتوهم
 ان التعريف انما يستلزم منه لو قيل انما المصلحون نحن والاسندراك بلا يشعرون فان قلت
 لم ذكر ما يشعرون بعد بنا دعونا بدون استدرار مهننا به قلت المنها وعنه تقع في جملة الانضا
 وعدم الشعور بخلاف ما هنا فانهم لما هو اعطاء طوه من الفاد فاجابوه بادعائهم على خلافه
 واخبر تعالى بهم ما نواضعيون بالعلم به مع انهم ليسوا كذلك فكان محلا للاستدراك لانه يقع بين
 الامور المتخالفة وما يقال عن ابن كلب من ان ما على من لم يعلم انه مقدر ثم انما يندم من افد
 عن علم والجواب بانهم كانوا يعلمون الفاد وسرا ونظروا في الصلاح وهم لا يشعرون ان امرهم يظهر
 فبني على الله عليه وسلم فالمنع لا يشعرون انما فعل انهم مفسدون فقولهم الا انهم هم المفسدون لا فاد
 لازم الفائدة بخبرهم او ذلك لعدم اهتداهم وصلاما والمراد انهم لا يعلمون ان وما بال ذلك الفاعل
 يرجع اليهم في الدنيا والاخرة كما ذكره السمرقندي في تفسيره وفيه وان انضاه بعضهم ان العبرة في العلم
 مع انهم منه مذموم ايضا بل قد يقال انه اسودها لا من غيره وفي التلاويح ان العلم الهدي ان هذه الآية

حجة على المعتزلة في ان التكليف لا يتوجه بدون العلم بالتكليف به وان المجب لا يلزم بدون المعرفة فان
 الله اخبر ان ما صنوا من الفائق لف ومنهم مع عدم العلم فلو كان حقيقة العلم شرطاً للتكليف ولا علم بهم لم
 يكن صانعاً فـ وان الفـ وارتكاب المنهي عنه فاذا لم يكن الشيء قائماً عليهم عن اتفاق لم يكن عليهم
 افـ واول على ان التكليف يعتمد قيام الله العلم والتمكن المعرفة لا حقيقة المعرفة فيكون حجة عليهم بهذا
 المسئلة متفرعة على مسئلة معارضة القدرة للفعل وعدمها وهذا صريح ما ذكره ابن كبر في خبر
 من تمام النص والارشـ والحق فيه اشارة الى ان قائل هذا القول هو قائل ما قبله ولو كونه نصي يظهر منه ان
 القائل المومنون لا الله والرسول صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى ولا تقيدوا اشارة الى التحلية بالحي
 المحمودة ولذا قدموا اشارة الى التحلية وليس هذا ما جاء ان الاعمال داخله في كمالها بان او
 حقيقة كما قيل لان اعتبار ترك الفسا دلالة على المكذيب الثاني على الابان واتحاد القائلين و
 لما في بعض التفاسير من ان القائل بعض المنافقين لبعض لانه المناسب لقوله واذا لقوا الذين امنوا
 قالوا امنا فان قلت اذا كان القائل المومنون والمجيب المنافقون يلزم ان يكونوا من طين كلفوا
 لقوا المومنين لان الامر بانوا لا يتصور بدون الملافاة وقوله بعده واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا
 الحق مخفى للملافاة فاجبه التوفيق حينئذ وهذا هو الداعي لجعل القائل بعض المنافقين لبعض قلت
 بهذا قد استشكله واجاب عنه كثير من الفضلاء انه وان كان الامر بالابان بعض المومنين كما مر لكن قولهم
 ان من الخ مفعول فيما بينهم لا في وجوه المومنين والا كان مجاهرة وبه وتقي بين الاثنين واو ثانياً بعد
 هذا الوضيل واذا قال المومنون امنوا كما امن الناس قال المنافقون ان من الخ كما اشار اليه العاقل
 التقاراني في شرحه وقيل عليه ان الغدر ممنوع وانما يلزم الحفيد قول المنافقين بكونه في مواسم
 المومنين وليس كذلك واذا الشرطية ظرفية نفيد تخصيص بجواب بوقت الشرط لكونه قد لا او
 متعلقاً مقدماً فلا بعد عنهم ذلك القول الا في هذا الوقت والاشكال متوجه على قولك فـ
 فكان من جوابهم ان مفهومهم ان يسموهم الى النفس لانه مريح في مجاهدة المومنين بالتحقيق عظيمهم
 بقولهم ان من الخ وهو محاربه بالكلية منافقته لا بعده من قوله كما واذا لقوا الذين امنوا الخ وروى

خبر

على الدين وخبر
 والاخر في الاستدلال

لا اشكال فيه لانه لم يصرح بان المناقضين جاهدوا المؤمنين بل في عبارة ما يؤيده وهو قوله من جوابهم
 بناء على ان الجواب ما يقال مواجهته وكونه كذلك موقوف على السماع من اهل اللغة وهو لم يوجد وبدل
 على خلافه ما استفاد من الاطلاق انما خلق لفظ الجواب على رد كلام السلف مع هذا العهد من غير تكرير
 اذ انما جئنا لتحقيق النقايم وانهم على حال تقصير انهم لو قبل لهم كذا قالوا كذا فليس مثله في قوله اذ انما
 منه وحدي واستشهد له بقول الرخشي ان مسانيد هذه الامة بخلاف ما سبق في اول هذه المناقضين
 فليست تكرير لان تلك في بيان مدعيهم والتمسك عن نقايم وهذه في بيان ما كانوا يعملون عليه مع المؤمنين
 من التكميل لهم والاشتهار بهم ونقايم وجود المصادقين وادعائهم انهم معهم فاذا كانوا في نظر
 دينهم صدقوا في مدعائهم شاهد صدق عليه فهو ضرب من التقدير والتنزيل وقيل يجوز ان يقول المناقضون
 ذلك اذ انفردوا عن المؤمنين خالفين من نشروهم فلا يكون جارية تملكهم من الاكثار كما سباني في سورة
 المناقضين في قصة زيد بن ارقم رضي الله عنه وقيل انه كان بحضرة المسلمين لكن مسارة بينهم هذا ذكره
 من القيل والقال وعلو له شكل الاشكال يعرف من غايته الاحتمال والذي عهدي انه لا يرد
 فان المؤمنين ابراهيم بالايان المظاني لا يان خلص الناس والامر كله نصيب على العز فكانهم قالوا
 لهم اخلصوا لا يان وفيه اعتزاز باصل ايمانهم وهو مطابق لقوله تعالى ومن الناس من يقول امنا فاجابوهم و
 جاءوا بخلاف ما يقولهم انهم من الخبيثين مؤمنون منصورون بصفت وسما لا يان لا يجادلوا الامم كان
 سفيها وهذه مواجهة بالايان لا بالكفر كما ادعاه السائل وان كان هذا مسموعا في شهادتهم فصدوا به
 عدم ايمانهم باجابة الرسول صلى الله عليه وسلم ونسبته من اتبعه لكنه خلاف كل كلام والشرع انما
 ينظر لظاهره وعند الله علم السر والعلانيات والادلة من خبرهم ولا يلزم من هذا عدم مطابقة جوابهم لفتح
 لانه كنه عن كمال ايمانهم وان كان في غلظ تلك الكناية وكناية وجود ما كتب هذا رسم لبعض فضلا
 العصر ما عيانية غلظت مرجحيا لوفائي وترك المصنف لما في الكف ونشروهم بنا من توجيه شاعر
 قيل انما جعلوا باننا اريد به لفظ هو اسم وهو مفعول به سادس الفاعل وهو مفعول القول فلا حاجة
 الى ادعائه مستند ضمير المصدر وجعله بدل منه ولا في الجار والمجرور مطبوعة فان كمال الايمان

حفيد

انفع المراد ببلاده ما به يتم تحقيقه وهو حسب الاستعمال يتناول الاجزاء غير كالحا قيل : وما نفع الادب
 والعالم والمجى وصاحبها عند الكمال بموت فلا يشكل كلامه بدخول الاعمال في الايمان كما قيل وقوله
 وهو المقصود قبل انه جعل من كونه عن طلب الايمان بما ينفع ويمكن ان يراوا بانهم عن الايمان
 انتهى الشك ويكون ان مر بالابان بعد النهي عن الشرك على طين كلمة التوحيد فلا لهم عمل النهي عن الادب
 على النهي عن العقاة والابان بالابان عن اطلاقه على اربابنا ولا حاجة لثله في خبر الغيب
 انفع كما بعد جعله في الاكثر اذ نعت المصدر واما حال كالمصرح به النجاة والفاني بذهب سيمويه لان الصفة
 لا تقوم مقام موصوفها الا في مواضع مخصوصة فهي هذه حال من المصدر المضمر المضموم من الفعل ولم يجعل
 متعلقة باسمواجا ان الطرف لغويا على ان الكاف لا تكون كذلك واذا كانت ما كانت للكاف عن
 العمل معجبة لدورها على الجمل فالتقدير حفظوا ما لم يكن كما تحقق ايمانهم وان كانت مصدرية فالمعنى امنوا ايمانا
 من تبالا ايمانهم ولم يجعل موصولة لما فيه من التكليف وتقديم المصدر به لانها ترجح لا يقال الكاف
 على ما بها من العمل الاصيل وقيل الثاني ارجح والامر فيه سهل وللام في الناس للنفس انفع فيهم
 بدراجا عكس ما في الكاف اما لا الاصل المتبادر اوله احسن منها عند كفا له اليه اغب ربيعه
 المصدر منه وما ذكره برسته ما خرد من تغييره بنوع من الاختصار وقوله والمراد به الفخ في الكاف او بن
 اي كما امن الكاملون في الالف اية او جعل المؤمنون كانهم الناس على الحقيقة ومن عداهم كاليهم في
 فقد التميز بين الحق والباطل انتهى ولما كان العرف المجتبى قد يقصد به بعض الافراد من غير اعتبار صف
 به كما في امر على التميم وقد يقصد البعض باعتبار وصف الكمال في ذلك الكتاب وقد يقصد البعض
 كما في قوله تعالى ان الالف في خير والاول لعلنه جدواه ايضا رتبة اذ اقدر لا فرق في امر الناس
 بالكمالين في الالف اية او بمن هم الناس في الحقيقة حتى كان من عداهم في عدو البهايم وهذا ما هو على
 بعد سر كونه مفعول المؤمنين لا المناقبة بعضهم بعضا كما افاده السارح المحقق والظاهر منه ان المراد من
 اجنبى الجنس من حيث هو وهو من قوله او جعل المؤمنون الفخ اي الاستغناء كما يتبادر من الكاف
 لان المعرفة بلام اجنبى من حيث هو يفيد المحر كما في شرح التلخيص فبنا سب ان يعبر عن الكاملين

بلغة الحسن وهو ما يحسنه فيهم والشريف هنا اختيارا للمفيد ذلك لاسم الاستغراق لا غير فلهذا حصل الوجهين
 هنا على الاستغراق وحصل الاول انظر الى الحال المقصور عليه والثاني اني تهيؤ من عدمه وتقبل انه لا يحسن حمل
 ان نفس على الجنس واخراج المتأخرين عند تقدير ان يخلط قوله وان قيل لم لا تصدوا على صلاته من
 يقول انتهى قلت لا يجوز ان يخلط بين من خلافت منقوله ما فصل في المعاني في حيث التعريف ليس
 بهذا محله فالعراق الحقيقة الاستدانة كما ان المعنى في الحقيقة عبارة والحاصل ان المحرر لا انهم كانوا
 المستحقون لاجل انية كل منهم جميع افرادهم على حقيقة ان غيرهم كالبهايم لثمة تميز بين الحق والباطل
 فلا يتدرجون في الماهل ولا يشبهون العقصر الحقيقي والثاني في افرادي والمصدر مخرج بالاول
 لدلالة على كمال المقصود انت ربه الى انه مستلزم لنا في بقوله ولذلك سلب عن غيره النج ومن عقل
 عن هذا قال ان عبارة المصنوع الى الاول ما قبل منه الله في الرفع في هذا المقام وانه على الاول شخصي
 على الثاني استغراقه لقول العلامة كانهم الناس على الحقيقة ليس بشي بفضلة الفصل في حكم الفصل
 او بمقتضاها وبها متفاران وقوله فان اسم الحسن ابي اخره المراد باسم الحسن الاسم الى
 الموضوع لمعني عام سواء كان معرفة او نكرة واذا عرفت دل التعريف على تعيين معناه قال الراجح
 كل اسم نوع يستعمل على وجهين احدهما دلالة على سماء فضلا بنية وبين غيره والثاني في الوجود
 المعنى المحقق به وذلك هو الذي يدرج به لان كل ما اوجده الله في العالم جله صالى لفصل ما
 به لا يصلح له سواه كالفرس للغزو والبعير لقطع الغلاء البعيدة وعلى ذلك الجوارح كاليد والعين
 واناس اوجدهم ليعلموا فكل ما لم يوجد فيه المعنى الذي خلق لاجله لم يستحق اسمه مطلقا
 بل بقية عنه يقال زيد ليس بان انتهى وهذا ما انت راى للمصدر رصده ولذلك سلب
 عن غيره ابي لاجل استعمالها فيها اجمع المعاني المقصودة منه سلب بحق لم يستعمله يقال ليس
 بان في دوله لان ذلك كذا يامع انه صدق مستحسن كما قال با فارجع الباب على
 عبد الصمد لا تفرع الباب فانه احد وقدر ذلك ان هذا مستلزم لجعل المذعن بمنزلة
 لعدم فليس منابر له فيل قد برده اجمع معنى جمع فهو متعدي كاشعره كلام البصاح وفي الجاه

حفيد

ضرو

عصام

لازم كتحقيق فعلية يكون تعينها او مجازا . وقد يجيبها الشاعر اي جمع استعمال اللفظ في
سمائة مطلقا واستعماله فيما يجمع المعاني المقصود منه فان المراد من الناس الناس لا اول الجنس
ومن الثاني في الكاملون في الالف بنية وقس عليه الزمان والديار فيما سياتي وقد عرفت ان
منشأ هذا ان اسم الجنس نفسه يقطع النظر عن تعريفه وتعريفه انما يفيده تعيينه كما صرح به المص
رحه الله والاعراب اتفاقا قال ومن هنا يعلم ان دعوى الكمال مجوزا اعتبارا في التكرار ايضا
فقد اقبل او اقبل ثم ان اخذ ومن نفس اللفظ معروفة كان التكرار لا ينافي اما في التعريف
له عند من له او في تعبيره وتفاوته وقوله ومن هذا الباب اي في اسم الجنس عن لم تواتر
فيه خواصه المقصوده منه فانه في الآية الالفية جعل الالف مع صاحبه لم يسمع الحق والمحبون عبا
اذ لم تر الصواب لانتفاخ ابداء وثمراتها المقصوده منها هو في هر وفيه من التمثل بنية
على انه استعارة لا على التشبيه فان المصمم ومأمومه علمية خفيفة والشعر المذكور منتهى كعب
الادب الا انه وقع على وجهه في بعضها او الناس ناس والبلا وبلاو وفي اخر اذا
الناس ناس والزمان زمان وفي اخر والناس ناس والديار ديار بالمتشابهة في الجاهلية
البصرية هكذا الا هل الى جبال سلمي بذي الطوي . لوي المرسل من قبل الحيات معا
بلا وبها كنا وكنا بجبا او الناس ناس والبلا وبلاو ولم يسم ناسا في الاغاليق اقبل
من عادوله حكايته ذكرنا بكنيا في بعض المواضع وفيه منافع وتقبل صدر المصراع المذكور
لقد كنت ذا خط من الجو والعلوي وقيل ويابر بها كنا وكنا بجبا . او العبد للمؤلف
المرسل على الله عليه وسلم قدم هذا صاحب الكنف وذهب صاحب البحر الى انه اولى
واجبته بعضهم بانه الما فانه مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما كما اخبره ابن جرير والمجود
اما الذي صيغ الله عليه وسلم ومن معه ممن اتبعه من المؤمنين لانهم نصب عنهم دايما وذكر
هم ايضا بقوله الذين يؤمنون لانهم داخلون فيه وخلا لولا وان عم فالعهد خارجي او
خارجي ذكرني لا يتبعها عموما وحضر صافق لك الهم بهذا الرجل فيه تعريف جالس ولم

بقره ذكر كما لا يخفى ويختصم الايمان المطلوب منهم بايمان هو لا لا يقف مساواة له من جميع
 الوجود كما ان رالية المصنف رحمه الله بقوله والمعنى النج فلا وجه لما قيل من ان الظاهر
 ان المراد علم تقدير العهد مطلق المؤمنين فقط اذ المطلق مجر و ايمانهم لا الايمان المشاي
 لايمان من امن منهم كعبد الله بن سلام وفي بعض شروح الكثر ف وتبعه بعض ارباب الحاشي
 نها العهد الخارجي باعتبار كونهم كالمذكورين سابقا بوجه خطابي وهو ان الرسول صلى الله عليه
 وسلم ومن معه من المؤمنين كانوا نصب اعينهم وملتقت خواطرم لانهم كانوا مسلمين منهم
 لاظهار المعجرات وتلاوة القرآن عليهم او عبد الله بن سلام وشياعه فانهم ايضا محل
 التفات خواطرم لانهم من جلدتهم ولا يغيثون من خواطرم لشد غيظهم بسبب ايمانهم وشي
 تامهم بسببهم والتقدير كما امن اصحابكم واخوانكم ولا يخفى ما فيه او من امن من اهل
 جلدتهم النج احلدة واجلد بغير الجيم وسكون اللام التي تليها وال صماته وهو من اجوان طار
 بشرته وقال الازهرى الجلد غشا حب الحيوان والجمع جلود وقد يجمع على اجلا وكقول
 احوال وجلدة الرجل واهل جلدة ابنا حبسه او نومه وعشيرته وبها فسر اهل اللغة وورث
 استعماله والناس هنا الثاني وقد ورد في الحديث قوم من جلدتنا اي من انفسنا غير
 كما في نهاية ابن الاثير وهي كتب العربية في باب افضل التفصيل استشهدوا على صحة ب
 عليه الصلاة والسلام احسن اخوته بما سمع من العرب من قولهم نصيب اشراهل جلدة
 فقد عرفت ان استعماله مع لفظ اهل كانه المثال ويدونها كما في الحديث صحيح فصح من
 قال لفظ الاهل زايد والظاهر صدق كانه الكثر ف من جلدتهم ومن جنسهم لم يطلع
 على موارد استعماله لفوره او اجماله ومعناه ما تقدم وفي بعض شروح الكثر ف عطف
 ابنا جنسهم تفسيره قال الجوهرى رحمه الله اجلا والرجل جسمه وبدنه ملاحظة المعنى الا
 يستدعي ان يكون ثمانية عن المبالغة في القرب كقولهم هو ينفقه مني والظاهر انه ثمانية
 او العشرة بالجمل هو من البدن لجل القوم جدوا من اهل جلدة كالمعنى الخاتم قد يعمل مجازا

حصيد
 نسخ زاده

مبرك زاده

ووجه الشبه الاتصال كما ذكرنا زيادة الى ما يدل عليه قوله وجلد بين العين والافت لم
 والمراد بجلدتهم اليهود لان منافقة المدينة منهم كما بن سلام بن حارث ابو يوسف بن
 ذرية يوسف النبي صلى الله عليه وسلم حليف الفرائض المخرج الاسرائيلية ثم انصاره كان حليفاهم وكان
 من بني قحطاف من اليهود واسمهم لمصين فغير النبي صلى الله عليه وسلم اسمه وسماه عبدا لله لما اسلم اول ما قدم
 المدينة وقبل تلوه اسلامه الى سنة ثمان وشهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة وهو من كبار الصحابة
 بر وحي عنه ابو هريرة رضي الله عنه وفهره وله مناقب واموره مع اليهود مشهورة في كتب الحديث وفي
 بالمدينة في سنة ثلاث واربعين من الهجرة وسلامه بفتحين مخفف اللام وغيره من الاعلام مشدود
 اللام والمراد باصحابه من آمن من بني اسرائيل وقوله والمخفي النحوي هو عا الوجهين لانه نسبة اليمان الى امور
 اليمان فخلص المؤمنين وبعض من اخلص المعهودين واما انهم كذلك - - - مستندك بالفتح قال المفسران
 في احكام القرآن اخرج به في استنباط الزندي الذي اطلع منه على الكف مني انظر اليمان لانه تعالى اخبر
 عنهم بذلك ولم يامر بتعليمه ويانزلت بعد فرض الفاعل انتهى الزندي بوزن الكليل معرب ومناه المحذور
 فسر في المعاصد بالمناقب واما متعاربان وهذا المعنى مستعمل للعرب كما قال غلت جبرائيل مني
 في ارفقها كائن مصحف في بيت زندي وهو معرب زنده اي بقوله بيضا الدهر وزندو
 هو كتاب مردك الجوسي اوزل بن اوزندي وجعه زنا وقه وفسره الفصاح من يطين الكفر ونظيره
 كالمناقب وقد فرق بينه وبين الملمود والمرند في الفروع وما قيل من انه لا دلالة فيه على قبول التوبة
 الزندي لان النفاق غير الرند قد كف لا والزندي يقتل دون المنافق ولم يقل احدان في عدم قتل
 الرسول صلى الله عليه وسلم المنافق دلالة على عدم قتل الزندي وانه جدا لان الزندي ان فسر
 بالمنافق فظاهر ولا فوضلة وقد طلبت منه التوبة وانه يمان ولو لم يكن ذلك معقول لم يطلب منه
 الا انه قيل على هذا انه ايمانهم لو كان طلب اليمان لوقع للفعل وليس كذلك لان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان مأمورا باجرا احكام الاسلام عليهم مع علمه بالصلاة والسلام بنفاقهم فلم يطلب
 اليمان منهم الا لاجل انهم هذا له وانه زندي ليس كذلك وفيه نظر لا يخفى وحكم الزندي على النفاق لا يخفى

ابن كمال

برشاه

بعد اختلاف في قبول توبته بعد الاخذ عند النافعية والمنفعة انه ان كان مبرور فابذلك ما عاين اليه فان
 ما قبل الاخذ قبلت توبته وبعد لا ويقبل كالساحر وان لم يكن داعيا للضلال فهو كما لم يندك ما له
 ابو اليسر وعليه الفتوى ولا تفصيل في الفروع وان الاخذ باللسان ايمان الخ يعني ان الايمان
 يكون ايمانا صحيحا بمجرد التلفظ سواء كان القلب ام لا ولو لم يكن كذلك لم يكن التقيد في الية بقوله كما
 امن الناس فابده كلفاية امنوفيه لانه موضوع للتقيد في القلب المفارن لا لزور الالهي في اللها وكرامه تعالى
 كون ذكره للتزيب او للتأكيد لا نقضا للمقام له كما قيل خلاف الظاهر وهذا مأخوذ من التفسير الكبير
 عنه بان الايمان الحقيقي عند الله هو الذي يفتقر به الاضطرار ما في الظاهر فلا يسبيل اليه الا بالافعال
 الظاهر فلا يجرم اخفرا في تأكيده بقوله كما امن الناس والمصنف رحمه الله لم يذكر جواب لانه اراد ان
 المعبر في مسيح الايمان لغة يجب لها التبرع هذا ما مطابقة ما في القلب فمعتبر في الايمان المصحح من
 اخلاوقه النا عند الله فما ذكره نذهب الشفا وغيرهم فاقيل من ان المستدل به على هذا الكرامة وقد
 مر ان اختلاف معهم فيمن نفقه بالشها وبين فارغ القلب عما لو اتفه او بنافيه واما من ادعى الايمان
 وخالف قلبه لسانه كما لما نقبت فكما لا تنافا قد يكون يصير عدم تعرض المعالج ببول في الصواب
 الهمة فيه لا كالأمر لا كالأمر انما في معنى لم يقع وتوحيجي معنى لم يقع والمراد الاول ولذا
 فسر بلا يكون وقوله مشاربها الى الناس اي المراد بها ذلك والاشارة وهدية لاحية يعني
 انها في الصفا للهدى والمراد بهم الناس السابق ذكرهم بوجهية والهدى المذكور قد يكون باعادة التقدم
 بعينه وقد يكون باعادة لازمه ووصفه وان لم يجرده صرح ذكره يسمى الهدى التقديري وذلك
 بان يستدل في الموصوف ما يستدعي تلك الصفة فتذكر الصفة معرفة كانه يجري ذكرها كما اذا قيل
 لك شئناك زيد فنقول افعلى السفيه فان الشتم شبه على اسما منه حتى كانه قبل اعراض لك سفيه
 او ان يكون الموصوف علة في تلك الصفة حقيقة او ادعاء في ذكره صفت صفة والهدى بها اما
 لانه لا يمان بزعمهم مستلزم للصفة الاول لان المصنفين فيما بينهم معروفون به او الحسن باسره
 الخ اي الحسن في ضمن جميع الذوات وهم والدمستغفاني بنى وبامره عبارة بجملة ثم صار عبارة

ضرر

عن كل ما يرد عليه وتندرجون فيه بمعنى واخيل من درج اذا طوره وغير فيه للجنس او لفظ السفا
 وغيرهم للزنى صاعا عليه وسلم ومن مواعيد كل الذين سدا ومنه ربه رضي الله عنهم وهم اكل النسي
 واعطيتهم فجعلهم سفيا برعيتهم الفاسد وهو مخالف للواقع والسفا ومن شتمهم وغيرهم لكنهم
 فيه دخوله اولي غنيم وهم ابلغ لما فيه من الكفاية كما قال تعالى فخذوا من ما عرفتوا كفر وانفسه الله
 على الكافرين وقد قيل على هذا انه انما يصح ما دعا اعصار نفهم السفا في المومنين المذكورين في
 قوله كما من انفس اذ لا يصح وسناد الدبان الى جميع السفا فانه من لم يرس السفا لا يحصر لكن
 برودي هذا ان معنى الاستغراق لا يلزم مقام انكار موافقة السفا لان اشاع بعض السفا
 اتيح وليس بشي فانه لو اريد الاستغراق للتحقق لا دعاية او العرط كما في جميع الادب الصاعده
 اذ لم يكن في المدينة حين نزع النفاق الامومين او منافق موافق للمقام على اتم الوجود وابلها كما لا يخفى
 قد بر واما سفوهم الفخ اي دعوتهم سفيا او طوبى لهم للشفة بناها اعتقادهم انهم سفيا او تحقيرا
 لهم فان فيه فخر لهم على غيرهم فخر او الموالى بمعنى العبد فانه احد معانيه وصيب وبلال الصاحبان رضي
 الله عنهما كذلك كما هو معروف بحله والتجمل التحمل والتعبير واصل مناه اظهار الجمل والقوه والمبالاة بال
 الاعتداد والاعتناء به وعدم المبالاة بهم لانهم كانوا من اسفل الكتاب والسفا الخ السفا
 في اللغة لغة والتحول والاضطراب يقال زام سفيا اي مضطرب وسفت الرياح والراح والنار اذا
 حركتها بشفة ثم استعمل في عرف اللغة والشرع وشاع حتى صار حقيقة فيه لنقص العقل والراي وقال
 الراغب استعمل في حقه النفس لضعفها العقل وفي الامور الدينية والاخرية ومنه اخذ المصنف رحمه
 ما ذكره وفيه منزع القلا ويلات حد يصفهم السفا بانه ترك العمل بمقتضى العقل مع قيام العقل وقيل العمل
 بموجب الجهل بما علم به مطلقا ونسب في الراي والعقل حقيقة وعدم استخدامه وفي المصباح سنف النوب
 سنف وازان قرب فربا وسخا فافتح رق قلته غزله ومنه قيل رجل سنف وفيه عقله سنف اي نقص
 وقال الخليل السنف في العقل خلقة والشفة عامية في كل شئ انتهى وغزله وعلم بكثرة سول الام
 هو الاناه والمار وبقايله اي يقع في تعاقبه لانه ضده على عادة اللومين في الافتتاح بذكر الاضداد كما

قيل وجهد ما يتبين الاشياء روي بالغة في تبيينهم الخ فيه مع النظم لف ونشر مرتب فالرؤس فيهم
 المومنين فاطرهم لا انهم هم السفها والمبالغة في التجميل من قوله ولكن لا يعلمون كما ستره فيهم
 ويكمل انه راجع لقوله الا انهم الخ من غير لف فيه واليه ذهب بعض ارباب الاشياء او انه من قولهم
 الا انهم هم المكشوف لانه المصنوع بالذات فلهذا في فيه بالادان ووسط ضمير الفصل وعرف
 بغيره دليل بالاسناد كالمؤكد لا يستلزم السفة للجمل او دلالة عليه لانه حقة العقل ونقصه و
 في الدر المصون السفة حقة العقل والجمل بالامور قال السؤال تخاف ان سفة اعلانا
 فيجمل الجمل مع الجمل وتوله فان الجمل الخ تفسير للمبالغة في التجميل وتعليل له بما جاء احد
 الوجهين في تفسير قوله لا يعلمون وهو ان معناه لا يعلمون انهم هم السفها حقة عقلية فاعلمهم في الدلائل
 انما يتبين ان الكفر بمسهم لا فيل من ان معناه لا يعلمون باكمل من العذاب لاجل السفة في الآخرة
 وعلى هذا جملهم بالسفة الذي هو جمل جمل بالجمل فهو جمل مركب فكانه قيل انهم جمل ولكن لا يعلمون
 انهم جمل وقوله بجمله صفة الجمل والحازم صفة ويصح كونه صفة الجمل وبما فرمته علم انه لا ير
 على المصدر محله ما قبل من انه لا يفهم من قوله الا انهم هم السفها الاعتقاد الباطل لانه السفة حقة
 العقل فذلكون سبب للنك ولذا عدم العلم لا يستلزم الجمل المركب بفرقة المقام لانه ما شئ من علم
 الوخوف على المرام ويعدي الجازم على وهو مستعد بالاضمة معنى المصدر فان قلت انما يفهم من السفة
 ونفى العلم الجمل واما الجزم بخلاف الواقع فليس فيها ما يدل عليه لان عدم العلم بالجمل محتمل للتحقق
 فيضمن عدم العلم بشئ من التبيين فيضمن الجزم بصفة الجمل قلت هو كما ذكرت الا ان مقام
 المبالغة بعين الاحتمال الثاني مع ان حالهم بفقته لان اجراء على سفة المومنين والسعي في
 اذنيهم لا يصدر من العاقل الا اذا جزم بذلك فاعمل اتم حاله من المتوقف الخ قيل
 مراتب الجمل اربع احدها ما وصفه المصدر محله بالانمية وتبعها الثاني بخلاف الواقع وبعد
 المتوقف عن المصدق باحد الطرفين المتروك بينهما من غير تعريف بجمله ورابعها المتوقف
 المعرف فكان ينبغي ان يقول اتم حاله من غير جازم ليشمل الصور الثلاثة او يكتفي بالثاني

كازروني

الرغيب كما اشرفنا اليه اولاً في افاضل الشهور ادراك المشاعر وهي الحواس في الظاهرة وتقبه المبع
 نفى العلم ثم انه شاع بعد ذلك في الادراك وقد يخص بالذيق منه كما قالوا فلان سبق الشراذم في
 المنظر فالشعر يستعمل بمعنى الاحساس بمعنى الادراك بمعنى الغيبة فقولنا اولاً ما يتفكرون فنفى
 واما بالنسبة الغيبة لاحتياج معرفة الصلاح والفساد لهما ثم نفى عنهم طريق العلم تشبهاً بالكلية وفيه
 ان في استغناءهم المذبة نهاية الجهل الدالة على عدم الحسن ثم قال انهم لا يظنون تشبهاً بالكلية
 لازم لهم لان من احسن له لا فطنة له ثم قال لا يعلمون تشبهاً بالكلية لان من لا فطنة
 له لا علم له ثم انه قرن باداة الاستدراك المعطوفة وقد يستعمل بدون عطف والفرد بينهما وفيه
 لدفع ما توهم من انهم يعلمون بما هم عليه ولكنهم يتجاهلون عنا واخذ بر بيان لمعانيهم
 لما توهم من ان هذا المكر مع امر في اول في اول القصة وليس منه في شيء لان الاول لبيان معتقد
 هم وادماهم حيازة الايمان من قطرية وليسوا منه في شيء والثاني لبيان سلوكهم مع المؤمنين ومع
 مشبهتهم واما امرين مختلفان ولو لم يكن هذا لم يلزم تكرار ايضا لان المعنى ومن الناس
 من يقوه بالايمان فغافاً للنداء وذلك القوه عند القوم المؤمنين وليس هذا تكرار لما فيه من
 النفيد وزبادة البيان وانهم ضلوا الى الخداع الاستدراك انهم لا يتقوهون بذلك الا عند الحاجة وقد
 قيل ايضا ان المراد بقولهم امنا اولاً الاخبار عن اعدائهم الايمان ومنها عن اعدائهم الايمان
 وهذا انقصه الامام وايداه بان الاقرار بلساني كان معلوماً منهم غير محتاج للبيان واما المملوك
 الاخلاص الفعلي فيجب اراؤته بناءً وتوهم للمؤمنين نقص ما يطرونه نسباً عليهم من تكذيبهم الصادر
 عن صميم القلب بما فيجب ان يريدوا بما ذكره للمؤمنين الصديق الفعلي ايضا وحمل بعضهم كلام
 المتكفف رحمه الله عليه وقال انه لا بنا فيه ما سباني من انهم قصدوا ما خالفوا فيه الايمان
 المراد به الايمان على وجه الاخلاص ولا يخفى ان كلامه شاذ على خلافه فمن لم يدر في بصيرته فخير
 روي ان ابن الحنفية سبب نزول هذه الآية وقد اخرج المولى هادي رحمه الله وروى ان
 علياً رضي الله عنهما قال له يا عبد الله اتق الله ولا تساق فان المؤمن نزل خلق الله تعالى فقال له

خبر

صلايا الحسن اني نقول هذا والله ان ايماننا كما علمناكم وقد بقا كتمتكم ثم اقرنا فقال ابن
 ابي لاضحا به كيف رايتوني فعلت هذا واذا شئتم من فعلوا مثل ما فعلت في انيوتوا عليه خيرا وقالوا الما زال
 بخير لم نمت شيئا فخرج الملقون الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فله خبره وبعدها كتمت هذه الآية
 وقال ابن جبر ان هذا من شئ شكروا وكونوا طائفة ثم قال هو سلسله الكذب لاسئلة المذهب وانما
 الوضع عليه لاجله وما يدل على ذلك ان سورة البقرة نزلت اول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم
 المدينة على ما صحه المحدثون وها رضى الله عنه انما نزوح فاطمة رضي الله عنها في السنة الثامنة من
 الهجرة فكيف يدعوه خشا فان قلت ليس فيما ذكر من سبب النزول انهم قالوا انما قلت سبب
 النزول امر مناسب تنزل الآية عليه ولا يخفى مناسبة مع ما فيه من الطهارا لاسمها وابن ابي راسن ^{نفي}
 وهم اصحابه واسمه عبدالله انظر والكيف ارد الخ لانهم كانوا اجابا وجمعهم ينصوهم او يبرودوا
 فحارب بعضا بهم وقوله بالصدق سيد بني تيم الصدق في صفة مبالغة من الصدق لقب به في
 اجمالية لانه كان معروفا بالصدق وقيل في الاسلام ما صدق النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الاسراء
 اسمه عبدالله ابن ابي فاضه عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب
 القرشي التيمي يلتقى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة فقيم جده الايجا وبه سمي الملقن من قرش
 الذي ينسب اليه فلما قال له سيد بني تيم وما وقع في بعض نسخ الفاصي والكف في تيم بدله ^{خط}
 وسهو من قلم الناسخ وهو يفتح المنارة القوفية وسكون النجمة سبع للاسلام هو كانه في زمن
 الصحابة رضي الله عنهم يطلق على ابي بكر رضي الله عنه وعمر وهما النجمان قال السخوي في كتاب الجبر
 في مناقب العلامة ابن حجر مخرج الاسلام اطلقه اسلف على المتبع لكتاب الله وسنة رسوله مع
 التجربة العلوم من المعقول المنقول وربما وصف به من يبلغ درجة الولاية وقد بوصف به من
 طالع عمره في الاسلام فدخل في هذا ومن شأب شبة في الاسلام كانت له نورا ولم تكن
 هذه اللفظة مشهورة بين القدماء بعد الشين العديني والفاروق رضي الله عنهما فانه درودها
 بذلك وعن كبار رواة الطبري في الرياض الفرة عن النس ان رجلا جاء الي علي رضي الله عنه فقال

ص سبب تسمية ابي بكر
 العديني ونسبه

فقال يا امير المؤمنين سمعتك تقول يا ابا عبد الله صلواتي باصلحتي يا ابا عبد الله صلواتي باصلحتي يا ابا عبد الله صلواتي باصلحتي
 بهم فاحرورفت حياء واهلها ثم قال ابو بكر وعمر ما الجدي وشيخ الاسلام ورجلا قريش المقديها
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الفخ ثم استشهد بها جاعة من علماء السلف حتى ابدلت في راس
 الحانية الثامنة فوصف بها من لا يحصى وصارت لعل لمن ولي القضاء الاكبر ولو عري عن العلم والسنن
 ان الله وانا البدر اجون انتهى قلت ثم صارت الان لعل لمن تولي منصب الفتوي وان عري عن المنا
 اعلم والفتوي فهدرت حتى بذلت هذا كلاما وصحى سامتها كل مفلس ونا في رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الفخ هو ما اشتر في السير من دخوله رضي الله عنه فاروق رعه عليه الصلاة والسلام في
 الهجرة وبدل نفسه وماله معوضا اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه رضي الله عنه كان له مال عظيم من
 التجارة النفقة كله في سبيل الله وهو التجارة الراية وقوله سيد بني عدي كعني اطلق من فرس
 اعظمهم واشهرهم عمر رضي الله عنه فانه عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد المزي بن رباح بن قريظ بن زراح
 بن عدي بن كعب بن لوي امير المؤمنين ابو جعفر الفريسي الهروي وبقية النبي صلى الله عليه وسلم
 بالخاروق لما اظهر الاسلام فاحر الله به الذين و فرق بين الحق والباطل وبها الترياق المجرى
 رضي الله عنه ودخله رخته ثم افاضه وهو يفتحن وفي المصباح هو عند العرب كل من كان من قبل المرأة
 كلاب والاف والجمع اختان وخين الرجل عند العامة زوج ابنة وقال الازهر ي الخنق بالمرأة
 والخنقة امها خا اختان من قبل المرأة والا حان قبل الرجل والاصلياء بهما انتهى فاستعماله هنا
 على معارضة الصامه ما يدل على الوضع ايضا وما خلا بمعنى الاستثنائية ولذا المعادفة
 الفخ قال الرغب القام مقابلة الشيء ومصادفته معا وتبعه عن كل واحد منهما وقال الامام
 القفا ان يستقبل الشيء قريبا منه والمصادفة بالقفا من صادقه اذا وجده فبينها وبين المصادفة
 عموم وخصوص وجه وفي كلام المصهر صه الله محه ظاهره وقوله تعالى الفخ هو قريب من فخي
 المخرشي قال لقيه ولا فيته اذا استقبلته قريبا منه وفي شرح البادي وقد قرع الكلام
 باذكلفت اذا فخرت جملة مسندة الي ضيرة المزي هي صمت ما الصيرة فنقول استلتمه الحديث

صاحب امير المؤمنين
 علي بن الخطاب

اي سالتة تمانه بضم القافهما واذا قررتما باذا فتحت التا الثانية نقلت انوارا لثمة ونظمت
 الغايل اذا كنت باي فعلا تفسره فضم نالك لثمة ضم معرف وان يكن بالزوي وما تفسره
 نفعه التا امر غير مختلف وسره كانه شرح الفصل ان اي تفسيره فينبغي ان يلقى بعد ما
 ما قبلها والا ولا مضموم فالتا في مثله واذا شرطية وانما جعلت تفسيره لفظا لثمة المعنى فعلق قول
 النحاطب على فعله الذي احضه بالتفسير فيستحيل فيه الضم والتعبير به حال وضع في الكف تفسير
 الرابع فقال ان رح العلامة انه غير مستقيم لان يقال خطا غايب فالصواب نقول قال
 بعض الفضلاء فيه بحث لانه ان ارادوا بعدم الاستقامة فزت المناسبة والتعبير به غير مستقيم
 وان ارادوا عدم صحة المعنى ممنوع لان يقال لازم نقول وكل موضع يصح فيه وضع المعلوم يصح
 فيه وضع اللازم وفي بعض شروح الكف ما قاله ان رح صحيح بالاعتبارين لان الاستقامة
 ليست بمعناها الحقيقية الذي هو ضد الاعوجاج فهي مجاز عن المناسبة ولفظ يقال مباحين لنقول
 ملازم له وفوله كل موضع يصح الين ممنوع لانه يصح كل ان ما لفظ دون كل حيوان والجواب
 ان ذكر استقبلة بضمير الخطا ب رعاية فاعده التفسير باذ اللبلة الفعلية ولا يلزم مناسبة ما تقا
 من الفعل له وعلى تقدير التسليم يقال هو التقات على نذهب انتهى وفيه نظر لا يخفى والذي
 في شرح الغاضلين ان في العبارة بقول لما مر من الفاعله في التفسير باي واذا فانه اذا قرر
 باي وجب ان يتطابقا في الاسناد الى المتكلم وجاز في العهد بقول واذا جى باذا فالا لواجب ان
 يكون الشرط ويقول بصيغة الخطا اي اذا استقبلة نقول لثمة ولا يصح يقال لا يتبعف
 وهو تقدير كون الغايل نفس النحاطب وهو فلق جاد واذ قيل عليه انه انما جوبه اذا ضم لثمة
 ولا فية وليس يتبعين لجواز تقها وكونه بصيغة الخطا دون التكلم ولا تخلف في قولك اذا
 استقبلة فقد لافية لانه قبل ان الرواية وصحح النسخ على ضم ما به اقول هذا سهل منضيق
 ولا مانع مما منوه فان الخطا هنا فو في غير معين فهو في معين الغايب والمنفردى كما سمعة
 في نحو قوله تعالى ولونرى اذا المجرمون فاذا قيل يقال لثمة اذا استقبلة على ان المجرمون من قال

رازي
 افسر في
 اعتراضات
 على الرازي

سعد

يقولون في الجمل انما ارادوا ان يبينوا ان نعتين يجب انهما في الحقيقة غير متعينين جازوا دعوى الغلافه و
التعريف فيه غير مسلمة ولما كان المشترط او الجزاء متغيرا بران تعار السبب في السبب جعلوا القول جوايا
دون القول لا يجاوه به مع عدم صحة ان الاستقبلية لبقية بفتح الاول وضم الثاني كما لا يصح اذا
استقبلية انت القول غير لبقية للمخاطبة لا تمت مع تقدير اذا استقبلية نقول خبرك انك
لبقية انت وفي قولنا انتم تسمعون بهاء لبقية ولا قيمة اشارة الى ان المفاعلة فيه اصل الفعل
بحيث يلحقى قال الراغب الاقارب في شيء حيث يلحقى ثم مباركة الفاعل اسم لكل
مرح قال تعالى انما يا موسى فاصله جعل الشيء تعلقا بما لا يثبت بعده واستقبلية الملقى له وهو
حينئذ حقيقة فاذا استعمل لفظ الخ كان مجازا مرسلالا صا حقيقته في عرف اللغة وعليه
استعمال الفعلا وممرته لتعريفه وهي المراد من الجعل في عبارة المعاصرين لا للتعدي بل للتعدي
قبلها وبعدا الواحد من خلوت بفلان واليه الخ ذكر وجوبه في خلا كما ذهب اليه
اهل اللغة وفي الاساس خلا المكان خلا من اهلته وعن اهلته وخلوت بفلان
واليه ومع خلوة وخلان نفسه الفرد وقال الراغب ان خلا المكان الذي لا يتر فيه بناء
ساكن وغيرهما وتخلو يستعمل في الزمان والمكان لكن لما انشور في الزمان المضي فسر اهل
اللغة خلا الزمان بمعنى وذمب وخلا فلان بفلان صا ربيعة في خلا وخلا اليه في خلوه انتهى
واما اصل ان اصل معناه الحقيقي فزاع المكان انما عن شغل وكذا الزمان وليس معنى نأوا
اريد به ذلك فجاز عند الراغب فظا هر كلام غيره انه حقيقة وغير متعديا بمعنى المشهور فان
التعدي لها معنيان كما قاله ابن ابي حبيب رحمه الله في الاصحاح اصد بها ان لا يعقل معنى الفعل
وما اشبهه الا بتعلته لانه من المعاني النسب فكل معنى نسبي لا يعقل الا بما هو منسوب اليه
فهو المتعدي وغير المتعدي ما لا يتوقف فعقله على متعلق له وانما في كل جاز تعلق بفعل فانه
بغاي له متعديا لك الحرف وان لم يكن نسبه ولا بمعنى التغير كما يقال المكان من كذا وعى كذا
وغير متعدي هذا بالياء وبال كاصحوا به بنا وهو متعدي انفراد معناه واجتمع معه كما في الصحاح وليس

قوله مع الإشارة إلى أن معنى مع كما قالوه في قوله من نصا وهي الية وكذا قول الزا^ف
 في خلاصة أنه بمعنى انتهى البس لث رة إلى القمين الثاني ومن ذلك أدم الفخ
 قال الرضي خلا في الأصل لازم متعدي إلى المفعول بمن نحو قلت الديار من الأيس وقد تضمن
 معنى جاوز فقد ي نفسه كقولهم فعل هذا وذاك ذم والزموا هذا القمين في باب الاستغناء
 انتهى وفي شرح الفصح قال أبو عبد قولهم فعل هذا وذاك ذم مثل التقصير بن سعد الفهمي قاله العمرو
 بن عدي حين امره أن يطلب الزياتنا ر حاله خديمة بن مالك فقال خاف أن لا أقدر عليها
 فقال لا اطلب الأمر وذاك ذم فذم من هذا المعنى لعل عليك أن تجهل في الطلب ران لم تضمن
 الحاجة فتعذر ولا قدم ومبلغ نفس عذرنا مثل فتح كما قال عا المراد أن يسع لما هو مقصده وليس
 عليه أن يبعده الدهر وعن يعقوب المعنى فلا منك الذم أي لا تدم قاسطاً خوف وعذراً مثل
 واختر موسى فومه سبعين رجلاً وقال ابن أغلب المرسى المعنى دخلت من الذم ثم قلت وسقط بما رنه
 وقال ابن درستويه العامة تقول ذلك ذم والمعنى صحيح لكن العرب لم يستعمله كذا ويجوز أن لا يؤخذ
 وضموا بنسبائهم وقدم بذلك أنه أظهر الوجه ويجوز أنما في فهو بمعنى مضوا وهو في هذا متعدي إلى الضم والملا
 بعضهم احتاجهم معهم لأن المعنى والذم باب يستعمل بهذا المعنى كما قال تعالى أذنبوا لي فزعوا لي ذنبي المراد
 به مجرؤهم إلا أن في ذمهم ذلك ذم خفاً قلنا أنه متعدي حقيقة كما هو في هرباً لهم أولاً كما ذكرنا في
 عن الزنجية وغيره فالظاهر لا تقتصر على تفسيره بمعنى لأنه مشهور وقيل أنه في هذا المعنى أنهم احتاجوا رؤا
 المؤمنين وذهبوا عنهم إلى شياطينهم فعلي هذا هو في الظن متعدي لا يفسى مافيه وقوله ومنه العرون الخالية
 أي الذم من منازل الوجود إلى محو العدم فالخلفية بمعنى المعنى والذم باب إلا أنه فرق بين الزا بين
 ولذا فصله بقوله ومنه فتدبر ومن خلوت به أو اسوت منه في الكلف هو من قولك خلا فلان
 بوضع فلان بعثت به ومعناه إذا انهموا السخوية معهم وعدوهم بها كما تقول أحد اليل فلان
 أذمه أيل انتهى وفي الآس من المجاز خلا به سؤمته وضمه لأن اب فرواها مع بخلوا في
 به بريانه النصح والمقصود به وقال قدس سره تبعاً لغيره من الشراح إنما في الكلف إشارة إلى أن

سبح زاده

١٠٠

ان انتم تقاتلون هذا بهذا المعنى مع الي بنا على تفنينه معني لاننا كما في احدى اليات اي انهي
 حدوده وهذا بيان اي حصل المعنى واما تقدير الكلام فكذا واذا اخلوا اي سخرزوا منهن بليلهم ووجه
 منهية اليات كما سلف قول بعضي ان المصنف قد رعا لا لا مغفولة كما صنفوه منا وليس هذا
 مبطل وقد مر الكلام عليه مفصلا في بحث الثقلين في قوله تعالى يرمون بالغيث ليس هذا مما
 يهتأ به وانما المهم هنا ان هذا خلاصة بنحو وان ذكره المحدثي ووجه غير مكاسب الفهموس
 لم يقع مرجعا في كلام من بوجه به حتى نخرج عليه كلام رب العزة واما مثلوا به ليس مطابقا للدعي فان
 الدال على السخرة فيه قوله مبث به وهذا اما على حقيقة فيه او بمعنى تمكن منه كما لا يخفى ثم لا يخفى ما فيه
 من التكلف فغلبت بالنظر التديد والترغ عن حقيق العقلي والتفنين انما هو على الوجه الاخير
 عليه وعلى الثاني لا يصح تعدي بالي فن ذهب اليه وقال الانسب تفنين معنى الانها فقد وهم
 والمراد بشايتهم النج يعني انه استخارة تعريجه لتثبيته الكفرة الذين يشيرون اليهم او كبار
 اصحابهم بمروءة الشياطين والقرنية الاضافه على ما فيه ما فضل في بعض شرح الكف وقوله ^{عليه}
 صغارهم فيه نبوه عن سبب النزول اي لان ابن ابي من رواسيهم ولذا قيل انه مني على غير تلك
 الرواية وذكر في اشتقاقه وجهين واستدعى الاماله بقوله شيطان لانه لو لم يكن النون اصلية سقطت
 من فله واختال اخذه من الشيطان لانه اصله على ان المعنى فعل فعل الشيطان خلاف الظاهر وان
 ارتضاء بعضهم ونسأط بعض بطل ورد في كلامهم كونه وقد تشبط على اراما البطل وقال المرغيب
 انه من سلاطين اشرق فعبا والشيطان مخلوق من النار فلما اخضع لفرط العقب وهو جمع تكسير واظه
 مجري جمع النعيم كما في بعض القرائات الة ذة تنزلت به الشياطين لغة رديه والعمر والجنود
 النجبر ومنه مروده الشياطين وقيل المراد بهم الكهنة لانهم الشياطين فيهم اعبلا بلارهم كما يقال يميل
 اذا وجم انتهى وقوله من اسماية الباطل اي من اسماية الباطل اي من اسما الشيطان وهذا يدل
 على ما ذكره في امله وان قيل ان تسميه باسماكل منها خرو من لفظ اخر يعني اوزار لانها ليس
 في الدين والاعقاد النج يعني ان المعية هنا معنوية وهي مساواتهم في الاعتقاد والعبادة

عصام

بائش

عصام

سمرقندي

شرح زاده

الحسنة لا نأخذ بمراعاة ولا محتاجة للبيان وقوله خاطبوا المؤمنين جواب عما يقال لم ترك التاكيد
فيما يخص عجا المؤمنين المحكمين لما هم عليه او التمردين واي بالجملة الفعلية المدالة على حدوث ما ورد
شيئا عليهم الذين ليسوا بذلك واي بالجملة الاسمية الثبوتية فقيل انه اجيب عنه بوجوه وقيل انما
احد ما انهم بعد ودعوى احداث الالبان فهو كلام ابتدائي منجذ ومناسب للفعالية وترك التاكيد
بسبب زعمهم وقصد هم وهم لم ينظروا لا كما واحد وتروده فيه بخلاف ما خاطبوا به بنظرهم فان التقدير
اي افادة النبات عجا ما كانوا عليه دفعا لما يتخلج بخاطرهم من غيطة المؤمنين ونحو طبتهم بالايان
من انهم واقفونهم ظهروا وبالطحا وتركوا اليهو وراسا فنار سب النبوت والاسمية الموكدة باليقين
الترو والظاهر من حالهم وانما في ان ترك التاكيد كما يكون لازالة الاكثار والشك يكون الصدق
الرجية ووفور التثبط من التكلم كما في قول المؤمنين ربنا اتنا اسافل اجرودت الا وفي واكدت الثانية
والثالث وقال اما مرسون كان افعال الكمال الايمان وثباته وهو امر لا يروج عند خلص المؤمنين فهم
ناهم في زراثة العقل وهذه الذكاء ولا كذلك الشعار وفي شرح المتن فاعلامه طاب نراه
التوكيد يكون لبيان حال المخاطب تارة واخرى لبيان حال المتكلم واخرى ما ان بورده المتكلم لنفسه او
للمخاطبة فان اورد للمخاطب فلا بد من ان يقصد به فائدة اجبر او لارمها وتاكيد جند في الالفاظ
او الشك وان اورد لنفسه لا يلزمه احد القادتين فيقصد به معاف اخر كما في التمر والقرع
وغير ذلك وبهذا يظهر اندفاع ما اورد على السكاكي كما حصر فائدة اجبر في الحكم ولازمه نعم وردوه
كثيرا غير ذلك وما قبل عليه في قوله ان حكم العقل عند اطلاق اللسان ان يفرج المتكلم ما ينطق به في
قال الافادة محاشيا عن وصية الاله مع انه ياتي بخلاف ذلك ولا بعد لولا ان ذلك كله
في اجرة الملقية للمخاطب لا فيما بورده المتكلم لنفسه ولذلك قال ومرجع كون اجبر بهذا المخاطب
اي افادة اجبر او لارمها فبقره للمخاطب تنبيها على هذا وهذا من نفاس المعاني ولذلك اوردته
برمته فعليات يحفظه ومن لم يتقن له قال ليس المقصود منها فائدة اجبر ولا لازم بل الامان الاول
من المؤمنين واجر لا يجره المقصود منه في الفائدة ولا لازمها وهذا مما استبعد من الكلف وافهم منه ان

معصام

انما كيد يكون للمروج عند الحاجة وصدق الرغبة من الحكم وتركه لعدم كفايكون لازمة الا كما روات التردد
 وقوله مرفوع روي عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله يا عطاء بن رباح لا بد لك من جوزه
 حفيظهم تأكيد لما قبله الخ ترجيح لعدم العطف وذكره ثلاثة اوجه الاول انه موكد له فينما كما قال الثاني
 المحجب للقطع لان معنى قوله انما معكم انما عاينكم لا عاين دين اولئك كما مر لا انما معكم بالنظر والمعونة
 كما ذهب اليه بعض المفسرين وان كانا متضادين ولما كانا متضادين لان معنى انما معكم هو النبات
 على اليهودية وليس انما نحن مستنزون بمعناه حتى يكون بغيره فقرر انما كيد لهذا المعنى غير الشجاعة
 في الثاني في لازمه بولده وهو انه روي في السلام فيكون مقرر للنبات عليها لان دفع نقيض الشيء
 تأكيد لنباته وقد عكس صاحب المفتاح فاعبر لازم الاول حيث قال معنى انما معكم انما معكم قلوبا
 ومعناه انما نؤمنهم اصحاب محمد الايمان فوقع مقرر لقوله انما مستنزون فيكون الاستخفاف بهم وبدينهم
 تأكيد لذلك اللازم وما ذكره المعبر رحمه الله اولى كما لا يخفى كذا اقرره الشريف فدرس سر روي للملحة الكنف
 حيث قال بعد تقريره وما هنا اولى بما في المفتاح وان كان حسنا ايضا فانه ربما يوكد الكلام المذكور
 لا لوروه وان جاز ان بعد تأكيد للوالم تأكيد له ايضا من وجه مع ان الثاني يدل على الحاجة اعذب وقصر
 عليه بانه فرينما سلك السلكي بانه ما اول الاول فقط وهو مخالف لقوله في نزع المفتاح انه لا بد
 اخذ الاثم من الاول ومن الثاني في حيث قال ان ابهام الايمان يتضمن نفيه والاستتار باهله يتضمنه ايضا
 كما ان الثاني في تقريره الاول والثاني هرايه لا حاجة الي ذلك فان قول المناهضين بغيره وصدور من اول
 استنزا وسخرية ويجوز ان يكون تركه العطف في قوله انما نحن مستنزون يكونه جلالا من غير نظر الى
 الي تأكيد وبدل او استئناف انتهى اقول حاصل ما ذهب اليه شرح الكنف والمفتاح
 على انه تأكيد لمواقفنا ويزانه جاز بد زيدا ووزان جاز بد نفسه انها لما بينهما من المعايير لفظا ومعنى
 لا بد من تأويلها او تأويل الاول والثاني في غرض الي كل واحد من الاحكام الثلاث فافقه
 كما سمعت اتقاوا خلفوني الارجح ورجحوا برمتهم هنا ما يدل الثاني لما مر وقد قيل عليه ان حاصله انه
 لما اتقاوا انما معكم انما معكم في بيوتكم معرون عليه انما مستنزون بولده بل لازم معناه ان هذا التأكيد

حفظ

ابن نجيد

رد عليه

انما يتبادر في الحاشية على كونه ناكدا لفظيا والله وجه ان يجعل ناكدا معنويا ليكون تحقيقا للمدعي بدليله فان عليهم
بما معكم اثبات على الكفر فحقيق بدليل هو تخفير ما عداه فان المسخف شيء منك لا غير معتد به ووضع
نفيض الشيء ناكدا لثبته لئلا يلزم ارتفاع النقيض وعكسه السكافي وهذا السبشي وليس بنا
ينبغي نيزيله منزلة الناكب اللفظي بل فحوي الكلام سادته على خلافه فاؤثره خال خارج ههنا بحث
ينبغي التنبه عليه وهو ان الظاهر الرابع اذ هي ابدا السكافي لانهم لما قالوا لشارطهم انما بنون
على دينكم لم يتغير عنه وهم عرفوا فهم للناس انما لا شئنا رهم بذلك في طو رزي الاسلام عليهم
ولو لا ذلك لم يكونوا منافقين وتلك المقالة من طرف اللسان دون اعتقاد وانما قد
صرح بتفسيره المومنين قبل ذلك وهذا ان لم يكن مرجحا في الاستدراك ليس يعيد فيه فجعل انما معكم
وقد اريد به انما على دينكم ما بنون لا مع السعيا المبطلين وان قلنا لهم انما على دينكم كناية عن الاستدراك
انظر من تاويلنا مستتر انما معصرون على الكفر فهو كالتفسير الذي حققه التاخير والاحكام تعليل لا غير
الاستدراك البيان بعده معاير له عقله وتوافقا فلنتم انه قد يقال انه لا مخالفة بين كلامي السيد ووجهها
الاجابان في كلامه ليس ما يدل لقوله انما معكم بل اشارة الى انه يدل على ان قولهم انما على دينهم لم يعد
عن صميم طلب كايديل عليه السياق ونصب الكلام وهذا الذي لعدول السكافي عما في الكنف
قد برز قوله المستحق به اي المحض والتعبير به غاية احسن لانطلاقه على معناه الحقيقي او يدل
منه ان تخفير الاسلام من قوله انما نحن مستبزون وتظيم الكفر هو بدلول قوله انما معكم قال ابن
الصانع للمخاطبة ابدال الجملة من الجملة خلاف وجعل منه ابن فلاح قوله وكرتك ويحطى بخطونا
وقد ثبتت منا المنفعة السر على كلام فيه وقد ير ليه بان من حصر الاسلام المع لان البديل اما
اشتمال وذلك بفضة المعايير او بديل كل من كل وهو ان انقضى التساوي فمن حيث الصق
لان من حيث المذلول ثم استاده اوجبان في المنه شرط في صحة وقوع البديل في جعل كونها فعليتين
حيث قال لا يظهر لي صحة ابدال قوله تعالى ذنب الله بنورهم من قوله ضلهم كمثل الذي الفخ لان
البديل لا يكون في جعل الا اذا كانت فعلية من فعلية واما ان تبدل فعلية من اسمية فلا اعلم احدا

بجاءه وهو البديل في الجاهل في العاقل والجاهل لا ولي لا موضع لها من الاعراب فلا يمكن ان يكون الثاني على
 بطلان تكرارها على ما في الاول في فكره في الثانية منطلت جهة البدلية انتهى وقال الفاضل المحقق
 هذا البديل لا يحتاج الي اعتبار احد الاربع وكيفية تعاقب التاب على البديل والمستنزي بالحق مع
 كون الثاني اولى بالمقصود لما في الاول من بعض الضعف حسب بواقي المسلمين في بعض الامور ثم انظر
 انه بمنزلة بدل الكل وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجمل التي لا محل لها ويخون بما لا محل له لا يكون
 خبرا وصفة او حالا وان كان في موقع المفعول فلما كان الاستيفاء منها اوجه وقال فرس سره
 قصد الفصل في دينهم وكان في الكلام الاول نوع نوع وعن اما دقة ادكا نوا في الفهري يقولون
 المؤمنين في بعض الامور فاستأنفوا القصد الي ذلك بانهم يعطون لغوهم بتحقير الاسلام واهله فهم
 ارسخ قدما فيمن شيئا بينهم وفي بعض الاحوال نقل ان المراد بالبديل هنا ليس من انواع المشهوره
 فانه لا يكون في الجمل الاسمية وقد جاء في الفعلية كقوله ومن يفعل ذلك يلق ااما ايضا عطف له العذاب
 فالمراد بالبديل هنا ان الجملة الثانية تسد الاول وتغني عنها عن البديل عن المبدل منه اقول هذا جمل
 ما قاله وهو كلام لا يفيج وحيث تحقق بالفعل ان البديل بانواعه يقع في الجمل مطلقا سواء كان لها محل الا
 اول ويستغني اطلاق كلام الخاد والمفسرين واهل البيان وشهد له مثلهم ولا يخص بالفعل بل كما
 يكون فيها يكون في الاسمية في الفعلية اذ لا فارق بين عليهما وما وقع في هذا المصنف غير
 قول الخاد ان البديل هو التابع المقصود بالنسبة ولا نسبة لما لا محل له من الاعراب فاما ان يكون
 بذاته بغير البديل المفردات وما في حكمها او هو باعتبار الاصل الا غلب كما عرفت التابع كمالنا ان احرب
 باحرب متبوعه مع ان من انفسه التوكيد وهو يقع في الحروف والجمل التي لا محل لها لا تقا في نحو
 لا وجازيد باول بان المراد من قولهم مقصود بالنسبة انه مقصود بالفرض المسوق له الكلام فلما انهم
 يولون في توجيهه انه وفي تبادله المرام وقد اختلفوا في البديل هل هو بدل كل او اشمال او بعض لان كونهم
 معهم عام في المعية الشاملة لا يستلزم السخرية وبقا قرنا له علم انه بريد على ما قاله امور منها ان قول
 قول ابي جيان البديل على انه تكرار العاقل الخ كلام حمود ليس وان ذكره الخاتمة على ما بهر ومنها ان قول

الفاعل المحقق ان البديل لا يحتاج الي اعتبار احد الا زعم من حذف التأكيد السابق منوع ايضا لا نافذ
 بنا لك اولاهما متغيران متباينان بحسب لفظ هر فلا تنافي البديلية المعتمدة فيه بدون الابدح وكلا
 او جزا او احتمال احدهما على الآخر وتحقير السلام وتقليم القرآن لم يجد فاعده هما مضمّن ومستلزم لا آخر
 كما لا يخفى وبهذا انتهى الشرحان على ما قبله بما ذكره منها ان قوله ان ارباب البيان لا يقولون بذلك في
 الجملة التي لا محل لها من الاعراب الخ لا وجه لا ايضا لان اهل المعاني يستشهدون بقوله الذي ادرككم بالعلم
 ادرككم بانعام وبنين وقوله انتم المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا وقوله اقول له ارحل لا تقم من عندنا وبذلك
 مخالف لما اوعاه قليت شعري من ارباب البيان ثم ان ما نضربه لا محل له لا سند له فيه لانه بدل
 فيه جواب الشرط والمفعول الثاني من باب علم ولا قابل بانه لا محل له فاعمل ومنها ان قول الشريف في تقرير
 البديلية فاستأنفوا الخ غير مناسب لتقرير البديلية فتأمل ومنها ان ما نقل عن بعض احوالي من ذكر بعض
 له العذاب في البديل من اجله لا وجه له لانه بدل من الفعل المجزوم وحده لا من اجله والفرق بينهما على هر
 واما ما اول به البديل على هر فاعمل فاعلمه - او استيقا الخ قال قدس سره اجملا على الاستنبات
 اوجه كثره اعادة وقلة المحرك للسؤال والوجه بيان ترك العاطف بين الملتصقين في كلامهم واما تركه
 في حكمه فاعلموا انهم فيما هو بمنزلة كلام واحد وعلى هذا الترجيح جري غيره من الشراخ حتى قيل انه انفع من
 الاولين والثاني من الاول فذكر الوجه على الترخي وبهذا انعكس المصنوع منهم من غير داع اليه وقد
 قال التبيين في دلائل الاعجاز في فصل عقده لانا موضوع انما ان يحج لغيره المخطيب ولا بدق صحتة ثم
 نفق ان تقدير السؤال هنا امر مرجح واما بالكم بمعنى ما نالك وحالكم وقوله فوافقوني جملة حالته وهي
 المسؤل فعما في الحقيقة كما في قوله ما بال عينيك منها الما ينسكب وسباني بيانه والاستدرا
 السورة برسم به من باب غيب ونقص ولا سم لهر وسلونها وهو موز ولا استخفاف منفعال
 من الخفة ضد النقل والمراد به الاستمانه لان معنى السورة والاستدرا كما قاله الخوازي لا استخفاف ولا استمانه
 والتبني على العيوب والمقابض على وجه مفعولات منه وقد يكون ذلك بالحركات في الفعل والقول
 وقد يكون ذلك بالابتداء والاباء والكالن بحصة الاستدرا به لم يسم عيشه انتهى نقول الامام اعيان

رد على السعد

رد على السويطي

عن اظهار موافقه مع البيان ما يجري مجرى السوء على طريقه السخرية غير موافق للغة والعرف وقوله يقال
هزات وسنهرات بمعنى كمال الراغب ان الاسنهر اطلب الهز وقديعبره عن تعاطي الهز
كما لا سخرية في كونها ارث واللا عابة وان كانت قد تجري مجرى الاجابة قال تعالى قل اياه واية
ورسوله كنتم تسهزون اي هزون والهز مروح في حقه انتهى واصله محقة الخ اي المعنى الذي
اعتبر في هذه المادة بحسب اصله المنقول عنه المحقة فان الاسنهر من الهز وهو الفعل السريع وفي
الكتاب اصل الباب المحقة من الهز وهو الفعل السريع وهز الهزات على المكان عن بعض العرب
منيت فلفيت فلفيت لا يزا على مكانه وناقته هزونه اي تسرع وتحف قال ابن الهانج ومن خطه
نقلت قوله على المكانه كانه اخذه من قول الفري لا يهملن على مكانه وهذا لا يقتض ان المكان
داخل في تفسير هذا وادخلون انما كيد لان هذه الافعال تلتقي بما تليق به القسم قال ولقد
علمت لنا تين منيتي وطن كعلم انتهى والهز في قوله من الهز وبزنة المضرب وما اعترض به من
عدم التبرهان قوله على مكانه بمعنى فجاءه كانه لم يهل حتى ينقل عن مكانه الى محل اخر فلا
من دخله في تفسيره وهو كناية عما ذكر يجازيهم على استهزائهم بيان لما حصل المعنى
والمجازاة المكافاة والمقابلة ويقعدي بالباو على وقال الراغب حزبه بكذا او جازيه
علم بمعنى في القرآن الاخرى دون جازي وذلك لان المجازاة هي المكافاة والمكافاة
مقابلة نعمة بنعمة هو كفوها ونعمة الله تعالى عن ذلك ولهذا لا يستعمل لفظ المكافاة في
الآية تعالى ينتهي بوزنه عليه قوله وهل يجازي الا لكفور وسيا في تمامه ان شئت الله
سهي جزا الاستهزاء سله الخ قيل لما كان الاستهزاء بمعنى السخرية محالا على الله
بكونه جعل القول موسي عليه الصلاة والسلام اعوز بالله ان الكوفي من المجاهدين في جوار
اتخذنا بهر وجميع الى التاويل فذكر المعنى المحمدي الله وجود مدارا لولين منها على اعقاف
هزوا في جانب المستهزي بهم وجعل المذكور جزالة على الاول وارجاع وباله عليهم
على التاويل ومدارا لا خبرين على اعتبار الاستهزاء المذكور في جانب المستهزي وجعل مجازا

اعترض على
الكتاب
والنص

منع زاده

عن انزال الغرض منه بهم على الاول وعن المعاملة معهم معاملة المستنزي على الثاني اقول
 نبيج في هذا الامام ومن جذا حده وفي مدعاه ودليله بالانحى اما الاول فلا حقيقه الاستدلال
 التحقير على وجه من شأنه اني من اطلع عليه غيره يتعجب منه ويفهمك واي استحاله في وقوع
 هذا من الله واما الثاني فلا نه لا وجه يكون جهلا واما الالية فسيا في تاويلها ولو سلم فامتناعه
 من النشر لا يققه امتناعه من الله على ما فضل علم الهدي في التأويلات وقال القمقي
 في تفسيره ذهب الحسن بن النخعي روى عنه من اهل التأويل ان الاستدلال على حقيقه
 بهما ما يوصف به من الله من غير مانع واليه ذهب اهل الحديث قالوا وانما لم يحرر
 الخلق لما فيه من النقص والجهل وهذا ما لا يتصور في حقه فليس في الوصف به ضمير كالتكبر
 ومنه من قياس الغائب على الثابت وذهب كثير من اهل السنة والجماعة الى انه لا يوصف
 به الله تعالى حقيقة لما فيه من تقرير المستنزي به على الجهل الذي فيه ونقصه احكامه والرحمة ان يرى
 المصواب فان كان عند الله ليس متصفا بالاستدلال به فلو لعب لا يلقى بكبريا به فلو الاول
 هذا الالية بما ذكره المصنف كغيره اما المعادلة اللفظ باللفظ المتعديا على ان الاستدلال
 لا يلقى به تعالى ولا يجري عليه حقيقة ولا يدعى تاويله واقرانه مسمى له كان يقال اطلق على
 مجازاة الله بهم لما بين الفعل وجزا به من الملازمة المعنوية ولما في الاول من السببية مع وجود
 المشاكلة المحسنة ولذا قد يما تقدي به الاخرية فالمراد بالمعادلة المشاكلة واما تحقيقها من
 اي النوع المجازي وهل نجتمع الاستفارة ام لا فسيا في عن قريب وهذا هو الوجه الاول
 من وجهه التأويل (وكونه ما ندله يعني انه مستعار وتبعه بملازمة المشابهة في
 المقدار وقيل انه مجاز يرسل يجعل جزا الاستدلال بما جعله مترنا عليه مناسا له في القدر وفيه
 نظر وعليها فقد اطلق عليه تنبيها على عدله في الجزا كما قال تعالى جرونا فاهذا هو الوجه الثاني
 او يرجع وبال الاستدلال عليهم يرجع بضم الياء من الارجاع منيا للفاعل او المفعول او
 بفتحها من الرجوع او الرجوع لان رجوع يكون متعديا ولا زكا ذكر شراح الحاشية في قوله عسي

برجعن فوما كالتدي كانوا وقيل انه من المعدي ليس بلانوم وقوله فيكون انه قد
 ونعالي كالمستهدي بهم في صدور ما تيرتب على الاستهزا فيكون الاستهزا استغارة لود^{خامة}
 استهزا بهم عليهم للمنابهة في ترتب الان فيكون يستهزي استغارة تبعية ايضا لكن بوجه
 يبا بر الوجه الاول فبطل ما قيل ان العطف با وفي قوله او يرجع ليس كما ينبغي لان مودى
 المعطوف على واحد منهم الا ان يحمل الاول على الجواب الاخرى والثاني على الدنوي لما تحققت من الفرق
 والذي ينبغي كذا قيل ومن الناس من اتبعه فيما ذكر الا انه جعل مع ما قبله وجها واحدا ولا وجه له وقيل
 يرجع معطوف على جاريهم والاستغارة معيرة في المسند اليه بان شبه بالمستهدي لسبب يرجع
 وبال الاستهزا اليهم ويجوز ان يكون من المجاز المرسل لاطلاق اسم السبب على المصيب فان استهزأ^{شبه}
 هم سبب يرجع وباله عليهم وقيل انه كناية عن اختصاص ضرر الاستهزا بهم كانه قوله تعالى وما يجرؤ
 الا انفسهم وقيل هذا يجوز في الاستهزا وما قبله في المسند للاستهزا زفيه وفي هذا خفة غير انه استهزأ^{سند}
 الي غير ما هو له تشبيها لمن بر ووبال الاستهزا على المستهزي بالمستهدي لكن قوله او ينزل
 بهم الحفارة النسخ لا يلزمه لانه ايضا يجوز في المسند فجعل رد ووبال الاستهزا ايضا مع مجازيا للاستهزا
 لشبه به وادعى انه على هذا فيه استغارة مكينة وتخييلة يجعل له جل جلاله كالمستهدي بهم وانيات
 الاستهزا له تخيلا وعبارة المص رحمة الله نفس فيه ولا بأس عليه وهذا حسن ما ذكره ولا فيه
 من الخلف والتعق فان قلت اذا لم يتحقق الباري بالاستهزا خفة لا يعلق عليه المستهزي
 ويشبهه تعالى بغيره لا يخلو من الكدر قلت اذا صح تشبيه فعله تعالى وهو العقاب ورد ووبال الاستهزا
 الردية على اصحابها بالاستهزا فلا مانع من اطلاق المستهزي عليه كما اطلق تعالى ونحوه في قوله
 وهو خا وعهم وخير الما كثر في رب شبي يصح تبعا ولا يصح قصدا وله تعالى ان يعلق على ذاته المقدسة
 ما يشابهها للعبارة وتعليق العيون المعاني في سر اميا الالفاظ وقوله يرجع معطوف على قوله فمات له اللفظ
 باللفظ كانه قوله تعالى اولم يرد الى الطير فوقعه صفات والوبال بالفتح من ويل المريج بالضم وادغم
 ولما كان عاقبه المريج الوجه الى الترهها وخفة في كل شدة سوء عاقبه وهو المراد او ينزل بهم فخاف

حمره

بأن
بأن

النجاء الجوارك كالهلاك وزنا دمي ونزل مضارع انزل العاصب وخطا هذا مجاز يرسل بعلاقة اللزوم
 العادي والسببية في القصور والسببية في الوجود ونابذة التنبية على ان عالمي حقيقي بان يستخرج
 تويها به وقوله وانظر من منتهى وجه آخر وعلاقة اخرى او هو تفسير لازم هو الاظهر الذي ينبغي
 عليه الاكثر فسي لازم الاستدلال المستند وعطف هذا كالذي قبله وفي شرح الكف في معنى
 انه مجازهما هو بمنزلة الغاية للاستدلال فيكون من اطلاق السبب على السبب نظر الى القصور
 بالعكس نظر الى الوجود او معطاهم المستند في النجاء اي يفعل بهم فعله واصل المعاملة الفرق
 في الامور وهذا هو جواب الاخير وهو الذي ذكره في الكف بقوله ويجوز ان يراد امر في مجاز
 من انه يجري عليهم احكام المسلمين في الظاهر وهو مطلق باذخار ما يرد بهم وهو محتمل للاستفارة
 النعنة والتنشيط والاكلام المعه فيض في التمثيل لا يكاد يحتمل خلافة لذكره اول الجور في الطرفين
 ومن لم ينسبه لهذا غير يقول بعض شرح الكف ان الاستفارة تبعه في فهم النجاء وكلام المعه وما في
 الكف فقال انما استفارة تمثيله او بتعبير تمثيله شبه صورة صنع الله معهم في الدنيا
 باجر احكام الاسلام واستدراجهم باور النعم والامهال مع انهم من اهل الدرك الاسفل لا مشاير
 الى اخر ما ذكره والاستدراج الادنا من الشيء ورجه وسيا في تحقيقه في قوله تعالى سنستدرجهم
 من حيث لا يعلمون وقوله بالامهال متعلق بقوله بالاستدراج والزيادة ملحوظ عليه
 وقوله على النجاء في الخلف مستوفى موضع الحال فالمراد في قولهم على الكفا يكون كذا يجري في كلام
 العرب مجري الاستدراك وهو في موضع نصب على الحال وهذا كما نقول ما نرك حفه على
 قطع في اي او بة طالعا فمن قال انه متعلق باستدراجهم لم يصيب وانما هي في الشيء
 البهاج والملازمة عليه واصله ما ذكره في بدل احد المتعلقين حرفه على التحقيق وقيل المدري الغاء
 انما هي بلوغها بان يقع لهم النجاء بان لا يستند اليهم في الاخرة وقد مر ان الاستدراج المستند
 كما يكون بالكلام يكون بالفضل وهذا من الثاني وهذا ما خرد من حديث اخرجه ابن ابي الدنيا في
 كتاب الصفة عن الحسن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المستدبر بالناس يقع لاحد منهم

حسرو

شيخ زاده

باب الى الجنة فيقال لهم علم فنجي بكم به وعنه فاذا اخلص دونه ثم يفتح له باب اخر فيقال لهم علم بكم به وعنه فاذا اتاه اخلص دونه فابذل كذلك حتى يلحق بفتح باب فبقال لهم علم فاباينة قال السوطي وهذا حديث مرسل جيد الاسناد وكذا روي ما يقرب منه القزويني في ذكره عن ابن المبارك وقوله وذلك قوله اي هو معني هذه الآية وتفسيره باخيه مضاف منقدر وانما استوقف به الى اخره اخلف شرح الكشاف في هذا الاستئناف البيا في جواب سوال منقدر او او هو محتمل لها فذهب الى كل بعض من الشراح وارباب هو شي وقال بعضهم ان الثاني متعين هنا لقول الزمخشري ابتدئ قوله وليست يريهم وهذا بناء على ان الاية لا تحقق بالاستئناف النحوي وهو دعوى منه بلا دليل والمحققون من شرح الكشاف والمفتاح على تقدير السؤال وذهب السكاكي الى ان فيه ما بناء من العطف لان المعطوف عليه ما جمله فالواو اما جمله انما معكم انتم مستهزون ولو عطف كان مقولا لهم او مغيرا بالشرط وليس مرادهم قال ذلك ان تحمله على الاستئناف من حيث ان حكاية الله حال المناقضين قبله ثم كسب معين ان بابا ما بعبر مرهم وعقبى حالهم وكشف محاملة الجا الله اياهم فلم يكن من البلاغة ان يعري الكلام عن الجواب فلزم المعبر الى الاستئناف وانما اخره ومرضه لما قيل من انه بنهم منه كون المقام صا الى العطف بل هو مقتضى الفا هو ولا يظهر ما يحسن عطفه عليه لا قوله ومن الناس من يقول انهم وهو بعيد لفظا ومعني وقال قدس سره في شرح قول العلامة انه استئناف غاية الجزالة والجملة الخ اي ليس ترك العطف فيه لدفع توهم كونه معطوفا على انما معكم فيندرج جنبه في مقوله المناقضين او على قالوا فيقيد بالطرف معني اذا خلوي بل هو لكونه استئنافا وانما كان في غاية الجزالة والجملة لولائه على انهم بالقرينة استهزأهم مباينة تامه ظهر بها شناعة ما ارتكبه ودعا طم على الاسماع على وجه برك السمع ان يقول هو الذي هذا بناء على ما يعبر مرهم الخ ثم ان هذا الاستئناف لم يعبر الا بذكره تعالى القادتين الاولى الثانية على ان في منسبهما بالمناقضين هو الاستهزاء بالبلغ الذي لا اعتقاد معه باستهزائهم لصدور عن بعضهم عليهم وقد رتبهم في جانب حله وقد رتبته الثانية الدلالة على انه تعالى يلقى موته جهاده المؤمنين

عصام

سيد

يتقدم لهم ولا يجوزهم الى معارضة المناقشين لعظمايتهم وفي ما تبين الفايد بن تائيد بحجالة الاستئناف
 ونجاسة واور وصيغة المحرقة قوله وفيه ان الله عز وجل هو الذي يستنزيهم الاستنزال المبلغ قنيتها
 علي ما هو مدلول الكلام من ان بنا الفعل علي التبدل مطلقا عنه فلا خصاص ودل بقوله ولا يجوز المؤمنين
 ان يجارضوهم باستنزاله علي ان المحرقة القياس اليهم اي هو المستنزي وكون المؤمنين لا يقال
 الاستنزال بمعنى السخرية لا يصور منه تعالي وبالمعنى المراد من انزال الهوان والذل لا يصور من المو^{منين}
 فكيف يصور المحرقة لا نقول معناه انه تعالى تبولي الاستنزال بالمعنى الذي يلحق به ولا يتولاه المؤمنون بالمعنى
 الذي يلحق وبما نزل استنزال المناقشين وفي كلامه اشارته اليه فلا اشكال حيث نقول سقته الي هذا القول
 المحقق حيث قال لبس ترك العطف مجرد وقع ان يتوهم العطف النسخ وفي قوله مجرد اما الي
 ان كلام الرمنشيري غير مناف لكلام السكاكي اذ يجوز ان يقال ترك العطف لما فيه من المانع ولجرا^{نة}
 الاستئناف ونجاسته وكونه ناقصا لصلاحة المقام للعطف غير مسلم ولا ادري لم لم يذكره^{علي}
 سنة وفي المانع المذكور كلامه في كتب المعاني لا يهتد الان فمن اراد فعلية بها اذا عرفت هذا فمنا^{فيها}
 قصصه عليك امور منها ان قوله ان ترك العطف لبس للمانع المذكور بل هو كونه استئنافا
 في غاية الجواب النسخ فنفقني ان بين المسلمين تنافيا لبس كذلك لما سمعته انفا ومنها ان ما ذكره
 من الفايد بن تائيد من قوله الاستئناف بواسطتها لا وجه له فانما جازا من الاسناد الي ابيه تعالي
 ونصير اسم الكريم فالفايد تان مستحقان علي تقدير يري الاستئناف وعدمه وفي كلام الفاضل
 المحقق اشارته اليه وفردده بعضهم في عبارة العلامة وابراده لوار في قوله وفيه ان الله عز وجل
 هو الذي النسخ وسباني ما بدفعه ومنها ان ما ذكره تعالى في رح المحقق من السؤال والجواب وقال
 انه لا اشكال فيه لم يمنع لي حل عقده الاشكال بما ذكره فانه من فصل الصفه علي الموصوف والمفني
 المستنزي بهم الا الله سوا كان فصل قلب او افراد المذكور في المعاني انه لا بد ان تكون الصفه صفة
 من الجانبين والافعال برماضها ودعوى اتخاذها فلم نزله نظيرا في كلامهم وما هو الا كان بقول ضار
 لا عمود والفايت لزيد فرب بسيفه والمنفي عن عمرو فرب بسوطه وان قيل ان الاستنزال علي هذا

محمول على ما يطلق عليه الاستدلال على طرفه عموم المجاز فيحقق مفهوم عام يضاف الى الله تعالى الى المؤمنين
 ولذا ترك المصنف المحرر عدل عما في الكلف لا يشانه على خلاف المرجح من افاد و مطلق الباعث
 على العقل له ولا فيه من التعسف المذكور ثم انه وقع هنا في بعض الاشياء كلام طويل بغير دليل فلا
 ضربا عنه صفحا نجا وراى عنه ليدل على ان الله تعالى انما قيل ان الاستئناف مطلقا هنا كلفه
 الاشارة الى ان ما ذكرناه من الاستدلال المبلغ في الشاؤ والتعاطي الى الاسماع الى صدق قول كل سامع
 مصير هو لا وعقبي امرهم وكيف حالهم الله تعالى والمص رحمه الله لم يتعرض لها بل لما في الاستئناف
 من التفتين حيث لم يصدر بذكر المؤمنين الذي كان ينبغي ان يباينهم بقوله ليدل النسخ ولا يخفى
 ما فيه من التحلل لعدم التدبير فيما قالوه فان ما ذكره ليس بلفظ الاستئناف بل بيا للسؤال المقد
 وينه والقرينة الدالة عليه هنا مع ما في تقريره مما لا يخفى ثم انه برده عليه وعلى المص رحمه الله ما قد مضاه
 من ان ما ذكره من اسناد الاستدلال الى الله ويصدي في الجملة بذكره سوا كانت مستأنفة ام
 لا والمص رحمه الله غير عبارة الكلف فوقع فيما وقع فيه ذلك ان نقول لو عطف لم يكن جوابا
 للسؤال المذكور ولا جزا الاستدلال بهم لانه بصير المعنى انهم قالوا انما نحن مستنونون وهم بنوا في انفسهم
 الله مستنزي بهم واذا كان جوابا وبما فقد قول الله جوابهم بنفسه تعظيما وتكريما للمؤمنين ولم يكمل الجواب
 الى المستنزي بهم كما هو مقتضى الظاهر اشارة الى انه يجازيهم بالاعتذار عليه الشكر وهذا انما من
 الاستئناف وتعبير الاسلوب بغيري المقام كما لا يخفى على من له نظر سديد وقوله لا يوجب بهنم
 الى الخية وهمزة ساكنة يجوز ان تبدل واو او باو وسوعدة مفهومة وما هي لا يعتد به محفارة ومنه
 بعبودية هو متعدي بالبا وعدى في هديث باللام وهذا انما يتأتى على غير الوجه الثاني في مسا في الاستدلال
 فاسمل ولعله لم يقل الله مستنزي النسخ قال الفاضل المحقق في بيان ما في الكلف
 من انه لم يقل الله مستنزي بهم ليطابق قوله انما نحن مستنونون كما هو مقتضى الظاهر لان مستنزي
 بغير حدوث الاستدلال محدود وقتا بعد وقت بمعنى انه لكونه فعلا بغير التجدد وحدث
 وكونه معارضا على الحال بغير حدوثه فلا يكون مستعلا في مقام لا يناسب التقيد بحال دون

عصم

خبرو

سعد

فقط
راري

حال يفيد التجدد حال لا بعد حال وهو معنى الاستمرار وهذا كما مر حواه بفيد المعيار مطلقا لا اذا قدم
المسند اليه فصار جملة اسمية حتى يحصل التجدد من الفعل والاستمرار من كون الجملة اسمية على ما قومه
البعض الا ترى ان في قوله تعالى وويل لهم ما يكسبون وقوله تعالى فليعلم في غير ذلك ففعل
المضارع على التجدد والاستمرار من غير تقديم للمسند اليه ومعنى ان يعلم ان هذا غير مستفاد من جملة اسمية
فانه تناب واستقرار الاستمرار بمعنى حدوث حال فلا و مرة بعد اخرى وفي شرح الطيبي انه
من انقضا المقام فانك اذا قلت فلان يفرى العيف غيبت انه اعتاده واستمر عليه لانه يفعل
او سيفعله وقد يقال ان هذا يبلغ من الاستمرار الثبوت في الذي يفيد الاسمية لان البلاء اذا استمر قد
يهون زواله النفس كما قال المتنبي حلفت اذا لوجعت الي الصبا فاعرفت شيئا موضح الفلج كذا
وكما قلت انا الفتى البها فلوزال عن عيني نكته جميع الجوارح وقوله بطاني تعليل للشيء واما
تعليل للشيء وعداه بالباء هو يجرى مالي واللام سمى او لضمته معنى الاعتناء والكلمات جمع كناية عن
العقوبة وفعله كذا وتكلمت وهو من كذا العدة اذا كثرت فيه ابرح والقتل حتى دهن
كما في النهاية الا ترى به يحدث حال لا ويخمد ويضاهي حين ان رقا الي انه مستفاد من المعيار
وانه غير الاستمرار المستفاد من جملة الاسمية كما مر وما في شرح الكنف لعلامة الرازي من توجيه
اجواب ما لا وقال الله يستهزي بهم حتى تكون الجملة اسمية لزم ان يكون استمرار الله تعالى بهم باقيا
ايما وهو لا يبق ما حكمهم العلم ولو قال يستهزي الله ولا على ان الاستمرار يقتضيه عنهم وهو ليس برأ فقال
تعالى الله يستهزي بهم حتى يفيد تجديد الاستمرار بسبب الفعل وان ذلك التجدد ثابت دائما
بسبب الجملة الاسمية فهذا لا يتم لان المسند اذا كان اسما دل على الثبوت وان كان فعلا دل
على التجدد وسواء تقدم المسند او تاخر كما لا يخفى وقد مر فيه وقيل فيه بحث لانا لو سلمنا ان المسند
اذا كان فعلا دل على التجدد وسواء تقدم المسند اليه او تاخر لكن لم لا يجوز ان يدل تقدم المسند اليه
على الثبوت لصيرورة الجملة اسمية والجمع بين الدالين بان يراد استمرار التجدد وهو ان يتجدد فرد
ويفضي ثم يتجدد فردا فلا استمرار في النوع والتجدد في الافراد وقيل في المنفص عنه ان الجملة الاسمية

افسراني

بالدالة على الثبات هي التي كل واحد من جزئها اسم واما التي اجزؤها في منها فعل فلا كما صرح
بالكاشي في شرح المختار فالوجه ان يستفاد من المضارع كاحققا ذلك ثم ان قوله ان يستنزا
اصد بهم دايا لا يلبق بالحكيم العليم قبل عليه انه لا وجه له فان الاستنزا بمعنى انزال الهوان ونحوها
تأخذ الدخيل ولا ضرر في دوامه بل قبل ان دوامه هو الدخيل بالحكيم العليم ووقع بان المراد
بعدم اللبابة ان مقتضى حكمه ان لا يدعى الهوان والكمال ضمي بالغو ونحوها ما متعامة فيحذف
بعلهم ونحوه ولا يخفى ان سياق كلامه ياباه على جرح من يدعي ان الفع مدوام بمعنى وجه فري منها
وفي الاعراف في قوله تعالى يدريهم بضم الياء وكسر الميم ويقع الياء وضم الميم وفي الدر المنثور المشهور
فتح الياء من يدريهم وقري شاذ بضمها وفيه نظر لان المعروض حمله عزبي الفهم لان كثير كتبها لم تثبت
عنه في النسخة واستدل بها لما ادعاه فان الفرائد بضمها وهذه من الاداء وهو لم يرد
بمعنى الامهال عنه قال ابو علي في نسخة ما جاء في التزويل فيما يجد ويستحق ابدت على فعلت
كقوله تعالى انما يدريهم به من مال ومنين وقوله انموني بال وما كان خلافه يحيى على حدوث كما
جاء وقال ابو زيد امدت الفايدي بالجد و امدوت الدواة و امدوت الفوم بال و قال
وقال ابو عبيدة بمدونهم في الغنى اي يزبونهم يقال بده في فيه وهكذا يتكلمون فهذا ما يدل
على ان الوجه فتح الياء كما ذهب اليه الاكثر ووجه ضمها انه بمنزلة قوله فبشرهم بعذاب اليم انتهى
وما ذكره المعروض استيع فيه التخصيص حيث قال انه من يدعي ان مدد او امد اذ هي به
ما يقوي ويكثره فهو من المدد وون المدد في العمود هو الاملا والامهال وكذا في وليد على اتم
من المدد وون المدد قراءة بمدونهم بضم الياء على ان الذي بمعنى اممله انما هو مدله مع كلام كامل على
يعني ان هذه المادة انما وروت مستعلة بمعنى في مفايع اصد بها الحاق الشيء بالقول
ويكثره وذلك المستحق يسمى مددا واما ضمها الامهال ومنه ما العمود مدد في الغنى و
الواقع في العلم من الاول دون الثاني في لوجبه اصد بها انه قوي بضم الياء من المراد وهو لم يصح
في الثاني واما ضمها انه مستعلة في الثاني في متعديا للام الحذف ودل بفضال خلاف الاصل فلا يترك

أكمل

ابن نجيد

بغير ربح ودليل وغيره من اهل اللغة لا يسله فرور وعندهم كل منهما ثلثا ومزيد ويعدى بنفسه السلام
 وكلاهما من اصل واحد ومحلها ما يرجع الى الزيادة وتعديها باللام منقول عن اليجيدة والاحسن
 وقال ابو هريرة مدون النسخ فامتد والمادة الزيادة المصلحة ومداها في عمره ومدة في عنه اي املة ^ط
 له والفرق بين التلافي والمزيد انما هو بكثره استعمال احد ما في المكره والاجز في المحبوب فحذف الشر
 ابد في غير عكس وعدوا وعد قيل مدة زاده واداه من غيره وقوله بالزيت والسما ولغة ومشر
 مرتب للبرج والارض والسما وفتح السين وتخفيف الميم واحده وال مهله قال في المصاحح السما
 وزاني سلام ما يصلح به الزرع من تراب وسرفين اي نيل وسدت الارض لتعديا صلتها
 بالسما وقوله لا من المد النج عرفت ماله عليه وانه تنبع فيه المحتشري والمعتزله لما تقدم
 النج انما قد رلاهم فالوافتح ايجا والقيج وعلقه وبوجوب ما هو الاصل للعباد على الله تعالى به بظاهر
 تنافه ذلك لان الطرفين فيج كرايته ومثله لا يصدر عنه تعالى عما يعجزون فاولوه بوجه بناء على عدم
 العائد من انه لا يصدر عنه ولو صدر عنه كيف يدعهم عليه ولذا لك فيه بعضهم لا يساهل
 لكن هم لم يرضوه لان الفتنة لاف عده وقوله منهم انه الطاعة النج انشأه الي اوله بوجوب التاويل
 وهوانه تعالى منهم الطاعة التي منها غيرهم وخذهم لكفرهم وما هم عليه فترايد رين قلوبهم وعلمنا فسمي
 ذلك الزايد مدوا في الطرفين واستداليه تعالى نفيه مجاز لغوي في المسند وعقلى في الاسناد
 الفعل المسببه واما علمه في مفضة الكفرة والطاعة جمع لطف كفضل وافعاله وهو هذا المتكلمين ما يشار
 عنده المكلف الطاعة تركا وانبا ما ينقسم الي فونين وعصمه وقال القشيري اللطف خوره الطاعة
 على الصحيح ويسمى ما يقرب العبد الي الطاعة وبوصلة الي اخير ايضا الطفا كاسباني وشيخ من اعطى و
 امدلان ترك المساعدة والربن صد اعطى استعير مما منع قبول الحق والاندالك لظلمه يعني انهم
 لما اصرواع الكفر لم ياب عنهم الله لمنعه لطفه عنهم فترايد رين قلوبهم فسمي ذلك الزايد مدوا واستدالي
 انه لانه المسبب لسبه فهو السبب البعيد ففيه نحو زان كما مر والكفر والربن ومدوه من افعال الكفر
 عندهم وقوله بسبب كرههم متعلق بهم او خذهم وبجواب عن سوال مقدرا بي لم منع بعض جهاده ومنع

اخرين والكل عبادہ ومنله لا يحسن عقلا عندهم فاجيب بانهم فيسبوا ذلك بالكفر والامرار
 بان المتبادر كونه مسببا انه خالف السبب ومنع الالطاف عدمي لا يتعلق به فخلق فان قيل
 بدفع فوله فخرهم فان اتخذ لان تيسير اسباب الفزاية كما ان اللطف تيسير اسباب
 الهداية ونحوها فيما فروا منه فان نسب القبيح وان كان قبحه وكون قبحه اجماره ثم انه ينقل الكلام
 الي ما قيل الكفر والامرار فان قالوا بوجود الالطاف عند ما كان مكابرة لانها لو كانت
 ما كفوا ولا امرار وفاق ما ذهب اليه اهل الحق فذبر فتر ابدت بسببه قلوبهم
 الظاهر انه ما من معطوف على منعم لا جواب لما مع الفاء وان كان جائزا ايضا فان جوابها
 يكون ما صيلا فاقا وقد يكون معا ويكون مضارعا وحلية اسمية مع اذا العجائية والعا كما
 فصله شرح التسهيل ونحوه نرايد قلوب المؤمنين مصدرة منقوب على انه مفعول مطلق
 لقوله نرايدت تشبيهي كما فقول وقته ونفي الكنان وما كونه ما ضيا جرابا للما هربا من
 افتران الجواب بالواقع انه لا حاجة اليه بعيد بحسب المعنى لانه لا تعرض له في الآية وان
 لزوم معناها او امكن الشيطان من اعواهم الى عطف على منعم ويسند جواب لما
 الثانيه كما هو موجود ولذا هو الوجه الثاني من تاويلات المعزلة وما صليها كما قال
 قدس سره انه اما ان يكون سمي ما نرايد من الرين بدواني الطغيان وفيه تجوزان كما مر
 او اريد بالمديح الطغيان ترك القدر والي الى الابان وهو فعله تعالى واسنادا ودايه
 حقيقة والمستد محارزا والمراد منها ان حقيقة وهو فعل الشيطان لكنه اسنادا له تعالى محارزا
 على مذنبه لانه بجملته وافزاره وقد يسمون ان ارتفاع المدح لهم تجوز لازم على كل مذنب
 لان حقيقة ان يقع على الطغيان ونحوه ما يقع الزيادة ودفع بان المفهوم من مدحهم
 واحد ومنها ما حث عليه جليلة الادل انه اورد على ما في الكنف ونشروهم كما سمعته
 اخذ انه جيل منع الالطاف بسبب الامرار على الكفر لانك ان الكفر والامرار عليه سبب
 منع الالطاف فيه دور وقد مر ايا اليه ثم ان جملته فعلا للشيطان في الوجه الثاني والشيطان

سد

كشف

لا يقدر على خلق شيء في العبد بائعاً مناهضاً منهم وإنما هو مغلوب سوسنة وتزيينه ولا يقدر على
 غير ذلك كما حكاه الله عنه في قوله وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوكم فاستجبم لي
 فلا تلموه في ولوموا أنفسكم فتعجبني أنه يجدد العبد قد هم ويقول المغتر له كما حكاه الرمحسري
 أنه فعل الشيطان لا بقوله شيطان أصلاً كما قيل ما أفع الشيطان لكنه ليس كما قالوا
 ما صوروا وقد أجب عن هذا بأن منع اللطاف سبب للكفر والامرار عليه ثم بعد ذلك
 يكون الكفر المستمر مفعلاً للطف أثر فلا دور فيه والمرا ويكون فعل الشيطان أنه حدث
 من العبد بوسنة فهو مجاز في الاسناد والاول صحيح واما الثاني فتغير صحيح كما لا يخفى وقد مر
 الفسخ بخلافه والثاني أنه اور و على الاول وكونه مجاز في المسند الاسناد فانه ان كان المدور
 واعطاه مختصاً بالاجام كما يتبادر من كلام الاساس لا يصح أنه لا يجوز في الوجه الاخير الذي
 الاسناد لان الشيطان لا يعطى المناقبة خسة متقوى وبكثيرها طغيانهم وليس منه الا
 التواهي بس و ان كان اعم يتناول الذوات والصفات كالربوب والظلم لا يكون في
 المسند تجوزاً أصلاً واجيب عنه باختار الشق الثاني لكنه وان عم محض من بالمحموس الثاني
 على انه ارادة علي بن الشيطان فيل ان الاسناد الى الشيطان ايضاً مجازي لانه اصل الطغيان و
 زبادة من فعل الكفر عندهم الا انه لما صدر منهم باغوا الشيطان اسند اليه لكونه موجداً
 السببه اولاً فذره له على غير الوسوسة كما مر لكن لما حصل فلذلك باغوا الشيطان وكان
 اعوانه باذرا له تعالى عليه وتكلمته منه فانه سبب بعيد ولذا اسند اليه لانه سبب له
 بصفة اسم لعل ولا يخفى ما فيه من الخبط والخلل وكيف يتوهم اسناده مجازاً الى الشيطان
 بناءً هو سند في النظم الي انه تعالى فالظاهر ان المدون يريد عن تزيين الشيطان واعوانه لا
 سبب لزياده الا انه ما شاع ذلك وكثر منه صار كانه موجد له حقيقة واسناده اليه
 تعالى مجازي ايضاً فهو كالاول في التجوز في المسند والاسناد الا انه تعالى لم يجره المعجزة
 فيها ثم ان المهم رحمه الله قال في الرمحسري فتطوي التجريد بالمدي الطغيان عن ترك القصر

حفيد

نسخ زاده

والله اعلم الذي هو فعل الله وسناده اليه حقيقه وان المسند مجاز القرينه من الاول لان منع الالفاظ
وترك القسري واحدهم ان الظاهر انه اختارته مجاز عن منع الالفاظ الاول لا عار ليد من الرين
ولذا ترك قول الرعشري في معنى ذلك التزايد وهو عنده مجاز في الطرف فقط وسناده حقيقه
عنده فعل عناية الكثر في ما فيه من تطويل المساق وزياده التجوز وهذا ما يتبينه له شرح هذه
الكتاب وهو من مخ الكرم الوله ب ثم ان السمرقندي رحمه الله قال في القيسره منها يدعهم في الطغيان
بمعنى خلق فعل الطغيان لان المدغمي اضيف الي الاعيان بزياده الطول والعرض للعين والجسم وان
اضيف الي القل بزياده الاستداد وهو تجدد الفعل بتجدد الزمان وهذا معنى قول الفقهاء ان الفعل
الممتد حكمه الاستدخال السكون والركوب ونحوهما انتهى فقد عرفت منه انه لا يتحقق بالمحسوس
صفته كان او ذاتا وانه يختلف باختلاف ما يضاف اليه ومنه علم ما في كلام بعض النحاة الذي
سمعتنا فيها واصله الطغيان التبع هذا وما بعده كله من كلام المعزله وما يبدوا وما مهم لظاهر
وقال قدس سره لم يرد ان الرعشري ان هذه الاضافه نزل وصفا لجان الطغيان بانها والعبد
باجزاءه تعالى فهي بر عليه ان الامور المخلوقه له تعالى اذا قامت بالعباد كما يباين تعاقبات
ايها اضافه حقيقه لا مجازيه لانه في ملائمة كانه فيهم فلا دلالة للاضافه على ايجاد العباد بها بل
او داني الطغيان من الافعال التي اكتسبها باختيارهم مستغلا ولا تعلق بها به تعالى في حقه
ان يضاف اليهم لا اليه استغلا بهذا الاختصاص لا بالاختصاص باعتبار المحليه والاضاف
فانه معلوم لا حاجة فيه الي الاضافه ولولا قصد هذا عريت عن الفائدة ومنه مغيرة الخطاب
عند البلغا ورد بان هذه الخطابات لا تعارض البراهين الفاطمية بانه لا خافي سواء وانه لا يقع
الا ما اراده وفيل عليه ان الرعشري عني ان انبات اللغوي في كلام الله تعالى وترك اعتبار
الذات لست الخطابة المعبره عند البلغا مما لا يلقى بهام الامحار وان بني عليه ما يبدى به رده
نذهب اهل السنة ليلزم هذان الامران المتباينان لاسلوب حكيم فلا يلقى في دفعه ان
الذات الخطابة لا تعتبر مع الدليل الفاطم الذي ذكره فالجواب ان فائدة الاضافه الاشارة

الاضاف

الحمل

سب

الى ان نسبة الطغيان الى العباد ليست بمجر والمجلبة بل باعتبار كسبهم اياه وان كان يخلق الله تعالى
وارادته ايضا يجوز ان يكون الاضافة للمصدر على ان المراد طغيانهم الطغيان الكامل ولا يخفى انه
قوس السحاب ووقع تحت البراب فان الاضافة لا تدل على الكسب ولا على عدمه الا نزي
انك تقول عبيد وبلده فان موضوعها انما هو الاختصاص التام باي طريق كان فانها
بقال انه ثلاث رة الى ان طغيانهم في جنيهم كذا في لاداء اختصاصهم به وهذا منسب ليدق
البلاغة ومصدق الشيء بالصدق اي بحقيقة وبدل انه امر واقع وهو كبر المصنعة صالحة كذا
فلان منخر وطعام وقد يكون مصرا واسم مكان وزمان كالمسار ومقات ولبس هذا الشيء فان
تصرف اللام والاضافة متقاربان وهو تفتن وسيا في تفسير هذه الآية في سورة الاعراف
او كان اصله بدلهم النج عطف على ما منهم النج وقبل انه عطف على قوله من يمشي ولا يخفى
وهو قول الجاهلي من المعزلة وهو التاويلات لما تقرر عنده الفاء وبها ظهر كماله واليه وجب
الرجوع وتبعه البغوي وغيره من المفسرين ورجح كونه بمعنى الاممال لانه في حدوده احسان وضربه هو
تعالى لا يذمهم في المنزلة وقد مر ما فيه وان ائخذ ولا يقال خلاف الاصل وان كونه لا يعود
الا بالحق غير مسلم عند اهل اللغة فتدبر كي يشبهوا ويطيعوا النج هذا ايضا من تمة التأويل
وكلام المعزلة فان المد في العرفل الله تعالى حقيقة وهو عندهم معلل بالانراض وجار على الوجه
الاصلح الواجب عليه ليجري على وفق مصالح اللغة وفامها لهم ليس للازدوا وفي المعاصي الفجوة
خفي لا يستدالي الله وهذا وما عهد بنا على ان في طغيانهم ليس كواستعلاء بهم بل حال من
ضميره او متعلق بسمون مقدم عليه بحلة حاله والحسن انه بمهلهم ليعتبروا بهم بوزادون طغيانا
وعمي او يمدحهم بالمال والبنين لاجل يصلوا او امال انهم بخلافه وقد قيل على قوله كي يشبهوا النج انه
لا يدل على اللفظ ولا السياق بدل على خلافة لان قوله بمدحهم معطوف على قوله يستبزي بهم كالبان
له على ان الاممال يكون للعتية والاسند راج والسبان يويدوا دون داك والله تعالى عالم بوجوب
الامورهم وانهم لا يتنبهون فكيف بعض خلاف ما يخلد فان اراد الاعراض من المعصية فليست

ابن نجيد

ميراث

عليه لانه ما قلنا قائله المعتره وان اراد بيان ما في نفس الامر فلا ضمير فيه وفوله فيما اردوا
 النسخ محض مستغنا ومن العام لا من حاق النظم اذ التقدير بمد هم النسخ هذا جواب رابع للمعتره
 على ان يمد هم من المد وبارت و هم لا وله العقليه والنقله وافاضه ما يحتاجون اليه لمصلحة حالهم
 واستصلاح ما ينبغي على ندمهم في التعليل بالاغراض والاستصلاح ارادوا الصلاح وقد قيل عليه
 انه يلزم تخلف مراده تعالى وهو مدسب المعتره واما عندنا فقال والحكام في تقدير مدسبهم فلا يفرقا
 واما انه فاراد على قوله تعالى خلقت الجوز والنسل الا ليعيدون الا ان يبراد البعض منهم وهم السعد
 فهو ساقت ذلك ان نقره الاستصلاح بطلب الصلاح والطلب غير الاراده عندنا واما الاية فلما
 بر وعليها شي كما توهم لان ما خلق له الجنس غير اريد منهم وسيا في تفسيره في محلها فلا حاجة
 لنقله الركبان وفوله و هم مع ذلك النسخ قيل انه اشار به الي ان يعيرون خبر متباد محذوف
 وطفيا نهم متعلق به او بمد هم والظاهر انه ليصل المعنى من غير تقدير فيه ويعيرون حال من مضروب بمد هم
 او من جبر وطفيا نهم او بها حالات من ضمير مدسبهم وان منع بعضهم وقيل انه اسارة الي تقدير
 مبتدأ وان المحلة مستأنفة لبيان عدم نهفهم بما ادمهم الله تعالى به والطفيان النسخ المصدر
 يكون مضمونا كشكران وكسور الكرمان وقد سمعنا في مصدر اللغات ان اسارا اليه المصدر وقال الرغب
 الفرق بين الطفيان والعدوان ان العدوان نجا وزا المقدار لما مور بالانها اليه والوقوف
 عنده والطفيان نجا والمكان الذي وقعت فيه ومن اخل باعين المواقف الشرعية والمعارف
 العقلية فلم يرجعها بما يتطاه فقذ طفي ومنه طفي الما اي نجا وزا كالمعروف فيه قيل والبيعه
 طلب نجا وزا لا استحقاق نجا وزه او لم نجا وزه واصله الطلب يستعمل في التكبر لان المتكبر
 طالب منزله لم يست له وفوله عن مكانه عدمي النجا وز من وقد وقع مثله في كلامهم كافي عبارة
 الرضى والرضى والرضى والسكاكي وقد اعرض عليه السبد في حوشى الرضى فقال جا وزت النسي وكذا
 بمعنى نجا وزه عن معنى صا بمعنى ان المعدي من انما هو معنى العفو والمغفرة فهو العبارة وانما لها مغفرة
 لكلام العرب وكما انه ضمن النجا وز معنى الباعد اليه ومنه كذا من الضماد وقد وقع مثله في شعر من

كارروني

خطب

يوتقن به يجعل ما يقوله بمنزلة ما بروية كقول أبي تمام في بعض قصائده فلا ملك فرد والموجب
واللهي يجاوزني عنه ولا رشا فرد وقد تعرض له الامام التبريزي في شرعه ولم ينقده وهو
من ائمة اللغة وهذا ما لم يقف عليه المعترضون كما بناه في حاشي الرضي تجا وزاده عنه
والعمه في البصرة كالعبي في البصر طاهره انها متباينان لاختصاص احدهما بالباطن والاخر بالظاهر
هو مخالف لقول الرمنشيري العمي عام في البصر والرازي والعمه في الرازي خاصه لانه جعل بينهما عموما
وضموا مطلقا وهو المشهور وقد ايد بقوله تعالى فانها لا تعي الا بصارا ولكن تعي القلوب التي في الهدى
ولك ان تقول في التوفيق بينهما ان العمه مخصوص بالقلب والعبي بالبصر والعينين اذ لا يقال لفاقد
احدهما اعني بل اعور ثم يجوز به لما في القلب وساع حني صار خفيفه عرفية لغوية ولذا لم يذكره في الاس
في المجاز فان نظرا لاصل الوضع كما متعابرين كما ذكره المعص وان نظرا للاستعمال والتحققة الثانية
كما ذكره الرمنشيري ولذا كان له صفان اعني وعمي كذكر تحقيقه كما في المعصاح عمه في طبعا نه عما من
باب نصب اذ انرد ومنجزا ونعامه ما في ومن قولهم ارض عنها اذ لم يكن فيها امارات تدل على
النجاه فهو عمه واعمه وعمي عمي فقد بصره فهو اعبي والمرأة عبي والجمع عبي من باب امر وعبان ايضا بعد
بالهزة فقال اعبيته ولا يفتح العمي الا على المعينين جميعا ويستعمل للقلب كناية عن الفضالة والعلامة
عدم الابتداء فهو عم واعبي القلب انتهى وما قيل في التوفيق ان المعص رحمة الله لم يرد اختصاص
العمي بالبصر بل اراد بيان اهمه بانه صفة للبصر بمنزلة العمي في البصر لا طائل تحت والدهر برضي العمي
بالعور وهو النجس تحقيقه كما عرفت ان اصل العمه عدم الامارات في الطرق التي نصب
لدهم من حجارة وتواب ونحوها وهو المنار ثم يجوز به عن التردود النجس مطلقا وصارده حقيقة
ثمانية واليه اشار النجاشي في غيرهما فان را بالتحجير الى المعنى المستعمل فيه واسا بقوله ارض النجاشي
وصفه الا يصلح فمن قال ان هذا من توصيف المحلى بوصف من فيه لم يصيب وقوله اعبي الهدي
بالجاء بلين العمه ممرع او بيت من الرجز من ارجوزة طويلة ردته في العجاج الراجز المشهور وقيل
ومحقق من ابله ونهل من مهملة طرافه في مهمه وهو من وصف مخازة في منزع الكنف

اعراض على المعص

عصام

نسخ زاده

ابي رب مقارنه لا ينتهي سعه بل اطرافها في جانبها في مقارنه اخرى اعمى الهدى الذي انضج
 المناز بالقياس الي من لا ورأيه له بالمسالك جعل خفا العلم عمي له بطريق الاستعاره وقبل
 اعمى صفة من عمي عليه الامرانيس ابي ملينس الهداية الي طرقها على من يحمل وتحيير فيها وقد يقال
 اعمى فعل ما صلي ابي احصى طرق الابداء والعنه بضم العين ونشد يد الميم جمع عامه وقال الطيبي رحمه
 انه جمع عمه او عامه ابي المهمله طريقه مشتبهه على الغني وليس فيه مادة او منار يهتدي به
 وقوله انه جمع عمه ان شبه اهل اللغة على خلاف القياس فيها والا فمفردة المطر وفاعل فاعله
 كركع ولذا تركه غيره من النحاج نعايا اوليت الذين النح موقع هذا الموقع اوليات
 على هدي ومقابله لانه بعد ذكر المناهقين وصفاتهم الفصيحة المفصلة كانه قيل من ابن دخل عليهم
 هذه الفبايح ولم ينفعهم الندرو الضايح فاجيب بانهم وان استعدوا لغير ذلك فانما
 جسد اوليات على ما رانهم اطلوا استعدادهم العظمى فاستدلوا الهداية بالصلالة حتى
 حتى ضرت بصفتهم وفقدوا الابداء لطريق المستقيم ودخروا في شبه الخيرة والضلالة ثم لا يخفى
 موقع الضلالة بعد العلم الذي اصله الضلالة في الفقار التي لا منار لها وقال قدس سره ان هذه الآية
 تعليل لاستحقاقهم الاستنار الابلغ والمد في الطغيان على سبيل الاستيناف ابي حله متقرر
 لقوله ويهدى قنابل اختاروا عليه واستبدلوا النح او خل الاستبدال على المنزول الذي
 كانه كانه يده فتركه وعدى الاشترا بغيره لما خذو الخمار وسياتي تفصيله وحرك واشتر
 لانفا السنين وجلت الحركة ضمة لمناسبة الواو فهي عليها اخف من الكسرة وقال الفرانها
 حركت بحركة المندوف قبلها والاشتر مجاز وهو المجاز مرسل لان الاشترا استبدالها
 اريد به المطلق لو استعمل في لازمه ويجوز ان يكون هذا المراد من الخشدي بالاستعاره لانها تستعمل
 بمعنى المجاز مطلقا وتسمى استعاره لغوية وذهب بعض نرج الكلف الي انها الاستعاره
 المتعارفة لتشابهها في الاعطاء والاخذ ولا يفكر فيه جزم المعنى كما توهم لان وجه الشبه كما يكون خارجا
 يكون داخل كما مر به اهل المعاني وجوز فيه بعضهم ان يكون استعاره ملكية وتخييلية بان شبه الصلابة

طبي

كارروني

بالبيع والهدى بالثمن تشبيهها بمضمرة في النفس بجامع الاخبار فيها ويجعل الاستنساخ خربته له
تجسيدا ثم ان ما ذكره المص رحمه الله هو ما في الكف بعينه حيث قال ومعنى اشترا والاصلا
بالهدى اختيارا عليه واستبدالها به على سبيل الاستعارة وما قبل عليه من انه كان الا حسن
والا لبق بما سباني ان يقول المص استدلالا به واختار وما عليه العكس واستعمال او كان الواو
ليس شي لان المراد انهم جميعا بين الاخبار والاستبدال فلا وجه للعطف باو وقدم الاخبار لانه
المراد في الحقيقة وما سباني شي خربته في بيانه واصله بذل الثمن النسخ الثمن للعوس وهو اسم القوم
لانها المثل المقام له وان استعملت بمعناه ايضا والناقص بنون وصا ومعجمه شدة والمراد به التقيد
هو الدراهم والذات غير يستعمل مع الناجز قال ابن القوطية نفس الشيء حصل والناقص من الحال له
مدة وبها واهل الحجاز يسمون الدراهم والذات غير نفا وناصا والاصل في عبارة المص رحمه الله معني
الحقيقة لانه احد معانيه المستعمل فيها وفيه إشارة الى ان ما فيه به او لا معني مجازي له والاول اولي
وهذه تعني اتفاقا فيه فان وجود التقيد في احد الجانبيين يمين للثمن والاسترا عفا وشرا فاقيل
عليه ان كون احد جانبا لا يخل له في تسمية بذل النافض اشترا لا يتنايه على وضع اشترا بدل الثمن
من ترك ما يعني للاستعمال باللا يعني وقوله من حيث انه لا يطلب الج تحليل لقيمة اي يكون غير مفسود
لذاته او لا يتغير به في نفسه ولذا جاز في الحديث الدراهم والذات غير مفسود لذاته اذا انقضى
به في نفسه ولذا جاز في الحديث الدراهم والذات غير خواتم امه في ارضه وهو من جوامع الحكم وقوله وبذلك
ينصب اشترا ان عطف على اسم كان المستمرة وخبره بالفضل او بالرفع متبدا وخبره وقوله والا انفع اي
وان لم يكن تقيد بخبره من الطرفين تمنا وذا بر منه ما خوس كلام المراعيب في مفرداته وخرج يد
الا عيان المعاني كما لمنازع والاجاره وان يكون فاعل يقين ومن حيث متعلق به وقيل اعتراض
ولذلك عدت الكلمات المع الماد بالكلمتين البيع والشرا واما شاركتها في المادة وذلك
اشارة لما ذكره ما دل عليه الكلام من دلالة احد جانبا على البذل والاعطاء وان خرب في الاخر الذي
بذلك واستعمال كل منهما في مكان الاخر على البذل والاعطاء جميع صدر المراد بها عند الاطلاق في

ضرو

مبرأه

اللغة اذا قالوا هو من الاضداد وكلمات وردت في كلام العرب مصنوعة بالاشتغال للضيق
 كما يكون الموضوع للابيض والاسود في قوله عدت اشارة الى ان بعض اهل اللغة ذكر ذلك الا انه
 في الحقيقة ليس منها لان كلامها انما اطلق على الطرفين باعتبار ثبوتيهما لا باعتبار تضادهما وفي الصياح
 انما ساع ان يكون الشراسم الاضداد لان المتبايعين بتبايع الثمن والمفوض لكل من الوضيع مشتري متبايع
 مبيع من جانب انتهى ومن لم ينف على المراد قال لم يزم ما ذكر كونها من الاضداد بل يزم من
 ان يكون الشرا بديل الثمن والبيع اخذ ولا يزم ان يكون لكل منهما معنيان احدهما ضد الاخر وهو
 عن الرد ثم استعير لا عوض الفخ فدر بيان معناه وانه من اى انواع العجز وضع
 اولاً بان معناه الحقيقي يخص بالاعيان وهذه الحقيقة عريضة فورية وقوله سوا كان اسماً كان المستعير
 لما قبله من مدلول ما الموصولة وغيره لانه عاقل متقابل له دليله بالمدكور ونحوه لا لكل منهما على البديل كما قيل
 لان مثله ان سلم صحة خلاف الظاهر في الضمير وما ذكرنا صحيح وقد صرح بان العنبر قد يجري مجرى
 اسم الاشارة اخذت بالجملة راساً ازهر النخ في شرح الفاضل المحقق بجملة اى بضم الجيم وتبدل
 اليم بجمع شعر الاس والازهر اخذ من الزهر براهي بجمته وعين در اعماليين الاضلع وفي الصياح الدور
 بضمين معارز اسنان العيسى وقيل ان المراد بها الاسنان المسافطة الباقية الاصول من الدور
 بالفتح تحات الاسنان الى الاسناخ اى انهياداً واتقاناً الى الاصول والعمر عطف بيان
 للطول وفيه جاشي شيخ الاسلام أحمد الظاهر ان يقال معرلان الدور واحد جمع الدوراً ودر على
 ما في الصياح الا ترى ان الفاضل اليميني قال الدور وقيل هو جمع الدور وارتكبت قدس سره في نسخة
 العواصب هو واحد الدور ورائته اقول الباء في قوله بالجملة النسخ بالبديهة اى استدلت بالآخر
 انما الكثير شعر اس اصلع وبالشنايا الحنسة او همة شيا بالكمسورة او سافطة وبالعر الطويل عمر
 انصبر او هو كناية عن بديل شيا بمنشبه وهذا استدلال امر معين حسن بامر غير معين لا استدلال
 او جل المسلم اذا ارتد اسلامه بلفظه وهذه الابيات لا في النجاشي هو المذكور من ارجوه لدرائنة
 والمراد بالمسلم المتصبر جليله في الابهام الغساني وكان وقد عالج عمر رضي الله عنه واسم وهو ملك فكتب

سبح زاده

عمر رضي الله عنه الي اجناد ان م اي نواح لها ان جلة اراده رجل من بني فزاره فطلبه
 لهم منهم بها افقه وكسر ثاباه فشكاه الي عمر رضي الله عنه فقال له لما العفو واما العصاص فقال
 انفق مني واما ملك وهو سوفه فقال له قد سوي بينكما الاسلام فله التاخير الي العدا^{بهم}
 فلما في الليل هرب مع فومه الي ان م وارته وكان كما يقال ندم بعد ذلك وقال شعرا
 فيا ليلت ابي لم تلدني وليلتي صبرت علي القول الذي قاله عمر والجيد رضيع وبجيم ويا شاة
 نحتت طبعها ذال مجه او مملته ثم رامهله وفي الفاموس مجدر كعظم القصير الغليظ الشين
 الاطراف كالجيد راو هذه بالمهله وهم الجوهري يعني في عجا مة كانه الدليل والصله من انه
 خدر او جندر عينا ه فوفته او مملته وفي حاشي الصالح لابن بري قال ابو سهل الهروي
 الامعي لم تصحف والصواب الجيد بدل مملته يد اما رانية في كتب اللغة بعد كثره مراجعه
 الدفاتر من غير اختلاف في المنشاء النجبة ثمانية واما اختلاف في الاجسام والاهمال وفي
 حاشي الصالح لجلال السموطي الجيد راجع الجيم والموصدة والدال المعجمة القصير ولولا حسن^{الفتح}
 قلت انه تصحف عليه فانه ما لم يقل احد من اهل اللغة وتعرف المسلم كما انفق عليه التزام
 للعهد ثم ان اعراض الفاصل المذكور على نفسه الجوهري الدرر وبالفاروان صوابه
 الاخر ولا وصله فانه وان كان مفردا يستعمل بمعنى الجمع كما في البيت المذكور ومثله كثر في اسما
 الاجناس ثم نهم ر و واجل ما ذكره الفاصل النيمي ولا بد وما اوروه عليه ايضا لانه ناقل
 له وهو ثقة ولا مانع من كون الدر واركس ان مفردا والدر وراسم جمع له وايضا قوله
 ان العر عطف بيان خلاف الظاهر والمبا ورا انه مضاف ومضاف اليه كزيد الطويل
 البخاري وفي الشعر لطفه اوبه لم ينهوا عليها وهي انه اذا كان المراد بالمسلم حيله وسبب
 ردة لطفه للبدي لطفه انقطعت مسانه ففيه مناسبة لقوله وبالنشأ بالموضحات^{الدر}
 وما ذكر وان اصل ما فيه من الاسهاب فهو مقتصر بما اهداه من لطائف الادب والحمية
 الهاوي لصواب الصواب وقوله او تنصراي ارتدو دخل في دين الفارسي بدل ان

رد على البوص

رد على الحميد

المسلم كقوله واذا قرئ الكتاب مريم اذا تشدب قال ابن الصانع شبه حال صباه بالاسلام
 وحال بنحوه بالفرد مما يراه قوله اور قليبي الردي لام غدار بدا اسووكا للفرقة
 مثل يافى الهدي ثم اتسع فيه الفع بمعنى ان اصله في عرف اللغة حقيقة كان استدلال
 الا عيان ثم استعمل مجازا لما يعين والمخنة ثم توسع فيه فارادوا مطلق الرغبة عن
 شئ سوا كان عيننا اولاً في بده اولاً طعنا في غير سوا حصل ذلك الخواولا وضيمه في شئ
 المفهوم من السياق هذا اعم ما قبله ولا يعتبر فيه التخصيل بل محو الطبع وهذا اطلاق على
 اطلاق والمنا ومنه انه مجاز على مجاز والتوسع مناسب له وهم قد يستعملونه المطلق
 التجوز وقد براد به ما هو قريب من الحقيقة كالنفس والتسمع وما قبل من انه يقال لما لم يتم
 عليه فربما ليس بشئ والقرينة منها معمولاه والمخنة انهم اخلوا بالهدي الخ هذا تحقيق
 معنى النظم بعد بيان معنى الاشتراك على وجه يعلم منه ما في الكنف حيث قال فان
 قلت كيف اشتبهوا الفضائل وما كانوا على يدى قلت جعلوا تعلمهم منه واعوا
 لهم كانه في ايديهم فاذا تركوه الي الصلاة فقد عطلوه واستدلوا به ولان الدين
 القيم هو فطره الله اني فطر الناس عليها فكل من فهو يستبدل خلاف الفطره والاضلا
 الموزع عن الفطره وفقد الاستدلال فاستعبر للذباب عن الصواب في الدين وقال قد سئ
 اجواب الاول انهم لما كانوا متمكنين منه علموا ما بعد التكليف به وتيسر اسبابه استعبر
 بثبوت تعلمهم منه فان القياس يدل على ثبوت الهدي بهم والمراد تعلمهم واما حمل على
 جعل الهدي مجازا عن تعلمه فما ياباه ظاهرا كلامه و اجواب الثاني ان المراد بالهدي
 هو الهدي الذي جعلوا عليه وقد كانوا على هذا الهدي بل شبهة ثم استدلوا به الصلة
 فلا مجاز في ثبوت الهدي بهم بل في لفظ الهدي ان لم يكن الفطره مندرجة في حقيقة
 وهو روي قول الشرح المحقق جعل تعلمهم من الهدي بعد التكليف به بمنزلة تعلمهم اياه
 فيكون التجوز في نفس الهدي حيث اراد به التعلق منه او في نسبة اليهم حيث استعبر بهم

سعيد

حفيد

رد على
الشرع

تتكلم منه واذا اريد الهدى الذنب جيلوا عليه فلا مجازا صلا او هو في الهدى فقط ان كان
 وقد قيل عليه ان اول كلامه بشعر بان لاسناد مجازي واخره بان التجوز لغوي وكلاهما غير ظاهر
 صحة الكلام متفقته لاسناد الصلابة والهدى اليهم اقول الله والفاصل المحقق فيما اورد
 فان العلامة لما قدر التجوز في الاستدراك منه بمنع الاختيار والاسناد الى فرد عليه ان
 استبدال شي بغيره يقتضي ان يدخل كلامها تحت حيازة تقر به وهم لم يجوزوا الهدية
 في الواقع كما بنا دي عليه قوله وما كانوا مهتدين اجاب عنه بوجهين اما جعل التمكن
 من الشيء بمنزلة حصوله او براهنا بالهدى الهدى اجمع فان كل مولود يولد على الفطرة
 فائسار المحقق رحمه الله الي انه اذا نزل التمكن منزلة التملك يجوز ان يقال ان ما بالقوة
 جعل كانه بالفعل فالتجوز في الهدى كما يسمى المعصية مكررا وفي النسبة اي نسبة الفعل
 الي مفعوله لان معناه بدلوا الهدى اي بدلوا تملكهم فتركوه والتجوز في الاسناد بناء على
 انظر من لفظ الاستدراك وهو لا ينافي التجوز اللغوي في الطرف كما مر ولما في التجوز في النسبة
 من انحاء اخره قوله انه اذا اريد ما جيلوا عليه فلا مجازي يعني به ان اطلاق الهدية على ما في الجلبة
 وهو امر معنوي عيني محسوس يلفظ في تحقق حقيقة ثبوته في نفس الامر طرام لا كما سب في بيان
 وان قيل انه لا يد في تحققه من قياسهم بالفعل ولا يسمى العلم قيل وجوده في الذنب
 مثلا علما والهدى ليس كذلك فهو مجاز وهو الظاهر فالكراهة قدس سره التجوز فيه وادعا
 ان كلامك لث ف يا باه لا يسم بسلامه الامر ثم انه على التجوز الظاهر انه من قبيل ثم
 الركبة وبما فرناه لك طهر اندفاع ما اورد عليه من اضطراب كلامه كما سمعنا انفا واما
 كلام المعصية رحمه الله فتقر به انه لما جعل مجازا في المرتبة الثانية عن الرغبة عن الشيء تركه
 طحا في تحصيل غيره وهم قد رغبوا عن الهدى طحا في علو امرهم ونفاق في نفاقهم وحقا
 فاستدراك مجاز واصل معناه مع تعلقاته ما ذكره المحقق اي تركوا الهدية ما يلين عنها
 الي الفصل والحواريه وجعل الوصين وجها واحدا لان الهدى المذكور في الجملة والفظرة

حفيد

عصام و خضرو

ان لم يكن هدي حقيقيا يرجع الي الهدى المتمكن منه فاقبل من ان لم يكن هدي بل مخلص كلام
المعصوم رحمه الله ان المراد بالهدى الهدى الذي جبلوا عليه لا الخارج الي الفعل اما ان ذلك
هدي حقيقه او مجازا فغيره توقف من القول وقوله واختار الصلاة اشارة الي جواب اخرون
ان الاشتراك بسبب عبارة عن الاستبدال بل عن الاستحباب والا دللني على حل الاشتراك متفق
الاتساع الاول والثاني على حمله على مقتضى الاتساع الثاني على ما فيه من التكلف ليس بمراد لمن
تأمل حتى التأمل ثم انه كان الظاهر على هذا او بدل الواو وكانه وقع في نسخة كما وجدناه واختار
الفلاذلي تقدم تفسيره وان المختار ان مع ما قبله وجه واحد وفي عدم ذكره الاستبدال في بيان المعنى
المراد اشارة الي انه غير مقصود بالذات وان ما لمعني اشتراك واختار الصلاة على الهدى والاستبدال
لمحوظ في معناه الاصل للتعليق به باعتباره الباء ولذا افرغ في التفسير ولم يعطه بالاولا انه بقي ههنا امور
منها ان حقيقة الاشتراك استبدال عين بعين على جهة العوضية فلو تجوز به ايراد عن اخبار امر على الاثر
لازم له او منابه له من غير توسيع للدائرة ونقول للمسافة كما فعله الزمخشري كان اهل حسن
ومنها انه وقع في بعض نصوص الكثر ف كلمات واهية كما قيل ان جواب القطر لا يطابق السؤال
وهو ان المناقشتين لم يكونا على هدي فكيف استبدلوا الصلاة به والمراد بالقطر السلامة عن
الافتقار الى الفاسد والنهاية لقول الحق واجب بان المراد ان ما لا يظفر الي الهدى فليس
على نهج اعصر حرا وفيما قد مناه لك عينه عما ذكر قد بر ومنها انه قيل هنا ان عمل الهدى على القطر
او صلته هي صلة لكل احد باباه ان اضاعتها غير محقة به ولا ولين جلبت على الاضاعة الثانية
او صلة الي صفة على القلوب المختصة بهم فليس في اضاعتها فطر من الشناعة ما في اضاعتها
مع ما يويد ما من الموداة الطيبة والنفقة على ان ذلك يقتضي ان يكون ما حصل في اول السوء
الي ههنا ضابعا وبعده من حل اشتراك الصلاة بالهدى على مجرد اختيار ما عليه من غير اعتبار كونها
في ايديهم بنا على انه يستعمل ات على اشارة الى الشين الكائنين في نزف الوقوع على الاخر فانه
مع خلوه عن المراد المذكور به نخل بر وتق الترتيب الا اني اقول قد ذكر قبل هذا بعد تقرير الجوز فغريب

ابو السعود

ما ذكره انه ليس المراد بما تعلق به الاشتراك منها حيث الضلالة الشاملة لجميع اصناف الكفر حتى
 يكون حاصلهم من قبل بل هو فردا الكمال الخاص به ولا على ان اللام للعهد وهو عهدهم المعروف
 بالدين الطغيان المترتب على ما يحكي عنهم من الفجائع وذلك انما يحصل لهم عند الباطل بتدبيرهم
 والتمس على قلوبهم وكذا ليس المراد بان خيرة الثمن نفس الهدى بل التمكن التام منه بخلافه
 وما حد المقدمات المستتعة له بطريق الاستفارة كانه نفس الهدى بجامع المنازكة في استنباط
 الهدى ولا مرتبة في ان هذه المرتبة من التمكن كانت حاصلة لهم بانها بدونه من الايات الباطنة
 والمعزات الفاهرة من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم وبما سمعوه من صالح المؤمنين التي
 من علمنا ما يحكي من النبي عن الانس وفي الارض والاربابان الصحيح وقد نبذوا وراهم
 واخذوا بها الضلالة الباطلة التي هي العمدة في تيه الطغيان وهو كافييل . فواقع ما تحتها بل
 كانهما شعرا في ورد وهو على طريق التام لانه ناشي من الفعل عن معنى الانارة فانما يقصص خطتهم
 لجميع ما من الصفات والمعنى ان الموصوفين بالنفاق مع جبريهم على المحاطة عليهم ونقصهم بها
 ونحوهم مما لا يوجد في غيرهم كالبشيرة تعريف الطرفين واي تضييع للزنا وكل ما ذكر وموجود في
 للزنا وكل ما ذكر وموجود في كلامهم بغير اسباب ممل واما الترشيح المذكور فكيف له وجود ولفظ
 الاشتراك ان كان المعنى المفعول وغير ترشيح كما هو العادة في امثاله ترشيح للمجاز المعنى
 اصل معنى الترشيح وحققة الوصفه فروح البهل والفظ الصغار ما يشتمل على شئ ما مع ما كان اول
 وما كان او غيره كالفزع وفي المنل وكل انا بالذي في خفيهم . ولا يخص بالجلد من الجوان كترشح
 الحبس وترشح القرب وان كان في بعض كتب اللغة ما يوهمهم ان العرب كنوا به عن قربته
 اللام ولد لاننا ترشحنا قليلا قليلا فقالوا ونحمت القواله ولدا اذا عودته المشي
 معها ونحمت اللام ولدا باللين اذا جلسته في فيه شيا ضنبا ضني بقوي على مصه ثم نوزوا به
 نوزا مبنيا على الكناية عن مطلق الترتيب والنهيته لامرنا فقالوا فلان ترشح للوزارة اذا تاهل
 بها ثم نقله اهل المعاني لما يلايم المعنى المجازي غير القرينة المعينة والظاهر اعادة من الاخير لانه

من تقوية المعنى المجازي وترسيخه تحقيق معناه في اصطلاحهم انه لفظ يذكر مع المجازيناسب معناه
المردومة فلهذا المعنى المجازي سوا تقدم او تاخر وسوا كان مستعملا في معناه الحقيقي ام لا وسوا كان
المجازي مستعاره كوايت في احكام اسدا اذا بدا او مجاز يرسلنا نحوله في الكلام بدطولي وقد يصيب
التشبيه والتجريد على كلام مفصل في الرسالة اللبني ونرجعها ومن اراده فليرجع الي كتب المعاني وعلم
ان المدق قال في الكشف هنا ان التعقيب بالملايم قد يكون متعالا مستعاره الاصل لا وجه
غير ذلك كانه قولك رايت اسدا في البرانس عظيم النديم لا يقصد بذلك الا زياده
تصوير الشجاع بانه اسد كامل وهو حقيقة لا يذهب به الي شئ كالراس والليده وقد يكون
مستقلا مع الملايمه كانه قوله ولما رايت السرخ وكانه هذه الابهة وهذا القسم اعجبها نقاط
ما الفصاحة فيه ونرجعها وقد يكون بين بين بان يكون مجازا مبنيا على الاول ولا يحسن بدونه قوله
رما ام الرده بن وان اومت بعالمته باخلاق الكريم اذا الشيطا صاع في مقام
نقطة بالليل النوام فان خفض الشيطان تمثيل على سبيل الاستعارة لان المخلوق ما يتبعها
من غير الهبة والتفقه والتشقق مثل الاجساد في اراة غصنها لكن لولا استعاره التصع من القاص
اولا لم يمع استعاره التفق من النافعا وجميل النوام تمنه التفق وفيه لطف اخر فليس هذا اصلا
محموطا عندك فلهذا شبه على كثير من الكبر انتهى وحاصله ان الترخيع ثلاثة اقسام فالمراد به حقيقة
ولم يذكر الا جل الترخيع وما هو استعاره في غف حسنه مع انه ترخيخ وما هو استعاره
تاريخ الاستعاره اخر على لولا ما كان من غير الامور وسطا هو كلام حسن لما استعمل الاستعارة
في ساطعهم النع معني انه يجوز بالاشتركا وغير المعاملة بشمل الوجه السابعة مع ما في لفظ المعاملة
بعاملا العرف المعروف من مناسبة البيع والشرا وفيه لطف ظاهر وينت كانه يعني ان الهبة
وتبذلا تصورا وهو ميمر ومغول لاجله والمنا ريفتم انما انحران المعروف حقيقة وبجاءه
المصنوعه صيا من الترخيع في الابهة تصويرا فانهم من نفع الهدي بصوره حارة انما رخصي لانه
بهيته مبالغه في تخسيرهم في هذا الاستبدال ووجهه في اشيع الحق الذي يجاشي عنه ادلوا

الابعار لا تصور الاستبدال بصورة التجارة فانه وسيلة الى ذلك المقصود وفي
 قوله تمثيلا اشار الى انه استعاره مرثية لدا والاضري وليس من الترشيع العرف
 المتبادر منه عند الاطلاق وفي لفظ اشارة اشار الى ان عدم المرجح عبارة عن الحران
 وان كان اعم والمسد الى الحاجة عدم المرجح ثم ادخل عليه النفي فانه ليس من الجحري في شيء تحقيقه
 ما ذكره المحقق في بحث الروية من شرح المعاصد ان الكلام المشتمل على نفي وقيد قد يكون لنفي التقيد
 قد يكون لنفي النفي كما ضربته ما وبابل اساءة سلب التحليل والعلل الفعل وما ضربته الكماله اي
 تركت ضربة تحليل للسلب والعلل للنفي وعلى هذا الاصل ينبغي ان المكرة في سياق النفي انما نعم
 اذا تعلقت بالفعل لا بالنفي وان اسنا والفعل النفي الى غير الفاعل والمفعول يكون حقيقة اذا قصد
 اسنا والنفي مثل ما نام لبليل بمعنى سهر وما ركبت بجارية بمعنى خربت وهذا يجري في الجار الفعل
 واللغوي ويجري في غير النفي لا النفي والشرط والامر كما فصله وما قبل عليه من ان حقيقة الاسناد
 اسنا والشيء الى ما هو له فلا يكون نفي الاسناد وحقيقة ليس بدار ولما سياتي وبينها فرق مقرر
 فان قيل اسنا والنفي لازم لنفي الاسناد وهو المردف يعني اسنا والخبر ان قيل لافرق حينئذ السالمة
 والمعدولة عندهم الى اخر ما ذكره هنا وهذا ما يتراعى بحسب جليل النظر بان على ان السالمة لا حكم فيها
 اصلا كما صرح به في كتب الميزان قال القطب في محبت القضاء من شرح النخبة لا يقال الواجب
 الجبلية والمتصلة والمنفصلة على ما ذكرتم يرفع فيها اجمل والاتصال والافتعال فلا يكون جملة او
 متصلة او منفصلة لانما لم تثبت فيها اجمل والاتصال والافتعال لانما نقول ليس اجزا هذه الاية
 عليها بحسب مفهوم اللغة بل بحسب الاصطلاح اقول لولا قروده هنا من غير تكبير وهو عدي في
 غاية انها انحاء والشكال فانهم انفقوا على ان الحكم اسنادا امر الى اخر ما يجابا او سلبا فان كان في الواجب
 حكما لا اتفاق ولا لم يكن خيرا احتملا للصدق والكذب وهو بيل هي البطلان والحكم ايضا مستند
 للحمل او الاتصال او الاتصال بغيره فلولهم ليس فيها شيء من ذلك منا تفق لهذا فلا بد التوضيح
 بينها ولا يكون ذلك الا بتسليم اسنا والنفي له او عنده وهذا غير مستلزم لما توهمه من عدم

الفرق بين المعدولة والسالية فان المعدولة فيها الفقيه جزم من الطرفين او منها وهذا في النسبة المحكية
 مع قطع النظر عنهما والفرق بينهما ظاهر وانما مبطل الكلام في هذا المقام لاني لم اقبلا شائعا للمصدر
 فعليك بانامل الصايق فانه المحقق لك من هذه المضامين ثم انهم قالوا ان عدم الرجوع جلي كناية
 عن الخسران لانه وان كان اهم منه الا ان التجارة تستلزم غالبا عملا وانلا فان لم يرجع لم يخل من
 الخسران لان المال عاد وراجع معدلة نقصان فان قلت ان كان راس ما لهم الهداية وقد سددوا
 بالفضل لم فقد فقد راس المال فضلا عن الخسران قلت هذا بناء على انهم عدوا ما مالوه في الدنيا عوضا عنه
 او انه انقص في توخيهم بالخسران فكيف ما هم عليه من عدم راس المال ولله در القائل اذ كان
 راس المال عمر كفا حرس عليه من الاتفاق في غير واجب ولما ريت الفرس عن ابن ابي
 غنث في كربة جاش له صديقي الشرطير موقوف وفواه الابيض ولما انشبه به وان كان
 الاشهر فنيبه باليوم كقول ابا بومر فغشت فوق راسه وابن داية الغريب وهو علم حسن
 له ممنوع من الصرف وانما صرفه ان عرسها للفرور وقد نسج منها للاسود من الشعر الذي
 في سن النبأ وسمي الثراب ابن داية لانه يقع على داية العبد البر والداية اسم لموضع الرجل
 واقب منه من طوره فنفق ما نسب اليها كثره ما برى عليها اوى الفقار وهي نفوذ وكما
 تعد والام وقيل سمي به لان انشاء اذ اطربت عن بعضها حصا الذكر فيكون كالدابة لانني
 والعرب نقول اذ ارادت تكذيب احد فربما غراب ابن داية وحديث ابن داية
 وحديثه بذلك ابن داية كناية عن المرض فخوران برادتها ايضا ان الصا لمرعة رواية
 كاصحات الا سلام وخرافات الاكاذيب والاولام وهو حسن ورشح اهدي الانشا وثق
 بالآخرى كالحريش بالعيش وهو اخذ العشي واتخاذ وهو الموكرو بينهما فرق فان الاول المكين
 من العبدان والثاني ما كان في الجدران ونحوها والثاني ما جعل لسط البعوض والفرح والعيش كناية
 عن طيلة فيه معز من غلب وقهر ومنه العزة لان العزيز من ثمة ذلك وجاش من مات
 المهور اذا غلبت وهو كناية او مجاز عن ارتفاع الانفاس والاضطراب والرشح في البيت كناية

ليس من الترشح المشهور كما انشأنا اليه قبل والنسبة عند الغراب كثيرة وذكره جانباً راسه ورأسه
ولم يحد وقيل لظلاله وزعم بعضهم ان الغراب له ذكران بصفة وشعوي ولو قيل انه وصف الكعول وقيل
الشعر الابيض بالاسود واما طئه بجانبه لم يجد وقوله جاش لصدري خارج عن الاستعارة وتقال
بدله طارده صبري كان احسن كالت واني لو كررته سحر يوم فطر البصر من صدري
طلب الرج بالبيع والشرائع فيه تسامح لان التجارة كما قال الرقيب القرف في راس المال
طلب للرج وفي المصباح لا يكاد يوجد ما بعد ما جيم الانج وتجر والرج وهو الباب وارج في شمله
واما تجا وتجب وتجب فاصلها الواو فلا تر ونقضا والفضل معناه الزيادة كاشف بالفتح
والكسر لان هذا يكون بمعنى النقصان ولذا عده بعض اللغويين من الاضداد وتقال شف بعض الا
على بعض اذا اراد عليه راس المال بمعنى اصله واستعاره صار فيه حقيقة عرفية واستاده
الى التجارة وهو لا ربا بها اي اصحابها وهم التجار فهو من المجاز العطف واصله رجوا في تجارتهم واورد
عليه ان الرج الفضل على راس المال هو صفة للتجارة لا للتاجر واجيب بان هذا معناه في الاصل
ثم نقل لي تحصيله اذ هو بذلك المعنى لا يصلح ان يكون مصدرا لا مجرد هو المصنوع بالتفسير وفيه ما ينفذ ولو
كان الفضل معناه الاصل لم يكن الاسناد مجازيا فالظاهر ان يقال انهم تسبحوا في تفسيره بالفضل نظرا الى
ما صلب المعنى المأومنه بها حقيقة الا فقال لا الفضل كما قال الازهر يري رج في تجارته اذا افضل فيها و
كذا نقله في المصباح ثم ان المعنى رجلا جعل السند الرج وفي الكف اسنادا ونسبنا الى التجارة
من الاسناد والمجاري وقد قيل عليه ان حقه ان يقول كيف اسناد الرج كما ذكره المعمر رحمه
لان النفع لا يدخل له في الاسناد والفضل اذا اسند يفر فاعله ملابستها كالنوم الي الليل كان
مجازا عطفيا سواء كان الاسناد منبئا او متفيا فقولك نام لي واما نام لي لهما مجازا لان النوم
قد اسند فيها الي غير ما هو له اما بطريق الانبات او بطريق النفع ورد بان ليس بشئ لان نسبة
الفضل قد تكون بثبوتية وقد تكون سلبية وكل واحد منهما يفتقر في نفسه الى ان يري الكذا فقلت
ما رجبت التجارة بل التاجر لم يكن هناك مجازا اصلا وعلى هذا فحقه ان يقول كيف اسندهم

الرجح الا انه قد لا يثبتها على ان عدم الرجح هنا كناية عن انحراف وكان اعم منه ثم اسندوا انما يريدون
 الى انه لو انصرف على عدم الرجح كان منسوبا الى ما هو محله فلا يجازيهم اذا كنى به عن انحراف وسندوا الى
 النجاشية ان كان مجازا فائدة هذه الكناية ان القصر بانقضاء مقصود التجار مع حصول هذه النجاشية
 ما لو قيل فخرت تجارهم وكذا الحال فيما اذا قلت ما صام نهاره بمعنى انظر واما ما لم يلبس بمعنى سهر فانه
 يكون من قبيل المجاز وان قصد بهما في الصوم عن النهار والنوم عن الليل فقط كما في قولك طمأن
 النهار واما ما لم يلبس لم يكن منه قطعا وانما يلبس ان الفعل اذا انقضى عن غير ما عليه وقصد جردا ونفسه عنه
 كان حقيقة واذا اول ذلك النفي بفعل اخر تاسيت للفاعل وانه كان مجازا ثم انه قبله هنا ان
 ما ذكره قدس سره من قصد جرد النفي انما يصح اذا لم توجه قرينة صارفة وقد وجدت هنا فان قوله
 اشتروا الصلاة النع وقوله وما كانوا عتدين في الدلالة على التجوز كذا رجا علم ثم انه جعل النسبة
 كناية عن انحراف لقوله تمثيلا لما رهم لان عدم الرجح وان كان اعم من انحراف نظر المفهوم فهو
 مساو بحسب المادة نظرا ان المعصية بغيرها لفت كلامه ما في الكنف بنا على الظاهر
 المتبادر منه من ارجاع ضمير اسناده الى الرجح فان ارجع الى الخار المذكور في قوله تمثيلا لمساو
 واقعه لكن الاول هو الاول في وان اخار بعضهم الثاني وفي شرح الذويلا ان نفي احد القدي
 انما يوجب اثبات الاخر اذا لم يكن بينهما واسطة وهي موجودة هنا فان التاجر قد لا يرجح ولا
 يخسر واجاب بانه انما يكون كذلك اذا كان المحل قابلا للكل كناية التجارة حقيقة اما اذا كان
 يقبل الاثنين منها ففقه احدهما يكون اثباتا لا خروا الرجح وانحراف في الدين لا واسطة بينهما
 على انه قد قامت القرينة بنسب انحراف لقوله وما كانوا عتدين فتدبر لتلبسها بالفاعل
 او لما ثبتا اياه قد سبق ما في الكنف في تحقيق الاسناد والمجازي من ان الفعل ملائمة
 شتى تلبس الفاعل والمفعول به المصدر والزمان والمكان والمسبب له فاسناده الى الفاعل
 حقيقة وقد سئل في هذه الاشياء على طريق المجاز لمساو انما الفاعل في ملائمة الفعل وقال هنا
 الاسناد والمجازي ان يستند الفعل الى شئ تلبس بالذي هو في الحقيقة له كما تلبس التجار معا

خبر

شرح زاد

فدبر بعض الشراح الى ان ما نأتم ما سبق لانه اشتراط هناك مضافة الفاعل المجازي
للفاعل الحقيقي في ملائمة الفعل وانقصنا على تلبسه بطلعا سوا كان بينهما مشابهة فيما ذكرنا
لا ومنهم من حمله على التقييد عموما وعلى ما قدمه اولاء التجارة سبب يقتضي الى كل واحد من الريح
والخمر ان درجوا اجزا على طاهره فان التليس بالذي هو له في الحقيقة معصوم لا اسنادا كما في قولهم قال
الملك كذا ورسم كذا وانما القابل والراسم بعض خاصته فمجرد الملائمة ما فيه في صحة الاداة
فيل انما يجوز ما وان كفت في ذلك لكن ملاحظة مشابهة لما هو له ادخل فيه وانم فان الاسناد
انما هو حتى ما هو له تناسب ان يكون مرفعه الى غيره للنسبة ومثابهة بينهما كما اعتره صاحب
الاصباح ركز من علماء المعاني نقول المهم تليسها بالفاعل او لمثابهة اياه اشارة الى الطريق
وقوله من حيث التخييل ان لمثابهة الفاعل اقول لم يوضح الخلاف بين الطرفين وقد قال
قدس سره في شرح المفتاح نقلا عن عبد الله بن النيسابري المراد بالمثابهة بين الفاعلين المثابهة
التي تبنى عليها الاستعارة بل الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى احدهما الاخر والظاهر ان
هي الملائمة بينهما ثم قال انه قال اذا اسند فعل الامير الى بعض خواصه لم يبعد ان يفيد هناك
المبالغة في تشبيهه بالامير حتى كانه هو وهذا مناف لما ذكره هنا وان اسكن التوفيق بينهما فذكر
من حيث انها اي التجارة المستند اليها الريح المنفصلة الذي هو هنا كناية عن الخمر ان
تصبح اسنادها اليها لا مناسب بها باعتبار وقوعها فيها اذ لو لا لم يتحقق فعل هذا لو كان مالى
التجارة مشتركة بينه وبين جاز اسناد الريح له مع القرينة فيصح ان يقال ربح عبدك وضربت
جارتك على الاسناد والمجازي واحتمال كون العبد اجارية بنفسه ما رجح او خسر الا ان لهما في التماثل
لا يصح مجرد القرينة الصارفة فلا وجه لا كاره الا ان يقال انه لو خسر فهو متع في عرف البلغاء
والبلاغة فله وجه وجبه لطرف التجارة فان المصنوع والرخ هذا ما في الكلف بعينه
وقال ان ربح المحقق انه بيان لوجه الجمع بين عدم ربح جارتهم وعدم ابتدائهم بالولد وتربيتها على
اشترط الصلابة بالهدي بالفاصل ان عدم الابتداء كذا ولما لم يستعار على ما هو بيان الخمر يد

سند

خطابي

سند

لا المستغارة منه كما ترشح والجواب انهم لما اصابوا راس المال الذي هو المدي حيث اخذوا
 الصلابة التي هي عدمه لا بد منه لمدته ونقوم مقامه فرع على ذلك عدم انصافهم باصاية الرج
 وعدم اتدائهم لطرق التجارة فعود هذا ايضا الى الترشيح ونحوه ما في حواشي الشرف الا انه قال
 بعده لكن عطفه على اشتراط الصلابة بالهدي اولى كما سيرشدك اليه تاملك يعني ان ما ذكر
 يتعقبي عطف ما كانوا مهتدين على قوله ربحتم تجارتهم مع ان عطفه على اشتراط الصلابة اولى
 بل هو العواب كما قيل لان عطفه على ما ربح يوجب ترتيبه على ما قبله بالفا قبله ما خاره عنه
 والامر بالعكس الا ان يقال ان ترتيب قوله وما كانوا مهتدين باعتبار الحكم والاخبار وهذا
 قوله اولى فلا يرد عليه شي كما قيل ولو جعل قوله وما كانوا مهتدين حال كان وجهها نفع هذه
 الجملة ثلاثة اوجه ثم ان لشرح النراج بانه على هذا التفسير ترشح روي الفاضل الطبي قال ان المص
 ابله لم يصلح لان يكون ترشحا يصلح ان يكون تجريدا لانه يحسن ان يوصف التجار بانه ليس مهتدين
 التجاره فكا ان مطلوب التجار بانه منفرداتهم الرج كذلك مطلوبهم سداثة راس المال ولا
 يسلم راس المال بعرفه طرق التجارة ورأس مالهم النبات على الهدي والرج حصول الفلاح
 في الاجل ابي اخر ما ذكره وهو مع انه غير صواب لانه لا يناسب فقرهم فيه ان كلامه ناقص
 لا بعده ولا قبل انه سهو منه وبنه عليه الفاضل البيهقي وانما ترك ذلك رح لظهوره واقول انه لو كان
 معطوفا على اشتراطه كان الظاهر تقديمه لما في تأخيره من اهبام عطفه على ما يليه وحينئذ يكون
 الا حسن ترك العطف فيقطع احتياطا كما ذكره اهل المعاني في نحو قوله وتظن سعي
 انني انفي بها بدلا ارا ما في الضلال تبهم وما ذكره من عدم تعقبه على الاشتراط فيه انه
 وعطف عليه ومعناه اخلوا بالهدي الذي فطره عليه ومعناه ما كانوا مهتدين ايضا فيصح
 راس مالهم من العطرة السليمة وهما متقاربان فلا وجه للعطف فيه على انه قد يقال للمعطوف
 بالفا مجموعها واختر ان كما يعقب الاشتراط لك جملهم العطري مستمر فيتعقب باعتبار ان
 الاخيرة وانما ذكر احتراسا لان اختر ان قد يكون لافه ما ذكره الا لعدم اتدائهم لطرقه فتدبر

سيد

حفيد

روي الطبي

فدأى هو الطبيب الخ هو تنبيه طلبه بفتح فكسر بزنة كلمة ويجوز لمساكين ثمانية بمعنى المطلوب
والاستعداد واصل معناه طلب العدة بالضم وهو بمعنى التهيؤ والتأهبية ويكون
بمعنى الاستحقاق والمراد به الاستعداد والغريب من الفعل لان الاستعداد لا يصلح
باقا لا يزول بالاضداد والاعتقادات الباطلة وان لغت الوصول الى
المطلوب ودرك الحق بفتحين وسكون الراءفة من ادركت الشيء اذا بلغت و
وصلت اليه لما جاء بحقيقته عالم الخ اي لما ذكر صفات المناقبين عقبها بقر
المنزل لزيادة ايضا ما فانه اذا تخيل المعاني شي لم يصل الى التحقيق ابوزر المنزل في
معنى المحقق وكذا اذا توهم ولم يتقن اخر صفة صورة المبين ولو غاب عن الحسن
ميره كالمحسوس المتأبد وربما يكون المعاني التي يراى فيها معقولة صفة عالم
بنازع العقل في ادائها فيجبها عن الحق بما في العقل فيضرب الامثال يبرز في
موضوحات قبا عدوهم العقل في ادراكها وهذا يضرب الامثال لمن
يخام لان خصومة بسبب اتقيا وللوهم وعصيان العقل فاذا انقضت الحظوة
لا محالة ووقع اقل تفصيل من الوقوع وهو الفوار والنبات اي امتد تكمن في القلب
واقع من القمع وهو العرف والمنع والقهر والتدليل وفي القاموس قمع فهره
وذلك كاقمعه وفلان امره عما يبر بده واصله ضرب الراس بالمنقل فكنتيه
عما ذكر وصار حقيقته فيه والا لدخل تفصيل من اللد وهو شدة الخصومة وقصره بعضهم
هنا بالخصومة وفسر بعضهم الا لد بالفتح الاحصم قليل اليل وهو سهومته واما الصفة
في القصة والحديث وكل منها صحيح هنا وفي هذا اثر رقا الي ان ما سبق الي هنا
المقصود منه توجيه وبيان عالمه واذا احتوي على استعارات ويجوز ان لان المنزل
في محاوراتهم يضرب بعد تقرير المراد وما قيل من انه يعنى من هذا ان ما ذكرنا اول
مثل ضرب في شأنهم وان بيان احوالهم الي هنا حقيقته وليس كذلك لان قوله ^{سك} لا

على الذين اشتروا الضلالة تمثيل لما تم بحال التاجر الذي لا يدري امور التجارة
 وكذا قوله الله يستهزي بهم ولا يحصن عنه الا يكلف فقال ليس المقصود بما ذكر هنا
 افاودة امرزاد على ما سبق بل القصد الى تقريده توصيحه على وجه بديع ناشئ من قلة
 التدبر وعدم الفرق بين المجاز والمنزل وسياتيك عن قريب نحققه وقوله ولا مرا الفح
 اي لامر عظيم يبلغ كثر ضرب الامثال وفي الانجيل سور تسمى سورة الامثال والمراد
 بهذا الامر ما قرناه لك والمنزل في الاصل بمعنى النظر الفح قال الواغب اصل
 المتول الانتصاب والممثل المصور على مثال غيره يقال مثل الشيء اي اتقرب وتصور
 الحديث من اص ان تمثله الناس قبا ما قلنوا مفعده من النار والتمثال المصور انتهى
 فاصله الاول ما ذكرتم استعمال بمعنى النظر ويقال مثل يقتبين ومثل كبر فكون ومثل لقيت
 وقال المبدأ في سماع فعل وفعل بمعنى في ثلاثة احرف شبه ومثل وبدل لا غير وقد يكون
 الصفة كما سباني ثم قيل للقول السائر الفح المراد باب يرثي مع المشهور على الاسب
 بتقل الامكنة وقد اضع عن هذا المعنى القابل في هففة تنقله في البلدان وعدم استقر
 في الاوطان لا استقر بارض قد نزلت بها كانهي بكمعين سار في مثل والمغرب
 بفتح الميم وكسر الراء يجوز فضا اسم مكان والمراد به الموضع الذي يستعمل بعد استعمال قايله
 الاول والمورد بالكسر لا غير الموضع الذي ورد فيه اي اول استعماله فيه وسباني ان له
 معنى آخر وهو المعنى الموضع وفي قول المعمر رحمه الله قيل انه نقل من معناه الاصلي اللغوي
 اي هذا المعنى المذكور وفهمنا التمثيل اي المشبه تنبيه على ما ذكره المقرون واهل
 المعاني ان المثل هو المجاز المركب والاستعاره التمثيلية الشافعية في الاستعمال فلا
 الاستعاره المركبة او مطلقا ولا التثنية مطلقا ولا معنى اللفظ الاصلي المحقق مثلا عدم
 على ما تقرر شرح القاموس والمفتاح وكافة اهل المعاني واقفوا كلمة الشروح هنا على
 وهذا اذا سلم واخذ على ظاهره لا عبار فيه وان قيل على تفسير المورد بالحالة الاصيلة

ور فيها الكلام انه على هذا يكون في كلام مجازي مجاز وتبين ان مثلا العيف صيغت
 اللين اصلان امرأة شابة تحت شيخ شاب واما قال لها ذلك لما زوجت بناب و
 نطلب منه الاعانة فعد تشبيه حال تلك المرأة ورون المعنى الاصلي لما اشترى في تلك
 القصة ولو اريد بالمرور والمعنى الاصلي الموضوع له لم يكن التشبيه ومجاز واحد لكنه لم يقصد
 الكلام الا التشبيه بحال تلك المرأة لا بالمعنى الاصلي وهذا وان كان مسلم لا بأس به ومنها بحث
 فيما قاله القوم وهو ان امثال العرب افردوا المتقدمون بالالفيف وصنوا فيها صنائف
 جلية المقدار كما مثال ابي حبيده والمبدئي وابن جيب والمخشمي وابن قتيبة وابن الانبارك
 وابن بلال وقد ذكروا فيها امثالا كثيرة مستعملة في معان لا يحق كقولهم السعيد من اعطى بغيره ^{مثلا} و
 مقررنا فيها بالتشبيه كقولهم لمن يخاف مشمره ويستهي قربه كما كثر شهر زينا ونحشي صدرها
 ابي غير ذلك مما لا يحصر امثاله فكيف بشرط فيها ان تكون استعاره ومركبة فاشبهه وقد قال
 المبدئي في المثل ما جعل كالمعلم للتشبيه بحال الاول كقول كعب رضي الله عنه كانت مواعد عروبة
 بها مثلا واما مواعد الا الا باطل فواعد عروب مثل لكل ما لا يصح من المواعد وقال ابن الجني
 المثل لفظ بخالف لفظ المضروب له ووافق معناه شبهه بالمثل الذي جعل عليه غيره وقال غيره بما
 سميت الحكم انما هي صدقها في العقول امثالا لانقصاب صورها في العقول مشتقة من المثل الذي
 هو الانقصاب وقال النظم يجمع في المثل اربع لا يجمع في غيره ايجاز للفظ وصاية المعنى وحسن
 وحسن التشبيه وجودة الكناية فهو نهاية البلاغة انتهى فالاصل انه انما يشترط في المثل ان يكون كلاما
 بليغا شائعا مشهورا حسنا ولا شتماله على حكمة بالغة واما ما ذكره فلا بلايم ان ما نحن فيه من امثال
 القوام ايضا ليس داخل في تعريفهم لان الله ابتداءا وليس لها مورد وقيله فان الله لا يستحي
 ان يضرب مثلا من انما تشبهات لا استعاره فان كان هذا اصطلاحا حدث له هل المعاني
 ومن ضا حذوهم من الادب بفتح التبيين عليه مع ان السياق يباه فان اريد انه الاغلب فعلى
 فرض تسليمه ليس في الكلام ما يدل عليه المثل كما يخلق على اللفظ لا بغيره معناه مطلق على المعاني ^{مضاه}

خبرو

نسبة الدال باسم بدو له كما فهم تعليلات بنديق النظر في هذا المقام فانه مما تنزل فيه اقدام الاجسام
ولذلك حوفظ عليه من التغيير المحل لما فيه من الغزابة لم يتغير لفظ الاول فانه لو غير بما انتقت

الدلالة على تلك الغزابة وان منع بعضهم زوالها بفتح فاصحت مثلاً وقال قدس سره بتعالفا وصل
المحقق الاظهر كانه المقصود ان الحافظة على المحل انما هي بسبب كونه استغارة فيجب لذلك ان
يكون هو عينه لفظاً لمنه فان وقع تغيير لم يكن مثلاً بل ما خورانه واسأروا اليه كما في قولك الصف

خبرو

ضمت اللين على صيغة التذكير وانما قال الاظهر لانه لا تراحم في الاسباب مع انه يرجع اليه
باعتبار ان في معنى الاستغارة احتمال على الغزابة كما قيل انما حوفظ عليها لانها صارت بسبب الغزابة
والاستغارة كما علم لتلك الحالة العجيبة والاعلام لا تتغير ثم ان السارح المحقق والمنزف قدس سره

أهل

لم يفسر المراد بالغزابة وقد فسرنا الشرح الطيبي واطل في تفسيره بما حاصله انما عموم الكلام وكونه
ما ذكر بسبب المعنى واللفظ اما الاول فلما تراهي منه ظاهراً من التناقض والتأني كرمته من غير
وماريت ادر ميت والنائي باشماله على الفاظنا دورة لا يستعملها العامة لقوله انما هي

الممكن وعديها المرجب بفريق لمن له خبره وتجربة والظاهر انه ليس المراد بالغزابة ما ذكر
ولذا لم يرجع عليه من بقية من التزج وانت اذا تتبعتم الامثال وجدت التزج مخالفاً لما ذكره
وليت شعري اي غزابة في قوله السرمانه وقوله السكرت اخو الرضا وامثاله مما لا يحصى اذا عرفت

هذا ما قول انما استقصت الامثال فوجدتها ما بين تشبيه بلا تشبيه كقولهم للظالم التورع كالزور
فيهم بذكر الله وبذبح او استغارة راجعة تمثيل وغير ما سحرنا بذيها المحكم او حكمه وموعظة
نافعه كما يصير مضاج الفرح او كناية بديعة ونظم من جوامع الكلم الموجد واليه اشرف المستفيض

بقوله الامثال تصاريض صالحة العرب العرباء ووجدتها مع كلهما ونود حكمها وسيفه منقطها وزينها
حوارها وبلغتها التي احسب بها عن الفرائج السليمة والركن البديع الجاد راية الله في فرائج
اللسان حيث اوجزت اللفظ واشبع المعنى وفصرت العبارة واطالت المعري ولوح

ردع الطيبي

ما عرفت في التفرج كنت ما عرفت على الاضاح ثم ان الظاهر في توجيه عدم التبعيض اذ روه

وان استظهروا خلافة الا ان المراد بالفراية ليس بامر بل المراد اننا لما فيها من البلاغة وورق
القصاه والندرة التي ترقب بها الي الغاية في ما يباحثه عدت عجيبة حد قيل لها غايتها ^{هلا في}
الفراية على مثلها ولو كانت من كلام الغير لكانت عجيبة عجيبة واما في المتاح من الاستعارة
الغريبة قد تغير الفاظها الموروثة لمعانيها بحيث لا يفرق بينهم صرحا بحجراتها في مفردها كما مرفية ان المنسل
لا بد من ان يكون استعارة كما تلونا على اننا القول بان الاستعارة مستقلة على الفراية
فهي غاية الفراية وكذا كون العلم لا يغير المعنى انما يكونا فريدة في بلها وقد قيد حكايتهما بحوزة
تغيير القوافي المقصود وقد مرح به في المستقصى وهذا ان طال تطولنا بما فيه من القوافي
البيدية فانظر بعين الانصاف ثم استعير لكل النسخ لما قد ورد في المنسل من لغويها وهو الفطير ثم
معني ثانيا نقل منه اليه وهو القول السام وليس واحد منها سببا هنا فالوا ان استعير من الثاني
لمعني ثالث هو المراد وهو الصفة العجيبة وقوله لسانان وفيها عناية اشار الى العلاقة بينهما وهي
الاشتمال على الفراية وعظم استن كما اتفق عليه الشراح وارجاب الحواشي فاقيل من ان المنسل
اذا قصد به الصفة لم يرد تشبيها بذلك القول ما يعجب منه وفي جميع الامثل ولشده ان ترجع
من الصفة به مع ان يقال جللت زيد المنسل والقوم اشالا ومنه تعالى ساشلا القوم في احد القوم
ثم يقال والصفة والصفة امور متقاربة وقد جمع المعنى والمرحشري بينهما متخالفة بالافاضلة ولم ينهوا
على وجهه والذي يظهر في ان ان العجيب لما كان يعلم ما به بالمناسبة كمال المتألفين واهم
عليه ما هو كذا رجا علم ومنه ما يعلم باخبار الصاوي المشوقة اليه كصفة تحتها تصبها منه تعالى كما قيل
وقفتكم قبل العيان كما لكم كما - نهوي انما بلطيب الاخبار ومنه ما يعلم بالبرهان وبدر ك
ما يتغير كصفات الابداءى جمع بينهما كذلك واليه اشارة ما في الفات حيث على استعير المنسل
استعارة الاسد للقدم الى ال او الصفة والصفة اذا كان لسانان وفيها غرابة كانه قال علم
العجيب من ان ثم اخذ في بيان عجايبها وذلك المنسل الى ال اي الوصف الذي له شأن من العظمة وجلال
انتهى ما كمال عبارة عن امور متعددة به فقوم شتى ونذكر منه وهي في المعاني كالصفة في الانحاط

برهان

ولذا يعبر عن الاستحارة التمثيلية في الأكثر وفي الكلف جلة مثلهم الخ لا شبه ان يجعل محنة
 قوله اويلك الذين اشتروا وفي كلامه ما يدل عليه وتجعل ان يجعل مقرة لجملة قصة المناقضين
 المسروقة التي بناه ولا يجد تنزيلا قوله عليه ايضا يجعل قصة الصفحة في احوالهم المعهودة من مجموع
 واحمل على الاستيفان ضعيف جدا الاستيفان والاشكال تقرب تلك كلف البيان فان قلت قوله
 اول ضرب لهم مثلا يفتنى ان ما هنا من تيسيل ضرب المثل والمعنى الثاني وتفسيره بالما للواقع
 انه ليس براد بل هو الاداة قلت هنا امران لفظ مثل والتمثيل الاول عليه بالحرف ادوة
 التشبيه والمقصر بالحال الاول والمشار اليه هو الثاني والمراد به ان يولي للحال بتطير من غير زعم
 يرفع على صفة العيان وبريه على مائة التفرغ فالمراد بالضرب صياغة ذلك النظر واعماله
 من ضرب السكة التي بانه لا الضرب الذي هو مصدر الضرب المقابل للمورد وهذا من
 المثل والمراد بالتمثيل الاتيان بمثال قد بر والمعنى عالم العجبة الثاني الخ ذكر للمثل نكاح
 معان وقصر ما في النظم بالثالث وخففه عالم به من شذوذه من عدة امور هي استفاضة معانيها
 بالبيان واذا بانه ذلك النور عند الاستفاضة ينقصهم ويقاهاهم بنحيرين في ظلمات معتمة
 كما قيل وفي شرح الفاضل المحقق وجه التشبيه هو ان المستوقد والمناقضين جميعا وقوا غيب مبانة
 اسباب المطلوب وملاحظة خيال المحبوب في احوال وانجية والتقوى فخرج عن الاول بلا ضارة وعن
 الثاني بالنظرة والاحتياج في الطرفين اشتراك في الاضاه والظلمة بهذا المعنى وهذا سيفظ ما قيل ان
 اريد بالاضاه الاضاه حقيقة لم يشترك فيها المناقضون او جازا لم يشترك فيها المستوقد في الحقيقة
 انه من قبيل ما ينساج فيه فبذكر مكان وجه التشبيه ما يستبعه كما يقال كلام في كماله في محلا وة
 قصدا الى لازمها الذي هو ميل الطبع وقيل عليه الطهارة في تشبيه الامر للصنوي بالحسي في وصف
 محسوس في المشبه به غير محسوس في المشبه ان ينزل بلية المشبه مندر المحسوس كحال المناجبة
 بينهما ويجعل من نوع واحد وعاد بالاعتبة كمال المناجبة فاهية المنزعة من الاضاه والاعضا
 مع بقا النجيز ينزل منزلة تلك الهيئة احيية ادعا وهذا اقرب الى معاصد البلا من انه يجعل ما به

سعد

ش
برباد

سبباً

الاشترار غير ما ينبغي ان لا يمان من بعض بعض لازم منه الاتقان عن ابن عباس ان
 هذا مثل ضرب الله للمنافقين كانوا يصنعون بالاسلام فيما هم المسلمون وبارفونهم وها هم
 المعروف ما تواسلهم الله العزاقول ان العاقل يعني ان وجه التنبه حليم من عدة امور وطفاه
 مركبان الوجه هو انهم عقب حصول بنا سير المقصود وفوه الرجا وتوفا في خبره ايمان وتبينه
 وبذا اشتراك بين الطرفين قطعا من غير حاجة الى اعتبار لازم كافي التنبه بالحصل ولا حاجة
 ايضا الى ان ينزل نافي التنبه منزله المحسوس كما توهمه القائل وان كان كلام العاقل لا يخلو
 من الكذب لكن اذا ظهر المراد سقط الابرار وهذا ليس محل تفصيل لكنه مما اورده ذلك المحقق
 لازم التعرض له فامل الذي يعنى الذين النعني ان الذي له استعمالان في كلام العرب
 احدهما ان يكون مفردا والاخر ان يعم المفرد وغيره لمن ونا في الحوصلات وصحاح استعمال
 كان ضمير نورهم المجموع راجعا اليه لا الى المنافقين كما مستقره كان من الثاني وجعل المفقعة
 للتوجيه هو الضمير لا نسبة الواحد بالجماعة كما في الكف فانه جملة منشأ للتوجيه لان المعاد
 ليس متقبلا للتنبه الواحد بالجماعة كما في قوله والاس الف منهم كواحد وواحد كالف
 امرعني فاشار بالعدد دل عنه الى الاعراض عليه بان السؤال غير متوجه بعد بيان المعنى والتنبه
 واقع بين حالهم وحال المستوفد لا بينهم وبينه حتى يتوهم ما ذكره وان وجه النزاع كما كلفا الله
 مؤنته بتركه وذا ذكر هذا المعنى عقب قوله والمعنى حالهم النعني فن راجعا الى ما في الكف فمال
 ان هذا جواب سوال فقديرك كيف مثلت لجماعة بالواحد فقد هم ونشأ الجح الذي يعنى
 الدين بل بالجماعة توجد فيه فلا يرد عليه انه ليس متقبلا واما حاز ذلك النعني
 الى ما ذكره النجاة على اختلاف فيه في وضع المفرد مرفوع الجمع فان منهم من جرده مطلقا كما
 في قوله تعالى يجرمكم لظلالها من الظلال ومنه المهور والولوا ورو منه فلي هذا لا يصح استعمال النعني
 بمعنى القاعين ولا يصح ايضا ان يكون الذي يعنى الذين على ما ذكره بعض الوجوه فاشار الى جوابه
 على وجه التسليم بانه خالف غيره لفرضية اقتضيت فانه اذا وضع يتوصل به الى وصف المعاد

بالجمله كما يجب بدو توصلا للموصف باسمه الا جاس فلما لم يفسد لذاته توسعوا فيه دون غيره ولانه مع
جمله كشيء واحد وعلامته الجمع لا يقع حشر فلذا لم يفتقر اليه ووضعوه لما يجمع كخواته ولما ورد عليه انه يجمع
على الذين قال انه ليس جماله بل اسم وضع مزيدا فيه لزيادة المعنى وفقد التقرح بها ولما لم يرب
بالحروف كغيره من المجموع على الاصح فانه يقال الذي في الاحوال الثلاث واما المذكور في
تحته في الرفع كما في قوله نحن الذين صحو الصوحا فلفظة غلبته لئلا يزيل وقوم من العرب و
يؤيده ان جمع السلامة انما يكون في الاسماء المتكلمة وان الذين يعم العقلاء وغيرهم والذين يخص
العقلاء وقوله اخواته وفي نسخة اخواتها اي من الاسماء الموصولة كمن وما ولو كانت مستطلا لانه
علم لقوله استحق مقدمه عليه لانها هي والاستطالة استعمال من الطول المقابل للعرض وهو طول
الامتدادين الا ان استطال وطال لازم قال في العاموس طال طولها بالضم كما استطال فهو
طويل انتهى الا ان الرخصي استعمل متعديا وتبعه المصنف حتى منه اسم مفعول وكذا وقع في الفصل
وقال نراه استطالة عدة طويلة الا انهم لم يثبتوا فيه الي نقل من اللغة وقد ذكر جواز وضع
المفرد موضع الجمع هنا ووزن غير جواز انما ان منها بالنظر في نفس الدين ونادتها بالنظر في الهمة
وكذا اقره اي لا يستحق ان يجمع لوجوب كونه ليس مقصودا بالوصف فلا يصح استطالة ضمني
يجمع وانه كجزء الكلام لا يجمع ولما ورد عليه انه يجمع على الذين وقده بانه ليس يجمع ولذا لم
يجره في اللغة الفصيحة بل هو ما زيد في لفظه زيادة تدل على زياده معناه على قاعدة تهم وانها
انه استحق التثنية لكونه بالصلة لكنه على هذا حقه ان يقول ولانه لكونه مستطالا لانه كما في غيره
فكانه شبه بغيره هذا على الخطا ترتيبه ضمني كانه لا يستحق ان يكون وجها مستقلا بل ينتمى لغيره
محصل الوجه انه حذف العلامة في الدين دون العقلاء بين لا مرقى احد هما راجع الي وج
العلامة وهو كونه وصلة غير متحق لان يجمع وكونه مستطالا وانها اية العلامة وانها زيادة
العلامة محضة وبذلك يتضح ان لا يفصل بين قوله ولانه ليس باسم تام وقوله كونه مستطالا
وبوخر قوله وليس الذين كما في الكثر فهدا مناسب الكلام الكثر والاول مناسب

الكلام المعاصره انه وبهذا علم ان بينهما فرقا اخر وكون الى الموصوله اصلها الذي يقول في
 تخفيفها فخر ف يا وما وقيل اللذيل كصوره ثم سئلت قيل اللذيل كالحاء والهاء وهو يد
 مرجوع فيه خلفا كما فصل في المطولات من كتب العربيه واور وعل الوجه الاول انه مناف لثبوت
 ضمير استوفد واجب بانه وان كان جمعا معني مفرد وصوره قيل وبذا مع ضعفه معارض بان
 كونه بجا صورته المفرد متحقق للتحقيق لا لا فوا واما فيه من الالباس وفيه نظر وقد ابن السمع كمثل
 الذين يلفظ الجمع واستوفد بالافراد وحيي مشكله وان خربت على وجوه ضعيفه وقد قيل
 ان هذه القراءه موبده للقول بان اصله الذين واعلم ان قوله بنحو للمخبري لم يجر وضع الغاييم
 مقام الغاييم بشاره الى سألته ذكرت في المطولات من كتب النحوي كما فصله ابن هشام
 في تذكرته فقال ذهب ابو علي الفارسي وكل عن ابن كيسان وغيره جواز وضع المفرد موضع
 الجمع مطلقا وقيل انه يخفى بالمعروفه فقال ابو ابي جبرائيل ذهب وقومك راكب والتداعيه
 قوله باعمره جبرائيل الباكر واقلب الامامه ولا صاخره وفجره هلبه قوله تعالى سائرنا نوحون
 في احد القولين فيه ووجه في المعرفه ظاهرا واما في التكره فيحتاج الى التاويل او قصد
 به جنس المستوفدين النحوي معطوف على قوله بمعنى الذين اي نظريه الى معني الجنبه العامه اولاه
 في انه لم يرد به مستوفدون مخصوص ولا جميع افراد المستوفدين والموصول كالمعرف بالالف
 واللام يجري فيه وجهها واسم الجنبه وان كان لفظه مفردا قديما مل معاملة الجمع كما في
 قوله تعالى عليهم ثياب سندس خضر وقولهم الدنيا را الصفرة والدمهم البيض او يقال انه بقدر
 الموصوف مفردا لفظ مجموع المعني كالفوج والوفين ويلاحظ في اللذي وبضمير المستوفد
 لفظ الموصوف وفي ضمير نوبهم معناه والوفين بين هذين الوجهين ان الضمير على الاول
 راجع للذي وعلى هذا الموصوف المقدر والاستغناء وطلب الوفود اعم من الاستغناء
 اصله لان بنيت الاستغناء موصوفة للطلب وذهب الاخص الى ان الاستغناء منها
 بمعنى الاضال كاستجاب بمعنى اجاب في قوله فلم يستجب عند ذاك مجيب اي لم يجبه ورجعنا

على الطلب يحتاج الى التقدير اي طلبوا نار او اسند عونا فاقودنا فلما اضافت لان الاضافه
لا تنسب عن طلب الوقود بل عنه نفسه والوقود في كلام المعصومين هو المصدر وما يفتحها فاقود
على المشهور وقوله وهو مطوع النار ضمير هو للوقود وقيل اذا كان هذا استوقد والوقود فلا حاجة
الي ذكر النار ولذا قيل انه تجريد وهو غير وارد على من فسر الوقود بانفعال النار والقول بان
التقدير داخل فيه والمقيد به خارج عن مسماة بعيدا لا مرفية سهل لعدم احتياجه للتقدير يستحقان
النار من نار ايد النور ونحوه واضطرب والنور ما خرد من النار لانها الاصل فيه وها هو
المشهور وترك تعريف النار الذي في الكافي لعدم احتياجه للتعريف كما لا يخفى
اي النار ما حول المستودع الموقد في قول المعصوم رحمه الله جعلها الاضافه المفهومة من اضافت
اولا اضافنا اعتبارا لنا كلمة والاضافه جعل الشيء مضافا بكون متعديا ولا زاما كما مرح به
الجوهري وغيره من ائمة اللغة فبالاول ما موصولة او موصوفة والظرف المنفصلة او موصوفة
وهي مفعوله وعلى الثاني في فاعل كذلك وهي فاعل وانت فعله لتأويله بمرتب كما جهات الا
ادخاله ضمير النار وما في محل نصب على الظرفية وازا بدوة وجود ظرف كاسيا في تحقيقه ونصب
ما محلا على الظرفية لانه في معنى الاكله الا انه قيل على هذا انه ينفى التقرع نعمي اما لان ما موصولة
او في معناها ولا بد في المكان المعين من ذكره فانه لا يقال جلست المسجد وما قيل من ان
في انما تحذف في لفظ مكان بقره يستعمله في كلام العرب ولا نكرة في الموصول الذي يقره
وما اجيب به عن من انها تركت لما في قول من الابهام وان كان مضافا لمعرفه يرجح على نحو
قوله كما عمل الطريق الفعلي وادعوى عليه بانه لا دخل للتعريف وغيره في النفس على
الظرفية على ما نورد في كتب النحو بان ما خرج عليه من ضرورة لا يقاس عليه واما اجمل
بالما حول في معنى عند ونصب ما في معنى عند لا خاف في قلب شيى وهو لهم انه محقق بلفظ مكان
مختلف لما قرره النحاة قالهم الامية الرجب لفظ مكان وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه نصب
بشرطه وهو انما جاء به ما في معنى الاستقرار كقعدت ونحوه وهو صريح في خلاصه وبهذا الحكم

ابن محمد

سعد

فيه ما لا يجدي فالحق ان يقال ان ما الموصولة او الموصوفة اذا جعلت طرفا للمراد بها
 الالكنة التي تحيط بالمستوفى وهي جها فتستما فيجب على الطرف في قياسا مطردا فلذا ما جاز
 عنها وهو المراد بالكنة اختصار الالكنة وحده وهذا اللفظ هو الذي وقعهم فيها ونحو فيه و
 وهذا معنى قوله في الكنف وفيه وجه اخر وهو ان يستتر في الفعل ضمير النار ويجعل اشراق ضوء
 النار حوله بمنزلة اشراق النار نفسها على ان ما مر به او موصولة في معنى الالكنة قال في قوله
 كان سبلا يقول اذا استتر في الفعل ضمير النار وجب ان يوجد النار حوله المستوفى
 فيصور ضاها تدا اشراقا فاجاب بان النار وان لم توجد فيها حوله فقد وجد ضوا فيه فعمل
 اشراق ضوا النار حوله بمنزلة اشراق النار نفسها فيه فاسند اليها اسناد الفعل الى السبب
 كينى الامير المديونة فان النار سبب لاشراق ضواها حول المستوفى فحاله ما استتر في العرف
 من ان الضو ينشتر من المضي الى مقابلة فيجعلها مستغف وقد قيل عليه ان هذا بناء على ان
 اشراق النيران في البيت اما بطلق اذا حل ذلك الغير في البيت وكان المصدر حوله لم
 يتعرض له لانه لا يقول به لا قضا به انه لا يصلح ان يقال ان اشراق الشمس في الارض الا على
 النجوم وهو خلاف الظاهر وعلى المدعى انبائه وايضا النار في جهته ما حوله ولا يلزم ان
 يكون في جميع جهاته كما لا يلزم في قولنا اشراق السراج في البيت كونه في جميعه اذ يكفى
 وقوعه في موضع مائة الا ترى الى قوله تعالى ومن حكم من الاعراب ونحوه ما هو شائع
 في كلام العرب كقول حسان رضي الله تعالى عنه اولا وحقه حول منزلة انهم الى اخره فاضا
 اقول قد تقررت الحكمة ان الضو من كيفية متغيرة للون وليس عبارة عن ظهور اللون
 كما ذهب اليه بعض الحكماء وليس احصا ما صار انقصل من المضي فيقصل المستمع كما ذهب بعض
 الحكماء وان كان قد بنا هذا المصور فوق وتلا على الجسم حتى كانه يفيض منه ويغطر بحجاب
 وذبا بحيث يكاد يستره فان كان ذاتيا كالنفس سي شاعا وان كان عرضيا كما
 للمرسمي برنقا وهذا ما انشأه رايه قدس سره ثم انه اذا تعلق الطرف بفعل فاصار

خبر
 حفيد

عرفنا لعلنا بالذات ولحدته بالبيع كخلفه قام زيد في الدار وهذا غني عن البيان فان كان ذلك
 حدث له ان متعدد كما لا شراق والبيعاح قبل بشرطه تحقق النسبة الظرفية ذلك ايضا فلا بد
 من قولك ان شريك كذا من كون الاشراق والمشرق فيه او يكتفي بوجوده فيه وان لم يوجد
 هو بداته كانه الاضال المتعدية فانك اذا قلت ربيت العبدية المحرم يكون حقيقة وان لم
 يكتفي المرامي في يوم عا تسلمه انك انت الله تعالى مفصلا في سورة الانعام والعلامه في الكلف
 ان نضي الادل وجعل ما خلفه مجازا وقياسه مع المتعدي قياس مع الفارق لان المفعول
 مطروف حقيقة وان كان لك ان تقول انه حقيقة عرفية وفي كلامهم ايما اليه وقد يقال
 انه لذلك تركه المعصية الله وقياس البت والبلد على الادل احوال اذ كان بمعنى الا
 والجهات غير ظاهر وقوله على الظرفية فيل ان تخصيص الاضاه بما حول المستوفى في الوهمين
 الاولين ظاهرنا لا يتعاقب يحمل المستوفى وما على الظرفية غير ظاهر وليس شيء لاني محل
 على كل حال لا يتعلق به الاضاه كما قال الشارح وشمس نضي الارض شرقا وغربا وموضع
 رجل منه في البيت مظلم وفيه كئيبه لطيفة وهي الاثر الذي ان ينفقه مظلم ظلم نفسه غير قابل
 للانوار لا لبيته وقيل للعام حول لانه بدور يعني ان اصل هذا التركيب من المحام
 بعد موضوع للظروف والاعاطة كما حول يعني السنة فانه بدور من الفضل الذي ابتدأته
 الي مثله وما لازم ذلك الانتقال والتغير يستعمل فيه باعتبار كماله والحواله وان
 خفي في بعض المواد كما حول يعني القوة وهذا سلك لبعض اهل اللغة ارتفاع العلامة
 ونوعه المعصية وقال الراغب اصل حول تغير الشيء وانقصا له عن غيره وباعتبار التغير فيل
 حال الشيء بحول حولا واستحال شيئا لان يتحول وباعتبار الانقضاء فيل حال وبشك كذا
 انتهى والعام في تقدير فعل يفتحين ولذا اصبحت على الحال كسب وسباب وقال ابو القاسم عوام
 الفاس لا يفرق بين العام والسنة فيقولون لاي وقت من السنة (بي مثله عام وهو عطل
 والصواب ما قلنا فلب من ان السنة من اي يوم عدوته (بي مثله عام لا يكون الا سنة

مكرر

وصيغته في التهذيب ايضا العام حول ياتي على شئونه وصيغته على هذا فانهم احسن من
 السنة وكل عام سنة وليس كل سنة عاما فاذا عرفت من يوم الى مثل فموسنة وقد يكون فيه
 نصف الصيف ونصف الشتاء والعام لا يكون الا صيفا وشتا ومتواليين كذا في المصباح
 المنير وحول من كلام وحول في شأه وحول في تهيئة حول واحوال وجميعها ظرف مكان سمي منصوبا
 على الظرفية كما مر جوابه جواب لما انسخ قدسه لانه المبنا في الارجح عند اكثر ولان الاصل
 عدم حذف والتقدير ولما حرف وجود وجود او وجوب وجوب او ظرف بمعنى حين او اذ
 واختصاصها بالمفعول فعلى الظرفية الامرط هرا لم يعتبر فيها المجازاة وعلى اعتبارها بنا على انه
 المعروف فيها بنزاع فيه مانع لقطع وهو توحيد الضمير في استوفد وحوله وجميعه في نورهم و
 معنوي وهو ان المستوفد لم يفصل ما استحق به اذ باب الله نوره بخلاف المنا في فحله جدا
 يحتاج الى اثنا بدل ولذا اوردوه الزمخشري سؤالا وجوابا والمصدر منه انما الله بالرفع الاول
 والي انه كان يقضي انظر هرا ان يقال بنارهم بدل قوله بنورهم واما العدد دل على الضم والي
 النور فلم ينعرض له هنا واخره واما اسناد الازدباب الى الله تعالى فليس بانع عند اهل السنة
 فلذا تركوا ان يردوا الى اثنا به على الاعتزال وانما يقولون وجميع النسخ جواب الاول لم يفصله لانه
 قد سبق ما يعني عنه في بيان افوا الذي وانما يقولون لان النوايرج ابي اختيار النور على النار لا
 المقصود منها ولا ينافيه انه يقصد بها امورا اخر كالمصطلح والفتح كما توهم لان هذا اعظم منافيتها
 وادومها واشهرها وهو المناسب للتبسيه والمقام كما يعرفه من تأمل قوله وتركهم في ظلمات
 واما حمل النار على ما رجحه لا يرضاه الله كذا في الفواة الموقدة للعاصي المستحقه لانظما من الله
 او النار المجازية كما لغتته كما في قوله تعالى كلا او قد وانا لم نجرب الطغاة الله ليظهر التسبب فلا
 ما فيه من التكلف وكذا ما قيل من ان يغا ونفعا المخطب فتكون الاضاه المنقوعة عليه سببا
 لانظما به او استيناف اجيب به اعتراض سابل المراد بالاخر ارض المتعرض له فضا وليس
 بمعنى الاشكال هنا وان جاز في المصباح يقال سرت فخرض لي في الطريق عارض من جبل ونحو

كارروني

كارروني

عصام

أي مانع يمنع من المعنى واعتبره في معناه ونسبه واعتراضات الفضا لا تمنع من التمسك بالدليل
 انتهى وفيه إشارة إلى أن الاعتراض بالمنع المشهور ليس بلغوي وإنما هو اصطلاحى وهذا الوجه
 رجه المحضري لما فيه من المبالغة والابحار يندف الجواب وزاد النفس كل يذهب مع كلام
 عن الموانع اللفظية وبين السؤال المقدر بما ذكره وحاصله السؤال عن وجه الشبهة فإن مشاركة
 حال المناقشة كمال المستوفى المعاني المذكورة غير ظاهرة وحال المشبهة معلومة بما مضى وحال المشبهة
 وهو المستوفى المذكور فاجيب بأنهم بعد ما منحوا الهدى ضم اسم على قلوبهم وصبرهم بما عيّن في
 الصلاة التي هي ظلمات بعضها فوق بعض ثم لا بد للمخبر من مجوز ومرجح على الإنبات الذي
 هو الأصل فاشارة المعنى إلى الأول بأمن الالباس وإلى الثاني بالإيجاز وعمل عن قول المحضري
 وإنما جاز حذفه لاستطراده سبب خلاف قوله فلما ذهبوا به وإن وقع بأن المراد لولا حذف ذلك
 جواب لطال الكلام وأيضا عد الاستطراد في المرح من عدل في المجوز ودفعه بأنه حاول أن يذكر
 في كل منهما أمرين ليس بشي كما قاله قدس سره بهذا وقيل أن جعل دهب الله جوابا أو إلى عدم
 الاستطراد ولأن كونه من تمت التمثيل الأول بوجوب مطابقة للتمثيل الثاني لا شمله على المبالغات
 ومن ادب البليغ أن يبالغ في في المشبهة بلزم منه المبالغة في المشبهة فاجعل على الاستيفاف
 ضعيف لأن السبب في تشبيه خاتم قد علم ما سبق فلا معنى للسؤال عن وجه الشبهة أو تعيين المشبهة
 جعله بدلا من جملة التمثيل بدل على أن المذكور لفظا أو في ثباته الفرض ما حذف لتقصير العبارة
 عنه وهو ما ظن نعم الوكيل ومهيب الله بهذا الكلام لبيان حال المشبهة لم يلق بعيدا ولعل ما ذكره
 المهم من كنهه حذف ليس ابتداء بل إسماء به وإزالة الاستعارة فالوجه هو الأول وسيرد
 عليك من كلامه ما يشعر به واجب بأن حذف ما كان يبلغ كمنه المبالغة في المشبهة بالقر
 والظن بين التمثيلين أو فردا أيضا ذهب النور وتركهم في ظلمات بدل على أنه كان لهم نور فزال
 وصاروا مستحرقين حاطقين فكون المبالغة في الطرفين أمانة المشبهة في حذف وإمانة المشبهة
 قبل اللفظ وهذا الوجه بآية الفرض هو بيان حال المناقشة وقيل أن قول المعصومة رضى الله

كشف

ضرو

حالهم الخ معناه ان له حالين الاول انفقناه بالكيفية بحيث لا يمتنع بها اثر والثانية انفقناه
 مع بقا الاثر في اي حالين منبه المناقرون المستوفين كما انه قيل في الاول حيث وجب لهم
 بنورهم الخ فان المناقرات التي فيه تفيد عدم بقا الاثر فيكون هذا الاستنباط ما يكونه السؤال
 فيه عن امر غير سبب الحكم هو وجه الشبه او المنبه وما حذف فيه الاستنباط كطرحه فقام شيء مقامه
 كما في قوله رعم ان اؤلم وانشي بهم الف وليس لهم الاف فعلم من هذا ان وجه التشبيه
 او المنبه لم يعلم على التعيين مما مروا ان حذفه وجعل المكونا استنباطا لم يبلغ من كونه بربا لما فيه من بيان
 حال المنبه بوجهين بوجان الابلغية الاجال والتفصيل والتفريج بالمباينة بدون الكفاية في ضمن الباطنة
 في المنبه ببطا في التمثيل الثاني بل يكون ابلغ فلا يبرر عليه ما في الكلف من الاغراض اقول
 وبالله التوفيق كون جواب ارجح كما اشار اليه المصنف بتقديمه بان المهم المقدم وارضاء المدقق
 ما لا يخفى على من لم يضاف ونظا في التمثيلين وجرهما على ارجح فيه اظهر من الشمس وكلا اركبوه في رده
 على طرف التمام والمرجح المذكور في ارض ما فيه من الخذف الذي هو خذف الاصل وبما فيه من الالباس
 لا ضلال قوله ذهب الله بنورهم غيره بحسب الظاهر المبني في قرينة جمع الصيغة حقيقة فالحق يتحقق بالقول
 ما في الكلف فانه غنى عن الكلف وكيف يعين بما ذكر المراد من انه لم ينق له اثر وهذا انما يفسح وقيل
 بنارهم بدل بنورهم او بدل من جملة التمثيل معطوف على قوله جواب لما قد سمعت انقاسا
 الكلف في البديل فليكن على ذكر منك او لا فائدة في الاعادة والذي بهما منها بيان ما يحل
 به غير ذلك وانما قال المصنف على سبيل البيان اشتراكه الى ان البديل منه ليس في نية الطرح كما
 في امثاله هذا معترضا لان المصنف به في التمثيل حال المنبه به وادروقه بالقرع بحال المنبه على
 هذا التقدير ولذا قيل انه بدل كل والبيان لازم ولذا جعل المحقق عطف البيان كلمة بدل
 كل وهو في ارجح النبي لا محمل لها يفيد معناها البديل منه فيميتة ويؤكد به هذا بناء على ان المراد بالبديل
 بدل الكل من الكل والظاهر انه بدل بعض لان جملة التمثيل من قوله مثلهم الى قوله مشتملة على حال
 والمنبه به وهذه الجملة محصورة على اننا في فكونها بدل بعض اقرب ان قلنا بجرها بانه في محل قوله

مبركاته

خبر

الغير لانه شرط بدل البصر والاشتمال في المفردات دون جعل لعدم صلاحيتها لذلك وقيل انه
بذل اشتمال لان الغرض بيان حال المناقبين من ظهور نورهم حال انهم صمد لا مال ووالله ان هذا
دوني يتبادر الغرض من ذلك فهو منزلة قويا قوله ارسل يقيم عننا فستعظم اعتراض
اعتراض صاحب الكنف الساني عما ينبغي ان يكون وقد فرسنا لك ايضا ما رعه ابو جابر في
روايليه من ان فعلية لا تبدل من الاسم نفاقا وقوله ان الجملة الاولى لا عمل بها والبديل تابع
معرب باعراب بعض البديهة ورد ما ذكره ورواية من غير فاجب الى الانجاء المراد
بالبدل هنا ليس هو البديل النحوي بل ان يكون جملة الثانية مفعلة ومفعلة لا ولي فامر مقامها في
جملة فتحصل لك في البديل احتمالات اربعة والغير على الوجهين للمناقضين اي جائه استبان
او بدل وجواب لما حذف بتقديره انفعالات او حدث وقد مر بيانه ونخرج ما ذكره المصنف
من المحذور المرح ووجه عدوله عما في الكنف من الاستطالة الى الايجاز ولا اعتراض عليه بان درجته
من جملة ومب التزم موقع في الالباس حتى قال ابو جابر انه العار وهو مدفع بان ضمير جمع
قرينه جائه راجع للمناقضين المشبه وهو يقتضي ان لا يكون جوابا فان قلت ان سلم هذا فقص
ان لا يصح كونه جوابا وهو الارجح عند المصنف رحمه الله قلت القرينة لا يلزم ان تكون قطعية ولذا لم
يجوزون نقادير مختلفة في تركيب واحد من غير تكرير ولا فالي في تلك المذف هنا انها ايهام ان
جواب ما يضر عنه العبارة لان ما قدره امر غير متعين واني المصنف رحمه الله لم ينظر من الفزان المجيد
وان كان تمت الاستطالة لظاهره لانه عند منبت للمخلف لاجل الاسماز فغير
ومنا والاذناب الخ غير ما لا ذناب الذي هو مصدر المرئيد المذكور في النظم ومبشرة
من اول الامر الى المعنى المراد وانه تقديره بالبلاغة معنى اذ هو كاسره وفي الكنف فان قلت
فما معنى اسنا والفعل الى الله تعالى قوله ذميب الله بنورهم قلت اذا اظفقت النار بسبب
ريح او مطر فقد اطفاها الله وذهب بنور المستوقد ووجه اخر وهو ان يكون المستوقد في هذا الوجه
مستوقدا لا برفضا الله ثم اما ان يكون نارا مجازية كمن را الفتنة والعدوة فلا سلام تلك

النار متناهية مدة استعجالها قليلا بقاء الا ترى الى قوله كلوا وشدوا نار الحوب اطفاها الله
 وانما رخصته او قدما العوادة ليتوصلوا بالاستعجال بها الى بعض المحايض ويقتدوا بها في طرق البحث
 فاطفاها الله وخيب ايمانهم وانما اورثناه برمة لتعلم مراد المعصوم رحمه الله فيحقق الفرق بينهما وقد ذهب
 اكثرنا الى ان السؤال على تقدير كونه جوابا وان لا يقع المانع المعنوي الذي فرناه اوله وان لا يبنى
 على الاعتزال وقاعدة المنكر القبيح لان اطفا نور المستوقد عبت والعبت عندهم فيجوز وجوده فلا
 والاستناد على الاول منها مجازي لكونه المسبب في الخطو والرجح وقال المحقق انه من قبيل اذ مني جلي
 على فلان وهناك قدوم بلا اقدام وقاعدة الاستناد بالمبالغة في الاذنا بمرحبا الثاني في ما لم يرد
 كما قاله قدس سره مستوقدنا رلا برضا الله واطفا ولا ليس فيجوز وسواها كانت النار مجازية
 او رخصته فلا استناد رخصته فان قيل المناق مستوقدنا رالفئة والعداوة مع ما ذكر من الاضاه فلا
 معنى للتبني قيل هذا المستوقد اعلم وقيل انه لا حاجة في توجيه السؤال الى ان ذلك الاذنا ب
 جميع مانع من صحة الاستناد وعنده بل نتيجة مجرد ان الاذنا ب عادة تقع بالاسباب بل نتيجة على
 راي المعتزلة محل منافسة الى ان نفي ريه للجواب الاخر لغير اعتبار المنهج في السؤال والا فله في الجواب
 ان يقال لا حاجة في تمثيل حال المناققين الى تحقق الاذنا ب من الله تعالى لنورهم اذ اطلق فيه النور
 والتقدير عدم رضا الله تعالى باستعداد النار لا يلائم التمثيل ونحوه في الجواب عن اعتبار التنبه
 في نار الفئة انهم لم يوقدوا نار التنبه بجميع الحروب اذ لم يفعلوا ذلك وانما صدر منهم ما يوجب
 اليه كما مر في تفسير قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا واما الجواب بان المستوقد اعلم من
 المناققين ففيه انه لا يمكن تشبيه احصاء بالعام الا ان يراد بالاحصاء خاص لاخر المتقابل للتنبه
 اقول هذا ما في الكنف ونزوحه وراوده بالمتجوز في النار انه استغارة تعريجه حيث يشبه
 تبيح الفتن والحروب باستيفاد النار تشبيه بمفعول محوسب كجامع عفا وهو الامر بما يصح
 واشتبه له بالخفاء وهو الا بقاء وفي الكلام استغارة في تشبيهه بهومن ابلغ ما يكون وذكر
 المجاز واردة الاستغارة فيمنع عنهم انهم اتفقوا على ان توجيه الاستناد في الكنف في بني

على جعل جبا. فذهب جوابا لما والضمير المستوفى وانه على الاول مجاز في الاستناد لا حقيقة له بناء على ما قاله
 بعد القاهر والضمير لم يرجع على هذا انقيا وانما انما كانه ليس عنده صلح مصدره ووجهه انه اذا لم
 يكن فعلا لله والرجح ونحوه ليس بفاعل مختار وانما هو سبب عادي لم يكن له فاعل حقيقه ووجود
 اهل المعاني مثله وهو كلام حسن وما ذكره قدس سره من تشبيهه انما هو بالعام لا وجه له المعنى
 عكسه وهو نوع من التشبيه ليس التمثيل كما تقول بحمل الفعلية كعام زيد ولو عكسته كان عينا وقوم
 به اهل المعاني واما ما ذكره المحقق رحمه الله فالظاهر انه توجيه للاستناد على الوجه كلها سواء رجع
 الضمير الى المستوفى او الى المتأخرين وقوله كرجح ومطالغ ناطق بالي عود على المستوفى وهو متقبل
 مسبب الخفض وما يحصل باسبابها وبه يند الى الله تعالى عادة والسبب الخفي يعتبر بحسبه وهو انظر
 الى عود الضمير للمنافقين كما اشار اليه هنا بعض المتأخرين رحمه الله في قوله لان الكل يفعل الله بناء على انه
 اصل السنة من انه الفاعل لكل شئ حسنا كان او قبيحا ولا يجمع فيما يصدر عنه سبحانه وفعل الاطمان
 كان بدون سبب عادي فهو من الله واستناده اليه حقيقة على هذا فخا به بالنسبة الى انطلا
 عليه فاذا كان من احوال المستوفى المشبه به وهو امر فوضي بغير فاعل معين يري ماره وبدر
 ما يلقها فاستند الى الفعل المطلق الذي سببه الصرف في الامور كلها والظاهر انه حقيقة على هذا
 ايضا واما اذا اطلقت الامر بما هي كرجح هبت بقدرة الله تعالى فهو الفاعل والرجح الله كما لم يكن
 بالفاعل واذا قصد المبالغة التي تستقر بها هو محتمل للحقيقة والمجاز بناء على تفسيره انما في كلام المحقق مخالف
 لما في الكنت من وجوه فمن طبقه عليه وقال به فغيره انه تشبيه على تقدير رجوع الضمير للمنافقين
 حقيقة بلا خفاء وعلى روجه الذي استوفى فلا يخلو من ان يكون حقيقة او مجازا وعلى الثاني اما ان يعتبر
 فاعل حقيقة لو استند اليه كان حقيقة وقد نقل عنه الى الفاعل المجازي او لا وعلى الاول اما ان يكون
 الفاعل محولا او سلوبا فانما راي الاول بقوله لان الكل الخ الى الثاني بقوله اولان لا فاعل
 بسبب نفي والي الثالث بقوله الامر بما هي الخ والرابع بقوله او المبالغة كما قد مني حتى في عليا
 فقد انزله بالايدي منه فسر كلامه بالانحطاط بما عرفت من تفسير السبب الخفي عرفت سقوط ما قيل عليه

بدر باده

حصة
من بقية

كازوني

من انه تعالى لا يخفى عليه شي اني اخبر اطفال من غير طائل وقد يقع بنا امور يفتق عنها نطاق البيان
ولذلك عدي بالباء دون هجره المصحح اي الباء والهجرة للتعدية اه ان الباء لا يفهم من معنى
الاتصاف والمصاحبة بل من الهجرة ولذا عدي بها هنا والفرق بينها وبين المبرور واتصافه كثير
من المحققين وفي المنزل ان يركل من ذهب بشي فقد اذبه وكل من اذنب شي اذنب به لانه
يفهم من ذهب به انه استعجب معه وامسكه عن الرجوع الى حاله الاول وليس كذلك اذنب
وارتضاه ابو جابر واستدل عليه بامور مفصلة في محلهار وادخول وذهب بسبويه الى انها معني
وتبعه اكثر النحاة واستدل بهذا الانية لانه لما نصف بالذات فمعناه اذبه لا غير ووقع
بانه مجاز منها عن شدة الاخذ بحيث لا يرد كانه فوهم ذهب السلطان بانه فانه مجاز عن المعنى
المذكور بذكر اللزوم وادارة اللازم فان السلطان لم يذهب ولم يجعل المال واسيا وانما فذه
وامسكه فان قلت هذا الفرق بين تعدية الباء والهجرة هل هو محصور في هذه المادة ام لا ^{على}
كل تقدير كيف يقال ان المبالغة جات بين الاتصاف والمصاحبة وهو معني اضر للبا غير التعدية
مع ان كثير من النحاة ذهب الى ان بالمصاحبة مع مجرورا كجنياب المفروق مستقر ادا
وهو مناف لما ذكر قلت من النحاة قال انه لا يخفى بما دونه وليس المراد بالاستعجاب
المصاحبة التي يعبر عنها مع بل للضرورة وعدم الانفكاك كما اشار اليه المحقق مطيع الاستسار
بمعنى الامسال عليه عطفها تفسيرها وقد نقل اهل اللغة عن ابن فارس ان كل شئ لازم
شئ فقد استعجب ومنه الاستعجاب عند اهل الاصول لعدم انفكاكهما كان عليه والقول
بمعنى المصنف يستعمل في الاعيان والمعاني لقوله تعالى اني اذهب الى ربي وفودا فلما ذهب
عن ابراهيم اروع وكون المبالغة هنا من اسناد الذهاب الى الله بمعنى الاخذ والامسال
وهو القوي وهو الذي لا راد كما اخذه ولا يرسل لما اسكنه هرا اما كونه من قبيل قدمني حتى بي
فقد عرفت حاله قدبر ولذلك عدل عن الصواعخ اي لقصد المبالغة عدل عن القوة
مع انه يفتق الظاهر المطابق لقوله اضافات وهذا بناء على ان القوة اقوى من النور لقوله تعالى ^{الشمس} جعل

ضياءه اظهر نوراً او لا ذهاب والا زانه فحق معنى ونفى الاند لا يفيد نفى ما دونه بل ربما يشترطه
 واقترن عليه بان اطلاق النور على الله تعالى وكون الضوء بياضه وان كان مجازاً يصفى بها وحي
 وبان اهل اللغة سودا بينهما وفي الكشاف الخارج هو لطيف معنى خارج عن النور ضوءاً وفي
 الكشاف ان فيه توسعاً لما سيذكره من انه ادنى من الضوء لكنه شائع في عرف الاستعمال كما اخذ
 اصل انفا وت من استعمال البطلان اصل اوضع من جعل الشمس ضياء النفع ونورهم من الشمس
 والنور من البدر ذكره في الاساس والتحقيق ان الضويع النور يقع على الشعاع المبسط لا بها واحد
 كما نقل عن ابن السكيت ويهدا يقع على الذوات الجوهرية بخلاف الضوء الانعكاس بالفضل جلية
 الضوء ذات المبالغة من هذا الوجه وهذا كان جعل الشمس سراجاً يضيء من جيل النور نوراً فاقم ولا تفتت
 الى ما نقل من اعتراض صاحب الفلك الذي يرد الى جوابه فقد تبين لك الفتن من لباية انتهى
 وقال قدس سره اطلاق كل واحد من الضوء والنور على الآخر مشهور فيما بين الجمهور فلا ينافي في الوقت
 الماخوذ من استعمال البطلان على ما ذكره ولا الماخوذ من اصطلاح حكما وسر ان الضوياً يكون للنشي
 من ذاته والنور يكون من غيره اقول ما ذكره قدس سره فحق ان كلامها يطل على ما يطلق عليه
 الاخرها كما لم يرد فين والفرق انما يتبين من الاستعمال والاصطلاح لا من اصل الوضع واللغة
 فكانه لم يرقق ما في الكشاف ان محمله ان الضوء اقوي من النور في عرف الاستعمال و
 انفا وت بينهما من عرف اللغة والاستعمال وليس بوضعي فانها في بعض الوضعين متغايرتان
 اذا نور اصل والضوء شعاعه وقرعه ولذا كان النور يطلق على الذوات المجردة دون الضوء
 والضياء وان الابصار لما كان بواسطة الشعاع المنشرة كان ببدلاً عن اقوي من النورية المعنى
 المفضو ومنه وهو لاظهار ان النور هو الظاهر بنفسه المظهر لغيره ولانه لم يرضه في نفسه لما قرر
 في الحكم والعلام على ما فصل في شرح المقاصد الا ان المحققين من اهل اللغة ارتضوه وقالوا انه
 المتوافق لاستعمال العرب العربا فانهم يصفون الضياء للنور ويستدلون به فيقولون ضياء النور
 وانما النور كما قال ورقه بن نوفل ويظهر في البلاد ضياء نور وقال العباس رضي الله عنه

وانت لما ظهرت اشرفت الارض وضأت بورك الافق وهو المذكور في الاساس فقال
اعلامه السبع في الارض الانف انه هو الحق عند من عرف اللغة والاستعمال فقال بعد ذلك
من المعهود هذا بوضع لك معنى النور ومعنى الضياء والى الضياء هو المنتشر عن النور وان النور هو اصل
للضوء منه مبدؤه وعنه يمدد في التزييل فلا ضأت ما حوله وفيه جعل الشمس ضياء والقرن والان
نور القمر لا ينتشع من الضياء ما ينتشع من الشمس لا سيما في طريق السهور وفي الصحيح الصلاة نور
الصبر ضياء وذلك ان الصلاة هي عمود الاسلام وهي ذكر وقرآن وهي نفى عن الغف والمكافاة
عن الكرات والصبر على الطاعات هو الضياء الصا ودر عن هذا النور الذي هو القرآن وفي اسما
الباري تعالى نور السموات والارض ولا يجوز ان يكون الضياء من اسما به سمي انه انتهى وهذا كله
يقضي ان اصل سمي النور وحقيقة جسم نوراني فاما اذا اودنا حطبا وقيل امثلا فالجسم المحترق هو
فيل ويصل به جواهر حبا في لطيف فاما لا شك لا تخلفه مركب من هو ما زجه مجردا
لطيف وهذا هو النور فان اطلق على غير فخر ونسج معروف في الله صا حقيقه عريفه فيه
ينزع على هذا الشئ منه متباعد عنه وهي كقبة وعرض للهوا وذهب بعض الحكماء الى انه اجرام
صا منتشرة في ان مسمي النور الذي ذكرنا فليس بعد اعلى الصواب والفرق جديدين
النور والما رعا برفه اولوا الابصار ومن هنا عرفت وجه شبهة الرب العفوا والنور فان
فهمت فهو نور على نور فاحفظه فانه يسحق ان يكتب بالبر على عدد وهو
انح يعني ان ذكر الظلمة الموكدة لرداب النور يقضي ايضا ان هذه الكلمة موكدة لما قبلها كما
هو يقضي المقام الا انه قيل عليه انه جيد لا وجه للوصل فيحتاج دفعه الى جعل الواو المحال في تقدير
قد اي وقد تركهم ما في حال موكدة وفي بعض المواضع ان المعوم وحده يعني ان المراد ان
النور بالكلية فان قوله وتركهم معطوف على قوله ذهب انه بنورهم والعطف قد يكون
للتفسير والتقرير وفيه إشارة لدفع ما ذكره لكنه مخالف لما في كتب المعاني فان المبطور
فيها ما ذكره المعترض فالذي ينبغي ان يقال ان هذا لكونه او كونه او في ما والمراد جعل بمنزلة

عصام
شيخ زاده

اخر منها بر ما قبله كما قررنا الفاصل المحقق في المطول في قوله تعالى يدعون ابناهم كما سبقت بيانه
 واما اجاب به المعترض فليس بصحيح لفظا ومعنى اما الاول فلما فيه ايهام خلاف المراد بتأويل
 العطف منه وفي افزان الحال المؤكدة بالواو ونظر ظاهر لان واو الحال في الاصل عاطفه و
 وهذه من المسائل الغريبة وفي شرح الالفية لابن مالك وتبعه بن هشام اذا كانت
 الجملة الاسمية حالا مؤكدة لزم الضم وترك الواو نحو هو الحق لا شبهة فيه وذلك لتأني
 لا ريب فيه لانهم ضمه بالاسمته واما الفعلية فلا اوري حالها واما الثاني فان هذه
 الجملة الماضية اذا كانت حالا وقد رتبها فذيقضي ثبوت الظلة قبل ذهاب النور ومحوه
 ليس الحق عليه كما لا يخفى والظاهر من طبعه اذا محاه وازال وهو بعد في ولا ينبغي
 انتهى هي عدم النور في الزمان وترك فيه علما هو من شأنه وهو المخرج به في كتب الكلام
 لانه عندهم عدم مطلق للنور وبما يخفى عندهم ووجب بعضهم الى انها لغية وجودية و
 نخرج المص رحمه الله تعالى بالعدم رد عليه فاما الاول فبما قبل العدم والمملكة وبما الثاني
 نقابل القضا وتساك الفاعلون بانها وجودية بقوله تعالى اجل الظلمات والنور فان المجموع
 لا يكون الا موجودا واجيب عنه في شرح المقاصد بالمنع فان اجماعا على كماله لا يجعل الموجود
 العدم فخاص كالعلمي والمناني للمجولية هو العدم الصرف واذا قلنا بانها من قبيل العدم و
 والمملكة فلا بد من القيد المذكور فان لم يخل بذلك فتركه لازم فيكون عدما مفيدا وطها
 وكان المص رحمه الله انما ارتضاه ليعصدق على الظلة الاصلية البقية على وجودها
 كما ورد في الاثار من نحو كان الناس في ظلمة فرس عليهم من نوره وما قيل من ان زبانه
 هذا القيد دعوي غير مسموعة لا يجوز ان يكون عليه لما عرفت وعلى هذا فهو كما ارتضاه بعضهم من
 نقابل الايجاب والسلب ووجه التقابل لانه وفعله انطاسه بكلمة قبل عليه ان
 نظمة لها مراتب كثره وهذا على مراتبها وهو المذكور في قوله تعالى ظلمات بعضها فوق
 بعض اذا اخرج بده لم يكبر اولا فلا ينبغي اعتبار هذا القيد في مطلق الظلة ليس بشي لان

شبراز

مبسرناوه

الظلمة لا بد فيه من هذا وهو المتبادر من اطلاق قوله حيث لا يترابي اي بحيث لا يري
شي فيها وانما عبر بالترابي واي في بقوله سبحانه مني شيخ لئلا يبين معه بما موحدة مفتوحين
بينها حاملة الشخص الذي يراو لا يدرك شخصاته لبعده وغيره مبالغة في عدم الروية لان
المراد بهما الراي والمزني من الشخصين المتقابلين ولذا عبر بالتفاعل اذا المراد ان يكون
من حيث ان يري احدهما الاخر وقيل انه اشارة الى ان الظلمة اذا كانت متراكمة فعالية
بيري فيها محمود الشئ فاذا لم يرها الشئ كانت الظلمة في اعجازها بها ووصفها بالظلمة
انه جبل حله لا ينعرون صفة لطافات والما يد تدبر اي فيها ولو جبل حالاً من غير منعني عن
التقدير ولا ينع حسنه هان لان شأن المستغنى في الظلمة زوال ابصاره بالكلية عقب الضو
بخلاف غير المستغنى فانه تدبر اي في الظلمة والوصف اظهر في افادة هذا المعنى وترك
في الاصل بمعنى طرح النج يعني ان اصل معنى ترك المشهور طرح الشيء والقائه كالتعال ترك
العصا من يده اي رماها او تخليته وان لم يكن في يده سواها كان محسوب او غيره كالتعال ترك
وطنه وترك دينه وقال الراغب ترك الشيء رفضه فساداً وضاراً او قهراً واضطراً او
في المصباح تركت المتزل نزلاً حلت عنه وترك الرجل ما رفته ثم استغنى المعاني في فصل
ترك حقه اذا سقط وبهذا الكلام فيه وانما الكلام في كونه من النواحي العاقبة للمذاو
اجترع معنى صير فكر ابن مالك في التمهيل انه من معانيه الوضعية وانه حيث يتصب مفعولين
وعلى الاول نصب مفعولا واحداً وظاهر قول المصنف رحمه الله تعالى للرحماني انه ضمن معنى صيرته
استعمال طاري عليه غير وضعي ويجوز ان يكون وضعياً لانهم يطلقون النقص على جزاء المعنى ^{الوضع}
كما في عرف اهل الميزان فيقولون من نقصت الاستفهام وكلهم سبواهم ان الاله مفعول
على المعنى الثاني دون الاول وفي اما لي ابن الحاجب انه من القيل الاول وهو مفعوله و
في ظلمات لا ينعرون حالاً ان مترادفاً من المفعول وقيل انهم يجوزونه ايضاً وانما تركوه
وعلى ما ذكرهم مفعوله الاول الثاني في ظلمات ولا ينعرون صفة او حال من الضمير المستتر في ^{من}

او خبر بعد خبر او هي حال موكد لا خبر وفي كلمات حال لان الاصل في بخران لا يكون موكد وان جوزه
 بعضهم فاسل فخره الفخ هو من فعيده عنقه المشهورة وهي من الملاحظات السبع وادها
 بادار عليه الجواكهي وعيها حادار عليه واسلي ومنها في صفة بطل نازله
 فتكث بالرح الطويل ثاب لسان الكريم عا الفبا بحرم فخرته جزر السباع يشبه باين
 تله راسه والمصم وصلت سابعه تملك تروها بالسيف عن حاجي الفقيه علم الي آخر
 الفقيه مهي طوبله فاذا رصبت منها عجزه ما ذكره وروى يحيى يحيى حسن بنانه والمصم
 وخير العايب للبطل المرح البني ذكره في الفقيه وترك بالاسنا والفقيه المرحم وروى
 ترك بالنون والفقيه اولها وجزر نفق الجهم وسكون الراي المعج وبعدها ارا سمله كما ضبطه
 شراح الملاحظات فعل بمعنى مفعول ويقال لما ناكله السباع جورا السباع لانا نجرحه اي يدكه
 بانباها ويقال اخرت فلانا شاه اذا اعطيتها له طباها ما يعتمد عليه سنا وفيل جزر نفق فلول
 او يفقن جميع جزره وهي شاة مقددة للذبح والنوش اتنا ول بسهولة والعصم بالفاء
 الفاء والمعج الاكل مقدم الاسنان وعليه الرواية هنا وليس كما قيل انه بالفاء والمعلمة معج الكسرة
 والمصم كبر الميم موضع السوار من ال عدد البيت ليس يعني في العمل كالاية لاحتمال كون جزر
 السباع حالا ايضا ومنها تركته عضة لسباع ما كله لانهم قوم من معجم عن وقته ايضا وكونه موقفة
 ان سلم لا يد باب الاحتمال والظلمة ما خوه الفخ بيان لاصل المزبد والمجروا لما خونه
 وفلم المتلافي وان ائمة اهل اللغة فلا تظلم ايضا الا انهم ائمة روا الي ان اصل معنا به دور
 المنع فلما جعلوه ما خودا منه وهذا ما عليه اصل اللغة في الاستغاني وليس الخشري ابو عذرة
 وفي مثلثات ابن السيد الفلم يقع الفاشخص كل شئ يسد بصر الناظر يقال لقية اول ذي ظلم
 اي اول شخص سد بصري ورته والليل ظلم اي مانع من الزبارة وبه انكس اظلم ان
 تفعل كذا اي سعلت ومنه الظلمة لانه سد البصر وتمنعه من التقود ففيل هو قبيح جدا ووجه اده
 ما فيه من جبل المعنى المقيض المشهور ما خودا من مني مجازي غير معروف وقد عرفت ما يدفله قيل

بي

خرو

سعد
سعد

البصر وضع المودة ما على ما يقدره الجمهور فلا يتجبه عليه ان العدم لا يكون ما تعاضدا له ^{بما يتجبه عليه}
 غير مقبول من انه لبقية وجوده وهم شرط لا يكون ما تعاضدا عن وجوده ^{والمشروط} فعدمه ما تعاضدا عن وجوده ^{على التام}
 التام مع ذلك انهم ظلمة الكفر النسخ توجب لجميع الظلمة ما يعلم منه معانا ^{بما يتجبه عليه} ان الظلمة مجازة فاعلم
 فله الكفر وما بعده من قبلين لما علموا بالنفاق احواله غير الكفر ^{فقط} وقوله وظلمة يوم القيامة يوم يري
 المؤمنين يوم انفا في بدل من الاول او عطف بيان له وهو انفا من الا انه قيل عليه ان ظاهر قوله تعاضدا
 ونزولهم في ظلمات لا يبررون وجوده في الدنيا بل في ابد الا فاب الله نورهم وقديس جاب عنه بانه
 لما قرع في حقهم ان يكونوا يوم القيامة في ظلمة صار كانه وانفع بهم ولا يخفى بعده وانما مراد ان المراد ^{بظلمة}
 يوم القيامة ظلمة كانت لهم في الدنيا لكنها ظهرت في يوم القيامة كما ان نور المؤمنين كذلك كانت لهم
 فوله يوم ترمي فهو كونه ومن كان في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى والمراد اقرهم بالساقى واحكام الام
 النبي اظهر وكن في الدنيا الا انها العدم موافقا لما تقلب قدا ورا في ظلمات بعضها فوق بعض
 في نفسه السمعة في النار واليه فان قلت فدمر ان العباد ابراما فلما تقين ^{او التفتت} قد في هذا
 على ابي الوحيين قلت يحتمل انه على المتوريع فالاول والثالث على ان الضمير للمؤمنين والثاني على
 انه الذي استوقد الوجوده باسرها جارية على كل من الاحصائين ما على العود للمؤمنين فظهر واما
 على مقابلة فلما قيل انهم لما شبهوا بمنزلة في ظلمة الظاهريه وظلمة الليل والعام المطبق لهم انهم ظلمات
 مستدرة او ظلمة شديدة بمنزلة لها وفيه نظر وقيل انه على هذا بتعدد بعضات اي مثل ظلمات
 والسرمد الدائم له سرمدى والمراد كرم الواقع بعضها فوق بعض وقوله فكان الفعل غير متعدي نزل منزلة
 اللازم للاحصائين منيا ولعدم العقد في مفعول دون مفعول فيعيد العموم مثل قوله الله الخ في
 الكف على ما قرره شراره اربعة اوجه بما على ان النبي مر لب او مرق وعبارته المراد ما استضاء
 تخليدا من الاستفاح بالكلية المجردة على السنهم وورا استضاءتهم بنور هذه الكلمة فله النفاق النبي
 ترمي بهم في ظلمة سخط الله وظلمة العقاب السرمدى ويجوز ان يشبه بدنايب الله بنور المستود
 اطلع على امرارهم وما انفقوا به بين المؤمنين والسمو ايدى من سمى النفاق ولا وجه ان يراد الطبع فظهر

ش
سيرة

مضام

صهيون في الدنيا لله تعالى في غير هذه الامور انهم اشتروا الضلالة بالهدى فعقب ذلك سبي
 انجيل التثنية الذي باعوه بالنار المحقة المولى المستودع والصلوات التي اشتروا وبيع الله بها
 على قلوبهم بذياب الله بنورهم وتركوا ايمانهم في الظلمات وفي المعاج وجه تشبيه المناقضين بالذين شبهواهم
 في الابدية هو زرع الطبع التي تبين مطلوبه بسبب مباشرة اسبابه القربى مع تعقب محرمات وحقبه
 لا فلاح في الاسباب وانما هو توهي كما ترى منزع من امور حجة ولا فلاح في كون السؤال عن وجه
 الشبه او عن المشبه كلام ماس له كلام المعاصره الله عدم ذكره المشبه ومبناه ونفريه في
 الكلف انه مشبه اجرا كلمة الشهادة على السنتهم والنجلى بحلية المؤمنين ونحوه مما يمنع قلوبهم
 ووجود عليهم بالنفع الذنوبي في الامن والمجانم ونحوهم وعدم اخلاصهم لما اطروده بالانفاق الفارغ في
 الدارين بايقارنا مضية لانفعها سببت عليها الرياح والامطار والظلمات وصيرت موقدا
 في ظلمة وخسره وهذا من قول المراد ما استضاء والنج والنور والاستضاء ما اطروده من الاسلام
 باجر الكلمة ايضا وظلمة انقضاء في ظهور فطامهم وهو معنى قوله بوجوه النور والابان والاسلام
 المتعلقين بحلية وظلمة طبع الله على قلوبهم الذي صبرهم صبا عيا وهذا هو الوجه الثالث او النور
 الهدي الذي يملكون امنه او فطر واعليه والظلمة الضلالة المشتراة ويجري في هذا كله النور والتركيب
 كما يصح به مع زوجه التركيب فالوجود اربعة مفروقة في اثنين فهي ثمانية وهذا هو الوجه الذي انصا
 الشريف الرفيع حيث قال انه اشار الى تركيب وجه الشبه وانه منزع من امور متعددة
 في المشبه واما انشراحه من متعدد وفي المشبه به فجا لا شبهة فيه ولا تجلو كلامه من تلويح الى جوار التوقي
 والمخفية انه اعتبر في المستودع السفي في ايقاد النار والكدر في احيائها وحصول طرف من الاضواء المظلمة
 وزواياها بظلماتها انما رغبته كما يدل عليه فلما ورا قال بسطها حبة طليفا واختبر في الما في القصد الى اعا
 الابان واحرا الكلمة على اللساني وحصول منافع الامن والامان وانتفا ذلك دفعة بالموت ووقوفهم
 في ظلمات منزهة كما فان لوظيفة كل واحد من الجانبين هينة وجدانية ملتبسة من تلك المعاني المتعددة
 كما ان مركبا وجهه ما ذكر وان قصد تشبيه كل واحد من تلك المعاني بما يماطره كان مغا لا يحتاج وجهه ^{بأن} الى

فان قيل ظلمة النفا في مجامع الاستقصاء بنور هذه الكلمة لا تتعقبه لما قيل نعم الا انها تمسخت بعد
 الانقراض فلذا حكم بتعقبها بنصفه الى الطرفين والوجه الثاني لا يخالف الاول تركيبا وتقسيفا
 الا فيما بارز واما بانه بنور المستوفى لا نور لا حينئذ هو الوقوع في خبره الفصوص واجبة ولذا الثاني
 الا ان المشبه بنا بما به هو فذل لا يتم في نفا تم تطبع على قلوبهم فتعوا في خبره وبعد عن نور الانبان
 واما لما كان الوجه لان ما بعده من خواص اصل الطبع ومحصل الاول انهم انتقوا بهذا الكلمة مدح جهات
 اهليلة ثم قطعوا انهم ما لموت فتعوا في تلك الظلمات ومحصل الثاني انهم استقصوا اربابا
 ثم اطلع الله على اسرارهم فتعوا في ظلمات انكف الاسرار والانقراض والاقسام سبعة النفا في محو
 انكف انهم انتقوا بها فذلهم الله صي صاروا مطبوعين في ظلمات مركزية بعضها فوق بعض والذات
 يكونه تمثيلا لجميع احوال المتألفين اليه والوجه الرابع في تقدير تعلقه بقوله يستبرأ الفصله وبينه على
 التفرق وكونه جوابا لوجه الشبه على التفرق في كل وجه الوجه المختار وهو المركب ما ذكره في كل
 سمعه انفا وتقول القطب الرازي في ترجمه بنا واما وجه الشبه فهو اسم الاضاهة والظلمة اي كانه حال
 المستوفى ما يسمى اضاهة وظلمة لذلك في حال المتألفين ما يسمى اضاهة وظلمة ونوع الاسم في هذا
 بالتحقق وفي الاخر ما لم يجز غير فادع في انكف الاسم واعلم ان لحد الشبه اجالا ونقصا والاحمال
 هو تشبه الاحمال بالمال مطلقا وهو تشبه مفرد ومفرد هو المعية بنا واما تفصيله فهو تشبه احوالهم باحواله
 هو ما معروف او مركب وقد قيل عليه انه لا معنى لتشبه المركب الا ان يتخرج كيفية من امور متعدده فبشبه
 بكيفية اخرى كذلك يقع في كل من الطرفين عره امور يكون التشبه فيها بينهما ظاهر لكن لا يلتصق اليه
 بل الى الله اي صلة من المجموع كانه قوله وكان احوال النجوم لو امعا ودرن شرقي باب طاروق
 ويكون التشبه مركبا واما حديث كون وجه الشبه هو اسم الاضاهة والظلمة على الوجه الذي ذكره في
 على المحكية علما البيان وهم لا يزيدون على التعجب السكون اقول التشبه اذا ذكر طوافه بمفردين يدل كل
 منهما على امر متعدده كاللغة واللفظ المتل من ان نظرا في طاهره فهو تشبه مفرد ومفرد كقولنا الدنيا
 خيال باطل وان نظرا الى ما اشتدلا عليه كان تشبه مركب بمركب بحسب الظاهر ويجوز ان يعتر فيه التفرق

ابن عبد
تبار

على اللف والنشر الاجالي فان رجع هذا لم يمنع الاول ولا يتخلص من ذهب اليه فان قصد الفاصل رد قوله
انه تشبيه مفرد ومفرد لم يسمع منه وان ذهب النسخ الى خلافه واما ما تجيب منه ويستتريه فقد يقال ان
مراده ان قوله ذهب الله بنورهم اذا كان جواب سوال مقدر عن وجه التشبيه بانه الاضاء والظلم هذا ليس
مشارك بين الطرفين هنا لان المحققين يختلفان بالمستوقد والمجازين بالمناحقين وهذا ما ذكره اهل
المعاني كما مر من انهم قد بحثوا في وجه التشبيه لقولهم يا ايها الله انفسهم هو كما حصل في الخلاوة مع ان خلاوة
غير مشتركة بينهما والمشارك ميل الطباع فغير عنه بالذات لا طلاقا ولا حيازا ذلك اطلاقا شائعا وسموا
فيه مجرد الاشتراك في الاسم وان كان في احد هما حقيقته وفي الاخر مجازا ومثلا للظلم والنور هما اذا كانا
وجه التشبيه واذا اظهر المراد سقط الابرار وان وقع ما قيل عليه من انه سهوا لم يذهب احد الى جواز مثل
قولك الباصرة كاذمب لاشتراكهما في اطلاق اسم العين عليهما ولقد اطلقنا الكلام وسجنا ذيل
البيان انه هو الا علام لانه من مزال لاقدام كمن آناه ضربا من الهدى النسخ لما راي المصنف رحمه
لما في الكف ببول الى وجه واحد تغارب ما ضرب به النور والظلمات ليعا الشتر لم يثبت
فجعلها وجها واحدا وراو وجها اخر ذكره بعضهم ونبيع السكاكي في جعل التمثيل مركبا من غير التفات لغيره
اصلا على دابة في التحقيق والنفيع والايجاز والمعين انه تمثيل استيعرف به النور الهدى والظلمات لاضاعته
وما يتبع ذلك من بيان الاسباب التي غابت فاقعهم في بته اخيره وحسره فغير منهم لمن
في قوله ومن الناس من يقول امنا بانه واليوم الاخر انج اول الذين اشتروا الفضلة والموصول فيها عام
لكل من اظهر الايمان واضاعه باضار خلافة او بعدم الدوام عليه وكل من استبدل هدى ما بخل
ما وان لم يكن كمالا انه وان نزل في مثل المناحقين لا ينافيه لان ابعده معجم باللفظ لا بحسن السبب
فبهم غيرهم نظر الظاهر هو بل هو الوجه الاول في كلام المص رحمه الله او يقال انه محقق بهم لما في الموصوفين
البعيد ويقال ما قبله وما بعده له وبذا هو الوجه الثاني اذا عرفت هذا فقوله ضربا من الهدى يقول
آناه يجمع ابي طاهر اي نوعا منه وفيه ايهام حسن تخمين والمراد به مطلق الهداية ان ملته لا جبر
الكلية والايان الظاهر اوهجى والذي عكسوا فيه وبذا من الاضاء والذات فخرها اشارة الى تكملة الاقان

وقوله فاعلم اي بانفاق او الكفر ما ضار به ويزيل من اذباب نورهم وتجارتهم فاحسرة وقوله
 ولم يتوصل به من الظلمات المتراكمة التي مرتقبة بها وراوده بالآية الاولى قوله اوليك الذين اشتروا
 الفضلة انفع او فوله ومن الناس انفع على ما يشاء لك انفاقا وقد عرفت ان المحدثي جوزا رجاء الجميع
 ما قبله من حال المناقضين واخر الآية لا ياباه والميتا ومن الاول في تقديمها غير ملاصقة وقوله حين حلولي
 شيئا بينهم منا وعليه فهو حق وان خالفوه نعم دخول من مع له الا اي احوال الارادة الا في احوال في الشك
 اظهر وهو الذي دعاهم اليه حينه مع قوله الهدي فيضغي ان يكون داخل فيه لان دخوله تحت الاول
 يحتاج الي التكليف فالعين ان هو لا من اشتري الفضلة بالهدي على انه من حل العام على اني من
 من غير تخصيص كما عرفت فالتبديل عام على المناقضين وغيرهم ولا يمنع ضمير شلهم الرجوع اليهم كما قيل
 لا اسلفناه وجعله ضرا من الهدي باعتبار انظر اولا لا بد كما في حال المحدثين فلا ينوبهم اثره بانفاق
 ونية اذاع وتحويل اغراضهم الفاسدة بقصده فاسد ابتدا فلا يحصل لهم حني لضع كما قيل وقوله تقرير
 مفعول له وتعليل لقوله ضربه انفع ونفريه ترضيه نفية عدم عطفه لشدة اتصاله فان كان تقرير القول
 ومن الناس النسخ فلانه ما دل على انهم ادعوا الايمان وابطله الله كما بقوله وما هم بمؤمنين كما ذكرنا من وقد
 نارا فانفقات في حال وكذا ان كان قوله اشترى النسخ فانهم لما اختاروا العمي على الهدي وبقوا
 على عدم الا ابتدا كان مثلهم فصور المعقول بصورة المحسوس فوضعا ونفريه وتقريره بصورة المتأ
 كما قال في الكف ما جاز تحقيقه ضعفه فيها بغرب المثل بزيادة في الكلف وتقييما للبيان
 وما قيل هنا من ان ضمير شلهم راجع الي المناقضين مطلقا فلا ينصور العموم وشمله لغيرهم الا بحمله مستغلا
 من دلالة المض كدلالة النفس كدلالة عقل لهما افسد على الفهم عن الا بذات من شأنه ليس شي
 فان المراد بالمثل الذي يجمع احوال اصاعته الهدي وعدم التوصل به الي الكمال ويستطاع اللغو
 احضاره مع المؤمنين وقوله ومن انز الفضلة انفع الظاهر انهم المناقضون لا الكفار الذين تحض لفرارهم
 لعطفه بالواو ومن مع له احوال الارادة انفع يذمن بعض البطون الفواير على انهم حكماء
 الاسلام الا شرقيين وارباب السلوك من المفقوفة والاحوال في اصطلاحهم هي ميراث العمل

عصام

ميراث

بعض خبره ومن
 يتبعه

المواسم الفاضلة من الله تعالى قالوا وسمعت احوالنا تحول للعبد ما من دركات البعد في درجات
 القرب وقريب منه ما قبل الخلال ما بر وجع القلب بمحض الوصية من غير فعل واجتلاب كونه وروح
 او فحش وبسط فاذا دام سمي مقاماً والارادة حال المرید هو السالك كسيف نهم فارادة ما يلحق
 في قلبه من الدواعي بما ذنب له الى الاجابة لما روي اخي فاذا حصل له هذا وهو منزل من منازل السيرة الى الله
 تعالى اذا نزل انشرفت عليه نواره فاذا ادعى المحبة لطافت انواره ودفع في تبه بجمرة والمحبة
 غدهم في الانبعاث بعبول كال التحيل وصول كال ملنون او محقق والانبعاث بحسب بقله عن طريق الهدى
 فبدل من اشتري الفناء له بالهدى لا وعاء الوصول لمقام اعلى من مقامه وهو مصان للفقاق وباطنا
 ملبس هذه وهذا هو من تفسير الراغب وهو محكي عن ابي حسن الوراق او مثل انباءهم
 انهم هذا هو الوجه الثاني وهو يحصل الوجود المذكور في الكشف كما عرفت وهو معطوف على قوله مثل
 ضرب الله النخ وهو على هذا مخصوص بالماضي فحين لما سرور الوجه اخبره ابن خريز عن ابن عباس رضي الله
 عنهما وهو انفسه المانور والراجح دراية ورواية فلذا اتفق عليه في الكشف والاختصاص المذكور
 هو الغار في بين هذا الوجه وما قبله لان التبيين فيما مثله مركب وفي هذا منفرد كما قيل لانه مركب عنه
 كما هو وان هذا محتمل واعادة الكلام في قوله ولما تاب قومه وكانوا الداعية لهم على ما قاله فعلى هذا
 مثل ما ان المناصبين الذي اظهروه لا يتنازع في المدكورة بارساطة الانوار ولما تاب انزله باهلاكم
 وتضيئهم باطفا النار وهذا تلك الانوار وحقن الدما مبانيتها وبعايلة هذا راوا باحتما من حققت
 الامانة الشفا اذ جمعت فكانت محبت الدم في صاحبه اذ لم رفته تموجا غلب استماله ضي صافية
 فيه ومنه حققت في الدواعي ان قيل المناصبين من اهل المدينة وما هم كانت محبته واموالهم واولادهم
 ما لم يكن منهم من اهل الذمة قيل الماد محقق والامانة ما لا ايضا كما اذا وهو ابي وارحم رب
 فاستولى عليها المملوك والطاهرة انه لم يحقق ودمهم حال ولا في المدينة وليس كذلك لانهم في حال
 انظارهم لا سلام في اوطانهم كفرة باطنا قلوبا ما ظهر من انهم استحوذوا القتل بالمدينة لانه رده
 كما لا يخفى فلا حاجة لما ذكر من التكليف ولا الى غيره كما يقال ان مجموع ما ذكر حصل لهم بذلك فلا ينافي

عصام
وابن نجيد

خبره

كون بعضه قبله لان ما ذكرناه هو المراد قوله بالنار من قوله مثل ولدنا بملفوظ على قوله لا يهتم
 وباهلاكهم اي بسببه متعلق بباب عطف على قوله لا يهتم بالاول والاعا لفة لشين او متعلق بمثل
 متقدر هذا تحقيق المقام بالفضل من الامام ما قبل من ان المعصية من الله اودع في هذا قوله
 وحين ما في الكف فحاصل الاول انهم تقهوا بهذا الكلمة مدة حياتهم اقبلت ثم قطعه الله تعالى
 بالموت فوضوا في الظلمات وحاصل الثاني انهم استناروا بعد مدة ثم قُتِلَ اسرارهم فوضوا في
 ظلمات الكف فاسرارهم والاضحاح والاف مائة النفاق وانما جعله قصد للبيان او يكون المراد
 بالمثل جند بيان انهم قصدوا الايمان المذقة الميوية قريب على المعصية والذنوب والآخرية جميعا الاول
 باقتسارهم المترتب عليه مفرقة اتهم بالنفاق وحرمانهم باقتسارهم وتغيير المؤمنين والثانية باهلاكهم
 حيث ترتب عليه مفرقة فقد انقضى في الميوية بين ايديهم وبقايتهم في العقاب السرد والذكر
 الاسفل والمفهوم من الكف فترتب احدى الميويات فندبركم بينها فلا تبوءهم انه اول من خطب فوضوا
 فهو رد على من قال على المعصية ان الاول ان يجعل باجمله وحين وجها واحدا في الكف ف الاول
 انهم انفقوا بهذه الكلمة مدة لسيرة ثم قطعهم الله تعالى بالموت فوضوا في الظلمات البعد عن رحمة الله وسخطه
 وهما يد والثاني انهم استناروا ثم قطعهم الله تعالى على اسرارهم فوضوا في ظلمات الكف وغيره وهذا
 كلمة برأيه من المعصية فانه شامل للوجه كلها ولا فرق بينها الا في بيانها والاضحاح وترك الغرض للبيان
 ثم انه في الكف فوضوا في الظلمات فوضوا في الظلمات فوضوا في الظلمات فوضوا في الظلمات فوضوا في الظلمات
 به لما قبل عليه من انه ليس في محله وكان ينبغي ان يذكر حيث ضل استوفى رادوا بصافا لظهور
 انه لا يخفى وان روي ان المنسب به الهدى الذي باعوه وهو امر خطير بناسب التشبه بنار عظمته ولذا
 اخذوا لذكره مع الوجه الاخير وفيه انما هو ما حو لها وحصول الظلمات بفقد ما يدل على عظمها فتأمل
 لما سدوا مسامعهم الفخا بالهمولتين ضد الفتح والمسامع جميع سمع بكسر الميم ككبره وامسمع
 بالفتح فوضع السمع كناية قوله فانت براى من سعاد وسمع والمسمع هنا كناية عن الرغب في حق
 الاذن وهو المناسب بالسداد في الفهموس السمع كبر الاذن كما هو وما قبل المسمع هنا محتمل

لانه يكون جميع سميع بالفتح وهو موضع السمع في الفوه ال معناه عدول عن المعروف في كلام العرب وكتب
اللفظ من غير داع مع انه غير ملائم لكلام المعصية الله تعالى والاصح خاصة بها ومعلمه والفت بينهما ما يحتمل
الاستماع يقال صاح له واصاح اذا سنع وسعد باللام والمعناه عدا به بالي لما فيه من معني الميل وقوله
ينطقوا به السنهم مضارع من الانطاق كما في قوله انطقوا الله اي جعلنا ما طعير والنطق بضاف للث من
ولصاحبه يقال نطق زيد اولادته وكلها ما حقه لغة والالسنه كما رقتة جمع ل ن وهو اجماعه المعروفه
ويشبهه وامن السفل معطوف على ينطقوا جملوا كما انقبت الخ جواب لما وذا هو الذي في
النسخ العجيبة بالاقبال ما الكافة بكان المنبذ هو الموافق لما في الكت ف وفي بعضها كما هنا بضمير
المؤنث والا ولي اصح روايه ودرية وبه تحريف من النسخ الغير للعصيه اولنا عرونا قال
كان لا نالست موفه فلما لم يستعمل فيما خلقت له جعلت بمنزله الما وف المشاعر جمع شاعر يفتح
الهم وكسرها موضع النور والله والمراد بها الحواس الطاهره وانقبت بجهول اف لقال وفيه اذا
افه وفي الغاموس الاله العاهيه او عرض مقدر لما هديه وايض الذرع فهو مرفيع على خلاف
القياس لان فعله لازم وفي افعال السريعه اف الغوم او فاضلت عليهم مسقه وبقال به لغة يقولوا
وقال الك بي طعام يوف اصابته افه وانكر ابو حاتم خوف انتهى وفيه كلام في كتابنا شرح الدرر
وانقبت قراهم القوي بالضم مع خوفه كخوفه وعرف به في الاصل هذا الصنف وهي معني القدرة
الافعال التي قد عن الحيوان وهذا المعني لم يبدول لازم فمذره القدره وهي كونه بحيث ان ت ضل
ش ترك واللازم الامكان ثم قلت في اصطلاح الحكماء المتكلمين الي كلفته راسخه اي مبدو التعريف
من اخرى افر فسموها الي انواع معروفه عندهم ومنها القوي النفس بته وهي محركه والمدركه
مدركه في الظاهر وهي مبدو الحواس الخمس الظاهره ومدركه في الباطن كما في المشترك وهي ايضا
حس ويدخل في المحركه القوة الناطقه التي هي مبدو الكلم ولهذا زاد المعص ما ذكره ما في الكت ف لانه
قال كما انقبت من عروهم وانقبت بنا ما النبي يني عليها الاجاب س والا وراك لاني ما ذكره المعص
رحمه الله مثل القوة الناطقه بخلاف ما في الكت ف لخرجه عن الحواس والمنا عرو لانه ذهب فخره

روى الشرح

الجاء انه عدالة النطق من الخواص واودخلها فيها تعظيما ولكل ان نقول ان النبي بغير ما اوكره وهو
 ما نبي عليه الاحساس والا وراك هو القوي لانها اسلا لا وراك وغيره فيكون موافقا لكلام
 المعصية انه وان كان ما ذكره المعصية فمؤلم فيضد عليه وانما اوضحه وفسره وبذا هو
 الحق وان اطبق نزع الكلف وارباب الحق على خلافه فان قلت كيف يقال
 انهم ابوا ان ينطقوا بالحق وقد كانوا ينطقون وان لم يواطى قلوبهم كما نطق به قوله
 تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا الحق لم اعدوا منافقين قلت في قيل النطق لا
 نيا في الا بالانه يجامع ارتكابه اضطرار فيصحب الانطاق مع النطق والاحسن ان يجعل
 قوله بكم بانما لان كلمهم بالحق في حكم العديم لمحققين من لا بقدر على النطق راسا والحق
 ان شاملا لكل حق وهم ساكنون عن الكثرة لما جبه شي ما تكلموه وفي اطلاق المشاعر
 والقوي تنبيه على ان ما ذكر من الصمم والكم والعجز على سبيل الاختصار في البيان والاعتماد
 على تنبيه الـ مع والمراد انه كناية عن فقدان جميع المشاعر والقوي وتقديم الصمم لانه
 اذا كان خلقا يستلزم اليكم واخر العلي لانه كما قيل بانما شاملا هي القلب الحاصل من
 طرق الميصرات وهو حسن الظاهر وهو هذا المعنى متاخرا لانه معقول صرف ولو توسط
 مل بين العصبي والجاها ولو قدم لا وهم تعلقه بلا بصرون او الترتيب على وفق المنهل
 له لانه يسمع اولاد وعوق الحق ثم يجب ويعرفهم بانما مل ذلك وتيسر كقوله صم لم يسمع
 هو من نصده لغيب اصدني عبد الله بن عطفان وهو من شر الحاسه واولها ما بالقوم
 صديق ثم ليس لهم عهد وليس لهم دين اذا ائتمنوا شبه الصافي اعدا ما ومقدرة
 لو بوزنون بزف الرئس ما ورتقا ان يسموا ريشه طاروا بها فزما منى وما
 من صالح وضوا ضموا اسموا خيرا ذكرته وان ذكرت بشر عذمهم اذقوا جلالا
 وبيضا عن عدوكم بيتا فلتان اجهل وايمين وروي بويدل قوله يشرو هو
 الذي اخاره المعصية الله اي هم صم على انه خبر مبتدأ محذوف كانه قال هم صم اي

نقطب

ابي بن حاتم عن عاصم بن ابي نضال الصائغ وبقال للمعوض عن النبي هو اضم عنه وبقال
 ذلك فله اضم عاصم سمع لما سره فله قال متى ذرت بشر اذكره وعلوه وبقال اذن لك
 يا ذن لعلم يعلم قال وسماع باذن النجم وبقوران يكون استغاضه من الاذن اى استه كانه
 الامام المروى في شرحها استه وفسر اذن بعلم واورك كما سمعته والشرح فسرره
 هنا يا سمعوا واصفوا وقال الراغب ان استمع واذنت لربها وحق لربها وحق
 وسمعت في العلم الذي ينوصل اليه بالسماح اضم عن النبي صلى الله عليه وسلم سمعته مشبهه وسماع
 افعلى تفضل وبعدي بعض لما فيه بطريق الميمون من معنى الدعاء او الذم هو وبقوله
 وبقال اذن عن النبي صلى الله عليه وسلم وتقديره اضم ان كان في وصف نفسه او في دع
 غيره وفي البيهقي ان ادى على استعمال العلم في عدم الدماخنة والسمع كما في
 اللامية الكونية والادلاق ضد التقييد هو في اللفظ استعمال اللفظ في
 معناه حقيقة كان او مجازا والضمير الموت لقوله صم بكم عني باعتبار انها اللفظ
 والطريقة تامة في الطرفين المعروف والمراد بها الدسوس والتمج والتقليد
 مراد به التسمية بما له معاني آخر اذن في شرطها النج لما ذكر ان العلم والخبر
 لم يرد بها الحقيقة لعدم علم وفواهم وانما على طريقة التمثيل اى التسمية لا اللفظ
 بين ما معهما وهو فقد شرطها من ذكر على استعارته اى التسمية بحيث يمكن حملها على المتعارف
 والتسمية به لولا قيام القرينة وفي الكشاف انه مختلف فيه والمحققون على تشبيهها
 بلفظ الاستعارة لان الاستعارة مذكورة في المنافعة من الاستعارة انما فطنت حيث
 بطوى ذكر الاستعارة ويجعل الكلام خلوا عنه صالى لان مراد به المنقول عنه والمنقول
 اليه لولا دلالة الحال او نحو الكلام انتهى والى ما صد انه اذا ذكر الطرفين حقيقة
 او محكا فغية خلاصة هذا هو الدليل البيان والمحققون على انه تشبيه بليغ وذهب
 بعضهم اليه انه استعارة واخرون اليه جواز المرني لعبد اللطيف العبد ادى في فوائده

البطلان عند بدال المرفوع عنه بقدره لا فائدة في اعادته وتسمية تشبيها لغيره ووضع بدلا
 لا فائدة من جعل المنسوب به على المنسوب حتى كأنه هو بعينه في الاكثر وعدل المهم رحمه الله عما في المتن
 من انه لو لا القرينة لكانت المفاعلة صالحة لا رادة المنقول عنه والمنقول اليه الا انه لو لا القرينة
 لمكن الحمل على المستعاره فقط اشارة الى ما اوردوه الشرح عليه من انه اذا عدت القرينة
 لا يصلح اللفظ للمعنى المجازي واجيب بانه صالح له في نفسه مع قطع النظر عنه فلا معنى لاستراط
 عدم ما في هذا التصريح من انه قدس سره قال بعد ما ذكرنا ان خلا الكلام المتعلق
 على ذكر اللفظ المستعمل عن ذكر المستعاره مع صلوح المستعار لان براديه مناه المجاز
 اذ لو شتم على ذكره ايضا تعين المعنى الحقيقي فلا يكون صالحا للمعنى المجازي وان عدم قرينة
 المجاز مع صح لان براد معناه لا يصلح اذ مع وجود ما يتعين المعنى المجازي فلا يكون صالحا للمعنى
 الحقيقي فالحلو المذكور شرط صلوح ارادة المعنى المنقول اليه وعدم تلك القرينة شرط صلوح
 ارادة المعنى المنقول عنه فالجميع متعلق بصلاحيته المعينين على التوابع ولو قدم ذكر المنقول
 اليه كان ادوي وقد يقال كون الكلام مع عدم القرينة صالحا لا رادة المعنى المجازي سمي
 اذ ما دخل المنسوب بحسب المنسوب حتى كأنه من اذاده يصلح له لفظه كما يصلح لاداه تحقيقه
 ونسراط في القرينة انما هو صلوح ارادة المعنى الحقيقي ودور عليه انه يتم ان لا يكون
 للقرينة ذكر المستعار له مدخل في الصلاحيته المذكورة الا ان يجعل عبارة عن ذلك الاطلاق
 ولا يحتاج بعده عن الافهام جدا ثم ان الكلام وان كان قائما لغيره الاستعارة والمصرحة الا انهم
 اذ خلوا فيه الملبنة بما على مذبح الاختصاص فيها والمهم رحمه الله كما سبق في حقيقة في تفسير قوله
 تعالى يتخفون عهده من بعد نبأته فلا حاجة الى السؤال والجواب المذكور بقرينة شروح المتن
 اعترض عليه غاية ليس في عبارة المعص ما يدل على مدخلته في الصلاحيته بل يدل على استراط
 تلك الصلاحيته مع تعلق في حقيقة الاستعارة ثم انه لا يخفى ان الالية من قبل قدما الحال باهنة
 ويدا لا يحتمل البغية بل هو استعارة تبعية لا يقال يجعل الصم الكرم يعني من قبل الاستعارة من التسمية

سيد

سيد

حفيد

المتعصب شاكي السلاح معناه حال السلاح شبه في حدته بالنزول ويقال شاكي بكسر الكاف
 وضمة الفتح كسر الحيلة مفوضا مثل قاض وفيه قولان قبل اصله شك قلب كهار وروستفاده من
 النوكه وقيل اصله شاكي من الشكوه هي السلاح باجمع مثلالان فايدلوا الثانيه بالتحقيق وعلو
 واعلوا اعلال قاض ومنهمه فقيه قولان احد هما ان اصله نوك فاقلب واوه الفا وقيل
 هو محذوف من شاكي فقالوا اجرف مار بضم الراء وفيه لغة ثالثة شاكي بتثنية الكاف من
 الشك بغير الشين وتثنية الكاف وهي السلاح واللات محرمه انتهى وفي الكشف انه نظير
 ما يدل عليه فحوى الكلام لان شاكي السلاح ما يدل على ذلك لانه دلالة الحال كما قيل و
 الظاهر ان اسد فیه مستعار من اجل النجاسه هو مثال للاستعاره المتقيه في قول الشيخين لا استعاره
 وليس نظرا لما نحن فيه وقول الاصمعي انه مستعار للبعث لذكره في البيت الذي قبله فالاسد
 فيه مبعث الاسود منها الا انه خلاف الظاهر وقال ابن الصايغ المراد به هرم محذوح زهر ورجله
 في الكشف شاكي السلاح قريبه لانه في ما في كتب المعاني من انه تجريد لان التجريد قد يكون قريبه
 وقال بعض المتأخرين ما كان اسدا خفصا صا بالمشبه فهو قريبه وما زاد عليها يكون تجريدا وقبله ما سبق
 الي الفهم قريبه وغيره تجريد وقد يجعل الكل قريبه اهتماما ومقذف اسم مفعول من تنفيذ
 مباذلة في القذف وهو الطرح والرمي او مفارف اسم مفعول من فاعلته على الروايتين
 الكثير اللحم من فوهم ناهه مفدوفه بالهم ومفدوفه كما بنا رسميت به وقيل المراد انه بريء به في الواقع
 وهو رب شجاعته والاول مشهور فدا هل اللغة على هذا هو تجريد على الاول ترشيح وقبله
 ليس بتجريد ولا ترشيح وليكن بلام باموصدة ودال ممله جمع لبدء كسرة وهي المنزلة
 على رقبته الاسد وقيل على كفيه ويقال هو اضع من لبدء الاسد للغموي المتعصب واطهار جمع طغريين
 معروف والتعلم قطع الاطراف لافضها ومنه التعلم لقطع طرفه اولانه معد للقطع ولم يعلم ليس
 لنفخ المبالغة بل المبالغة في النفخ لقوله تعالى ما هم بمؤمنين وقيل ان الاسد معروف بكال الاطوار
 فاذا انصف بالعلم انصف بكال لنفخ التعلم في تعلم اصلا كما قيل في قوله تعالى ما رايك بسلام وتعليم

كناية عن الضعف وعدم كفاية القوة ومن الناس من جعله ترشيعا للاستعارة قبل وفيه ان التعليم لا ينفصل
 بالاسد المنبته به حتى يكون ترشيعا وقبل انه تجريد لان الوصف بعدم التعليم انما يكون لمن هو من شأنه
 وهو لان قبل انه ليس ترشيعا وتجريدا لان عدم الضعف مشترك الا ان يقال المراد ان التعليم
 ليس من شأن جنسه ولا من عادته فتأمل ومن ثم ترشي المعقلين الترخيمت يقع انما التلمذ
 وتشر به الميم المفضولة لانه الى المكان في اصل وضعها واختلف هل هي اشار الى البعد والقرب
 فتجربها في المعاني كلام المعقلين لكونها منشا لما ذكر معها كما بنا مكانه وفيه ما لمقوله من اجل ذلك
 او من اجل هذا فمن قليله وقيل ابتداء وقد رسم ثمة بها اسكت لانها لمعقبات في الوقف وقيل
 انما التلمذ انت وهو لانه فيها والمعلقين جميع متعلق اسم فاعل وهو من ياتي بالعلق بالفتح او بكسر فكون
 وهو ان مر العزيب العجيب وهو يكون بمعنى الدابة من العلق وهو النطق والمراد بالعلق الواصلين الى اعلا
 مراتب الباقية النبي محمد صلى الله عليه وسلم وكذا السحرة جمع ساحر من السحر وهو جازا نهاية البلاغة كما
 في الحديث ان من البيان لسحرا وفيه كلام مذكور في شروحه وضرب الصقع عبارة عن الاوضاع والناس
 وسبا في حقيقة في قوله تعالى اخضر بكم الذكر صفحا ويري الدوبة البهريه او علمية اي بت بدو في
 اي لان الاستعارة لا تكون الا اذا ترك المستعار له لفظا او قد يرا فان المقدرك المذكور كما في هذه
 الاية ما اذا كان كذلك تماثلا في التسمية المستند الى لفظ الطرفين عند حذف واحد فالمنشبه به جنس
 المنشبه به حتى كانه لا تشبيه كما في قوله ويصعد الخ فان علو المكان في استيعار لغة القدر وجعل كالحضيق
 الذي يهيم ان له حاجة السما صعد لها وقد فعلون ذلك مع المصريح به ايضا كقول العباس بن ابي رافع
 هي الشمس كمنها في السما مع العواذ عراجيدا فلن تستيع بها الصعود ولن تستيع
 اليك الترولا كما بدريه من يتبع كنف علم المعاني ويصعد الخ هو من قصده لا في تمام العلم
 برني بها يزيد بن خالد النسياني ادبها فاعاد الى كل صيغار فني القرب اختط ريع انفا
 ومنها غزالا بعرع تلك العلا مع النجم منقذها بالعماء ويصعد حتى يظن الجهور فان له حاجة
 في السما والي اخرها وهي فصيحة طويلة يعرض بمعنى يعلو بها وراحملة من فرع الميز واهبل اذا صعد

«واصله الصعود الى فروع الشجر» روي بدل يصعد برقا وروي ايضا خفي يعين باللام ^{نشد}
 يعني جواب القسم كناية شريفة للبرزخ والناهد في استعارة يصعد حيث بنى عليها بجد كما سمع
 ايضا كذا قاله قدس سره وغيره من نزاج الكنف وهو الذي غناه المعنى الكنف وفي الكنف
 فروع الصلح مستعار من فروع المناير وبالمبالغة بنى عليه ابني على الفروع الحقيقة فجعله ذاهبا في جهة
 العلوقا صدى نحو السامع عرض وكذا شأن كل استعاره برسمته انتهى فجعل قوله يصعد النخ ترشحا للاستعارة
 بنى قوله برفع النخ والمعانيض العين والملاصاحب الرقيق وارتداد جبل كالرواد جبل النخ من جهلا لا وعاءه
 لا حاجة له لان الله علاه واعتناء يحمده وسعده فلا يقال ان الانسب بالادعاء المخرج ان يقول في غير
 منزلا بدل حاجة واعلم ان ما ذهب اليه صاحب الكنف هو التحقيق لكنه لا يناسف النعام لا يكلف
 بعبء جدا وهذا النخ يعني ان الطرفين لا يشترط في التشبيه ذكرهما بالفعل بل يكفي الذكر وتقدير اوجه
 فان المفرد المنوي كما ذكره كذا انه لا يضر ان ذكر مطلقا بل على طرفي القصد فلو كان ذكره غير مضموم باللفظ
 لم يناف الاستعارة كما قرر في محفوله لا ينبغي ان يبنى على غلظة فهو زازاره على القمر
 وقوله اسد النخ هو من شعر لعمرو بن حطان واسم النخ بفتح الجيم به الجحاح وكان هم باخذه وقبلة واحد
 لذلك عدته وهو من شعر جرهم كناية كمال البرد اسد على وجه هو ب نعامه فخاصه من
 صغر الصافر هلاكه رت على عذاته في الوفا بل كان قبلت في جناحي طير غشت غزاة تجدد
 بفارس تركت فارس كاسس الدابر وان هذه قوله اسد فانه تشبيه الاستعارة لذكر
 الطرفين تقدير اوجه اي انت اسد كناية الالة الكريمة فهو في حكم المخطوف وفي ذكر البيت اساق
 الي انه لا ينافي التشبيه ان يذكر بعد التشبيه ما يشعر بانه ليس بمعناه الوضع كقوله على مناد
 هو رب المتعلق بنعامته وعزله ممنوع من العرف لانه علم امراه رجل من الخوارج مشهور يقال
 له شبيب وكان المحاج قتلها في خبره لامرأة وكانت من الشيعة بمنزلة محبته لم يجهل شيئا في
 المس قبلت ورعا تقلد سيف ورمح وركبت في ثلاثين فارسا من المشجعان الخوارج
 وكانت تدارت ان فخر المحاج بالبره بهار او تصليح جاسها بسورة البقرة ففعلت ذلك

وبالبصرة المزمن ثلاثين ألف مقاتل وهو بفتح الحاء منها ولم يبرز نفع في هذا الشعر لنفسها وغير الحاج بها
 والنعامة طائر معروف بالعين وشدة الحرب والفتن المسترخية لها حين اللينة المفاصل وهو
 من صفاتها والصفير صوت يخرج من رقبته والصاقر المخرج أو كل صوت والظاهر الثاني وكررت
 بمعنى رجبت وبروي بززت بدله والوفا أصلا لأصوات المرتفعة المختلطة وبه سمي الحوب وهو
 المراد ونسبت بمعنى نزلت وجلة مرة الغل من قولهم رجل ذو حلة أي مبالغ فيها بفعله المني
 ذات حلة كان في الكنف والتعشيه بأحسن الدار أي الماني في العدم حقيقته أو كما يكون قلبه في حيا
 طائر من بليغ الكلام ويدعيه لأنه عبارة عن ذمابه فأراد قلبه في غايته انصاف من سدة خوفه وهدا
 لا يدرك حسنة الأمن رزقه الله ذوق حلاوه العرصة وهو تصوير لغزارة مرعوباً وبه الكنف فتى من
 باب التصوير كقولون بأفواههم وقال بعض المأخرين كاريته خطبيل هو لبان وجه الشبه على طريق
 الإشارة والتمثيل الكف على المشتق وقبه نظروا فتعا بغاوشاه قوفيه وخامجه معدوا وعلم أنه
 إذا ذكرنا لفظاً كان كالمرو على الثاني منها كان في البيت المذكور فقهه مسيلة مغرور في كنف العو
 والمعاني والتفسير وقد ذكرت في كتاب سيبويه وقال التسهيل لا يحمل غير المشتق ضميراً ما لم يدل
 يشتق ظلالاً للكمي وفي نزهة الأبي جيان إذا دل تحمل ضمير المكررت بقوم عرب أجمعون وتطلع
 حرج طلة تاكل الضمير المستنداً عليه بضمها حسن فإذا اسند إلى ظرف هر فقهه كمال سيبويه في نحو
 مررت برجل اسد ابوه ومنه قوله كان لنا منها بيتاً حينئذ سبوحاً عاليها وساجاً كسوراً
 برفع الظاهر قائم عليه مشتق أي سود وكشف وأجاز ذلك أي ببعض الكوفيين ذلك في هي مد
 فان لم ياول واستبعد هـ أين مالك وقال يفتح أن يحمل على ما كان له ما سمي لازم بين
 الطردم كما قدم لا سدا انتهى وقال ابن مالك أيضاً في شرح كافيته لو اشتركت في رجل قلت
 هذا اسداً كان لك فيه ثلاثة أوجه تنزيله منزلة الاسد بالحنة دون المقات التي تشبهه وقد
 المنسبة بتقدير مثل ونحوه على هذين الضميرين والثالث أن ياول لفظ اسد بصفة واحدة مع
 الاسد به فخر جي مجري ما أول به فرفع الضمير والظاهر هو نصب أي لوالضمير هو مجازي هذا دون

ابن كمال

خروجا عن حقيقة التوحيد فلم يكن غير مفيد وان اراد الخروج من حيث كونه مشبها بغير مسلم ^{نقلا}
 على خلافه لظهور ان المشبه ليس زيدا فنه بل باعتبار حواته كان المشبه ليس بالاسد فنه بدون
 ذلك الاعتبار لو كان مستلزما معناه لتحقيقه كان جامدا محضاً وان لو خط فيه نتيجة معناه لتحقيقه
 ما يلزم من نحو اجزاة واسكان هذا القدر كاف في العمل في الطرف دون غيره لانه بغيره مركبة
 الفعل ولذا اضطر آخر فقال او مستلزما فيه اللفظ فالتحقق ان اسد مجاز عن شجاع بغيره يعمل كما في ^{الان}
 اسد بري فالمراد ذات مبهمة مشبهة بالاسد ولا يلزم منه سوق الكلام لاثبات
 ان زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد لان الما ^{ولا} شئ لا يعطى حكمه من كل وجه بل
 هو مبني لادعائه الاتحاد بينهما ولو لم يكن ذلك لم يكن معنى رايت اسدا بري رايت رجلا
 شجاعا بري وظهر عدم الفرق بينهما فيما يتعلق بالعرض الا ان سوق هذا الاثبات الروية
 قبلت الذات وهذا لادعائه الاتحاد بينهما وقيل ايضا ان الشجاع في قوله كرجل الشجاع ^{قيد}
 للمشبه لاجروه فيكون المشبه مركبا فليس بمباين لقولهم ان الشجاعة جارية عن
 الطرفين مع ان الحق ان الشجاعة ليس قيد ايضا شئ من الطرفين لان المقصود نقل
 الشجاعة الكاملة من المشبه به الي المشبه والطرف متعلق بمفهوم الكلام بسبب المال
 اي مجتمري كامل وليس عليه ولعم المتبادر من العبارة تعلق الطرف بالمشبه على وجه الحقيقة
 بل بالمشبه به على تقدير التشبيه لا الاستعارة اقول اذا عرفت ان هذه المسألة ما هي
 المتقدمون على اختلاف فيها وانما من مایل الكتاب وكان القول ما قاله جزم
 وكان منشوا اختلاف النماه العمل واختلاف اهل المعاني في هذا البليغ عرفت ان الحق
 ما قاله الفاضل المحقق لقوله اسد وطلع نيزاسه فانساع ليس بلفظ لا يتنايه على ما ذكره
 ما يختلف فيه مثل الاسد لفظا على معنى بالتجوز فيه ورود منه النظرة الاولى في قوله انه عمل
 باعتبار ما يلزم من اجزاء مبنية على قول الكي الفعيف المستبعد عنهم كما عرفت وقوله
 انه اذا كان مستلزما مجتمري مایل كان مستلزما في لازم معناه فهو مجزئ مسل لا اعتبار

حفيد

خيال فارغ لذلك اذ قلت في زيدا سدا ما ول بما ذكر معنا رجل محمدي كمالا بعد ذلك
 في انه اسما له لعمري ذلك التشبيه وترك المشبه فيه بالكيفية وانما لم يذكر الرجل اعتمادا
 على اشتهاى الجارة والصوله في صفات العقلا وفي بعض كتب اللغة حقيقة ما وقوله زيد
 شيخي ليس نظرا لما ذكره بل لغيره زيد رجل شيخي كالاسد وقوله المجموع ليس مشبه
 بالاسد غير مسم ولا يلزمه التركيب مع التعبير عنه بالاسد وقوله ان الشيعة حارصة عن الظن
 اتفاقا لم يثبت شرعي من ابن جابر الاتفاق في فعل هذا فثبت ان الرجل الشيخي بالاسد في
 بطنه واهلاك مغايله وان لم نرتم ان قوله قد يلاحظ معنا تحقيقه من اجرة النسخ مع انه
 لا طائل تحتها فانفق لما قبله فانه اذا كان مستعلا في معناه تحقيقه كيف يجوز استعماله في لازم
 معناه الا ان يترانه كانه حينئذ وهو مع تحلفه مني على القول الضعيف كما مر واعلم بعد ما اتفق
 الفقيه عن العين ووضع الصبح لذي عيين ان ما ذكره قدس سره من البحث الذي استقصى
 حتى جعل الاسم له مركبا وسلم له من شي خلفه ليس براد ايضا وما اف فيه انزعا
 اصله حسن لغتها بالسلف لا نقول به من لانه ناشي من عدم اعمال النظر في مطاوي كلامهم
 لان هم المقدور راجع للمناقضين اليق حاتم وصفاتهم وشبههم بها حين صاروا مثلا
 فكانه قبل هو لا المنصفون لما تري صم النسخ على ان المسند له ما تضمن الصم واخبره من قوله
 صم النسخ فقد انتفى المعنى من الطرفين وليس هذا بعيدا عن فهمه استظني الجمل وبهذا
 اضمحلت الشبهة من غير حاجة الي ما ذكر من الصفات واما ما ذكرنا من ان حارصا او رده عليه
 البعض من قوله ان او ويكون الشيعة حارصا النسخ فانه لا طائل تحتها وقوله ان الشيعة
 واحدة في الطرفين من حيث التشبيه لا وجه له لان مع مدعاه من ان الطرفين زيد والاسد
 كيف يكون هذا وهو خارج عنها وان كان لازما لهما ولو لم يكن هذا من اطلاقه البيان في مجاز
 الصم كان غير صحيح ايضا وكذا ما قبل من ان الشيخي في التشبيه لا قدمناه لك فلا يكت من
 الفاظين وانما سيجنا اذ بال البيان لما في هذا المقام من المعنى الذي لم يحلها من ان الاقدام

نصف الزوايا خبايا في الرجال بقايا هذا اي الامر هذا وخذ هذا واما اسم فعل بمعنى خذ وذا
مفعوله وذا وان استغنى عن التقدير بعد مع مخالفة الرسم والاشارة الى التفسير المذكور بقوله لما
سجدوا معهم وقوله اذ جعلت الضمير الخ المراد بالضمير المقدر هنا مبتدا وهو هم صم لا هو والضمير
قوله منور هم كما توهم لبعده لفظا ومعنى لانه قد قرع عنه فبطا هذا يكون هذه تحصل باسحق واحمالا لانه يميل
عالمهم وهو عبارة عن جميع ما من احوالهم الباقية وقد علم من قوله لا ينفرون ولا يصرون
انهم صم صم هي ومن كونهم يكذبون انهم لا ينطقون بالحق فهم كما يكلم ومن كونهم غير مهتدين انهم لا يرجون
ووجه الترتيب ما مر فلا يراد عليه ما قيل من ان التمثيل انما فيه عدم الابصار واما الصم والكم
فلا يصح بحاجب بانه مثلت حالهم في التجرد المستوفى في التجرد في المحسوس والمفعول ولم يذكر فيهم
وكونهم عن العقل بمعزل كما في مفعول عنه وهذا لغير انهم على السمع والبصر المستند للسمع على السمع
اللفظ وسقط ايضا ما قيل انه يراد عليه ان يتوجه التمثيل كونهم عميا لا غير وانه على تقدير صحة المناسب فيتم
الصحي وقوله فذلك التمثيل وتسمية قيل عطف النتيجة على الفذلك لتفسيره وانما هو ان بينهما معاني
عبارة فان كان اجمالا لما قبله فهو فذلك وان كان ماقبله مشتقا فاليه يستند ما له فهو نتيجة له
ولذا قدره بعضهم بقوله فهم صم الخ والحاصل ان حالهم المضروب بها المثل وجميع انما سرادهم الى
فقد انحوس والقوي وقومهم في سفار لا يرجع من فعل فيها والفذلك عبارة عن احوال الامور
ما حوزة من قول الحاسب قدما على سفردات ما يحسب فجملة ذلك كذا فركب هذا اللفظ من بعض
حروفه ونسبى هذا عند الادب انما كقولهم حوقله وسبيله وهو مقصور على السماع وهذه اللفظة لم تسمع
من فصحاء العرب الذين يتبع كلامهم وانما احدها المولد ولما قال النبي . نسقوا لنا نسق
الحساب قدما واني فذلك اذا تيسر موزرا . واعلم ان جملة الواقعة موقع النتيجة
بالفاد ووهنا في كلام الضمير فالاول كقولهم قبا وورعدا محوسبي فلان ليلته واعتمنا لا بعشر
فتم مبعثات ربه اربعين ليلة والثاني كقولهم فصبا ثم فلانة ايام في الجمع وسبعة ادا وجمع تلك
عشرة كالملة لان استندم ما قبله له او ففمنه له بالقوه منزل منزله المتحد ففمنه نزل العطف

سج زاده

عصام

كارون

ما قبله

لما قبلها ونزها عليها ترتيب الساج والفرع على اصله فيقتضى اقتراانه بالغا وهذا هو المعروف في الاستعمال
 وهي مبدؤها مستأنفة او حاليتها وحال الاول لا يحمل على فخر قال بها لا يكون الا مع الفاعل وهي بدوئها لا بد من
 من اي نوع يحمل فقد ظهر فيما نذكر وان حصلت لمستوفى قد انزع اي او حصلت بذات من ممتثل على انه
 واصل فيه لا حاجة اليه اعتبار الجور فيها ذكر ولا مانع من الحقيقة وهي الاصل فلا يبدل عنه بدون مقتضى
 والتبديل لا يقتضي تحقيق المثل في الخارج بل يكفي فرضه وان شاع عاده كان في قوله اعلام بانوت نشر على
 راجح من زبرجد فلا يراد عليه ما قيل من انه من المعلوم ان من التفت ناره ووقع في ظلمه شديدا
 مطبقه لا يحصل صمم ولا يكمل ولا يحكي فالظاهر انها جزاءات لا حفا في وان هذا الوجه جيد ولذا لم يلتفت
 له في الكشاف وشرحه وجعله من احوال المناقشين سرا كان ذهب جواب ام لا ولا حاجة اليه الموت
 فضلا عن هذا هو اسن الانزهي ان من جس زمانه في مطورة ظلمه قد بذب بصره وبشلى بامراض جارة
 بعقل متدلي به والذبح والحق المصالحه اعتبارا فورا في النصب فانها تعينه على الحيوانية وجزء انارة الي
 هذا يخرج علة فلا يخار عليه حتى ينقص بحيث اخطت حواسهم وانفتحت قلوبهم هذا كناية
 الرخصة السابعة وتؤيد تفسيرها ببيان القوي فيها والانفاص افعال من النقص بمعنى الهدم او كحل
 فهو استنارة يقال انفتحت القلوب انصافا وهدمه والنقص كسر النون ومنها المنقوص من البناء ونقص
 جعل اذا انفتحت ما قبل منه ومنه يقال نقص ما برمه اذا ابطله فانفتحت هو بنفسه وقوله بالنصب على
 حال هو احد الوجهين فيه وقد جاز ان يكون ثانيا في معنوي ترك بنا على جواز تقديره المفعولين او على تقدير
 ما هو خبر في الاصل او منصوبا على الدم واصل الصمم الصلابة بها حلة وقوله من التناز لا يشبها اي خيلها
 وقد اظلمت ومنه الكثير والقليل والرحم وتوصف بانها صلايتها ولذا انظر القابل لا تقبل سر
 المثلثة فيهم حجم الراح تملن للاصغار وصمام الفارورة كبر الصاد المملدة باليشد يلمعها
 ما فيها شدة ظلمة والصالح بالكسوة ايضا حرف الاذن وقوله لا تجوف فيه تفسير لقوله كمنز في قوله
 اشارة الى ما ذكره اطلاب من ان الصمم ان يخلق الصالح بدون تجوف هو كما فواع المشتمل على هوا
 بل ان الذي يسمع الصممون يسمونه فيه فالوا وقد يكون له تجويف كقول الصبي لا بودي قوة له

نسخ راده
 وجعله